الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار –عنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA

كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير

مخبر المالية الدولية ودراسات الحوكمة والنهوض(LFLIEGE)

قسم العلوم المالية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

المعايير الحالية الدولية للتقييم والتشخيص المالي والمحاسبي في البنوك

الشعبة: مـالية ونـقود

لـ: عماري صليحة

مدير أطروحة التخرج: بن ثابت علي أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار *عنابة*

أمام أعضاء لجنـة المناقشة

أ.د بن عمارة منصور	أستاذ تعليم عالي	رئيـسًا	جامعة باجي مختار *عنابة*
أ.د بن ثابت علي	أستاذ تعليم عالي	مقـررًا	جامعة باجي مختار *عنابة*
أ.د بلغرسة عبد اللطيف	أستاذ تعليم عالي	عضوًا	جامعة باجي مختار *عنابة*
أ.د عياش زوبير	أستاذ محاضر أ	عضوًا	جامعة العربي بن مهيدي *ام البواقي*
د. سماعلي فوزي	أستاذ محاضر أ	عضوًا	جامعة 8 ماي45 *قالمة*
د. عثماني أحسين	أستاذ محاضر أ	عضوًا	جامعة العربي ين مهيدي* أم البواقي*

السنة الجامعية: 2019/2018

تصريح

تصرح الباحثة أنَّ هذا العمل تحت مسؤوليتها الكاملة، وهو عمل غير مقدم سواء جزء منه أو كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية، كما تصرح بأن أي خطأ أو إهمال في هذا العمل ستتحمل نتيجته.

الباحثة: صليحة عماري

الملخص باللّغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المعايير المعتمد عليها في تشخيص وتقييم الوضعية المالية للبنوك مع تحديد اهم العوامل التي كشفت عن قصور المعايير التقليدية في التعبير عن القيمة الحقيقية لنشاط البنوك وتعاملاتها، ومنه ضرورة التحول الى اعتماد المعايير الحديثة التي جاءت لتغطية النقص الموجود في نظيرتها التقليدية، ولهذا الغرض تم تسليط الضوء على واقع قطاع البنوك في الجزائر وتشخيص وضعيته المالية مع تقييمها بفعالية وتحديد جوانب القصور به قصد الوقوف على الأداء المالي له وكذا تحديد اهم السبل الواجب التزامها للرقي بهذا القطاع وتطويره، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام كل من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إدراك بنك الجزائر أنه لابد من استحداث أليات لتشخيص وتقييم وضعية البنوك العاملة ضمن نطاقه وذلك تماشيا والتطورات التي عرفتها تنظيمات ومعايير المهنة، فأوصى باعتماد المقاربة النموذجية لمعيار بال الثانية وكذا تعزيز المتطلبات من الأموال الخاصة القاعدية كما هو موصى به في معيار بال الثالثة، كما عمل في اطار مساعدة تقنية من البنك الدولي الى انشاء نموذج التوقعات المالية لإدارة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بهدف تقييم سيولة وملاءة البنوك واكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بهما، كما سعى في اطار تطوير تطبيق طريقة CAMEL الى وضع مشروع SYNOBA لبناء نظام تنقيط بنكي جزائري. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى توفر العديد من نقاط القوة بالمنظومة البنكية الجزائرية، ألا أنّ استغلالها لم يكن بالمستوى المطلوب، كما كشفت الدراسة عن وجود جوانب ضعف بهذا القطاع والتي يجب تقليصها للنهوض به.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها أوصت الدراسة بضرورة تسريع وتيرة اعتماد بنك الجزائر للأنظمة المستحدثة في عملية اشرافه وتقييمه لقطاع البنوك، وكذا العمل على توفير المقومات الأساسية لتسهيل عملية اعتماد المعايير الحديثة في تقدير قيمة وأداء البنوك الجزائرية، بالإضافة الى ضرورة إلزام البنوك العمومية بالتقيد بقواعد الإفصاح المحاسبي والمالي عن مختلف قوائمها المالية للعملاء.

الكلمات المفتاحية: القيمة، خلق القيمة، التقييم المحاسبي، التقييم المالي، التشخيص المالي، قيمة بنك، المعايير التقليدية، المعايير الحديثة، البنوك الجزائرية.

Abstract in English

The purpose of this study is to clarify the modern standards adopted in the diagnosis and the assessment of the financial situation of banks, and to identify the main factors which revealed the deficit of the traditional standards in expression the real value of the activity of banks and so, the real need to be able to change them and adopt the modern standards.

In this regard, the reality of the Algerian banking sector was highlighted. Its financial situation was diagnosed and evaluated effectively to identify the main ways to promote the sector.

In order to achieve the objectives of this study, both historical and descriptive analytical approaches were used.

The study found several results, the most important is the recognition of the bank of Algeria that it is necessary to develop mechanisms to diagnose and evaluate the situation of banks. It recommended the adoption of the standard approach Bale II as well as enhancing the requirements of the basic funds as recommended in Bale III. Also worked under the technical assistance of The World Bank to create the financial forecasting model to manage pressure tolerance tests to assess the liquidity of banks and detecting their weaknesses. CAMEL had put SYNOBA project.

The study that provides several strong points in the Algerian banking system, but the exploitation was not at the required level, in addition to the existence of the weaknesses in the sector which must be reduced to promote it.

Based on the obtained results, the study recommended that The Bank of Algeria needs to accelerate the adoption of modern standards to evaluate the banking sector as well as providing basic elements to facilitate the adoption of modern standards in estimating the value and performance of Algerian banks. In addition those public banks should be obliged to comply with rules of accounting and financial disclosure of their various financial statements to costumers.

Keywords: the value, value creation, the accounting assessment, the financial assessment, the financial diagnosis, bank value, the traditional standards, the modern standards, Algerian banks.

Résumé En Français

Le but de cette étude est de clarifier les normes modernes adoptées dans le diagnostic et l'évaluation de la situation financière de banques, et identifier les principaux facteurs qui ont révélé le déficit des normes traditionnelles dans l'expression de la valeur réelle de l'activité des banques et ainsi, le besoin réel de pouvoir les changer et adopter les normes modernes.

À cet égard, la réalité du secteur bancaire algérien a été mise en évidence, en utilisant des approches historiques, descriptives et analytiques. Sa situation financière a été diagnostiquée et évaluée efficacement ainsi ses besoins pour identifier les façons principales de promouvoir le secteur.

L'étude a atteint plusieurs conclusions, dont le plus important est la réalisation de la Banque de l'Algérie de la nécessité de développer des mécanismes du diagnostic et de l'évaluation de la situation des banques, conformément aux normes modernes internationales ainsi elle a recommandé à l'adoption de l'approche modèle aux normes Bale II, aussi bien du renforcement des exigences des fonds de base comme recommandé dans les normes Bale III. Aussi dans le cadre de l'aide technique de la Banque mondiale, elle a établi un modèle des perspectives financières pour évaluer la liquidité et la solvabilité des banques et découvrir leurs faiblesses ; et elle a mis en œuvre le projet SYNOBA, fait dans le cadre de l'application de la méthode CAMEL, pour construire un système de Dotting algérien.

Cette étude a pu montrer beaucoup de points de force dans le système bancaire algérien, malgré ils sont loin d'être réellement appliqués, et elle a aussi révélé la persistance toujours des faiblesses dans ce secteur. De ce fait, le besoin d'accélérer l'adoption de la Banque de de l'Algérie du système moderne dans le processus d'évaluation et la supervision du secteur bancaire, aussi bien que le travail sur la disposition d'infrastructure pour faciliter le processus d'adoption des nouvelles normes dans l'évaluation de la valeur et de la performance des banques algériennes, ainsi la nécessité d'obliger les banques publiques de respecter les règles de la comptabilité et de la révélation financière des listes financières .

Mots-clés : la valeur, création de la valeur, l'évaluation comptable, l'évaluation financière, le diagnostic financier, la valeur bancaire, les normes traditionnelles, les normes modernes, les banques algériennes.

إهداء

إلى روح أمي رحمة الله عليها...

عربون حب ومودة واشتياق.

.

شكر و عرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور"علي بن ثابت" المشرف على هذا البحث، والذي لم يبخل عليّ بتقديم النصح والإرشاد.

وجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين قبلوا مناقشة هذا العمل وخصصوا جزءا من وقتهم الثمين للاطلاع عليه وإثرائه

كما أتقدم بالشكر لكل من ساندني أثناء تحضيري لهذا العمل وأخص بالذكر عائلتي وصديقتيّ "سعاد" و"أسيا" وكذا الدكتور "أحسين عثماني" والأستاذ الدكتور "عياش زبير" على كل المساعدات التي قدموها لي.

قـائمـة الأشكـال

الرقم	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
01	النمو والمرونة المالية	29
02	علاقة الاتصال (المعلومات المالية والاقتصادية) بالقيمة.	32
03	*مراحل تقييم المؤسسة.*	66
04	سيرورة التشخيص المالي في المؤسسة	78
05	أدوات التشخيص المالي.	82
06	نموذج لميزانية بنك تجاري	112
07	مكونات وثيقة خارج الميزانية.	117
08	الميزانية المجمعة للبنك.	119
09	جدول تدفقات الخزينة الصافية	130
10	جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).	135
11	الأرصدة الوسيطة للتسيير	136
12	تصنيف المخاطر البنكية.	151
13	مكونات نظام الخبير	156
14	تقييم الأداء الكلي للبنك	191
15	بنية الجهاز البنكي والمالي قبل الاستقلال	250
16	*النظام النقدي والمالي الجزائري في الفترة 1963- 1966.*	253
17	هيكل النظام البنكي الجزائري ودوائر التمويل بعد إصلاح 1971	258
18	هيكل النظام البنكي الجزائري حتى العام 2004	271
19	حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع المجمعة	281
20	هيكل القروض المقدمة من قبل البنوك حسب مدة الاستحقاق (2006-2016)	285
21	حصة البنوك العمومية والخاصة من نسبة القروض الموزعة.	288
22	الحصة السوقية للقطاع البنكي الجزائري، المغربي والسعودي من الأصول البنكية العربية خلال سنة 2016.	326
23	حصة قطاع البنوك السعودي، المغربي والجزائري من اجمالي الودائع العربية خلال سنة 2016.	326
24	حصة القطاع البنكي السعودي، المغربي والجزائري من اجمالي القروض البنكية العربية خلال سنة 2016	327
25	حصة القطاع البنكي السعودي، المغربي والجزائري من اجمالي القواعد الرأسمالية لقطاع البنوك العربي	327

	لسنة 2016	
26	اجمالي الأصول البنكية في الجزائر، المغرب والسعودية(2006-2016)	330
27	اجمالي الودائع البنكية في الجزائر، المغرب والسعودية(2006-2016).	331
28	اجمالي القروض البنكية في الجزائر، المغرب والسعودية(2006-2016).	332
29	اجمالي القواعد الرأسمالية في الجزائر، المغرب والسعودية(2006-2016).	333
30	مقارنة نسب ملاءة البنوك الجزائرية، المغربية والسعودية خلال الفترة 2011-2016.	335
31	تطور نسب القروض المتعثرة في قطاع البنوك السعودي، الجزائري والمغربي خلال الفترة 2011-2016.	336
32	تطور مردودية الأصول البنكية للقطاع البنكي الجزائري، المغربي والسعودي خلال الفترة 2011-2016.	336
33	تطور مردودية الأموال الخاصة في قطاع البنوك السعودي، الجزائري والمغربي خلال الفترة 2011-2016	337

قـائمـة الجـــداول

الرقم	عنـــوان الـجـــدول	الصفحة
1	القيمة المتبادلة بين المؤسسة وشركائها.	25
2	طرق التقييم وفقا لمقاربة فائض القيمة.	64
3	مؤشرات قياس المخاطر.	152
4	مقاييس تقليدية ومتقدمة للمخاطرة.	153
5	هيكلة معدل العائد على الأصول.	192
6	نسب حساب المخاطر	193
7	أبعاد مقياس بطاقة تقييم الأداء المتوازن ومؤشرات الأداء المرتبطة به	210
8	تصنيفات CAMELS وتفسيراتها.	222
9	مؤشرات الحيطة الكلية.	223
10	أوزان المخاطرة للتصنيفات الائتمانية المختلفة.	232
11	معاني درجات التصنيف المستخدمة في أكبر وكالات التصنيف.	232
12	نسبة بيتا ß المقابلة لكل نوع من الاعمال البنكية.	235
13	التطبيق المرحلي لمقترحات اتفاقية بال الثالثة.	239
14	نسبة المتطلبات الرأسمالية للسندات.	240
15	بيانات عن المخالفات المسجلة خلال الفترة 2002- 2004	268
16	تطور عدد البنوك بالجزائر: 2004-2015	272
17	تصنيف البنوك العاملة بالجزائر حسب الملكية.	273
18	عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر خلال الفترة من 2006-2016.	274
19	تطور الكثافة البنكية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.	274
20	هيكل الودائع البنكية حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة 2005-2015	277
21	هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك خلال الفترة 2006-2015	279
22	هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك خلال سنة 2016.	280
23	الميل المتوسط والحدي والمرونة الدخلية للودائع البنكية (2005-2015)	281
24	هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك حسب مدة الاستحقاق (2006-2014)	284
25	هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك حسب مدة الاستحقاق (2015-2016)	284
26	توزيع قروض البنوك الجزائرية حسب القطاع الممول(2006-2015)	286
27	توزيع حصص القروض الممنوحة حسب القطاع الممول في سنة 2016	288

28	مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية لقطاع البنوك الجزائرية.	289
29	تطور رأس المال الأدنى للبنوك منذ 1990.	309
30	النسب المرجحة حسب نوع القرض الممنوح	311
31	تطور بعض المجاميع الاقتصادية الكلية في الجزائر 2006-2016	316
32	نسبة الملاءة بالبنوك الخاصة والعامة في الجزائر (2006-2009).	321
33	نسب ملاءة القطاع البنكي في الجزائر خلال الفترة: 2009-2016.	322
34	مردودية الأموال الخاصة والأصول للبنوك العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2006-2009	322
35	مردودية الأموال الخاصة والأصول للبنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2009-2016.	323
36	تطور هامش الربح في البنوك العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2006-2009	324
37	تطور هامش الربح في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2016.	324
38	تطور نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بالبنوك الجزائرية خلال الفترة 2007 - 2016.	325
39	اهم مؤشرات السلامة المالية للقطاعات البنكية الثلاثة (2011-2016)	333

قـائمـة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
AAA	**A**ssociation **Ac**counting **A**merican *(الجمعية الأمريكية للمحاسبة)*
FASB	**Fi**nancial **A**ccounting **S**tandards **B**oard(مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي)
IASC	**I**nternational **A**ccounting **S**tandards **C**ommittee (لجنة معايير المحاسبة الدولية)
IFRS	**I**nternational **F**inancial **R**eporting **S**tandards **(معايير التقارير المالية الدولية)**
HC	**H**istorical **C**ost **(التكلفة التاريخية)**
CC	**C**urrent **C**ost ***(التكلفة الجارية)***
RV Or SV	**R**eleasable (**Settlement**) **V**alue**(القيمة القابلة للتحصيل أو التسوية)**
CV	**C**urrent **V**alue **(القيمة الحالية)**
FV	**Fair Value**(القيمة العادلة)
ANC	**Actif Net Comptable (الأصل الصافي المحاسبي)**
ANCC	**Actif Net Comptable Corrigé (الأصل المحاسبي الصافي المصحح)**
VSB	**Valeur Substantielle Brute (القيمة الجوهرية الاجمالية)**
CPNE	**Les Capitaux Permanent Nécessaires A L'Exploitation** **(الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال)**
CAF	**Capacité D'Autofinancement (القدرة على التمويل الذاتي)**
GW	**Good Will (فائض القيمة)**
PNB	**Produit Net Bancaire***(الناتج البنكي الصافي)*
RBE	**Le Résultat Brut D'Exploitation**(نتيجة الاستغلال الخامة)
RE	**Résultat D'exploitation***(نتيجة الاستغلال)*
RN	**Résultat Net**(النتيجة الصافية)
ROA	**Return on Assets**(معدل العائد على الأصول)
ROE	**R**eturn **o**n **E**quity(معدل العائد على حقوق الملكية)
EPS	**Earnings Per Share (ربحية السهم)**

Net Income Margin(هامش صافي الفوائد)	**NIM**
Economic **V**alue **A**dded (القيمة المضافة الاقتصادية)	**EVA**
Market **v**alue **A**dded (القيمة المضافة السوقية)	**MVA**
Cash- **F**low **R**eturn **O**n **I**nvestment (**عائد التدفق النقدي على الاستثمار**)	**CFROI**
Residual **C**ash **F**low (**التدفق النقدي المتبقي**)	**RCF**
Tobin'sQ(نموذج توبين)	**Q**
Lindenberg and **R**oss(نموذج لوغاريتمي)	**L-RQ**
Chung and **Pr**uitt(نموذج تقريبي لتوبين)	**Approximate Q**
Profit **M**argin (هامش الربح)	**PM**
US Banking **Ev**aluation **S**ystem(نظام التقييم المصرفي الامريكي)	**CAMELS**
application permettant le traitement et l'exploitation automatisée des reportings (نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير)	**SYNOBA**
programme d'évaluation du système financier (برنامج تقييم القطاع المالي)	**FSAB**

جـــدول المـــواد

المحتـــوى	الصفحة
التصريح	**أ**
الملخص باللغة العربية	**ب**
الملخص باللغة الإنجليزية	**ت**
الملخص باللغة الفرنسية	**ث**
الإهداء	**ج**
الشكر والتقدير	**ح**
قائمة الأشكال	**خ**
قائمة الجداول	**ذ**
قائمة المختصرات	**س**
جدول المواد	**ش**
المقدمة	**2**
الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص والتقييم المالي والمحاسبي	
تمهيد	**14**
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للقيمة، خلق القيمة والتقييم المحاسبي	**15**
المطلب الأول: تحليل القيمة عند الاقتصاديين ومفهومها	**15**
المطلب الثاني: جدلية خلق القيمة	**20**
المطلب الثالث: التقييم المحاسبي وعلاقته بالقيمة	**32**
المبحث الثاني: التقييم المالي: الماهية، الأهمية وخطوات تطبيقه.	**49**
المطلب الأول: تعريف التقييم، مبادئه وآلياته	**49**
المطلب الثاني: مزايا تقييم المؤسسة ومتطلباته	**53**
المطلب الثالث: المراحل الأساسية لتقييم المؤسسة	**55**
المبحث الثالث: التشخيص المالي وأهميته في عملية التقييم المالي	**67**
المطلب الأول: تعريف التشخيص وأنواعه	**67**
المطلب الثاني: تعريف التشخيص المالي، أهدافه ومقوماته	**70**
المطلب الثالث: مراحل التشخيص المالي، طرقه وأدواته	**76**

خلاصة	**84**
الفصل الثاني: أساسيات التقييم والتشخيص المالي في البنوك	
تمهيد:	**86**
المبحث الأول: التقييم المالي للبنوك: من تقييم الأداء المالي إلى خلق القيمة.	**87**
المطلب الأول: مفهوم قيمة البنك وتقييمه	**87**
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي في البنوك وأهدافه	**91**
المطلب الثالث: طرق تقييم البنوك والجوانب الأساسية فيها	**96**
المبحث الثاني: التشخيص المالي لنشاط البنك ومردوديته	**110**
المطلب الأول: ميزانية البنك كمؤشر عن حجم نشاطه وتوازنه	**110**
المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة واهميته	**122**
المطلب الثالث: تشخيص مردودية البنك	**130**
المبحث الثالث: تشخيص المخاطر البنكية	**142**
المطلب الأول: نشأة المخاطر البنكية ومفهومها	**142**
المطلب الثاني: تصنيف المخاطر البنكية	**144**
المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر البنكية	**151**
خلاصة	**167**
الفصل الثالث: المعايير التقليدية والحديثة المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك	
تمهيد:	**169**
المبحث الأول: تطور المعايير المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك	**170**
المطلب الأول: المعايير ذات البعد المحاسبي: خصائصها وأهميتها	**170**
المطلب الثاني: المعايير الاقتصادية ومعايير أخرى	**176**
المطلب الثالث: معايير مستندة على السوق	**185**
المبحث الثاني: نماذج ومداخل أخرى للتقييم المالي في البنوك	**190**
المطلب الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية	**190**
المطلب الثاني: المقارنة المرجعية	**194**
المطلب الثالث: بطاقة الأداء المتوازن	**201**

المبحث الثالث: نماذج دولية لتقييم البنوك	**211**
المطلب الأول: نظام التقييم المصرفي الأمريكي	**211**
المطلب الثاني: مؤشرات الحيطة الكلية	**222**
المطلب الثالث: معيار كفاية رأس المال	**225**
خلاصة	**245**
الفصل الرابع: قطاع البنوك في الجزائر: النشأة، التطور والتقييم	
تمهيد:	**247**
***المبحث الأول*: نشأة وتطور قطاع البنوك في الجزائر**	**248**
المطلب الأول: تطور النظام البنكي الجزائري قبيل الاستقلال وحتى 1985	**248**
المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الأساسية	**260**
المطلب الثالث: تركيبة ونشاط قطاع البنوك في الجزائر من 2006 وحتى 2016	**272**
المبحث الثاني: قواعد النظام المحاسبي البنكي المالي في الجزائر ومخرجاته	**290**
المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر	**290**
المطلب الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر	**294**
المطلب الثالث: مدى التزام البنوك في الجزائر بقواعد القياس والاعتراف والافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي	**306**
المبحث الثالث: تقييم قطاع البنوك في الجزائر باستخدام المعايير التقليدية.	**308**
المطلب الأول: المعايير الاحترازية وأنظمة السلامة البنكية كآلية لتقييم البنوك في الجزائر	**308**
المطلب الثاني: تقييم قطاع البنوك في الجزائر باستخدام مؤشرات الحيطة الكلية	**315**
المطلب الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري مقارنة بنظيريه السعودي والمغربي	**325**
خلاصة	**338**
الخاتمة	**340**
قائمة المراجع	**394**
قائمة الملاحق	**390**

المُقـــدِّمة

يعتبر قطاع البنوك من القطاعات الحيوية في اقتصاديات الدول، ذلك لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية بها، من خلال دوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، مساهمته في تمويل الاستثمارات وفعاليته في تسهيل مختلف عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع، لذلك فان عملية تقييم الوضعية المالية للبنوك بهذه الاقتصاديات تكتسي أهمية كبرى وذلك لقياس مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة، تحديد إمكانية استغلالها للموارد المتاحة لديها بشكل أمثل ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تعتري أنشطتها بهدف استدراكها، وأيضا المساهمة في الوصول إلى إصدار حكم على النتائج المحققة ورسم السياسات المستقبلية لهذه البنوك.

ولقد شهد هذا القطاع على المستوى الدولي تطورات هامة وسريعة خلال سنوات العولمة المالية والتحرير المالي، تمثلت اهمها في توجه البنوك الى اتباع عدة استراتيجيات تلخصت أهمها: في العمل على توسيع نطاق أعمالها ليشمل أداء خدمات بنكية وأخرى مالية مختلفة عن تلك التي كانت تقوم بها، اندماجها في كيانات بنكية كبيرة حتى تستفيد من اقتصاديات الحجم ومنه تتضاعف أرباحها، تدخلها في السوق المالي إما كوسيط في التعاملات المالية لصالح مستخدميها، وإما بحثا عن تمويل لمحافظها المالية، وأخيرا شراؤها لحصص من البنوك المعروضة للبيع والتي في معظمها بنوك عمومية تكونت لدى دول معينة الرغبة في خصخصتها، وذلك قصد دعم تواجدها على الساحة المالية الدولية وزيادة قدرتها التنافسية أمام المتعاملين الجدد (المستثمرين المؤسساتين)، وأيضا بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن لحملة أسهمها وزيادة ثروتهم والرفع من قدرة هاته البنوك على خلق قيمة مضافة.

ولقد أدت كل من التحولات السابقة في نشاط البنوك الى اتساع دائرة المخاطر التي قد تتعرض لها، كما كشفت عن إمكانية تعرضها لعدة مشاكل مالية يمكن أن تتطور إلى حد الانهيار والافلاس وهو ما حدث فعلا ابّان تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لذلك فقد تزايد الطلب على القوائم المالية للبنوك وغيرها من أدوات الإفصاح والتقييم عن وضعية البنوك من قبل المستثمرين والأطراف المستفيدة منها، وذلك حتى يتسنى لهم تقييم أدائها وتحديد مراكزها المالية بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول ان انتهاج البنك لأي استراتيجية من الاستراتيجيات السابقة (اندماج، خصخصة، طرح اكتتابات جديدة او افصاح) يرتكز بالأساس على تقييم فعلي لأصوله وخصومه وقبله على تشخيص دقيق لمركزه المالي، وهذا مالم يتم الا بوجود مجموعة من المعايير الخاصة بذلك من جهة، ومن جهة أخرى فلابد من توضيح أن المعايير التقليدية ذات البعد المحاسبي لم تعد كافية في الوقت الراهن بسبب عدم

قدرتها على تفسير إمكانية وجود خلق قيمة للمالكين وعدم امتلاكها القدرة على التخطيط للمستقبل، الأمر الذي استوجب ظهور معايير حديثة لديها القدرة على التعبير عن القيمة الحقيقية للبنك وتأخذ بعين الاعتبار مصالح المساهمين والأطراف الآخذة الأخرى.

ولقد حظيت المعايير الحديثة المعتمد عليها في تقدير قيمة البنوك بأهمية بالغة نظرا لقدرتها على تحديد مدى كفاءة البنك وفعاليته، تبيانها لمواطن الضعف والعمل على تذليلها من خلال تفسير نتائجها واستخلاص الحلول اللازمة لذلك وهو الأمر الذي يعزز من أداء البنك ويطوره ويرفع من قدرته على المنافسة وهو ما يضمن بقاءه واستمراره، كما أنّ هذه المعايير باتت تعتبر أساسا من أسس التخطيط، الرقابة واتخاذ القرارات المالية، الا أن استخدامها يحتاج لقاعدة واسعة من المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها من القوائم المالية للبنوك وملحقاتها وكذا البيئة المحيطة بالبنك، ثم العمل على دراستها، تفسيرها وتحليلها عن طريق أداوات التشخيص المالي بهدف الوقوف على تقييم الوضعية المالية للبنك بالوقت السابق والحاضر ووضع السبل للارتقاء به في المستقبل.

وفي إطار سعي الجزائر منذ عدّة سنوات للتأقلم مع ما تشهده الساحة العالمية من تطورات، ومحاولتها الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة ما يتعلق بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، أصبحت ملزمة بأن تعيد حساباتها بالنسبة للنظام البنكي الذي يعتبر الركيزة الأولى في التنمية الاقتصادية وسط الغياب الملحوظ للسوق المالي، وذلك من خلال النهوض به وتأهيله لتدعيم قدرته التنافسية، وجعله قادرا على مواجهة بنوك جد متطورة متمكنة من المهنة البنكية بكل جوانبها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجزائر قد دخلت منذ سنة 1990 في جملة من الإصلاحات عن طريق ما يسمى بقانون النقد والقرض وما يتبعه من تعديلات، وهذه الإصلاحات نجم عنها تزايد في عدد البنوك وفتحت المجال أمام ظهور البنوك الخاصة في الجزائر، كما ضاعفت من حجم الودائع ورفعت من ربحية هذا القطاع، ناهيك عن أنّها أدت إلى اتساع مجال المنافسة على الساحة البنكية الجزائرية ودعمت تسابق البنوك بها نحو تحقيق مستويات عليا من الأداء البنكي وهو ما فتح المجال واسعا أمام أهمية الوقوف على تشخيص هذه الوضعية المالية للبنوك وتقييم أدائها.

لذلك سعى بنك الجزائر الى تبني أليات جديدة للوقوف على الوضعية المالية لقطاع البنوك عامة فأوصى باعتماد المقاربة النموذجية لمعيار بال الثانية وكذا تعزيز المتطلبات من الأموال الخاصة القاعدية كما هو موصى به في معيار بال الثالثة، كما عمل في اطار مساعدة تقنية من البنك الدولي الى انشاء نموذج التوقعات المالية لإدارة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبيئة البنكية الجزائرية، ولتسهيل تطبيق النماذج السابقة تبنى مشروع **SYNOBA** الذي هو نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال

الآلي للتقارير المحاسبية والاحترازية الواردة من البنوك والمؤسسات المالية بواسطة التحميل المغناطيسي حتى تسهل عليه عملية رقابته للبنوك العاملة ضمن نطاقه وكذا تقييم أدائها.

1- إشكالية البحث:

في ظل التطورات التي عرفتها الساحة البنكية والتي غيرت بشكل كبير في بنية نشاط البنوك، بعد أن انعكس ذلك على نمو هذه الأخيرة، إمكانية استمراريتها ودرجة تعرضها لمخاطر الانهيار، فان إشكالية البحث تتمحور حول السؤال التالي:

كيف تساهم عملية تشخيص وتقييم الوضعية المالية للبنوك في تحديد عناصر القوة والضعف بها والاستناد عليها للنهوض بالقطاع البنكي؟

ولتيسير الإلمام بجميع جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مكانة التشخيص المالي ضمن عملية التقييم المالي؟
- ماهي الجوانب الأساسية المعتمد عليها في تقييم البنوك والأساليب المستخدمة في تحديد قيمتها؟
- ماهي الدوافع التي ساهمت في الانتقال من المعايير التقليدية الى المعايير الحديثة في تقدير قيمة وأداء البنك ؟
- ما وضعية قطاع البنوك في الجزائر وكيف يمكن النهوض به؟

2- فرضيات البحث:

على ضوء الإشكال المطروح يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يعتبر التشخيص المالي مرحلة استراتيجية في عملية التقييم المالي حيث لا يمكن الانطلاق بهذه الأخيرة دون الاعتماد على أدوات التشخيص المالي.
- **الفرضية الثانية:** ان عملية تقييم البنك ترتكز أساسا على تقييم لمختلف مكوناته المادية والمعنوية وحتى بيئته التي تحيط به.
- **الفرضية الثالثة:** يعود السبب في التحول نحو تطبيق المعايير الحديثة عند تقدير قيمة بنك ما الى قصور نظيرتها التقليدية في التعبير بشكل واضح عن تلك القيمة.

- **الفرضية الرابعة:** تعتبر عملية تقييم الوضعية المالية لقطاع البنوك بالجزائر وما تحمله من تشخيص لعناصر القوة والضعف لهذا القطاع وسيلة من وسائل الترشيد والتحسين والرقابة وذلك من خلال العمل على تعظيم نقاط القوة وتضييق نقاط الضعف أو محوها.

3- أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته أولا من معالجته لموضوع جد حساس وهو قطاع البنوك الذي يشكل الركيزة الأساسية لتقدم اقتصاد أي دولة باعتباره العصب المحرك لأي نظام اقتصادي، وأكثر القطاعات تأثيرا على مستويات التنمية، حيث أنّ أنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية تتأثر بمدى كفاءة النظام البنكي في تقديم خدماته إليها.

وثانيا لمعالجته لأحد أهم المواضيع التي باتت تشكل إستراتيجية تتبعها البنوك لزيادة قدرتها التنافسية من خلال تشخيص نقاط قوتها لتفعيلها وإبراز نقاط الضعف من اجل تذليلها وكذا تحديد القيمة الحقيقية للبنك من أجل العمل على رفعها ومنه زيادة الأرباح وخلق قيمة مضافة للبنك، ناهيك عن أهميته بالنسبة للجزائر باعتبار أن بنك الجزائر اتجه مؤخرا نحو العمل على بناء نظام تنقيطي محلي يتماشى وخصائص قطاع البنوك في الجزائر.

4- أسباب اختيار موضوع البحث:

وقع الاختيار على هذا الموضوع للأسباب والمبررات الآتية:

- الميول الشخصي والرغبة بالبحث في المواضيع المتعلقة بالبنوك.
- معرفة اهم العوامل التي ساهمت في تطوير صناعة المعايير المعتمد عليها في تقييم البنوك.
- تقصي مدى مواكبة بنك الجزائر للمعايير الدولية المستخدمة في تشخيص وتقييم الوضعية المالية للبنوك العاملة ضمن نطاقه.
- الرغبة في الوقوف على نقاط قوة القطاع البنكي الجزائري وسبل تعزيزها وكذا تحديد نقاط الضعف التي يتخبط فيها هذا القطاع والتي حالت دون قيامه بالدور المنوط له، والبحث في الأليات المقترحة لتفادي مسببات الضعف.

5- أهداف البحث:

إنّ الهدف من هذا البحث هو:

- تحديد أهمية كل من التقييم المحاسبي، التشخيص المالي والتقييم المالي وإبراز العلاقة بينهم.

- محاولة رصد التوجه العالمي والوطني في مجال صناعة المعايير المتعلقة بالتقييم والتشخيص.
- دراسة الفرص المتاحة أمام قطاع البنوك في الجزائر وتحديد التهديدات التي يمكن ان يتعرض لها.
- دراسة واقع وأداء قطاع البنوك في الجزائر ومحاولة اسقاط بعض الأساليب في تقييم الوضعية المالية لهذا القطاع.
- اقتراح حلول وتوصيات من شأنها تدليل العوائق التي تقف أما النهوض بالقطاع البنكي الجزائري.

6- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا في دراستنا على كل من:

- **المنهج التاريخي:** تم الاعتماد عليه عند دراسة المسار التاريخي والتسلسل الزمني لنشأة وتطور بعض متغيرات الدراسة والمتمثلة أساسا في:
  - نشأه بعض المداخل والأساليب التقييمية.
  - دراسة تطور النظام البنكي الجزائري.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عند جمع المعلومات من خلال البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب، المجلات الاقتصادية، والبحوث الأكاديمية والتقارير المنشورة من قبل مواقع الانترنت للحصول على المعطيات الرقمية وتنظيمها، وتحليلها، وتم من خلال الاعتماد على هذا المنهج:
  - وصف وتحليل متغيرات الموضوع والمتمثلة في كل من التشخيص المالي والتقييم المالي وكذا تطبيقهم بالبنوك.
  - وصف وتحليل المتغيرات على المستوى الميداني والمرتبطة بمحاولة تقييم قطاع البنوك الجزائري.

7- مجال الدراسة وحدودها:

إن بلوغ الأهداف المرجوة من هذه الدراسة يتطلب ضرورة الالتزام بإطار زماني ومكاني محدد، وهذا وفقا للجانب التطبيقي للدراسة، فالإطار المكاني لإسقاط الدراسة النظرية شمل القطاع البنكي الجزائري، في حين أن الإطار الزماني فحاولنا التقيد بفترة 2006-2016 قدر الإمكان.

8- الدراسات السابقة:

سبقت هذه الدراسة العديد من الدراسات والتي اهتمت بالإطار العام لدراستنا أو بشقي موضوع الدراسة ومن بين أهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها نجد:

* دراسة هواري سويسي، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت في 2007، بعنوان تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في اطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، وهدفت هذه الدراسة الى تقديم مقترحات للممارسين المهنيين بشأن تقييم المؤسسة لأغراض التفاوض، تساعدهم في الخروج بقيم تحظى بالقبول العام وكذا تحسيس القائمين على شؤون المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واطلاعهم على مستجدات التسيير كالتسيير بالقيمة، وكذا الوقوف على واقع تقييم المؤسسات في الجزائر من خلال استطلاع أراء المهتمين به حول جملة من القضايا ذات الصلة بالممارسة الميدانية لأغراض التفاوض.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يتبلور مفهوم قيمة المؤسسة في النظرية المالية الحديثة اما طرق التقييم فتندرج بين كل من النظرية المحاسبية والمالية، وتصنف دوافع التقييم بين أغراض التفاوض وأغراض اتخاذ القرار وكذا التقييم لفائدة الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة، وينطلق التقييم بالأساس من عملية تشخيص لكل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمؤسسة، في حين انه توجد طرق مختلفة لتقييم المؤسسة وهذا التعدد ينجر عنه تعدد في قيم المؤسسة وعلى الخبير الاجتهاد للوصول للقيمة المثلى المعبرة عن حقيقة المؤسسة.
- تمثل الأسعار المسجلة أحسن تعبير عن القيمة الحقيقية للسهم في حالة كفاءة البورصة وبالتالي فان هذه الأخيرة تصبح مرجعا رئيسيا في عمليات التحليل المالي أو لأغراض التفاوض لاسيما بالنسبة للطرق المعتمدة على السوق، كما ترتبط قيمة المؤسسة بالقرارات المالية المتخذة بها، وبالنسبة للمعايير الحديثة للتقييم فهي ناجمة أساسا من تعديلات أدخلت على مفاهيم تقليدية سابقة استخدمت في النظرية الاقتصادية.
- في الجزائر يتم استخدام الطرق المرتكزة على منظور الذمة المالية للصعوبات التي تواجه عملية التقييم من منظور التدفقات وصعوبات أخرى مرتبطة بالبيئة الاقتصادية الجزائرية كعدم كفاءة البورصة، ضعف الثقافة الاستثمارية وميل الخبراء لاعتماد الطرق المرتكزة على المحاسبة.

* **دراسة بكاري بلخير**، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت في 2010، وتحمل عنوان: أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر– دراسة حالة المؤسسات الوطنية لخدمات الآبار، وتهدف هذه الدراسة الى تبيان مدى أهمية إيجاد قيمة للمؤسسة وفق العديد من المقاربات وعدم الاكتفاء

بمقاربة واحدة لعملية التقييم فهذا يعطي قدرة اكبر للتفاوض، وكذا توضيح أهمية المقاربات الديناميكية وليس السكونية في تقييم المؤسسات التي هي في حالة نشاط واستمرارية في الاستغلال كالاعتماد على طريقة تدفقات الخزينة المستحدثة والمنبثقة على مقاربة التدفقات بدل اعتماد مقاربة الذمة المالية عند التقييم المالي في اطار الشراكة، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

– لا يمكن أن تتم عملية التقييم باختلاف طرقها وتعددها، مالم تتوفر مجموعة من الوثائق والمعلومات على المؤسسة المراد تقييمها، والتي تلعب دورا مهما في تزويد الخبير بكل صغيرة وكبيرة، عن ماضيها والذي يمكن أن يستقي من القوائم المالية والمحاسبية، وعن امكانياتها الموجودة حاليا والمستقبلية التي يمكن أن نحصل عليها من خلال عملية التشخيص وبناء التوقعات.

– كل طريقة تقييم تعتمد على منطق معين وكل منهما لها من المزايا والعيوب التي تصعب من عملية الاختيار وهناك صعوبة في اعتمادها كلها مرة واحدة في التقييم من حيث الجهد المبذول وكذا توافر المعلومات الضرورية لذلك، ناهيك عن استخدامها يؤدي الى تباين في نتائج التقييم بفعل اختلاف الفرضيات التي بنيت عليها كل طريقة، وعليه فان عملية تقدير قيمة مثلى للمؤسسة يحتاج الى خبير ومقيّم مالي ذو صفات خاصة.

* **دراسة بن حمو عصمت،** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2015 وتحمل عنوان طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة –دراسة حالة مؤسستي صيدال والأوراسي، وتهدف الدراسة الى تبيان مختلف طرق التقييم وكذا إيجابيات وسلبيات كل طريقة وكذا حدود تطبيق كل المقاربات والطرق على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الراغبين في خصصختها، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

– ان طرق التقييم المعتمدة على الذمة المالية للمؤسسة تعتبر من أبسط الطرق وأكثرها استعمالا ولكنها تتصف بالسكون وصعوبة تحديد القيمة الحالية لكل الأصول الممتلكة من طرف المؤسسة.

– لا يمكن فصل عملية التقييم عن التشخيص المالي والاستراتيجي لأن هذا الأخير يمنح صورة دقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتكون الأساس في تحديد طريقة التقييم الممكن اعتمادها.

– ان نجاح عملية الخوصصة في الدول المتقدمة راجع الى كفاءة الأسواق المالية التي تعتبر الأساس الأول لعملية التقييم.

* **دراسة الزين عبد الله بابكر عبد الله،** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، نوقشت في سنة 2016 وتحمل عنوان "الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف: دراسة تطبيقية

على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من 2009-2014"، وتهدف الدراسة بشكل عام الى تحليل أثر الاستحقاقات المحاسبية في التنبؤ بالأرباح وزيادة قيمة البنك وتحليل استخدام الاستحقاقات المحاسبية في التنبؤات المستقبلية وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: التعرف على طبيعة الاستحقاق الاختياري في الفكر المحاسبي والتنبؤ بالأرباح المحاسبية وقيمة البنك المتمثلة في اجمالي الأصول، الإيرادات الاجمالية والقيمة السوقية للبنك بسوق الخرطوم للأوراق المالية، بالإضافة الى اختبار العلاقة بين الاستحقاقات المحاسبية والتنبؤ بالأرباح المحاسبية للبنك وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: أن الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية للبنوك السودانية أثرت طرديا على كل من اجمالي أصول البنك، القيمة السوقية للبنك بسوق الخرطوم للأوراق المالية، الإيرادات الاجمالية للبنك، والتنبؤ بالأرباح المحاسبية للبنك.

* **دراسة زيتوني عبد القادر**، وهي مقالة منشورة في موقع فقه المعاملات البنكية الإسلامية، وتحمل عنوان: دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، وتهدف الى دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك وخصوصا معيار CAMELS قصد الكشف عن التدهور الحاصل في أداء البنوك بوقت مبكر وكذا لإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها، ومحاولة تعزيزها، والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها، ومن ثم التوصل إلى قطاع بنكي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال دراسة مؤشرات الحيطة الجزئية وأعني بها مكونات معيار CAMELS مع تبيان الكيفية التي تستخدم بها هذه المؤشرات لتقييم أداء البنك، هذا إلى جانب دراسة بعض المؤشرات الدولية الأخرى الخاصة بالمؤسسات الدولية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تستخدم مؤشرات الحيطة الجزئية لتقييم أداء فروع البنوك، بينما تستخدم مؤشرات الحيطة الكية لتقييم سلامة النظام البنكي ككل، وكل مؤشر من المؤشرات التي تم التطرق إليها يضم مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة والنظام البنكي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز البنكي.
- تعتبر معايير الحيطة الجزئية والكلية وغيرها من المعايير الأخرى التي تمت دراستها أدوات مفيدة لتقييم أداء البنوك إذ تعتبر هذه المؤشرات كأساس لبناء نظام للإنذار المبكر للأزمات البنكية، كما انها تعتبر من أفضل الأدوات الرقابية لكونها تعتمد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي.
- يعتبر معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء البنك في ست مناطق رئيسة، ويتم تصنيف أداء البنك حسب معيار CAMELS إلى 5 أصناف، هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط

الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة إتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر.

- إن معظم المؤشرات المدروسة جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية.

* **دراسة محمد جموعي قريشي** وهي عبارة عن مقالة منشورة سنة 2004 بعنوان: " تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000 وهدفت هذه الدراسة الى توضيح كيفية استخدام المعطيات المالية في تقييم أداء البنوك وذلك بالتطبيق على مجموعة من البنوك الجزائرية من أجل ابراز العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك ومخاطره باعتماد نموذج العائد على حق الملكية ثم مقارنة أداء هذه البنوك فيما بينها، وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- يعتبر بنك البركة الجزائري أكثر ربحية من البنوك الاخرى لاعتماده على صيغ مضمونة الربحية.
- أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة التكاليف ان بنك البركة أكثر تحكما في تكاليفه لانخفاض تكاليفه الثابتة بفعل قلة نشاطه.
- إنتاجية الأصول متقاربة بين البنوك نظرا لتقارب معدلات أسعار الفائدة وقلة المنافسة.
- اعتماد البنوك على أموالها الخاصة لتمويل أصولها.

* **دراسة محمد داوود عثمان** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2008 بعنوان:" أثر مخفقات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q وتهدف الدراسة الى تحليل أثر استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان على قيمة البنوك وتشمل: مباديء الإقراض الجيد، تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية والتأمين على الائتمان والرقابة على الائتمان واستراتيجية البنك، وأيضا دراسة أهمية ادراك البنوك الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر السداد او التعثر الائتماني واثر ذلك على قيمة البنك من خلال العوائد المحققة للمالكين وحملة الأسهم، ولتقدير قيمة البنك استخدم الباحث القياس المعتمد على المعادلة التقريبية البسيطة Tobin's Q وشملت عينة الدراسة احد عشر بنكا تجاريا اردنيا خلال الفترة من 2001 ولغاية 2006 لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة تم استخدام الأسلوب المعتمد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد

إضافة الى استخدام الاستبانة وتحليل النسب المالية المستندة الى القوائم المالية لهذه البنوك لقياس العلاقة بين هذه المتغيرات، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

– وجود تفاوت كبير وملحوظ بين قيم البنوك والذي كان له تأثير مباشر على القيم السوقية للبنوك إضافة لصافي الإيرادات.

– وجود علاقة موجبة بين أسعار أسهم البنوك والقيمة السوقية للبنك وأن قيمة البنك تتأثر بالظروف المحيطة به وبشكل خاص الظروف الداخلية الخاصة بالبنك، إضافة الى الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

– وجود أثر موجب ما بين قيمة البنك ومخففات مخاطر الائتمان كما أظهرت الدراسة أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة وذلك للمحافظة على قيمة البنك.

– أهمية استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل البنوك الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية وذلك لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم.

9- هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة وفي ضوء الفرضيات السالفة الذكر ومحافظة على التسلسل الزمني والمنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر المستطاع، قمنا بتقسيم هذه الدراسة بمضمونها إلى مقدمة وأربع فصول ثم خاتمة، وكل فصل بدوره ينقسم إلى مباحث كالآتي:

– **الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص والتقييم المالي والمحاسبي:** ويتضمن ثلاثة مباحث، تم التطرق من خلال المبحث الأول إلى مدخل مفاهيمي للقيمة، خلق القيمة والتقييم المحاسبي، أما المبحث الثاني فخصص للحديث عن ماهية التقييم المالي، أهميته وخطوات تطبيقه، في حين تمّ بالمبحث الثالث دراسة التشخيص المالي وأهميته في عملية التقييم المالي.

– **الفصل الثاني: أساسيات التقييم والتشخيص المالي في البنوك:** قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منه التقييم المالي للبنوك: من تقييم الأداء المالي إلى خلق القيمة، وخصص المبحث الثاني لدراسة التشخيص المالي لنشاط البنك ومردوديته، أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى تشخيص المخاطر البنكية.

- **الفصل الثالث: المعايير التقليدية والحديثة المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك:** تم من خلاله في ثلاث مباحث، دراسة المعايير المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك بالمبحث الأول، تحديد أهم المقاييس والمداخل الأخرى المعتمد عليها في تقييم البنوك، في حين تم الحديث بالمبحث الثالث عن بعض النماذج الدولية المستخدمة في تقييم البنوك.

- **الفصل الرابع: قطاع البنوك في الجزائر: النشأة، التطور والتقييم:** قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تعرض المبحث الأول إلى **قطاع البنوك بالجزائر: النشأة والتطور**، أما المبحث الثاني فقد تناول النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر، واهتم المبحث الثالث بدراسة تقييم قطاع البنوك في الجزائر باستخدام المعايير التقليدية.

10-صعوبات البحث:

خلال إعدادنا لهذه الدراسة اعترضتنا بعض الصعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على معطيات وإحصائيات تخص النظام البنكي الجزائري لرفض البنوك منح مثل هذه المعلومات بحجة سرية المهنة البنكية.

- تضارب الإحصائيات المتحصل عليها من مصدر لأخر وحتى على مستوى الهيئات الرسمية.

الفصل الأول

تمهيد:

يعد التقييم المالي أحد الآليات المعتمد عليها في تحديد الاختلالات التي تعاني منها أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها، وهو ما يساهم في عملية اتخاذ القرارات بعد أن يتم الكشف عن نقاط قوة المؤسسة وجوانب ضعفها، وعليه فالتشخيص المالي يكتسي أهمية بالغة عند القيام بعمليات التقييم المالي، وكلاهما لن يكونا الا بعد اجراء معالجة مالية للبيانات والمعلومات المحاسبية المتحصل عليها أساسا من خلال القيام بعمليات التقييم المحاسبي لمختلف أنشطة المؤسسة، ومنه فعملية التقييم المالي تعتبر وسيلة وليست غاية، فمن خلال مخطط عمل متكامل أساسه مرحلة التشخيص المالي يتم الوصول الى تحديد قيمة معبرة عن المؤسسة.

وانطلاقا مما سبق كان من الضروري استعراض الإطار النظري المتعلق بالتشخيص والتقييم المالي والمحاسبي بهذا الفصل من خلال دراسة وتحليل كل من:

- مدخل مفاهيمي للقيمة، خلق القيمة والتقييم المحاسبي.
- التقييم المالي: الماهية، الأهمية وخطوات تطبيقه.
- التشخيص المالي وأهميته في عملية التقييم المالي.

المبحث الأول– مدخل مفاهيمي للقيمة، خلق القيمة والتقييم المحاسبي:

تهدف أي مؤسسة مهما كان نوعها الى تعظيم قيمتها حتى تحافظ على بقاءها واستمرارها، وذلك من خلال توجيه مالكي ومسيري هذه المؤسسات مختلف قراراتهم نحو تحقيق هذا الهدف، وهذا التوجه لن يتم دون الاعتماد على منهج حديث في التسيير يطلق عليه التسيير بالقيمة، والذي مفاده أن نجاح المؤسسة بات مرهون بقدرتها على خلق القيمة، ويرتكز تحديد القيمة الحقيقية لمؤسسة ما على قيام المالكين لها بتقييم دقيق لها، ونجاح هذا الأخير متعلق بمدى صحة وموضوعية التقييم المحاسبي، فمخرجات التقييم المحاسبي هي مدخلات لعملية التقييم المالي.

المطلب الأول– تحليل القيمة عند الاقتصاديين ومفهومها:

ان تحديد مفهوم واضح ودقيق للقيمة لا يكون دون التطرق الى اسهامات المفكرين في معالجتهم لهذا المصطلح، لاسيما وأن هذا الأخير قد حظي باهتمام واسع من قبل المفكرين الاقتصادين الأمر الذي انجر عنه تنوع في المقاربات المعتمد عليها في تحديد قيمة المؤسسة.

أولا: تحليل القيمة عند الاقتصاديين:

منذ ظهور الفكر الكلاسيكي حتى النيوكلاسيكي، وسعر السلعة سبب تكوين قيمتها، فحسب أدم سميث وريكاردو فان نظرية القيمة تهدف إلى قياس موضوعي للقيمة التي يتّم إنشاؤها، إذ يرتكز تحليلهما على مفهوم كل من السعر الطبيعي والعمل المدمج، ويقدم سميث شرحا لتكوين السعر في السوق عن طريق القيمة الأصلية للسلعة، والتي تعرض بسعرها الطبيعي الذي هو السعر الذي تنجذب إليه أسعار كل السلع بمعنى انه لكل السلع الاقتصادية قيمة عادية تمثل أساس التفاوض في السوق بين العرض والطلب ومنه فالسعر العادي لسلعة ما هو السعر الذي يغطي كل التكاليف، أما ريكاردو فقد اعتبر أن قيمة السلعة تحدد عن طريق تكاليف الإنتاج، ويتوافق تحليل ماركس مع تحليل ريكاردو السابق بالإضافة إلى إدماج مفاهيم جديدة لتحليله كالعمل الضروري، العمل البسيط، العمل المجسد والعمل المطلق..الخ، كما قدّم شرحا لقيمة التبادل لسلعة ما من خلال اعتقاده أنّ منفعة السلعة هي قيمة الاستعمال لها وهذه القيمة لا تتحقق إلا بالاستعمال الفعلي أو الاستهلاك للسلعة كما أنها تعتبر دعامة لقيمة التبادل التي تعكس الجانب المادي لاقتناء السلعة. أما النيوكلاسيك فينطلقون في تحليلهم من التبادلات الاقتصادية وحاجيات المستهلكين، فبناءا على حجم احتياجاتهم يمكن التعرف على الإنتاج المحتمل بالإضافة إلى ذلك فانه في اقتصاد منافسة تامة، يتكيف المنتجون والطلب الفردي، ومن ثّم ليس للعمل والجهد المقدّم دورا في تحديد القيمة بل

تحدد بالنسبة للطلب المحتمل المبني على قيمة الاستعمال، وبالتالي فالنيوكلاسيك يؤكدون أنّ قيمة السلعة تعود إلى المستقبل وليس للماضي (تكاليف الإنتاج) ومنه فالقيمة حسبهم تحدد بالسوق[1].

من خلال التحليل السابق نصل للقول بأن: الكلاسيك يرون أن القيمة هي حاصل جمع مقدار رأس المال الثابت ورأس المال المتغير معبرا عنها بوحدات العمل، أما النيوكلاسيك فيرون أنها حاصل جمع القيمة الأساسية لأصولها الملموسة والشهرة التي تعبر عن رأس المال البشري[2].

ثانيا– مفهوم القيمة وأشكالها:

يشير مفهوم القيمة في اللغة الى الثمن الذي يقوّم به الشيء، كما يشير علم الاقتصاد الى أنّ القيمة تعني الاستبدال وأن مفهوم قيمة الشيء، هو ذلك الثمن أو السعر العادل – دون زيادة أو نقصان– الواجب سداده مقابل الحصول على الشيء واقتنائه[3].

تعرّف القيمة على أنها: "عبارة عن مبلغ نقدي يدفع مقابل أصل، أو هي الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من وراء استخدام ذلك الأصل أي أنها القيمة النقدية لأصل ما"[4]، كما تعرّف على أنها: " السعر التوازني الذي يجعل البائع يتنازل عن المؤسسة ويجعل المشتري مستعدا لشرائها، كما أنّ تلك القيمة هي دالة لمجموعة من المعايير التي من شأنها أن ترفع من الرغبة في الشراء والبيع"[5].

وتأخذ القيمة العديد من الأشكال نذكر أهمها في[6]:

* **القيمة الاستثمارية:** هي عبارة عن قيمة المنافع المستقبلية النابعة من أصل ما بالنسبة لمشتري معين، وهذه القيمة تتأثر بعوامل عدة يأخذ بها المشتري عند تقديره لها هي:

– فرص خلق القيمة المتطورة.

---

[1]– بن قدور أشواق، (2013)، تقييم المؤسسات وفقا لرأس المال غير المادي، الطبعة الأولى، دار الراية: عمان، الأردن، ص ص 130–131.

[2]– جبار محفوظ، (2005)، تقييم الشركات المرشحة للتخصيص والتقييد في السوق المالية: الطرق المستعملة وتطبيقاتها، مجلة المال والصناعة(العدد 23)، بنك الكويت الصناعي، الكويت، ص 123.

[3]– سهير محمد سليمان جمعة، (2016): **تكلفة التمويل وآثرها على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة لشركات المساهمة العامة**، دراسة تطبيقية تحليلية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص124.

[4]– طارق عبد العال، (2002)، التقييم: تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص5.

[5]– جبار محفوظ، المصدر سبق ذكره، ص 123.

[6]– طارق عبد العال، (2008): التقييم وإعادة هيكلة الشركات: تحديد قيمة المنشأة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص ص 14–20.

- رغبة المشتري في دخول سوق جديدة.
- مدى إدراك المخاطرة وتقلب القدرة الايرادية للأصول.
- الوضع الضريبي للمشتري.
- تفاؤل المشتري.

وهي عوامل تؤثر كلها على تقدير المشتري للقدرة الايرادية للمؤسسة ومنه على تقدير المشتري للقيمة.

* **القيمة الاستعمالية/ القيمة التبادلية:** توصف القيمة الاستعمالية بأنها قيمة أصل ما كجزء من المؤسسة العاملة، أما القيمة التبادلية فترتبط بقيمة الأصل عندما يتم تبادله منفصلا عن كيان تشغيلي ما وهي تكون أقل من نظيرتها الاستعمالية.

* **قيمة شهرة المحل:** هي مجموع الصفات غير القابلة للوزن أو القياس بدقة التي تجذب العملاء إلى مؤسسة معينة، وهي في جوهرها توقع استمرار تفضيل العملاء وتشجيعهم لأي سبب من الأسباب، وتحسب قيمة شهرة المحل باعتبارها الفرق بين السّعر المدفوع نظير منشأة الأعمال المكتسبة و القيمة السّوقية العادلة للأصول المكتسبة (سواء الملموسة أو غير الملموسة) مع استبعاد الخصوم.

***القيمة الدفترية:** هي التكلفة التاريخية لأصل معين ناقص الاهتلاك المتراكم، وهي مجموع القيم الدفترية لكل الأصول الفردية ناقص القيمة الدفترية للخصوم الفردية بالنسبة للمؤسسة ككل.

* **قيمة التصفية:** هي المبلغ الصافي الممكن تحقيقه في حالة إنهاء أعمال مؤسسة ما وبيع أصولها كل على حدى والوفاء بالتزاماتها.

* **القيمة القابلة للتأمين:** هي القيمة بالوحدات النقدية للأجزاء القابلة للتلف من أصل ما التي سيتم التأمين عليها لتعويض المالك في حالة الخسارة.

* **قيمة الإحلال:** هي تكلفة تملّك أصل جديد ذي منفعة متساوية، وتقدير التّكلفة الإحلالية يأخذ في الاعتبار الكيفية التّي سيتم بها استبدال الأصل بموادّ أحدث وتكنولوجيا متطوّرة، وعليه فهي تختلف عن قيمة إعادة الإنتاج التي تعني تكلفة الأصل المكرّر بناءا على الأسعار الجارية.

* **قيمة النّفاية أو القيمة المتبقيّة:** تمثّل المبلغ الممكن تحقيقه عند بيع الأصل أو التّصرّف فيه بأيّ صورة أخرى بعد أن يصبح عديم الفائدة للمالك الحالي ويتقرّر إخراجه من الخدمة.

* **القيمة السوقية (العادلة):** المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع وفي ظل عدم سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية ودون وجود إكراه على إتمام الصفقة[1].

ثالثا– طبيعة قيمة المؤسسة:

يقصد بقيمة المؤسسة على أنها: "ذلك المبلغ النقدي العادل الذي يعبر عن القيمة العادلة لكافة موارد المؤسسة (التي تتمثل في العوائد المتوقع الحصول عليها في المستقبل كنتيجة لاستغلال تلك الموارد في بيئتها التنظيمية القائمة)، وذلك في ظل مراعاة مفهوم استمرارية المؤسسة في أداء الأنشطة المختلفة وتبعا لما أورده الفكر المالي والمحاسبي من مداخل لقياس قيمة المؤسسة"[2].

كما تعبر قيمة المؤسسة عن: "المبلغ المتوقع العادل الذي خلص اليه خبير متخصص ويحظى بقبول لدى مختلف الأطراف المعنية بعملية التقييم والذي يعكس القيمة المعادلة لكافة موارد وامكانيات المؤسسة المستغلة في تنظيمها القائم وذلك في ظل مفهوم استمرارية النشاط" [3].

وتعظيم قيمة المؤسسة أي تعظيم ثروة مالكيها غالبا ما يكون الهدف من وراء التشخيص المالي، حيث أنّ الثروة المتراكمة للمؤسسة عند فترة معينة ما هي إلا جملة من العناصر التي من شأنها تقدير قيمتها، وهذه الأخيرة تتكون من القيمة الحالية الناتجة عن الأصول الموجودة لدى المؤسسة وكذا قيمة فرص النمو أي خيارات الحيازة على الأصول الحقيقة في المستقبل[4].

كما تعرف القيمة من خلال ارتباطها بنجاح المؤسسة، والذي لا يرتبط بقياس ربحيتها أو ربحية السهم، ولكن يرتبط بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية، ولذلك فأحد أسباب تكوين القيمة هو الاستثمار في أصول يتولد عنها عائد أعلى من تكلفة رأس المال، ويتطلب تحقيق ذلك أن يتم إدارة الأصول وفقا للآتي[5]:

* التدفقات النقدية هي الأهم وليس الأرباح.

---

[1]– طارق عبد العال، (2003): المدخل الحديث في المحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص11.

[2]– سهير محمد سليمان جمعة، المصدر سبق ذكره، ص 125.

[3]– بن ثابت علال، (2014): أساليب تقييم المؤسسات وتطبيقاتها في الجزائر، **دراسات الاقتصادي**(العدد 21أ)، جانفي، جامعة محمد ثليجي، الأغواط، ص26.

[4]– بن قدور أشواق، المصدر سبق ذكره، ص 35.

[5]– محمد داود عثمان، (2013)، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر: عمان، الأردن، ص ص 238– 239.

* الاستثمار في الأصول الجديدة يجب أن يحقق صافي قيمة حالية موجبة.

* الاستثمارات الحالية مرهونة بأدائها الاقتصادي، ومن ثم فان تغيير تشكيلة الأصول أمرا واردا بهدف تعظيم القيمة والنمو.

* التحرك نحو الأنشطة التي تؤدي الى تكوين القيمة ومن ثم تحسين أداء المؤسسة، والتخلص من النماذج المحاسبية التقليدية يتطلب تحديد أدوات ووسائل قياس أداء المؤسسة والتي تركز على القيمة وليس على الربح، وهذا في الواقع يتطلب التأكيد على أن البيانات المحاسبية تسير في اتجاه معاكس لحركة تكوين القيمة.

ان تعظيم قيمة المؤسسة هو محصلة قرارات مالية تضم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، حيث تؤثر هذه القرارات على قيمة المؤسسة من خلال تأثيرها على حجم العائد المتوقع تحقيقه من قبل المؤسسة وكذا حجم المخاطر المحتمل أن تتعرض لها جراء هذه القرارات، وعليه فان قيمة المؤسسة تتوقف على مدى سلامة القرارات التي تتخذها إدارة المؤسسة في الجوانب المختلفة لنشاطها وهي[1]:

– **القرارات الاستثمارية:** تتحقق قيمة مرتفعة للمؤسسة من خلال استثمار الأموال الموجودة في أصول ذات قيمة ايرادية كبيرة تحقق مكاسب متفقة مع المخاطرة المفترضة، وهذا المفهوم متعلق باتخاذ قرار استثماري طويل الأجل يأخذ في الاعتبار المكاسب والمخاطر المتوقعة بالإضافة الى إدارة رأس المال العامل بحيث يحقق أفضل استثمار فيها.

– **قرارات التمويل:** تتحقق قيمة مرتفعة للمؤسسة من خلال تمويل الاحتياجات المالية من المساهمين والمقترضين بطريقة تكون فيها تكلفة الأموال أقل ما يمكن، ويتطلب ذلك التأكد من أن الأموال اللازمة لمقابلة الأموال المقترضة المستحقة الدفع متوفرة، والاستعداد لطوارئ تتطلب احتياجات مالية غير متوقعة.

– **قرارات الأعمال:** بزيادة معدل نمو المبيعات وانخفاض النفقات وزيادة الأرباح الاجمالية لمؤسسة ترتفع قيمة المؤسسة، ويسهم التخطيط في زيادة كفاءة المؤسسة بتحقيق أهدافها المطلوبة.

ومنه فانّ قيمة أي مؤسسة هي ناتجة عن أصولها المادية وفرص نموها، وهي باختصار حاصل جمع قيم أصولها المادية والمعنوية، وتتأثر هذه القيمة كثيرا بتوقعات المستثمرين المرتبطة بالإيرادات المستقبلية أي بتدفقات المكاسب المتوقع حدوثها مستقبلا وكذا المخاطر المحاطة بها، وقد تطوّر هذا المفهوم ليرتبط بعملية التسيير، من

[1]– سهير محمد سليمان جمعة، المصدر سبق ذكره، ص 128.

خلال قيام مسيري المؤسسات بوضع نظام تسيير بالقيمة قصد الاعتماد عليه في اتخاذ قراراتهم التشغيلية والاستراتجية والمالية، وبات الهدف من تعظيم قيمة المؤسسة ليس تعظيم الثروة للمساهمين فقط، وانما كيفية استخدام هذه القيمة في اتخاذ قرارات أفضل وتحديد مختلف التصرفات في المؤسسة.

المطلب الثاني- جدلية خلق القيمة:

يعتبر خلق القيمة الاقتصادية قلب الأنشطة في المؤسسات ومركز اهتمامهم من اجل تحقيق استراتجياتهم، وبالتالي يمكن القول أن خلق القيمة في المؤسسة يكسبها ميزات تنافسية ووسائل مالية متطورة لأنه يأخذ بعين الاعتبار النمو، وأبعاد كمية ومالية وأيضا بعدا نوعيا.

أولا- مفهوم خلق القيمة:

يقصد بخلق القيمة بأنها القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة الحالية، حيث أن المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى، كما تعتبر وسيلة لتحسين الكفاءة عن طريق التحكم في التكاليف وتحسين الفعالية عن طريق إرضاء الزبائن[1].

وارتبط مفهوم خلق القيمة أساسا بسوق المال والمؤسسات مفتوحة رأس المال، وعليه تم قياس مستوى خلق القيمة بمدى تعظيم ثروة المساهمين، وذلك اعتمادا على تقييم أرباح الأسهم، ومنه هناك ارتباط وثيق بمدى قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها المالية وقدرتها على خلق فائض في القيمة، ذلك لان الكفاءة في تمويل الاحتياجات المالية مرتبط بمدى تحول تلك الإمكانيات المالية إلى إيرادات مالية تكّون في الأخير ثروة المؤسسة وذلك بعد خصم مختلف التكاليف سواء تلك المتعلقة بالاستغلال أو تلك المتعلقة بتكلفة التمويل [2]، وعليه فان خلق القيمة معناه قدرة المؤسسة على توليد أرباح لمساهميها بالشكل الذي يضمن بقائهم واستمرارهم داخل المؤسسة، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين مفهومين لخلق القيمة، خلق القيمة للمساهمين وهو يمثل البعد الخارجي للقيمة لأنه يتعلق بقيمة السهم

---

[1]- غضبان حسام الدين (2013): مساهمة ركائز حوكمة الشركات في خلق القيمة للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة العمومية لأشغال الطباعة باتنة ،**مجلة الحقيقة** (العدد25)، جوان، جامعة أدرار، الجزائر، ص 164.

[2]- الياس بن ساسي، (2005): النمو ومفهوم خلق القيمة كمؤشر الأداء المالي والاستراتجي للمؤسسة، حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب بحاسي مسعود ENAFOR ولاية ورقلة، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 8 و9 مارس**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

ويستفيد منها حملة الأسهم، وخلق القيمة الاقتصادية التي تمثل البعد الداخلي لها، ويستفيد منها باقي الأطراف المتعاملة مع المؤسسة ويطلق عليها أيضا قيمة الشراكة[1].

إن خلق القيمة للمساهمين يمثل العقيدة الجديدة للمديرين وأداة خلق القيمة حاليا هي الأداة الأكثر كفاءة لقياس نجاح المؤسسة في مجال الإدارة المالية، حيث أن المختصين في مجال التسيير بالقيمة يقومون بتطبيق نهجين من أجل قياس خلق القيمة للمساهمين هما: تحديث مؤشر التدفق النقدي الحر، الذي ينظر إليه على أنه التطبيق المباشر للنظرية المالية الحديثة، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، استنادا الى مفهوم الربح الاقتصادي الذي حدده ألفريد مارشال[2].

إن خلق القيمة في المؤسسات اليوم أصبح يتجسد من خلال الدوافع المعنوية المختلفة التي أصبح لها دور فاعل في تحسين القيمة للمؤسسة في صناعاتها، وفي حين تتفاوت مصادر القيمة غير المالية الحاسمة لكل صناعة تم الاستقرار على بعض الأصناف الحرجة للأداء المعنوي والتي تساهم في خلق القيمة للمؤسسات منها: الإبداع، العلاقة مع العميل، قيمة العلامة التجارية، قدرات وكفاءات الإدارة، الجوانب الاجتماعية البيئية، وهو ما يؤكد أن الأطر الأخلاقية واحترام المسؤولية الاجتماعية والالتزام الأدبي نحو المساهمين والبيئة والمجتمع والإنسان عموما تسهم في معظم الأحيان في تحسين القيمة، فهي تؤدي إلى زيادة الربحية في الأجل الطويل، ومنه فالتقييم النهائي للمؤسسات هو نتاج تفاعل عوامل مادية وعوامل ذات الطابع المعنوي الاجتماعي غير أن هذه الأخير يصعب تحديد مساهمتها في خلق القيمة للمؤسسة[3].

إن الهدف الأساسي للمؤسسة هو خلق القيمة بمنظوريها، المنظور المالي والمنظور الجوهري وهما في الواقع منظوران متكاملان، حيث أن المنظور المالي يدرس مفهوم القيمة في جانبها المالي والمحاسبي والاقتصادي، وحسب هذه الرؤية فان خلق القيمة يتشكل من عنصرين وهما ربح الأسهم المدفوع للمساهمين والزيادة في قيمة السوق والتي تعكس قدرة المؤسسة من وجهة نظر سوق رؤوس الأموال، أما القيمة الجوهرية فهي تذهب الى أبعد من ذلك بحيث

---

[1]- مواعي بحرية، (2016): **التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 50.

[2]- صابر عباسي، (2016/2015): **دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 11.

[3]- بابا عبد القادر، وهيبة مقدم، (2007): المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتجية خالقة للقيمة (دراسة حالة شركة سوناطراك)، الملتقى الدولي **Gouvernance d'entreprise, Ethique des Affaires et Responsabilité Sociale de L'entreprise (RSE)**.

بالإضافة إلى القيمة التنافسية التي تقوم على علاقة المؤسسة بمحيطها فان القيمة الجوهرية تدرس مختلف العوامل الداخلية التي تخلق قيمة تنظيمية للمؤسسة من شأنها تحسين العمليات بما يكفل إرضاء الزبون والرفع من القدرة على الإبداع والتعلم ليصبح مفهوم خلق القيمة حسب هذه المقاربة هو اختيار وتنسيق الأنشطة المختلفة بأسلوب تحقيق الميزة التنافسية بالاعتماد على ما تمتلكه المؤسسة من موارد وهو ما تنص عليه نظرية الموارد[1].

من التعاريف السابقة نصل للقول بأن نجاح عملية خلق القيمة بالمؤسسة يرتبط أساسا بالتوجه نحو الإدارة بالقيمة، أي أن تسيّر المؤسسة بهدف خلق القيمة وذلك بتضافر جهود كل من المسيرين والمساهمين وكذا الأطراف الآخذة من أجل تعظيم ثروة المساهمين الى أقصى حدّ ممكن.

وحتى تتمكن المؤسسة من خلق القيمة وجب أن تتوفر هذه الأخيرة على مجموعة من الخصائص هي[2]:

* أن تكون لها أهمية ضرورية لكل من المؤسسة والأطراف الآخذة.
* أن تكون متميزة عما هو موجود في السوق.
* لها القدرة على احداث تغيير إيجابي في سمعة المؤسسة.
* صعوبة تقليدها من طرف المنافسين.
* سهولة تقبلها من طرف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.
* لها القدرة على تحقيق مردودية كبيرة في السوق.

كما يجب ان يستفيد منها باقي الأطراف الأخذة من زبائن، موردين، مقرضين، المجتمع...فكل طرف من هذه الأطراف يبحث عن القيمة التي تشبع مصالحه.

ومنه فالهدف الأساسي من وراء استراتيجية خلق القيمة يتجسد في تعظيم قيمة أسهم رأس مال الشركة، أي تعظيم قيمة ما يملكه حملة الأسهم طالما أن هناك إمكانية في إعادة بيع الأسهم بسعر أعلى من سعر الاقتناء، فضلا عن ان سياسة توزيع الأرباح المحققة تشكل عنصر إيجابي لحملة الأسهم، وهو ما يدعو المؤسسة الى رسم استراتيجيات البناء لتحقيق أهداف حملة الأسهم والتنبؤ بمستوى الأرباح المستقرة في الأمد المتوسط لتنظر في كيفية

---

[1]- بن حمودة يوسف، (2015/2014): **خلق القيمة من خلال إدارة المعرفة داخل المؤسسة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 93.

[2]- غضبان حسام الدين،(2013): **مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص67.

تحقيق أهداف حملة الأسهم وأهدافها الاستراتجية في الأمد البعيد، وهو ما يعني بناء مؤسسة اقتصادية تتبنى مسار خلق القيمة لحملة الأسهم من خلال تحقيق تدفقات نقدية تضمن تغطية تكلفة العائد المطلوب من رأس المال والتي تمثل تكلفة الفرصة البديلة لحملة الأسهم، حيث أن قيمة حملة الأسهم هي الفرق بين قيمة المؤسسة والديون، وقيمة المؤسسة هي مجموع المبالغ المستقبلية أو هي التدفقات النقدية الصافية المخصومة بالمعدل الموزون لكلفة رأس المال، والتدفقات النقدية الصافية تأتي من التدفقات النقدية السنوية لكل سنة من سنوات النمو أو من مدد التميز التنافسي أو القيمة المتبقية ومن ثمّ التدفق النقدي يسمى صافي بمعنى أنه يمكن توزيعه على حملة الأسهم، واستنادا على المبادئ الأساسية للنظرية المالية يتم خلق وانشاء قيمة اقتصادية لحملة الأسهم عندما تزيد العوائد المالية على تكلفة رأس المال[1].

أما عن أهمية خلق القيمة فتتجلى في إمكانية منحها لصورة حقيقة عن الهيكل المالي للمؤسسة، التوسع في الاستثمار وتحقيق هدف النمو، العمل على اجراء التعديلات التصحيحية في حالة عدم بلوغ اهداف المؤسسة، تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة وتكاليف الاستخدام والجمع بين الكفاءة والفعالية في تسيير المؤسسة[2].

ثانيا– ظروف تطور مفهوم خلق القيمة:

إن تعظيم قيمة المؤسسة مرهون بقدرتها على خلق القيمة، أي قدرتها على خلق الثروة للمساهمين وذلك من خلال قدرة المؤسسة على توليد أرباح من نشاطاتها وفي ظل أقل تكلفة ممكنة.

لقد أصبح مفهوم خلق القيمة إيديولوجية حقيقية يجب على المؤسسات اليوم تبنيها بعد ان ساهمت عدة ظروف في تجسيدها نذكرها فيمايلي[3]:

أ– **الحاجة لرؤوس الأموال:** فقد تميزت سنوات الثمانينات بظهور سوق نشطة وذلك بعد ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، الأمر الذي أربك المتعاملين الاقتصاديين في سوق رؤوس الأموال وأدى إلى تسارع المنافسة بينهم فتقلصت بذلك حرية اقتناء الأموال بصفة مباشرة من السوق، وهذا ما دفع بالمؤسسات للبحث عن معيار تستند إليه

---

[1]– عماد عبد الحسين دلول، محمد فوزي مهدي، (2017): تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة، دراسة تحليلية لعينة مختلفة من المصارف العراقية، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** (العدد99)، المجلد 23، ص 470.

[2]–غضبان حسام الدين،(2013): مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المصدر سبق ذكره، ص68.

[3]– مواعي بحرية، المصدر سبق ذكره، ص ص 52– 53.

لتحقيق الاستقرار المالي، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم خلق القيمة، هذا الأخير الذي شكل علاقة بين الأبعاد الإستراتيجية (جاذبية القطاع، الموقع التنافسي، الميزة التنافسية) ودوافع خلق القيمة (معدّل زيادة رقم الأعمال، الهامش العملي، تكلفة رأسمال، استثمارات القيم الثابتة، استثمارات حاجيات رأس المال العامل)،

ب- ظهور وتطور أهمية المساهم: تميزت سنوات التسعينات بظهور معاهد الاستثمار، صناديق المعاش، وهيئات أخرى تحفز وتنظم الادخار الجماعي وكذلك تزايد عدد الأسر التي تملك أسهما داخل الشركات وهذا في العديد من الدول، مما يعني انتشار واسع للمساهمة داخل المجتمع خاصة الأمريكي والأوروبي، الأمر الذي أدى إلى تعزيز دور المساهم من خلال السعي وراء تحقيق استقراره عن طريق المطالبة بمعدل مردودية مقبول، وهذا معناه أن السبب وراء البحث عن التغيير هو الأداء الضعيف الذي كانت تحققه المؤسسات من حيث حقوق المساهمين.

وقد تعزز مفهوم خلق القيمة أكثر ببروز مفهوم حوكمة المؤسسات إذ أن العمل وفق آليات الحوكمة من شأنه تحفيز وتشجيع مسيري يّ المؤسسة على تبني سلوك أكثر اتساقا مع خلق القيمة للمساهمين، وهذا ما تناوله الفكر الأكاديمي المعاصر وحاول إبراز أهميته مؤكدا بضرورة تعظيم ثروة أو حقوق المساهمين والتي بالضرورة ستؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة.

ثالثا- الأطراف التي تستفيد من خلق القيمة بالمؤسسة:

إن القيمة التي يتم خلقها تكون موجهة لمجموعة من الأطراف وهنا يوجد طرحين:

يتمثل الطرح الأول في خلق القيمة للمساهمين، وهو ما نادت به المدرسة الكلاسكية والنيوكلاسكية، والتي اعتبرت أن المستفيد الوحيد من القيمة هم المساهمين بحيث وحسب هذه الرؤية يكون اهتمام المسيرين متجها كليا لهذا الجانب وهدف المؤسسة في هذه الحالة هو تعظيم المردودية المالية، والتي عادة ما كانت تحسب على أساس نسبة النتيجة الصافية إلى رؤوس الأموال الصافية، ومع تطور محيط المؤسسات فقدت فرضيات هذا النموذج مصداقيتها لتحل محلها مقاربة خلق القيمة للأطراف الأخذة والشركاء بحيث أصبح خلق القيمة للمساهمين مرتبطا بخلق القيمة للأطراف الأخرى التي تؤثر وتتأثر بقرارات المؤسسة تلك الأطراف المتمثلة في الزبائن، الموردين، العمال، المجتمع المدني والشركاء، بحيث أصبح خلق القيمة للزبون يقوم على رفع تنافسية المنتوج أو الخدمة من خلال تقديم سلعة ذات جودة عالية وبسعر مقبول وفي الآجال المحددة، هذه الخصائص التي تكسب المؤسسة ميزة

تنافسية تجعلها قادرة على الحصول على حصة سوقية أكبر[1]، وعليه فان هذا المنظور يدعو لضرورة الأخذ بعين الاعتبار كافة أطراف المؤسسة عند تسييرها ويتعارض مع هدف تعظيم ثروة المساهمين فحسب، كما ينادي بضرورة خلق القيمة لجميع شركاء المؤسسة بما فيهم المساهمين، والذين تمّ تعريفهم بأنهم كل الأطراف (مجموعات وأفراد) التي يمكن ان تتأثر أو تؤثر بنشاط المؤسسة في اطار سعيها لتحقيق أهدافها[2]. وفيما يلي الجدول الموالي الذي يوضح القيمة المتبادلة بين المؤسسة وشركائها.

الجدول رقم (01): القيمة المتبادلة بين المؤسسة وشركائها.

الشركاء		القيمة المقدمة	القيمة المتوقعة
الأطراف الداخلية	**المساهمون**	رؤوس الأموال	العائد على الاستثمار
	الموظفون	العمل والمهارات	رواتب عادلة الرضا الوظيفي
	المسيرون	التسيير الحسن الاستراتيجيات	رواتب مناسبة أرباح سنوية الاحترام والتقدير
الأطراف الخارجية	**الزبائن**	النقود لشراء السلع والخدمات	الجودة الفائض الاستهلاكي المصداقية
	الموردون	مدخلات المواد الاولية	الإيرادات استمرارية الصفقات استقرار السداد
	الحكومة	قوانين لوائح ضرائب ورسوم	الالتزام بالقوانين تنظيم المنافسة جباية الضرائب والرسوم
	الاتحادات النقابية	عمال موظفون ومنتجون	مزايا لأعضائها
	الجمهور العام	البنية الأساسية القومية	الاستمرارية والتكامل

المصدر: عبداوي نوال،(2016): مساهمة المرونة الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية الوطنية في خلق قيمة للزبون، دراسة حالة مؤسسة Condor للإلكترونيات برج بوعريريج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 39.

[1]- بن حمودة يوسف، المصدر سابق الذكر، ص 93.

[2]- عبابسة هاشمي، (2010): دور تسيير الموارد البشرية في خلق القيمة ، **مجلة البحوث والدراسات**(العدد 9)، جانفي، ص ص 114- 115.

من الجدول السابق نستنتج انه يتم تصنيف شركاء المؤسسة بشكل عام الى أطراف داخلية وأخرى خارجية، حيث يجب على المؤسسة ان تخلق القيمة لكل واحد من هؤلاء الشركاء وبالمقابل يساهم كل شريك هو الأخر في خلق القيمة للمؤسسة، لاسيما بعد ان أضحت عملية خلق القيمة مطلبا حيويا لضمان بقاء المؤسسة واستمرارها، فلا مبرر لوجود مؤسسة حاليا لا تخلق القيمة، والجدول التالي يوضح القيمة المتبادلة بين الشركاء والمؤسسة.

وهناك طريقتان للتعرف على القيمة الملموسة للمؤسسة هي[1]:

- **السوق:** حيث يوجه سعر منتجات المؤسسة والذي يؤثر على العملاء (سوق السلع والخدمات)، كما يؤثر على حملة الأسهم (سوق رأس المال).
- **المحاسبة:** التي تهتم بالأجور والضرائب والفوائد لأنها أكثر الجهات في المؤسسة معنية بهؤلاء المتعاملين أو المستفيدين من القيمة التي تنشئها المؤسسة.

إن هؤلاء الأطراف المستفيدة من القيمة التي تخلقها المؤسسة قد يتركون المؤسسة بعد أخذهم لحصتهم بسرعة كبيرة إذا ما اعتقدوا أنّ بإمكانهم الحصول على قيمة أكبر في السوق، لذلك يمارسون ضغوط فورية ومباشرة لإيجاد قيمة لصالحهم، ويؤدي هذا الضغط إلى تركيز المؤسسة على المدى القصير لتحديد القيمة الإجمالية لأجلها، من وجهة نظرها رضا العملاء يبرر خلق القيمة النهائية، لكن هذا لا يعني أن هذا الجزء من القيمة يجب أن يكون أكثر أهمية من الأجزاء الأخرى، العمال عندما يكون من السهل لديهم إيجاد عمل أخر فإنهم يمارسون الضغط لصالحهم ما يجعل المؤسسة تضع سياسة الأجور حسب وفائهم وبالتالي ليس هناك أي قانون اقتصادي يتيح لنا أن أحد من هذه الجهات وعلى وجه الخصوص المساهمين له دور أكثر أهمية من الأطراف الأخرى، بل الكل يعتمد على استغلال الفرص.

رابعا- أسس خلق القيمة:

يمكن حصر أهم أسس خلق القيمة في ثلاثة عناصر هي[2]:

---

[1]- بن عامر عبد الكريم، (2009): **نمذجة سلاسل القيمة باستعمال الأساليب الكمية كأداة استراتيجية لدعم اتخاذ القرار**، مع دراسة حالة شركة أطلس كيمياء بمغنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 17- 18.

[2]- ريحان الشريف، نايت عطية مريم،(2016): قياس مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الصيدلانية، **رماح للبحوث والدراسات**(العدد 18)، جوان، الأردن، ص ص 80، 81.

أ- **المؤسسة وهدف تعظيم ثروة المالكين:** النموذج الذي يعتقد بأنه يخلق القيمة هو عبارة عن حصيلة لمدخل تعاقدي بين المسيرين والمالكين والذي يهتم بثروة المؤسسة، حيث يسهل على المسيرين اختيار المسيرين أو الوفد القائم على تسيير الأموال، كما يسهل عملية إعداد التقارير حول الأجراء وكذا مختلف الأطراف ذات المصالح، من ناحية أخرى يسمح هذا النموذج بمقارنة هذه التقارير مع نشاط الغير بهدف خلق القيمة للمساهم.

ب- خلق القيمة وتكلفة رأس المال: بعد جملة من الدراسات أثبتت أن هدف المؤسسة هو خلق القيمة، أكدت هذه الدراسات ضمن نفس الإطار أن تحديد تكلفة رأس المال يسهل على المؤسسة رسم استراتجياتها تماشيا مع تطور السوق لكن تواجه في هذا الخضم المؤسسات مشكلة التحديد الدقيق وكيفية ضبط والتحكم في هذه التكلفة مما يحقق بالتالي رفعا لقيمة المؤسسة.

جـ مستوى العائد: المؤسسة التي لا تعمل على تحقيق مستوى عائد إما أعلى من تكلفة الموارد المستخدمة أو على الأقل مساوي لها تعتبر خارج هدف خلق القيمة.

تمكّن هذه العناصر المتعاملين من خارج المؤسسة من معرفة حالتها من خلال تقييم تكلفة الفرصة البديلة للاستثمارات أما داخليا فهي تمكن المؤسسة من تحديد وتقييم الوضع الحالي والمستقبلي من خلال الاعتماد على المعطيات المتوقعة ومراعاة تطور السوق ككل وبالتالي بناء استراتيجية تحقق بها أهداف جميع الأطراف وشركاء من خارج المؤسسة[1].

خامسا- مصادر خلق القيمة:

تتجسد أهم مصادر خلق القيمة داخل المؤسسة أساسا في:

أ- **تنافسية المؤسسة:** باعتبار أن المؤسسة هي مجموعة من الأنشطة التي يتم استغلالها من أجل خلق قيمة لمنتجاتها أو خدماتها، فان كل مؤسسة تسعى الى معرفة نقاط القوة والضعف بمختلف أنشطتها لتحديد قدرة كل نشاط على المساهمة في بناء ميزات تنافسية من خلال القيام بتشخيص داخلي للتعرف على سلسلة الأنشطة التي

[1]- بريكة السعيد، مسعي سمير، (2009): تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA، **ملتقى صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أفريل.

تؤديها المؤسسة بغرض فهم سلوك التكلفة لديها ومصادرها الحالية والمحتملة للميزة التي تحققها المؤسسة عن منافسيها[1].

ولقد أشار بورتر إلى أن التكلفة المنخفضة والتمييز يمكن اعتبارهما بمثابة إستراتجيتين أساسيتين لخلق القيمة وتحسين المزايا التنافسية في مجال صناعي معين، بمعنى أخر أن المزايا التنافسية تتوفر لدى المؤسسات القادرة على خلق القيمة، وكيفية خلق القيمة يتجسد من خلال خفض معدلات هيكل التكلفة أو من خلال تمييز المنتج وأن تحقيق ذلك يتم من خلال أربعة عناصر هي: الكفاءة، التحديث، الجودة والاستجابة لحاجات العميل وان هذه العناصر تشكل الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية والتي يمكن لأي مؤسسة تبنيها بغض النظر عن طبيعة نشاطها وهو ما يتيح لها فرصة خلق قيمة أعلى من منافسيها[2].

ب- نمو المؤسسة: تسعى المؤسسة لاتخاذ مواقع هامة في السوق، وتحسين وضعيتها التنافسية من خلال إتباع سياسة نمو حذرة، تحافظ وتنمي بها الإمكانيات المالية للمؤسسة، ويظهر النمو في عدة أشكال[3]:

* زيادة حجم المؤسسة أي زيادة مستوى النشاط وتوسيع دورة الاستغلال والهياكل المالية والإنتاجية.

* تغيير وتحديد الخصائص الهيكلية للمؤسسة من النواحي التكنولوجية والتمويلية والموارد البشرية والهيكل التنظيمي.

وتحقيق هذا النمو يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على خلق القيمة في المستقبل، كما أنّ تحقيق الفائض في القيمة يؤدي إلى توظيف هذا الفائض في استخدامات جديدة، أي نمو أصول المؤسسة وتنوع نشاطها أو تميزه، ومنه فالعلاقة بين النمو وخلق القيمة علاقة تبادلية.

ويساهم النمو في تدنية المخاطر الناتجة عن خاصية عدم التأكد في المحيط المالي والاقتصادي والسياسي...إلخ، وذلك بفضل إتباع إستراتيجية التنويع مثلاً، التي توزِّع هذه المخاطر على مجموعة من الأنشطة والقطاعات، وعلى هذا الأساس يقِلُّ تأثيرها على المستوى الإجمالي للمؤسسة بنقل الموارد من نشاط لآخر.

---

[1]- تريش محمد، قادري رياض، (2016): الوصول إلى الميزة التنافسية باستخدام سلسلة القيمة لـ Michael Porter مع الإشارة لشركة خزف تافنة Certaf بمغنية، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية** (العدد7)، المجلد الرابع، ماي.

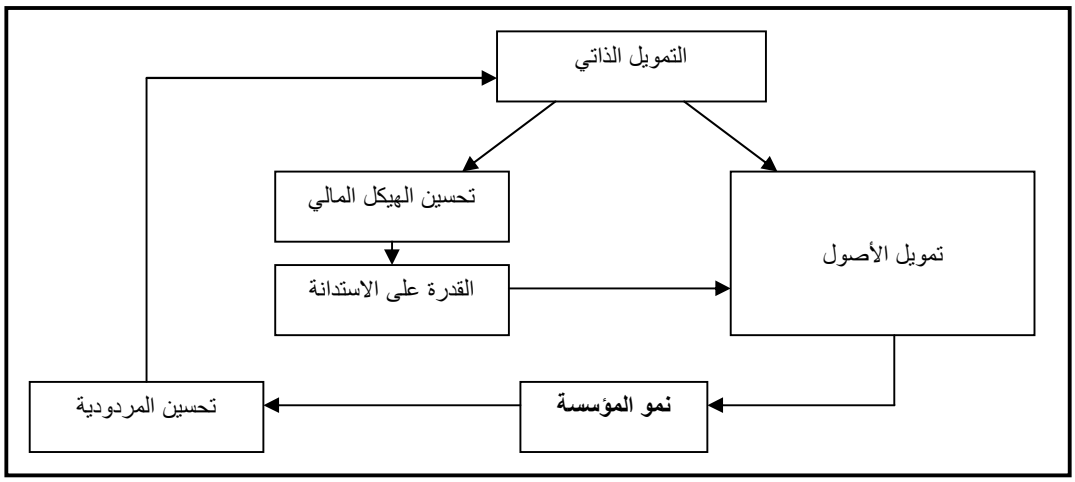
[2]- بوزيد وسيلة، (2012/2011): **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:** دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 16.

[3]- الياس بن ساسي، (2005): النمو ومفهوم خلق القيمة كمؤشر الأداء المالي والاستراتجي للمؤسسة، حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب بحاسي مسعود ENAFOR ولاية ورقلة، المصدر سابق الذكر، ص ص 339-344.

وتعتبر الأموال الخاصة للمؤسسة أول مورد مالي أساسي لتمويل نشاطها وإمكانياتها، فبفضل رأس المال الخاص، يمكن للمؤسسة تشكيل رأس مال بشري، تقني واستراتيجي.....وباعتبار النمو ظاهرة تتجسد في تطور حجم الإمكانيات المادية، البشرية والتقنية....فان ذلك يعني بقدر ما تتوفر المؤسسة على رأس مال خاص معتبر، بقدر ما يكون من الممكن لها تطوير مختلف إمكانياتها وبالتالي إمكانية نموها، ومنه فنمو الأموال الخاصة عن طريق التمويل الذاتي يؤدي إلى رفع القدرات المالية الخاصة بالمؤسسة وتقوية هيكلها المالي وزيادة قدرتها على الاستدانة مما يؤدي إلى نموها ويترجم هذا الأخير بتسجيل معدل جيد للمردودية المالية[1].

إذن يحقق النمو الداخلي بالمؤسسة المرونة المالية التي تضمن لها الحصول على التمويل الضروري لاحتياجاتها المالية تحت قيد تحسين المردودية والاستقلالية المالية[2]، والتي نوضّحها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): النمو والمرونة المالية.



المصدر: قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، (2005): تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية كأسلوب للأداء المالي، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، 8 و9 مارس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

[1]- دادن عبد الوهاب، (2008): دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية–أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 210.

[2]- الياس بن ساسي، (2011): الأبعاد النظرية لنمو المؤسسة وتأثيراته الهيكلية والتنظيمية، **الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية**، يومي 18 و19 ماي، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 13.

حسب الشكل أعلاه فالنمو يمثل حلقة الوصل بين المردودية التي تتحسّن بفعل الارتفاع في الحجم وبين مصادر التمويل، فكلما زاد حجم المؤسسة كلما تحسّنت مردوديتها، وكلما أدى ذلك إلى ارتفاع قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها المالية ذاتياً و/أو باللجوء إلى المصادر الخارجية وهذا بدوره يؤدي إلى الارتفاع في حجم الأصول.

جـ- رأس المال الفكري: عندما تدرك المؤسسة امتلاكها لرأس مال فكري يصبح لزاما عليها أن تفكر في كيفية تحويله إلى شيء ذو قيمة بالنسبة لها، وتتنوع الاستراتجيات التي يمكن للمؤسسة اعتمادها بهدف خلق القيمة المستخلصة من رأس مالها الفكري، فغالبا ما تقوم المؤسسات التي تبيع منتجات مادية بحماية منتجاتها المبتكرة من خلال براءة الاختراع أو الابتكار، وبالتالي تحقق أرباحا عالية نتيجة بيع منتجاتها المتميزة، أي أن تلك المؤسسات تسعى للتوصل لبعض الابتكارات من خلال رأس مالها البشري بجعل منتجاتها ذات جودة عالية وأفضلية وجاذبية للمستهلكين مقارنة بمنافسيها، وبالتالي تعمل تلك المؤسسات على خلق قيمة من رأس مالها الفكري سواء في شكل إيراد ناتج عن بيع منتجاتها أو في شكل مركز استراتيجي تنافسي، في حين نجد أن المؤسسات الخدمية قد تحقق أرباحا جراء بيعها للمعرفة التي يمتلكها رأس مالها البشري، إذ تتمثل قيمة ذلك رأس المال في ما تحصل عليه من أتعاب مقابل سمعتها أو شهرتها أو خدماتها المقدمة للعملاء، كما قد تعمل على تحصيل قيمة، ذلك أن طبيعة نشاط المؤسسة يعد محددا أساسيا لاستراتيجياتها، ولنوع وحجم القيمة التي يمكن تحصيلها من رأسمالها الفكري[1].

د- حوكمة الشركات: باعتبارها تمثل أنماط التعديل وأدوات الرقابة والتحفيز المتبعة لتقليل تكاليف الوكالة فهي تعمل على توجيه جهود المسيرين والأجراء وكل الأطراف ذات المصلحة نحو هدف واحد هو خلق القيمة حتى لا ينحرف أداء المسيرين عن تحقيق اهداف الملاك، ويتم ذلك بممارسة التوليفة المناسبة من الرقابة والتحفيز وربط التحفيز بالأداء وكذا ربط هذا الأخير بخلق القيمة، حيث لا يتم تثمين الجهد والوسيلة وانما تثمين النتيجة، ونشير هنا الى ان اقوى تحفيز للمسيرين هو حيازتهم لجزء من أسهم المؤسسة التي يديرونها، لأن تثمين أصولهم مرتبط بتثمين أسهم المؤسسة ومنه خلق القيمة للمساهمين، وبالرغم من ان تحفيز ومكافأة المديرين على الأداء يهدف الى توجيه

[1]- سملالي يحضية، (2004): التسيير الاستراتيجي لرأس المال الفكري والميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية، **مجلة العلوم الإنسانية**(العدد السادس)، جوان، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

جهودهم نحو تعظيم قيمة المؤسسة بانحياز دالة منفعتهم نحو هذا الهدف الا انه يتطلب نوعا من الموازنة بين ما يجلبه من مزايا وما يطرحه من قيود[1].

هـ- ثقافة واستراتيجية المؤسسة: يؤدي السعي الجماعي لخلق القيمة الى بث روح التعاون وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة، وتغليب الصالح العام والمصالح المشتركة على المصالح الفردية والسلوكيات الانتهازية، وهذا ما ينجر عنه التقليل من النزاعات والصدامات المترتبة عن تعارض مصالح الأطراف الآخذة وتشجيع العمل الجماعي المبني على الثقة والتعاون في سبيل تحقيق الربح الجماعي والفائدة، كما يعتبر خلق القيمة والحفاظ عليها هدف استراتيجية المؤسسة، وذلك من خلال منح هذه الأخيرة أفضلية تنافسية تمكنها من بلوغ هذا الهدف، ومنه فان إمكانية خلق القيمة والحفاظ عليها انطلاقا مما تمتلكه المؤسسة من موارد ومهارات دورا مهما في تحديد استراتيجية المؤسسة إزاء كل قطاع من قطاعات نشاطها[2].

و- الاتصال المالي: لقد أصبحت عمليات الإبلاغ تتطلب الإعلان عن العوامل المالية وغير المادية ذات التأثير الاستراتيجي على خلق القيمة في المؤسسة على المدى الطويل، والهدف من الاتصال المالي هو بيع القيمة أو الحصول على افضل قيمة تتحول الى سعر عند تقييم وتسعير الأسهم المتداولة في السوق المالي، ومنه فالاتصال المالي يؤثر على قيمة المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية، كما يتم دعم قيمة المؤسسة من خلال الاتصال الاقتصادي الذي يتجاوز نظيره المالي لشموله البعد الاستراتيجي لأداء المؤسسة ووضعيتها، وعليه فالاتصال الماليؤثر على القيمة السوقية أما الاتصال الاقتصادي فيؤثر على القيمة الاستراتيجية[3].

والشكل الموالي يوضح بدقة ما سبق ذكره عن مساهمة كل من الاتصال المالي والاقتصادي في خلق القيمة بالمؤسسة والفرق بينهما.

---

[1]- عماني لمياء، كيحلي سلمى عائشة، (2017): خلق القيمة واقتصاد الأصول غر المادية، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** (العدد12)، ص ص222-223.

[2]- عبابسة هاشمي، (2008): الدور المحوري لتسيير الموارد البشرية في خلق القيمة لجميع الأطراف الآخذة، **أبحاث اقتصادية وإدارية**(العدد الثالث)، جوان، ص110.

[3]-عماني لمياء، كيحلي سلمى عائشة، المصدر سبق ذكره، ص ص 324-325.

الشكل رقم (02): علاقة الاتصال (المعلومات المالية والاقتصادية) بالقيمة.



المصدر: عماني لمياء، كيحلي سلمى عائشة، (2017): خلق القيمة واقتصاد الأصول غر المادية، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** (العدد12)، ص 325.

وعليه فان كل مؤسسة تسعى لخلق قيمة لابد لها من وضع خطة أساسها الاستغلال الأمثل لكل من الأصول المادية والأصول غير المادية للمؤسسة مع مراعاة البيئة التي تعمل بها المؤسسة وكذا توسيع ابتكاراتها حتى تنمو قيمة المؤسسة ويستفيد كل شركائها، كما يجب ان تخضع هذه القيمة للقياس باعتماد معايير قياس خلق القيمة لاسيما الحديثة منها.

المطلب الثالث: التقييم المحاسبي وعلاقته بالقيمة:

يعتبر التقييم المحاسبي من العمليات المهمة التي تأخذ بها المؤسسات بهدف تقييم قراراتها، حيث أن نجاح أية مؤسسة مهما كانت لديها من موارد مالية وبشرية يكمن في توفرها على إدارة كفؤة ومتميزة، وهذه الأخيرة بدورها حتى تتمكن من دراسة نتائج قراراتها وتحديد خططها المستقبلية والتعرف على الفرص الضائعة والفرص المتاحة حالياً فإنها بحاجة في ذلك لمنظومة تقييم محاسبي جيدة تساعدها في اتخاذ مختلف القرارات.

أولا: مفهوم التقييم المحاسبي وأهميته:

يستخدم العديد من الباحثين كلمة التقييم المحاسبي كمرادف للقياس المحاسبي، ذلك لأنه يوضح الجانب الكمي منه في حين يتسع القياس المحاسبي ليشمل الجوانب النوعية للأحداث والعمليات الاقتصادية المالية للمؤسسة، ويعود أول تعريف للتقييم او القياس المحاسبي الى Campell الذي اعتبره بانه: "قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناءا على قواعد طبيعية يتم اكتشافها اما بطريقة مباشرة او بطريقة غير مباشرة"[(1)]، ليضيف بعده Steven بعدا رياضيا ويعرفه بأنه يتمثل في "المطابقة بين الخواص او العلاقات بموجب نموذج رياضي"[(2)].

ويمكن القول بأن التقييم المحاسبي هو: "عملية تحديد وتبويب للعمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها المؤسسة والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بموجب قواعد محددة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية"[(3)]، وبالتالي فالتقييم المحاسبي هو الجانب الكمي للعناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية كالأصول، الالتزامات، الإيرادات والنفقات بعد استخدام مختلف الأنشطة المحاسبية لتحديد أكثر الأحداث الاقتصادية تأثيرا على نشاط المؤسسة، ليفصح بعدها عن نتائج هذا النوع من التقييم بالقوائم المالية ويتسنى لمستخدميها الاستفادة منها في اتخاذ القرارات، وهذا ما يجعل كل من عملية التقييم المحاسبي وعملية الافصاح يكملان بعضهما البعض[(4)]، وحتى يكون التقييم المحاسبي ملائما ونافعا يشترط أن يتوفر الآتي[(5)]:

*لابد وان تعكس الأحداث والأشياء التي يجب أن يتم قياسها أهداف قرارات الأعمال بوضوح ودون أية عشوائية.

* يجب أن تكون وحدة القياس دقيقة وقابلة للاعتماد عليها.

*أن يكون التقييم ذو درجة عالية من القدرة التنبؤية.

اما عن اكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس والتقييم المحاسبي من قبل الهيئات والمنظمات المحاسبية نجد ما قدمته الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) سنة 1966، حيث اعتبرته بأنه: " قرن الاعداد بأحداث المؤسسة

---

(1)- محمد مطر، موسى السويطي، (2008): التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص130.

(2)- وليد ناجي الحيالي، (2007): نظرية المحاسبة، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك، ص100.

(3)- صديقي مسعودي، (2010): التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17، 18 جانفي، ص3.

(4)- أمين السيد احمد لطفي، (2005): نظرية المحاسبة، منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص ص، 474، 475.

(5)- المصدر نفسه، ص 43.

الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءا على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة"[1]، أما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، فاعتبره "تخصيص أرقام للأشياء والأحداث وفقا لقواعد محددة، كما أنه مقارنة تهدف للحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وأخر في حالة اتخاذ القرار"[2]، في حين نجد أنّ لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) اعتبرته بأنه: " تحديد القيم النقدية للعناصر التي تظهر بها القوائم المالية والتي ستظهر بها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس"[3]، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فاعتبره بأنه: "عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم الاعتراف والافصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحساب النتائج وهذا بالاعتماد على طرق تقييم محددة"[4].

ومنه فالتقييم المحاسبي يساعد على تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة مع إجراء التصنيف المطلوب لها ومعالجتها باستخدام مجموعة من الأساليب والطرق العلمية، بهدف إيجاد العلاقات التي تربط بينها وبين بعضها، كالعلاقة بين الإيرادات والمصروفات، والتعرف على نقاط القوة والضعف ومن ثم تقديم تفسيرات للنتائج وتحديد نقاط القوة والضعف فيما بينها وبين بعضها [5]، وبالتالي فهو يحدد أساس القيمة التي يجب تسجيلها واظهارها في التقارير المحاسبية نتيجة للأحداث الاقتصادية المالية القابلة للإثبات المحاسبي والتي يترتب عليها بطبيعة الحال أثارا نقدية على مختلف أصول وخصوم المؤسسة، إيراداتها، مصروفاتها، أرباحها وخسائرها، بالإضافة الى ما تتضمنه القوائم المالية الأخرى من جدول تدفقات الخزينة، كل هذه القوائم يتم الإفصاح عنها في شكل مخرجات للنظام المحاسبي لتكون بمثابة معلومات يستخدمها المستفيدين منها بهدف اتخاذ القرارات[6]، كما تعتمد كفاءة نظام التقييم المحاسبي بالطبع على جودة المعلومات التي يستعان بها لتقييم الوضع المالي للمؤسسة وتقديم التوصيات والمقترحات المناسبة لهذا الغرض.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، (2007): المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك: الدانمارك، ص35.

[2]- مواعي بحرية، مصدر سبق ذكره، ص55.

[3]- علي ناجي سعيد الذهبي، موفق عبد الحسين محمد، (2009): القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والافصاح عنها، بحث تطبيقي في احدى الشركات الصناعية العراقية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد 2: (العدد 8)، جامعة بغداد، العراق، ص 69.

[4]- موازين عبد المجيد، بربري محمد الأمين، (2018): القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** (العدد 19)، جانفي، ص58.

[5]- **تعريف التقييم المحاسبي**، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، http://www.abahe.co.uk-.

[6]- مواعي بحرية، مصدر سبق ذكره، ص ص 55، 56.

ويهدف التقييم المحاسبي الى تحديد وقياس المنفعة الاقتصادية للثروة الخاصة بالمؤسسة في لحظة زمنية محددة وما يطرأ عليها من تغيرات في الفترة نفسها، وهو ما يدعو الى ضرورة الاسترشاد بمجموعة من المعايير والمنطلقات حتى تساعد على اختيار أفضل الأساليب، الأسس والإجراءات لتحديد أهداف هذا التقييم[1]، كما أنه يرتكز على تجميع، تبويب، تحليل وتسجيل مختلف عمليات الاقتصادية الممارسة من قبل المؤسسة حتى يتم اعداد الحسابات الختامية للنشاط في نهاية الفترة المالية، وعليه فالتقييم المحاسبي هو تحديد لقيم بنود قائمة الدخل، وهذا يعني ضرورة اثبات الأصول بقائمة المركز المالي من خلال تحديد قيمتها الحقيقية أما التقييم المالي فهو تحديد لقيم المركز المالي[2].

انطلاقا مما سبق يمكن القول ان التقييم المحاسبي هو ترجمة كمية ونقدية لمختلف أنشطة وعمليات المؤسسة عن طريق اعتماد وحدة قياس المتمثلة في وحدة النقد، وذلك قصد التوصل الى بيانات وأرقام محاسبية يرتكز عليها في بناء القوائم المالية لأي مؤسسة، كما يتم الاعتماد عليها عند تحديد قيمة المؤسسة وثروتها، وذلك بعد انتهاج أحد طرق التقييم المالي للمؤسسات، وعليه فالتقييم المحاسبي هو أساس انطلاق أي عملية تقييم وتقدير لقيمة وثروة المؤسسة.

وتنبع أهمية التقييم المحاسبي بانه يمثل جوهر المحاسبة ودون فهم ما يتم قياسه وكيفية القياس يستحيل الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة، وتزداد أهمية التقييم المحاسبي من خلال اعتماد عمليتي التحقيق والتقرير على درجة الكفاءة التي تمت بها عمليات التقييم المحاسبي، كما يؤدي هذا الأخير دورا متعاظما في تحديد محتوى وأساليب عرض البيانات والمعلومات الخاصة بأنشطة المؤسسة[3]، كما تكمن أهمية التقييم المحاسبي في الدور الذي يلعبه في اطار العملية المحاسبية من خلال اعتباره العملية التي تتعلق بتقييم موارد واستخدامات المؤسسة وما ينجم عنها من عمليات انفاق وخلق منافع وقيم مادية وسلع وخدمات، لذلك فالتقييم المحاسبي يشكل الأداة الرئيسية لاتصال

---

[1]- سعيدي عبد الحليم، (2015/2014): **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، دراسة عينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 130.

[2]- مهاوات لعبيدي، (2015/2014): **القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والافصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي**، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص66.

[3]- محمد معتصم إبراهيم حمد، إسماعيل محمد النجيب، (2015): بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية، (بالتطبيق على المنطقة الصناعية الخرطوم بحري)، **مجلة العلوم الاقتصادية** (العدد 1) مجلد 16، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص139.

المحاسبة بالبيئة، ودونه لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج وهو شيء أساسي في المحاسبة لأن أغلب مواضيعها تقوم عليه، وأن وظيفة المحاسب الحقيقي هي التقييم والقياس، كما أن الهدف من مخرجات عملية التقييم المحاسبي هي توفير معلومات ملائمة لمستخدمي تلك المخرجات، مما يساعد ذلك في اتخاذ القرارات المالية داخل وخارج المؤسسة الاقتصادية[1].

ثانيا: معايير التقييم المحاسبي، أركانه وأساليبه.

تخضع عملية التقييم المحاسبي الى مجموعة من المعايير، حيث تمثل هذه الأخيرة حلقة الربط بين مكانيكية التقييم وما يقوم عليه من أسس وما يحققه من نتائج وأهداف، ويختلف إطار عملية التقييم المحاسبي ونتائجه وفقا لاختلاف أغراض التقييم والخواص محل القياس والتقييم، ثم تبعا لتغير القواعد المستخدمة في هذه العملية والشخص القائم بها، ولقد أثمر الفكر المحاسبي بفعل التطور الذي شهدته أهداف المحاسبة عن ظهور طرق محاسبية مختلفة تهدف للتعبير عن الأحداث والعمليات والظروف الناشئة بممارسة المؤسسة لأنشطتها المتعددة.

أ- معايير القياس المحاسبي: وهذه المعايير تتمثل في:

1- الموضوعية: يجب أن تكون المعلومات والبيانات المحاسبية دقيقة، وذلك من أجل تحقيق تقييم محاسبي موضوعي دقيق[2]، فالموضوعية صفة أساسية في التقييم المحاسبي، وذلك نظرا لدورها في تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية، ومنه زيادة إمكانية الاعتماد على المقاييس والمعلومات المتحصل عليها[3].

2- الملائمة: ملائمة المعلومات المحاسبية المنتجة لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المعنيين، أي أن تكون المعلومات المحاسبية الناتجة عن القوائم المالية المعدة مفيدة[4].

3- القابلية للتحقق: تعتبر المعلومات المحاسبية أساسا لاتخاذ القرارات، لذا ينبغي ان يكون لها دلالات محددة وموحدة، ولها استقلالها الذاتي بصرف النظر عن شخصية معدها والمستفيد منها، فتعدد الدلالات يعني انحرافا عن هذا المعيار، غير ان التطبيق العملي يفسرها بأنها استناد المعلومات المحاسبية الى مصدر موثوق ويتمثل في توفر

---

(1)- إبراهيم بكر محمود، (2008): الإفصاح الإعلامي وآثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، **مجلة الإدارة والاقتصاد** (العدد 71)، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ص8.

(2)- خليل حيدر السعدي،(2009): مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (العدد21)، ص11.

(3)- عباس مهدي الشيرازي، (1990): نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل: الكويت، ص79.

(4)- رضوان حلوة حنان، (2003): بدائل القياس المحاسبي المعاصر: التضخم، تكلفة الاستبدال، القيمة البيعية، دار وائل للنشر: عمان، الكويت، ص159.

مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع اليها للتحقق من صحتها ومطابقتها للمصدر، مع وجود درجة عالية من الاجماع والاتفاق عليها بين أشخاص مستقلين يستخدمون نفس طرق واجراءان التقييم المحاسبي[1].

4- القابلية للقياس: يجب أن يكون العنصر الذي يتم الاعتراف به مسجّل كأصول أو خصوم أو تغيير في حقوق الملكية، بمعنى أن تتوافر فيه احدى الخواص أو الصفات التي يمكن قياسها كميا باستخدام الوحدات النقدية بدرجة كافية من الموضوعية[2].

5- المنفعة الاقتصادية لنتائج التقييم: بمعنى الحفاظ على التوازن الملائم بين التكلفة الاقتصادية لعمليات التقييم المحاسبي والمنفعة الاقتصادية لما ينتج عنه من بيانات ومعلومات[3].

ب-أركان التقييم المحاسبي: تقوم عملية التقييم المحاسبي على أربعة أركان هي:

1- الخاصية محل التقييم: تنصب عملية التقييم والقياس بشكل عام على خاصية معينة لشيء محدد، **و**بالنسبة للمؤسسة تتمثل هذه الخاصية في الحدث الاقتصادي التاريخي الذي يؤثر على مركزها المالي، او الحدث المستقبلي ذو الآثار الاقتصادية المتوقعة على المؤسسة، وتقاس بوحدات النقد في حالة ما كانت هذه الأحداث ربحا او مبيعات وقد تكون غير ذلك في حالة ما تم قياس الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو معدل دوران مخزونها السلعي، ونجاح عملية تحديد الخاصية محل القياس بشكل دقيق مرتبط بقدرة القائم بالتقييم في تحقيق ذلك لاسيما في ظل تعدد مدلول بعض المفاهيم وتعدد طرق حسابها[4].

2- وحدة التقييم المحاسبي: أي تحديد نوع وحدة التقييم والقياس ، حيث يجب ان تتوفر فيها صفة الثبات والتجانس بالإضافة الى قابليتها للتجميع والمقارنة، وفي المحاسبة يتم استخدام النقود للتعبير عن الخاصية الخاضعة للقياس، وتقوم المحاسبة التقليدية على ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا معناه ان أي تغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد خلال الفترة يفترض أنها غير ذات أهمية كبرى ولا تؤثر على استخدام الوحدات النقدية الأصلية المستخدمة للتعبير عن المقاييس المحاسبية، ولكن في ظل ظروف معينة كالتضخم والانكماش تتأثر قدرة الوحدات النقدية وصلاحيتها

---

[1]- سعيدي عبد الحليم، مصدر سبق ذكره، ص134.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، مصدر سابق الذكر، ص474.

[3]- سعيدي عبد الحليم، مصدر سبق ذكره، ص135.

[4]- محمد مطر، موسى السويطي، مصدر سبق ذكره، ص131-136.

للاستخدام في التقييم المحاسبي، ويتم التوجه الى استخدام وحدات أخرى تعكس القوة الشرائية الحالية في تاريخ اعداد القوائم المالية، وعليه فان العديد من الدول تلجأ الى منح توصيات محاسبية متعلقة بضرورة تقديم بعض المقاييس المحاسبية للمؤسسة على وحدات القوة الشرائية الموحدة في شكل قوائم إضافية للقوائم المالية الأساسية وذلك باعتماد الأرقام القياسية في هذا الصدد[1].

3- نظام القياس المناسب: يتحدد المقياس المناسب حسب طبيعة الخاصية محل القياس وأغراض القياس، ففي حالة الربح المحقق مثلا فان وحدة النقد هي المقياس المناسب، في حين تعبر عدد الوحدات المنتجة أو ساعات العمل المباشرة على الطاقة الإنتاجية، أما من ناحية الغرض فانه اذا كان الهدف هو تصنيف أو ترتيب الحدث فالمقياس المناسب هو مقياس اسمي باعتبار التبويب خطوة أولية في عملية التقييم المحاسبي[2]، أما اذا كانت أغراض القياس محصورة في المقارنة بين قيمة حدثين فالمقياس المناسب هو مقياس ترتيبي، واذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس الى تحديد المحتوى الكمي للحدث المالي فحينئذ يستخدم مقياس نسبي[3].

4- الشخص القائم بعملية التقييم المحاسبي: ان نتائج التقييم المحاسبي تختلف باختلاف القائمين بها لاسيما في ظل غياب الموضوعية، فالقائم بعملية التقييم المحاسبي يلعب دورا بارزا في تحديد مسار عملية التقييم المحاسبي، واختيار الأسلوب والطريقة المناسبة للتقييم، وكذا في تحديد نتائج التقييم، وأي تحيز في موضوعيته سيؤدي الى تحيز التقييم المحاسبي ككل، أي الى وجود اختلاف بين نتيجة التقييم والقيمة الفعلية للحدث[4].

ثالثا: أساليب وطرق التقييم المحاسبي: هناك ثلاثة خصائص يتم اعتمادها لتصنيف أساليب التقييم وهي: خاصية ترتيب الأعداد، خاصية ترتيب الفروق وخاصية توفر نقطة الأصل، واعتمادا على هذه الخصائص تم التوصل الى اربع أساليب في القياس المحاسبي هي[5]:

---

[1]- أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة، مصدر سبق ذكره، ص 484- 485.

[2]- صافو فتيحة، (2015): **أبعاد القياس والافصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 99.

[3]- محمد مطر، موسى السويطي، مصدر سبق ذكره، ص137.

[4]- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مصدر سبق ذكره، ص101.

[5]- العديد من المراجع:

- عباس شيرازي، مصدر سبق ذكره، ص ص65، 68.

- **التقييم الاسمي:** ويتم استخدام الأرقام كأسماء لتمييز عناصر فئة معينة، أو لتمييز الأشياء والظواهر، وكمثال عن ذلك: استخدام أرقام الحسابات للتمييز بين عناصر القوائم المالية.

- **التقييم الترتيبي:** ويتم استخدام الأرقام لتمييز مراكز العناصر والأشياء تجاه بعضها البعض وفقا لصفة أو خاصية معينة، ويلزم هنا وجود ترتيب طبيعي للخصائص المراد تقييمها، ومثال عن هذا: ترتيب الأصول حسب درجة السيولة وترتيب الخصوم حسب درجة الاستحقاق.

- **التقييم العددي (الفتري):** يعبر عن استخدام الأرقام لتعكس الفروق بين العناصر لتحديد الأهمية النسبية، ولذلك فهو يسمح بإجراء بعض العمليات الحسابية، ولا يقف عند تمييز الأشياء والعناصر وترتيبها وفقا لدرجة أهميتها.

- **التقييم النسبي:** يعتبر أقوى الأساليب وأقلها تشتتا، ذلك انه تتوفر به مختلف خصائص التصنيف المذكورة سابقا.

وتعد طرق التقييم المحاسبي بمثابة المرشد والدليل للعمل المحاسبي، ويرتبط اختيار أي من الطرق بالغرض من عملية التقييم المحاسبي والتي ينبغي أن تتسم بالموضوعية والقدرة على اقناع مستخدمي المعلومات المحاسبية الناتجة عن عملية التقييم المحاسبي[1]، وتوجد ثلاث طرق للتقييم المحاسبي نذكرها فيمايلي:

* **طريقة التقييم المحاسبي الأساسي او المباشر:** وتحدد النتيجة وفقا لهذه الطريقة بشكل مباشر دون عملية حسابية أو علاقة رياضية، ومثال عن ذلك تقييم تكلفة آلة ما من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء، ويعد التبويب المحاسبي أوسع المجالات استخداما لهذه الطريقة ذلك أنه دون الحاجة الى أرقام يتم استخدام الخاصية أساسا للتبويب ويتم بموجبها تبويب الحدث الاقتصادي بالفئة التي ينتمي اليها، كتبويب أصل ضمن فئة الأصول طويلة الأجل، أو تكلفة ضمن فئة التكاليف المتغيرة[2].

* **طريقة التقييم المحاسبي المشتق او غير المباشر:** تعتمد هذه الطريقة على نتائج الطريقة السابقة كمدخلات، ويتم اعتماد العمليات الحسابية والعلاقات الرياضية بها لتعذر تقييم العناصر محل القياس او التقييم بشكل مباشر، وتتناول طريقة التقييم المحاسبي غير المباشر عمليات تشغيل البيانات بمراحلها المختلفة من تحميل وتجميع

- كيموش بلال، (2011/2010): **التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC (العلمة)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص23- 24.

[1]- علي ناجي سعيد الذهبي، موفق عبد الحسين محمد، مصدر سبق ذكره، ص8.

[2]- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مصدر سبق ذكره، ص ص 109- 110.

واحتساب واستخدام علاقات رياضية معينة وادراء تحليلات مالية، وكمثال عن هذه الطريقة: استخدام نموذج القيمة الحالية المخصومة[1].

* **طريقة التقييم المحاسبي التحكيمي:** تفتقر هذه الطريقة مقارنة بالطريقة غير المباشرة، في افتقارها للعمليات والنماذج التي تستخدمها هذه الأخيرة وهو ما يجعل من الطريقة التحكيمية عرضة للتحيز والأحكام الشخصية، ويكون التقييم تحكيميا اذا لم توجد أي عمليات أو قواعد مقبولة تحكمه، أو لم تتوفر أي معايير موضوعية للحكم على صحته، لتزداد في ظل اعتماده الخلافات حول النتائج المتحصل عليها، وعليه فالتقييم التحكيمي يعبر عن عملية التقدير المحاسبي، كون هذا الأخير لا يعتمد على أي قواعد وبالتالي فهو عبارة عن توقعات[2].

ثالثا: التقييم المحاسبي في ظل معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

على الرغم من الجهود التي بذلتها مهنة المحاسبة للتخفيف من حدة مخاطر التقييم المحاسبي، والتي نجم عنها العديد من الأساسات المرتكز عليها في التقييم المحاسبي، وذلك انطلاقا من التكلفة التاريخية وانتهاءا بالقيمة العادلة الا ان كل أساس مقترح لم يسلم من الانتقادات، ولعل أهم هذه الجهود ما تم طرحه من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية حيث تطرقت المعايير الصادرة عنه والتي تعرف بمعايير التقارير المالية الدوليةIFRS الى بدائل التقييم المحاسبي التالية[3]:

التكلفة التاريخية: للأصول: (Historical Cost HC) هي قيمة النقدية او النقدية المعادلة المدفوعة أو القيمة العادلة للاعتبارات المدفوعة لاقتناء أصل معين والتي تم تسجيلها في تاريخ الاقتناء، أما **للخصوم:** هي قيمة العوائد المستلمة مقابل الالتزام أو هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

التكلفة الجارية: (Current Cost CC): للأصول: هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها اذا تم اقتناء الأصل ذاته أو أصل مكافيء في الوقت الحالي، **أما الخصوم:** القيمة غير المخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المطلوبة لتسوية الالتزام في الوقت الحالي.

---

[1]- محمد مطر، موسى السويطي، مصدر سبق ذكره، ص140.

[2]-كيموش بلال، مصدر سبق ذكره، ص24.

[3]- خالد الجعرات، محمود الطبري، (2013): مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساتها في القوائم المالية، **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية** (العدد 34)، ص239.

القيمة القابلة للتحصيل أو التسوية: (Releasable (Settlement) Value RV Or SV): **للأصول:** هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن الحصول عليها حاليا ببيع الأصل باستغناء منتظم. **للخصوم:** القيمة غير المخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

القيمة الحالية:(Current Value CV): للأصول: القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل في المسار العادي للأعمال، **للخصوم:** القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة والتي يتوقع أنها مطلوبة لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

ويلاحظ من أسس التقييم السابقة أنها لم تتضمن القيمة العادلة (Fair Value) بالرغم من التوسع في استخدامها في معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وذلك لأن مفهوم القيمة العادلة قد يعني أحد أسس التقييم الواردة السابقة، وهي قيمة اقتصادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد أنه يمثل بعدالة قياسا لقيمة بند معين[1].

ويوفر اعداد القوائم المالية بالاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للمؤسسة القدرة على المنافسة الدولية، حيث سيتيح لها ذلك جذب المستثمرين الأجانب نظرا للجودة العالية التي تتمتع بها هذه المعايير وتخفيضها لعدم تماثل المعلومات وقدرتها على إعطاء إشارة إيجابية عن الأداء المالي للمؤسسة، وهو ما يسمح بالإفصاح أكثر عن المعلومات المطلوبة في اتخاذ القرارات، حيث سينعكس هذا إيجابا على تحسين الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسة نتيجة تحسن معدل العائد على الأصول والربحية ونسب السيولة، كما سينعكس على زيادة الإفصاح والشفافية وجودة آليات الحوكمة وتحسن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية نظرا لانخفاض مخاطر عدم التأكد بفعل تبني هذه المعايير وعليه فانه هناك ارتباط إيجابي بين تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وأسعار الأسهم وعوائدها وجودة الأرباح[2].

رابعا: التقييم المحاسبي وفقا لنموذج القيمة العادلة:

لقد سيطر مبدأ التكلفة التاريخية على اعداد الميزانيات العمومية في المحاسبة التقليدية، والذي ارتكز على ضرورة إعطاء صورة توضيحية للوضعية المالية لمؤسسة ما في تاريخ معين، وكذا تأكيد نتيجة أعمالها ونشاطاتها

---

(1)- خالد جمال الجعرات، (2008): معايير التقارير المالية الدولية 2007، IAS_S و$IFRS_S$، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص63.

(2)- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال السعودية، دراسة نظرية تطبيقية، ص 18.
http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting%20/1651/publications/Magdy%20Melegy%20Abd%20Elhake em%20Melegy_The%20Impact%20of%20the%20Transition%20to%20IFRS%20on%20the%20Quality.pdf: 2017/03/12.

خلال نفس الفترة، لكن بتطور الحياة الاقتصادية تبين أن الفهم الدقيق للمخاطر والتقييد المحاسبي لبعض العمليات (اقتناء مؤسسة، خلق قيمة...) يحتاج إلى تحديد انعكاس الأحداث المستقبلية وبالتالي بزوغ فكرة حساب بعض مكونات الميزانية بالقيمة الملاحظة للتدفقات المستقبلية وليس بالتكلفة التاريخية(وهو المفهوم المبدئي للقيمة العادلة)[1].

ويقصد بالقيمة العادلة للأصل على أنها: " ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل، في حين تعرف نفس القيمة للخصوم أو الالتزامات على أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية مع استبعاد أثر التصفية، ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة، وفي حالات عدم توفر هذه الأسعار يتم تحديد القيمة العادلة للعنصر بشكل تقديري لاسيما في ظل وجود أصول والتزامات لا يمكن الحصول لها على قيمة من السوق"[2].

أما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) فقد عرفها ضمن معياره رقم 157 والصادر في سنة 2007 بأنها:" السعر الذي يمكن تسلمه عن بيع أصل ما أو يمكن دفعه لنقل التزام ما في معاملة ذات ترتيب نظامي بين مشاركين في السوق عند تاريخ القياس"[3].

في حين عرفها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) بأنها "المبلغ الذي يمكن أن يتبادل به أصل بين بائع ومشتري يتوفر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة"[4]، واستبدل هذا التعريف مؤخرا بعد صدور المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS13)، والمتعلق بقياس القيمة العادلة لتصبح القيمة العادلة بأنها:" القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية "[5].

---

(1)– Flandrin le marin,(2003): L'impact macroéconomique de la norme IAS 39,Juste Valeur Et Evaluation Des Actifs **revue banque**, Volume 71(N°2), Paris, p124-125.

(2)– ياسر أحمد السيد الجرف، أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية: دراسة نظرية وميدانية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، ص352.

(3)– إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالها على مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، (العدد 24)، السنة الثامنة، ص 229.

(4)–محمد محمود بشارة، (2010): تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**(العدد24)، ص7.

(5)– محمود أبو نصار، جمعة حميدات (2014): معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل: عمان، الأردن، ص 822.

1- مبررات ومزايا اعتماد القيمة العادلة: لقد جاء استخدام مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية والمتمثل في عجزها عن بيان حقيقة المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تمتلك أصولا متشابهة تمّ الحصول عليها في فترات محاسبية مختلفة بالإضافة الى أثرها على الأصول المتداولة لاسيما المخزون السلعي فخطأ تقييم هذا الأخير يقدر أرقاما غير صحيحة لأجمالي الأصول ككل[1]، وهذا ما يبرر التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة بالإضافة الى مبررات أخرى نذكر أهمها في[2]:

* أن المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للتقييم المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها.

* ان تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي الى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار.

* ان اتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي الى أخطاء في توقيت الاثبات بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الاعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة.

* ان التقييم المحاسبي وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية يكون صالحا وقت الحدث حيث انها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والارباح وان الأسعار التي دفعت في الماضي تتجاهل التغيير وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيهية للأداء وبناء التوقعات المستقبلية.

* ان تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي الى تشويه نتائج التقييم المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة التقييم المحاسبي مما يؤدي الى عدة مشكلات كاتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة او من مستخدمي القوائم المالية.

في حين تنحصر مزايا اعتماد القيمة العادلة في النقاط التالية:

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان (2002): المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والافصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الوراق: عمان، الأردن، ص ص 54- 55.

[2]- خيضر مجيد علاوي، (2014): القياس والافصاح لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الانشائية مساهمة مختلطة، **مجلة العلوم الإنسانية**(العدد 6)، المجلد 22، جامعة بابل، العراق، ص 1648- 1649.

– ان استخدام القيمة العادلة كأساس للتقييم المحاسبي يؤثر إيجابيا على جودة القوائم المالية ويرفع من جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها لتصبح أكثر ملائمة وموثوقية وأكثر قابلية للمقارنة، كما يجعلها ذات قوة تفسيرية أكبر مما يساعد ذلك على ترشيد عملية اتخاذ القرارات لكافة الأطراف التي ترغب في استخذام هذه القوائم المالية[1].

– يساهم اعتماد القيمة العادلة كأساس للتقييم المحاسبي في توفير قياس أكثر واقعية وملائمة للأرباح والتدفقات النقدية والمستقبلية ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدى مستخدمي القوائم المالية[2].

– تعالج جانبا من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في المركز المالي[3].

– أن القيمة العادلة لا علاقة لها بالظروف الاستثنائية، وهي أداة قياس تعتمد على ما هو متواجد بالسوق، ولذلك فهي توفر معلومات موثوقة ترفع من درجة الشفافية وعاكسة لظروف السوق، وبالتالي فالأخذ بها يؤدي الى زيادة الرفع المالي بأوقات الرخاء ومنه زيادة فاعلية الأسواق[4].

– تعكس القيمة العادلة العوامل المتواجدة بالسوق وتتشكل بفعل ترابط هذه العوامل مع بعضها البعض، لذلك فبأخذها لمؤشرات السوق بعين الاعتبار فان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤدي الى تخفيف حدة وتداعيات الأزمات المالية، ومن غير العادل اتهامها بأنها كانت أحد مسببات الأزمة السابقة، لأن الانحراف حينها لم يكن بالقيمة العادلة بل في كيفية تطبيقها، كما أنه مادام لم يطرح بديلا مناسبا لها فلايجوز الحكم بعدم صلاحيتها[5].

– تساعد القيمة العادلة في الكشف عن إمكانية تعثر المؤسسة وبالتالي ابراز مخاطر الإفلاس الممكن التعرض لها نتيجة ضخامة التزاماتها المالية التي تسجل بقيمتها العادلة المعبرة عن حقيقتها، ومن ثمّ تساعد الأطراف ذوو الصلة

---

[1]– مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، المصدر سبق ذكره، ص ص 11– 18.

[2]– المصدر نفسه، ص 11.

[3]– سعيد سليمان، القيمة العادلة: مالها وما عليها، جمعية المجمع القومي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ص 2.
http://www.ascajordan.org/page.aspx?page_key=ASCA%20Jordan%20publications&lang=ar :2017/04/30.

[4]– صالح حامد محمد علي، محمد علي عبد الله، تحليل مدى ادراك المصارف السودانية لأهمية المحاسبة عن القيمة العادلة، بحث ميداني على المصارف السودانية، ص 257.
http://neelain.edu.sd/mmacpanel/includes/magazines/pdf/3_11_11.pdf، 2017/06/15.

[5]– خالد جعرات، محمود الطبري، المرجع سبق ذكره، ص ص 242،243.

لاسيما المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب وحساب المخاطر التي تتعلق بالمؤسسة حسابا دقيقا يعكس حجم معدل المردودية المطالب به نظير الاستثمار فيها، في حالة ما اذا قرر المستثمر شراء أسهمها[1].

2- أهمية التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة ومتطلباته: للتقييم المحاسبي بالقيمة العادلة أهمية كبيرة منها مايلي[2]:

* ان أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية نظرا لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية (الأسهم والسندات) وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.

* ان الإفصاح على أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات في قائمة المركز يتسم بأنه أكثر ملائمة وموثوقية مقارنة بأساس التكلفة التاريخية نظرا لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الأسهم والتقرير عن المعلومة بالقيمة العادلة.

* ان تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملائمة وذات قوة تغيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.

* ان معلومات القيمة العادلة تؤدي الى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة الى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة.

* ان التقييم والافصاح على أساس القيمة العادلة يساعد المؤسسة الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

* ان التقييم على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملائمة وفاعلية للمقارنة مع أساس التكلفة التاريخية.

ولقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من الأسس والارشادات للوصول القيمة العادلة بالتفصيل والذي تضمنها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 قياس القيمة العادلة في ماي 2011، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

---

[1]- محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، (2015): أثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، دراسة تطبيقية، **مجلة الباحث**(العدد 15)، ص175.

[2]- صالح حامد محمد علي، محمد علي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 257.

[3]- ياسر أحمد السيد الجرف، مصدر سبق ذكره، ص 362-363.

* ان قياس القيمة العادلة يشترط ان تحدد المؤسسة مايلي: الأصل أو الالتزام الذي سيتم قياسه، وبالنسبة للأصول غير المالية أفضل استخدام للأصل وما اذا كان الأصل مستخدما الى جانب أصول أخرى أو على أساس مستقل، والسوق الذي ستتم فيه المعاملة ذات العلاقة بالأصل أو الالتزام، وأساليب التقييم التي يعد اتباعها مناسبا عند تقييم القيمة العادلة ويتعين على أساليب التقييم المستخدمة أن تحقق الاستخدام الأقصى للمدخلات الملحوظة الهامة والحد من المدخلات غير الملحوظة ويتعين لتلك المدخلات أن تكون متسقة مع المدخلات التي سيستخدمها المشاركون في الأسواق عند تسعير الأصل أو الالتزام.

* تعتبر القيمة العادلة قياسا قائما على السوق وليس على المؤسسة، وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات الأخرى فان معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة، غير أن هدف قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين هو ذاته تقدير السعر الذي ستستند عليه المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو نقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية.

* عندما يكون سعر الأصل أو الالتزام المطابق غير ملحوظ تقيس المؤسسة القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم مختلف يزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ويقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة نظرا لأن القيمة العادلة قياس قائم على السوق، يتم قياسها باستخدام الافتراضات المتعلقة بالمخاطر.

* يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع أصل ونقل الالتزام تتم في السوق الأصلي للأصل أو الالتزام وفي غياب السوق الأصلي يتم ذلك في السوق الأكثر ربحا للأصل أو الالتزام.

* تقيس المؤسسة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

* ان القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي هي سعر المعاملة عندما يتم شراء الأصل أو تحمل التزام مقابل معاملة لذلك الأصل أو الالتزام متمثلا بالسعر المدفوع لشراء الأصل أو المستلم لتحمل الالتزام (سعر الشراء)، وفي المقابل تتمثل القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بالسعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام (سعر البيع).

* لا يحول هذا المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية دون استخدام الأسعار المعلنة من قبل أطراف ثالثة مثل خمات التسعير أو الوساطة في حال قررت المؤسسة أن الأسعار مقدمة من قبل تلك الأطراف محددة وفقا لهذا المعيار.

ويلاحظ أن المعيار حدد المستوى الأول (الأسعار المعلنة في سوق نشط) كأفضل مستويات مدخلات تحديد القيمة العادلة لأنه يعتمد على قيم مباشرة يمكن الحصول عليها من السوق، أما المستوى الثاني فيأتي من الدرجة الثانية من حيث الأفضلية لأن المدخلات تستخدم مع قيم أخرى مثل التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد القيمة العادلة، أما المستوى الثالث يأتي في أدنى ترتيب من حيث الأفضلية لأنه قائم على الافتراضات التي تضعها المؤسسة للقيمة العادلة للأصل أو الالتزام.

كما أن للقيمة العادلة إيجابيات، فان لها عيوبا وانتقادات، نذكر منها[1]:

– يصعب التحقق من القيمة العادلة لأي أصل أو التزام في ظل عدم توافر سوق نشط يتداول فيه، بمعنى أنها مهتزة على مستوى خاصية الموثوقية.

– عدم وجود طريقة مثالية للوصول للقيمة العادلة، فعادة تعكس التداولات على سعر معين في السوق المالي النشط (التنافسي) مستوى توافق التقديرات بين البائعين والمشترين للسهم حول مقدار التدفقات النقدية المستقبلية له، والتي تعتبر أحد الطرق لقياس القيمة العادلة، وفي هذه الحالة تكون القيمة العادلة متوافقة مع القيمة السوقية، ولكن في حالة الأسواق المالية غير النشطة فلابد من ادخال النماذج الرياضية لحساب القيمة العادلة والتي تخضع لطريقة تصميمها والى الحكم الشخصي والسلطة التقديرية لمعديها، مما يحد من قدرة النموذج على القياس الدقيق للقيمة العادلة.

– تؤدي القيمة العادلة الى زيادة التذبذب في الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسات خاصة بالنسبة للأوراق المالية الموضوعة لغرض المضاربة، وذلك عن طريق معالجة الفروقات بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لهذه الأوراق المالية في جانب الأموال الخاصة.

– يأخذ حساب القيمة العادلة بالاعتبار وضع السوق المالي في وقت محدد، والذي ربما يمثل صورة مؤقتة لقيمة الأوراق المالية نتيجة تأثرها بأسباب غير أساسية (نفسية، فقاعة أسعار، حالة ذعر في فترة الأزمات) يكون لها أثر

[1]- محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، مصدر سبق ذكره، ص 175.

لحظي، لذلك لا يمكن الاستعانة بها لبناء قرارات على المدى الطويل، وربما قد يستغل ذلك من طرف إدارات المؤسسات للتأثير على حساب النتيجة والذي يعرف بإدارة الأرباح بما لا يتماشى مع الحقيقة أي التلاعب المحاسبي.

– قد تستعمل القيمة العادلة على المدى القصير (وفي الحقيقة يجب ان تبنى القيمة العادلة على عوامل أساسية وليس ظرفية) بهدف الحصول على المكافآت والتي عادة ما تكون مربوطة برقم الربح المحقق أو للتأثير على قرار المقرض بهدف الحصول على قرض.

– للقيمة العادلة أهمية كبيرة في تحديد السعر المناسب للتبادل وبالتالي عند اتخاذ القرار الاستثماري، يجب أن يتم استخدامها بدقة وحذر والتأكد من المعلومات والنماذج التي استخدمت لحسابها، فاذا لم يتم استعمالها بحيطة وحذر، فقد تكون سببا لاتخاذ قرارات خاطئة، وعليه فالطريقة حساسة جدا ومعقدة بالنظر لكثرة طرق قياسها بالمقارنة مع التكلفة التاريخية.

وفيما يتعلق بعلاقة التقييم المحاسبي بالقيمة فان العرض المحاسبي للمؤسسة يرتكز على مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تشكل نموذج محاسبي يستمد فعاليته من الجمع، التقييم، التلخيص والمتابعة عبر الوقت للمعلومات المتعلقة بالمعاملات التي تؤثر على ثروة المؤسسة، والذي يسمح بتحديد النتيجة وحقوق الملكية وفقا لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية ويرتكز هذا النموذج على مفهوم القيمة والذي يتم ارجاعه اما الى التكلفة أو قيمة المبادلة أو المنفعة. وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج أساسية للتقييم المحاسبي وهي[1]:

* النموذج القائم على قيمة الدخول (curent entry values) والذي يتمثل في ثمن الاقتناء أو التكلفة الاستبدالية.

* النموذج القائم على قيمة الخروج (curent exit values) أي الثمن الذي يمكن الحصول عليه عند التخلص من الأصل.

* نموذج القيمة قيد الاستعمال (value –in– use) القائم على القيمة الإضافية للمؤسسة التي يمكن ان تساهم بها أصولها.

وعليه فان التقييم المحاسبي يرتكز على عملية تحديد ووضع القيمة.

[1]– لبزة هشام، ضيف الله محمد الهادي، بوقليع محمد (2018): دراسة تقييمية لبدائل القياس المحاسبي، **الملتقى العلمي الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية**، 11، 12 أفريل، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 96–97.

المبحث الثاني: التقييم المالي: الماهية، الأهمية وخطوات تطبيقه.

لقد ازدادت أهمية التقييم المالي في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة، وباعتبار عملية التقييم المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، فانه أصبح لزاما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، كما يجب عليه القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية إستراتيجية وهذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي التقييم المالي لوضع المؤسسة والتي تتم وفق عدة مراحل وباختيار احد الطرق المناسبة.

المطلب الأول: تعريف التقييم، مبادئه وآلياته:

سيتم التطرق في هذا المطلب الى تعريف التقييم، والمباديء التي يرتكز عليها في أداء هذه العملية ثم سنوضح أهم الآليات المقترحة عند القيام بالعملية التقييمية.

أولا- تعريف التقييم وألياته:

يعني مفهوم التقييم تحديد قيمة شيء ما، وتقاس هذه القيمة بقوة استبدال الشيء المراد تقييمه بالنسبة لغير من الأشياء، ونظرا لتعذر قياس قسمة الأشياء ببعضها البعض فقد استخدمت النقود لقياس قيمتها، ومفهوم التقييم بالنسبة لتقييم أصول المؤسسات هو محاولة الوصول الى القيمة المالية غير أن هذه القيمة استرشادية تقديرية[1].

إن التقييم كمفهوم يعني التحليل المستند إلى منهج علمي متسلسل، يكون الهدف منه تقديم تصور عن الحالة التي يتم دراستها لمعرفة أية تغيرات ايجابية يرغب متخذو القرارات في معرفتها أو أية تغيرات سلبية قد تحتويها الحالة المراد تقييمها، ولذلك فالتقييم يعتبر القاعدة الأساسية المعتمد عليها في تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصناعي والبيئي للمؤسسة المطلوب إقامتها في موقع معين أو قد تكون مشكلة معينة تواجه مؤسسة قائمة يتم تقييمها تمهيدا نحو إيجاد الحلول اللازمة لها[2].

ويعتبر التقييم كذلك طريقة منظمة وأسلوب يستخدم للتعرف على مدى النفع الذي سيحققه من خلال القرار الاستثماري المتوقع، بمعنى أن التقييم هو منهج يعتمد عليه عندما تكون هناك رغبة في قياس مدى نجاح مؤسسة ما

---

[1]- محمود علي الجبالي، (2012): تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة، حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن، **مجلة الباحث**(العدد10)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، ص253.

[2]- مؤيد الفضل، (2009)، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع: الأردن، ص ص 13، 14.

بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها، وتسعى عمليات التقييم غالبا إلى تحقيق الكفاءة والفعالية والتأثير والاستدامة وتحقيق الأهداف المسطرة، كما ينبغي أن يتضمن التقييم معلومات موثوقة حتى تساعد النتائج المتوصل إليها بعد القيام به كل الأطراف المستفيدة منها في اتخاذ القرارات[1]، كما يمكن اعتباره بأنه:" حصر وتقدير قيمة أصول وخصوم مؤسسة بهدف الوصول إلى صافي قيمة تلك الأصول بغض النظر عن الطريقة التي يمكن إتباعها"[2].

كما يعتبر التقييم أحد الموضوعات المهتمة بمالية المؤسسة، وهو يعتمد على عدة طرق ترتكز في مجملها على مكونات المؤسسة المادية والمعنوية وكذلك التزاماتها، والهدف من عملية التقييم هو البحث عن القيمة الحقيقية للمؤسسة التي يفترض ان تعكس واقع هذه الأخيرة ومستقبلها[3].

وبالنظر إلى تعدد أدوات التقييم المستخدمة، تبقى مشكلة التقييم المثالي الذي يراعي مختلف الظروف المؤثرة بنشاط المؤسسة وبعملية التقييم أمر صعب التحقيق، وذلك لوجود نقائص تتعلق بالمقياس ذاته أو بعوامل خارجية مؤثرة بعملية التقييم، أو حتى تتعلق بممارسات غير سليمة بالسوق والتي من شأنها أن تحد من فعالية عملية التقييم.

2- آليات تقييم المؤسسة: يعتمد المقيم عند تحديده لقيمة أي مؤسسة على الآليات المعتمدة في التقييم والتي نذكرها فيما يلي[4]:

أ- الاعتماد على ميزانية المؤسسة، وهذا من خلال القيام بمعادلة قيم الأصول والخصوم مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين القيمة الدفترية لها والقيمة السوقية، مما يستدعي القيام ببعض التعديلات من أجل التقييم بأكثر دقة.

ب- يتم المقارنة بين المؤسسة محل التقييم مع مثيلاتها من المؤسسات والتي تكون قيمتها معروفة سلفا، وهذا باستعمال إحدى طرق تحديد القيمة، ومن ثم يتم استخدام مضاعف بالنسبة لأرباحها المحققة، أو نسبة من رقم أعمالها كأن نقول أن مؤسسة تمثل قيمتها ثلاث مرات ربحها الصافي السنوي، أو قيمة المؤسسة، *(CAHT)*خارج الضريبة هي % 100 من ربحها الصافي خارج الضرائب.

---

(1)- بوشيخي عائشة، زيوش رحمة، (2013)، طرق تحليل الخطر للتدفقات النقدية في التقييم المالي للمشروعات، **الملتقى الدولي الأول حول: الطرق الكمية المطبقة في التسيير**، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، ص5.

(2)- بكاري بلخير، (2010/2009)، **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر**: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، ص 14.

(3)- بوالقرارة زايد، (2017): دور تقييم المؤسسة العمومية الاقتصادية في تكريس عمليات الخوصصة في القانون الجزائري والمقارن، **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**(العدد 18)، جوان، ص220.

(4)- عبد الكريم بوحادرة، (2012/2011): **أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم –مع دراسة حالة–** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 69.

جـ- وقد تستعمل التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة بعد خصمها، وهي ما تعرف بالتدفقات النقدية المخصومة وهذا للوصول إلى القيمة الحالية، والغرض الأساسي الذي تقوم عليه هذه الآلية هو أنه لا يهم المنتج الذي تنتجه المؤسسة، لأن المستثمر طالما يحمل الأوراق المالية للمؤسسة فإن اعتقاده الراسخ يتمثل في أنه سيحصل على عائد من استثماره في المستقبل، وتعتمد هذه الطريقة على إتباع المراحل الآتية:

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛ إلا أن المؤسسة تلجأ إلى تحديد مدة لعملية التنبؤ بالتدفقات، وتحديد قيمة المؤسسة وهذا لعدم قدرتا على التنبؤ بها طيلة حياة المؤسسة.
- إختيار المدة والكيفية التي يتم بها تقدير القيمة المستمرة للمؤسسة.
- إيجاد معدل الخصم المناسب والذي غالبا ما يكون تكلفة رأس المال.

د- وتتم هذه الطريقة من خلال جمع مختلف القيم السوقية للأوراق المالية للمؤسسة التي يتم تداولها على مستوى بورصة الأوراق المالية، إذ تقوم هذه الطريقة على مبدأ كفاءة السوق، ما يعني أن قيم الأوراق المالية تعكس بدقة القيمة الحقيقية للمؤسسة في حال الكفاءة العالية للسوق المالي.

ثانيا- مبادئ نظرية التّقييم، ومناهجه:

سيتم دراسة مباديء التقييم والاليات المعتمد عليها في التقييم.

1- مبادئ نظرية التّقييم: هناك أربعة مبادئ اقتصادية تؤثّر بشكل مباشر في تحديد القيمة وتقديرها هي[1]:

* **مبدأ وجود بدائل:** ومفاده أنّه عند التّفكير في أيّ نقل للملكية يكون أمام كلّ من المشتري والبائع بدائل لإتمام المعاملة وان كانت غير مرغوبة بدرجة متساوية، فمبدأ وجود بدائل يعني ببساطة أنّ البائع ليس مجبرا على البيع لمشتري معيّن أو أنّ المشتري ليس مجبرا على الشّراء من بائع محدّد، فإذا لم يكن هذا هو الوضع فإنّ آلية السّوق سوف تتشوّه ولن يكون بالإمكان تحديد القيمة السّوقية العادلة.

* **مبدأ الاستبدال:** وحسبه أنّ المشتري العاقل لا يدفع في ملك أو أصل ما يزيد على تكلفة استبداله بآخر يقوم بنفس الوظيفة، لكن تطبيق هذا المبدأ على المنشأة ككلّ أمر صعب حيث أنّ تقدير التّكاليف المطلوبة لاستبدال منشأة أعمال بأخرى أمر بالغ التّعقيد.

[1]- طارق عبد العال، (2008): التقييم وإعادة هيكلة الشركات: تحديد قيمة المنشأة، المصدر سبق الذكر، ص ص 24-26.

* **مبدأ الإحلال:** يقضي هذا المبدأ بأنّ قيمة الأصل تتحدّد بواسطة التّكلفة التّي سوف يتمّ تكبّدها لامتلاك أصل بديل بدرجة مساوية، لذلك فهو يعتبر الأساس النّظري لمدخل السّوق في تقدير القيمة.

***مبدأ المنافع المستقبلية:** يرتكز هذا المبدأ على أنّ قيمة الأصل يعكس المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقّعة من امتلاك ذلك الأصل أو السّيطرة عليه، ومن هذا المنظور فإنّ قيمة أي مؤسسة تمثّل القيمة الحالية الصّافية لكافّة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتحقّقة نتيجة لملكية تلك المؤسسة، ومن النّاحية النّظرية لا يكون لما حقّقته المؤسسة في الماضي أي علاقة بالقيمة، ولكن من النّاحية العملية فإنّ الأداء السّابق يكون عادة مؤشّرا جيّدا للأداء في المستقبل ما لم تكون هناك أحداث خارجية غير عادية قد شوّهت الاتّجاهات الماضية. وعليه فان هذا المبدأ يشكل أساس مدخل الدخل إلى تقدير القيمة.

2- مداخل التقييم: هناك ثلاث مناهج رئيسة لتقييم المؤسسة نلخصها فيمايلي:

* **منهج الدخل:** يرتكز مدخل الدخل في تقييمه للمؤسسة على تقييم حصة الملكية فيها، حيث يعتبر أن حصة حقوق الملكية هي بمثابة استثمار يمكن تقييمه بنفس الطريقة المتبعة مع أي استثمار آخر.

ومنه فمنهج الدخل هو عبارة عن احتساب القيمة بناءا على افتراض أن قيمة حصة ملكية ما تساوي مجموع القيم الحالية للمنافع الاقتصادية المتوقعة لامتلاك تلك الحصة، كما أن منهج الدخل هو كسر رياضي مكون من بسط ومقام ويمثل البسط المدفوعات المستقبلية لاستثمار ما، بينما يمثل المقام قياسا كميا لمخاطرة وعدم التأكد المرتبطين بتلك المدفوعات[1].

وعليه فقيمة المؤسسة وفقا لمنهج الدخل هي دالة لثلاثة متغيرات هي[2]:

- تدفق المنافع الاقتصادية (التدفق النقدي).
- إمكانات نمو المؤسسة على المدى القصير والطويل معا.
- المخاطرة المرتبطة باستلام المنافع بالمبالغ وفي التوقيتات المناسبة (معدل الخصم).

وتختلف قيمة المؤسسة اختلافا مباشرا حسب المستوى المتوقع لمنافعها الاقتصادية والنمو المتوقع لمثل هذه المنافع، وتوجد علاقة عكسية بين القيمة ودرجة المخاطرة المحيطة بتدفق المنافع الاقتصادية المتوقع ذلك لان الزيادة في المخاطرة تتطلب معدل عائد أعلى.

---

[1]- طارق عبد العال، التقييم وإعادة هيكلة الشركات، المصدر سبق ذكره، ص 174.

[2]- المصدر نفسه، ص 295.

وتوجد عدة طرق للتقييم ضمن منهج الدخل لايجاد مؤشر على القيمة هي: طريقة التدفق النقدي المرسمل، طريقة التدفق النقدي المخصوم وطريقة التدفق النقدي الزائدة.

* **منهج السوق:** يقوم على مقارنة المؤسسة موضوع التقييم بالمؤسسات المماثلة له في السوق مع إجراء التعديلات المناسبة، وهناك مفهوم آخر لهذا المدخل وهو تقدير القيمة التي يمكن تحصيلها من التصرف في المؤسسة بالبيع حاليا، أي تقدير صافي القيمة البيعية، ويعتبر هذا المدخل سهلا نوعا ما لكن يتطلب سوقا نشطا وتوفر معلومات مفصلة عن مختلف المؤسسات[1].

* **منهج الأصول:** وفيه يتم تحديد قيمة المؤسسة اعتمادا على قيمة أصولها الصافية بعد خصم إلتزاماتها، وهذا من خلال ما يتم عرضه في الميزانية العمومية والتي تكون فيها مختلف البنود مسجلة بالقيم الدفترية، مما يفرض ضرورة القيام بسلسلة من التعديلات من أجل الوصول إلى القيمة السوقية، سواء لأصول المؤسسة أو إلتزاماتها[2].

المطلب الثاني: مزايا تقييم المؤسسة ومتطلباته:

للتقييم المالي مزايا عديدة يحققها للمؤسسة، وكل مؤسسة تسعى للاستفادة منه بعد توفيرها لمجموعة من المقومات والمتطلبات، التي من دونها لن تتحقق عملية التقييم بشكل سليم.

أولا– مزايا تقييم المؤسسة: يحقّق التقييم للمؤسسة مجموعة من المزايا يمكن تلخيصها في النّقاط التّالية[3]:

***مصدر مهم للمعلومة بالنسبة للمسيّرين:** إن تقييم المؤسّسة يسمح بـ:

– سرعة الإجابة على كلّ الأطروحات الخاصة بعملية نقل الملكية أو الشّراكة الإستراتيجية بين مؤسّستين والتي يكون الهدف منها هو توحيد كلّ الموارد والكفاءات بهدف إنشاء استثمار مشترك في إطار تطوير نشاط معيّن.

– تحديد موقع وقيمة المؤسّسة في السّوق.

* **تنمية النّشاط وتسهيل عملية التّمويل:** إنّ عملية التّقييم تساهم في دراسة كلّ العناصر الإيجابية والسّلبية في المؤسّسة وكذلك في خلق استراتيجيات لتنمية المنشأة وتوجيهها نحو المستقبل، كما تسمح أيضا بـ:

---

(1)– كيموش بلال،(2011/2010): **إلتقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC (العلمة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباسن سطيف، ص 46.

(2)– عبد الكريم بوحادرة، المصدر سابق الذكر، ص71.

(3)– بن حمو عصمت محمد، (2016/2015): **طرق ومحددات تقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتجية الخوصصة: دراسة حالة مؤسستي صيدال والأوراسي**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 6،7.

- الحصول على القروض البنكية من أجل تمويل بعض الاستثمارات.
- الزّيادة من مساهمة الشّركاء الماليين في رأس المال الخاصّ بالمؤسّسة عند تنمية نشاطاتها.
- المساهمة في تحديد سعر الأسهم الجديدة المقدّمة للمساهمين الجدد في حالة زيادة رأس مال المؤسّسة.

***المساهمة في ترشيد قيادة المؤسسة:** التّقييم يساهم في توجيه الاستراتيجيات الخاصّة بالمؤسسة وكذلك يساهم في جعل إدارة الأعمال أكثر ديناميكية وذلك من خلال تحديد النّقائص والعمل على القضاء عليها، ومنه فالتّقييم هو أداة لوضع الاستراتيجيات الخاصّة بالمؤسسّة وجعلها أكثر مردودية، ففي حالة الرّغبة بإدراج أي مؤسّسة في البورصة فإنّ أوّل مرحلة هي تقييم هذه الأخيرة من أجل حساب التّكلفة الأوّلية للسّهم في السّوق.

كما أنّ التّقييم يسمح في حالة تصفية المؤسّسة عند الإفلاس بتسديد قيمة مستحقّات الدّائنين، كما يعمل على تحديد قيمة كلّ الأطراف الوارثة عند انتقال الملكية للورثة.

ثانيا- متطلبات التقييم المالي:

تشمل متطلبات التقييم المالي مايلي[1]:

1- المعلومات الصحيحة والدقيقة للسوق والأجهزة والمعدات والأمكنة اللازمة والموقع حيث تمثل هذه المعلومات الحصول على الحقائق والمعرفة وأهميتها الاقتصادية كبيرة وتأثيرها مهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية عندما تكون المعلومات دقيقة وواقعية.

2- القدرة على التحليل والتنبؤ واشتقاق المؤشرات ومقارنتها فبعد أن كان الدور المالي مسك الدفاتر وقبض الأموال والحصول عليها وإدارتها أصبح دورها تقييم أسس النشاط المالي والقيام بالدراسات الشاملة واللازمة لاتخاذ القرارات المالية السليمة بموجب تلك المعلومات الدقيقة.

3- الموضوعية والحياد في التقييم أي توفر درجة عالية من الموضوعية كأن تؤخذ التكلفة التاريخية بدلا من تقدير القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للمشاريع القائمة لأنها تمثل واقع ثابت وان التوقعات تخضع لتقديرات شخصية قد يشوبها التحيز أما الحيادية فهي خلو المعلومات من التحيز.

4- المتابعة المستمرة والتبويب الملائم خلال عمر المشروع ولجميع بنود العملية الإنتاجية.

5- استخدام أدوات وأساليب التحليل والتقييم المالي اللازمة والملائمة.

[1]- خالد توفيق الشمري، (2010): التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، ص 57.

كما توجد مقومات أخرى يمكن حصرها في[1]:

1- تحديد الهدف من العملية التقييمية وهو الهدف الذي يسعى إليه المدراء وموظفي البرنامج بتأكيد الجهد المحقق والأسلوب والاستفادة من النتائج لتحسين مختلف البرامج المستقبلية.

2- أهلية وكفاءة المشرف على التقييم لان عملية التقييم تحتاج إلى إمكانيات مادية وعلمية يجب أن تتوفر في الفرد الذي يقوم بها إضافة إلى توفر المعرفة الكافية بتصميم البحوث فيما يخص جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وأن يتسم بالموضوعية العلمية في وضعه للتوصيات وتنفيذها.

3- الأخذ في الاعتبار الحاجات ومتطلبات الخاضعين للتقييم ومد تعاونهم فغالبية البحوث التقييمية تعتمد على التعاون الطوعي للأفراد باعتبارهم موضوع الدراسة فمن غير الممكن إجبارهم على المشاركة في الدراسة التقييمية.

4- البحث التقييمي وهو بحث تطبيقي ميداني له إمكانية التطبيق في الظروف الطبيعية فالتقييم يجب أن يرتكز على منطق الظروف العملية وأن يستفيد من أي أساليب بحثية ممكنة.

المطلب الثالث: المراحل الأساسية لتقييم المؤسسة.

باعتبار أن تقييم مؤسسة هو عملية جد دقيقة تهدف لوضع قيمة نهائية للمؤسسة وترتكز على جزيئات معقدة مرتبطة بحجم المؤسسة، قطاع نشاطها وطريقة تسييرها للفروع التابعة لها، فان هذه العملية تحتاج لوضع منهجية تشمل العديد من المراحل التي لابد من اعتمادها.

وتتمثل هذه المراحل في:

***المرحلة الأولى: مرحلة تحديد المهمة:** إن نجاح عملية تقييم أي مؤسسة يرتكز بداية على التحديد الجيد والدقيق للمهمة والغاية من ورائها، فعملية التقييم لا تمثل هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة يتم من خلالها التعرف على قيمة المؤسسة وهذا تبعا للقصد من ورائها حيث يوجد العديد من الدوافع التي تتطلب ضرورة التوجه نحو تقييم المؤسسة، كما أن خصوصية كل دافع يسمح باختلاف وجهات النظر عند تحديد أساليب وأدوات التقييم وهو ما يفسر تنوع الطرق المعتمدة في تحليل قيمة مؤسسة ما، وتتمثل الأسباب الدافعة لتقييم أي مؤسسة في[2]:

---

[1]- عيد مطر العتيبي، (2002): **تقييم الأداء الأمني بالبنوك التجارية : دراسة تطبيقية على العاملين في المجال الأمني بالبنوك في مدينة الرياض**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص ص 12- 13.

[2] - plusieurs ouvrage :

- Jean- Baptiste Tournier, Jean- Claude Tournier, Evaluation D'Entreprise,Que Vaut une Entreprise, 4e Edition Eyrolles, Editions D'organisation, P 4-6.

* التوسع في الاستثمار بنوعيه الصناعي أو المالي وذلك عن طريق شراء مؤسسة أو امتلاك جزء من رأسمالها الاجتماعي قصد الدخول بإدارة المؤسسة أو شراء أدوات مالية قصد تحقيق عائد معين.

* إلغاء قرار الاستثمار من خلال قيام البائع بإلغاء استثماره في مؤسسة ما قصد التحول إلى استثمار أخر أو التنازل الكلي عن ملكية المؤسسة وهو ما يتطلب ضرورة تقييم للمؤسسة بهدف ضمان التسويق الفعال وتعظيم قيمة الصفقة.

* الاندماج أو الاستحواذ بين الشركات وحساب الحصص الجديدة.

* فتح رأس مال الشركات والخوصصة أو إعادة هيكلة المؤسسة بهدف تخفيض التكاليف أو تصفية المؤسسات.

* انتقال الملكية للورثة بغرض إيجاد حصص الميراث.

* الرغبة في إدراج مؤسسة بالبورصة أو التزامات الشركة المدرجة بالبورصة.

*قياس الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة بما يخدم المساهمين في رأسمالها.

* انفصال الشركاء وحدوث خلاف بين المساهمين.

وعليه فان تحديد المهمة التي تتم عملية التقييم لشأنها يمثل ركيزة أساسية لإنجاحها ويوضح السبيل الواجب إتباعه لتوفير الجهد والوقت وحتى التكلفة لأن هذه المرحلة هي أساس بناء إطار ومخطط العمل[1].

المرحلة الثانية: جمع المعلومات: يتم جمع المعلومات القانونية، الاقتصادية، المالية والجبائية المتاحة على المؤسسة وذلك استنادا على البيانات المنشورة للعامة (حسابات منشورة، تقارير التسيير ومقالات صحفية)، أو معطيات وبيانات خاصة (دراسات متعلقة بالقطاع، ملاحظات المحللين الماليين، وعادة ما تكتمل هذه المرحلة التعريفية للمؤسسة بمقابلات مع الادراة العليا والتنفيذية فضلا عن الزيارة الميدانية للمؤسسة[2].

وتصنف هذه المعلومات إلى[3]:

- Denis Karpisek,(2010) : L'Evaluation D'Entreprise En Pratique, Guide Pratique Pour Les Dirigeant De PME , P12-14.

[1]- بكاري بلخير، (2010/2009)، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، المصدر سابق الذكر، ص ص 18-19.

[2]- Jean- Etienne Palard, Franck Imbert,(2013) : Guide Pratique D'Evaluation D'Entreprise, Groupe Eyrolles, P77.

[3]- بن حمو عصمت محمد، المصدر سبق ذكره، ص 10.

أ- حسب طبيعتها إلى:

- **معلومات نوعية:** تتمثل في: زيارة مباني وفروع المؤسسة، مقابلات ومحادثات مع عدد من الموظفين، التنظيم الداخلي للمؤسسات، طرق إدارة الأعمال والتسيير، الاستراتجيات الخاصة لمدير المؤسسة، كفاءات الموظفين، حالة أدوات ومعدات الإعلام الآلي، لائحة مختلف الوظائف داخل المؤسسة، ظروف العمل، المنافسة، المعرفة بقطاع النشاط، إمكانيات القطاع، معرفة نوعية الزبائن وتقسيمهم حسب التعاملات، نوعيتهم وولائهم، العلاقات مع الموردين، مراجعة العقود (تأمين، عمل،...الخ).

- **معلومات كمية:** وتشمل الحالة المالية للسنوات الأخيرة (ميزانيات، جدول النتائج....الخ)، تقارير الخبراء الماليين، طرق اهتلاكات الأصول الثابتة، جداول الاهتلاكات، تقييم رأس المال الاجتماعي، جدول الأجور الخاص بالموظفين.

ب - حسب طبيعتها الزمنية المستهدفة إلى:

- معلومات لها علاقة بماضي المؤسسة مثل الوثائق المحاسبية.

- معلومات لها علاقة بالمستقبل مثل البيئة الاقتصادية للمؤسسة (الظروف الاقتصادية العامة والتوقعات الخاصة بالقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة).

المرحلة الثالثة: إجراء تشخيص لوضعية المؤسسة: يعتبر التشخيص ثالث مرحلة من مراحل عملية التقييم، فأهميته تكمن في قدرته على تحديد مواطن الضعف والقوة في المؤسسة وكذا مساهمته في معالجة الأولى وتعزيز الثانية، وذلك بغية تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة، فانطلاقا من المعلومات والوثائق التي جمعت في المرحلة السابقة يقوم المكلف بالتشخيص بالوقوف على نقاط القوة والضعف للمؤسسة ومنها يقيّم التوقعات أو القدرات على التكيّف، كالموارد التقنية، التسيير التجاري، المناخ الاجتماعي أو تطور المنتوج، وعليه فعملية التشخيص تتحقق من خلال الاستفادة من نتائج الأعمال في الماضي والاستنارة بها في المستقبل، وبالتالي فهو يمثل مرحلة منطقية ضرورية لتقييم المؤسسات الا ان هذه المرحلة لا نقوم بها في مثل مقاربة الذمة المالية بل يتم الوقوف عندها والقيام بها عندما يعتمد المقيّم مقاربات التقييم الأخرى-مقاربة التدفقات ومقاربة فائض القيمة- لأن هذه المقاربات تهتم

بمستقبل المؤسسة عكس مقاربة الذمة المالية التي تعتبر مقاربة سكونية تهتم فقط بماضي وحاضر المؤسسة، اذن هي لا تحتاج الى عملية التشخيص[1].

اذن التشخيص بصفة عامة هو أداة وخطوة مهمة تسبق العملية التقيمية، فالمقيّم مجبر على القيام بتشخيص شامل يمس مختلف نشاطات المؤسسة، إلا أن ما يجدر الإشارة اليه هو أنّ التشخيص المالي ينفرد بأهمية خاصة في إطار عمليات التقييم للمؤسسات الاقتصادية وذلك لما للجانب المالي من تأثير على قيمة المؤسسة، وسيتم التطرق للتشخيص المالي بشكل مفصل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المرحلة الرابعة: اختيار المنهج الأمثل للتقييم: انطلاقا من المرحلة السابقة يتم تحديد الطريقة المثلى للتقييم، حيث توجد ثلاث مقاربات لتقييم المؤسسة هي: مقاربة الذمة المالية، مقاربة التدفقات النقدية ومقاربة فائض القيمة، وضمن كل مقاربة توجد مجموعة من الطرق بإمكان المقيّم استخدامها عند تحديد قيمة مؤسسة ما، والتي من خلالها يتم دراسة هذه المقاربات لاختيار الأنسب لها، فغالبا لا يتم تطبيق كل هذه الطرق في عملية تقييم مؤسسة معينة، ويتم المفاضلة بين هذه المداخل وفقا لعدة عوامل هي: خصائص المؤسسة، هدف المشترين والآفاق الاستثمارية للمؤسسة، كما يعتمد اختيار الطريقة على توفر البيانات والمعلومات وظروف السوق وقت التقييم، وفيما يلي نتطرق الى هذه الطرق بشكل مختصر حيث تتمثل في:

***مقاربة الذمة المالية: (Approche Patrimoniale)**: هي من أبسط الطرق لاعتبارها قراءة مبسطة لكل ممتلكات المؤسسة، وتهف لمعرفة صافي مركزها المالي بطرح ديونها من اجمالي أصولها[2]، ومقاربة الذمة المالية تشمل مختلف الطرق التقييمية الممثلة للصفة التاريخية وليس التقديرية، فهي تعتمد أساسا على ذمة المؤسسة أي ميزانياتها والملاحق عند الحاجة اليها[3].

---

[1]- بكاري بلخير، (2016): أهمية التقييم وفق مقاربة الذمة المالية ومدى احترام قواعدها وأطرها في الجزائر، دراسة ميدانية لبعض الأعمال لخبراء التقييم، **مجلة المؤسسة**(العدد05)،ص78.

[2]- بوالقرارة زايد، المصدر سبق ذكره، ص 220.

[3]- بكاري بلخير، (2011): النظام المحاسبي المالي والتقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح(Actif Net Comptable Corrigée ANCC) **الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر**، 29 و30 نوفمبر، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص3.

ان المقاربات التي ترتكز على مقاربات الذمة المالية تهدف الى تحديد قيمة المؤسسة كذمة مالية مستثمرة، وفيها يتم الاخذ بعين الاعتبار اما أسعار التنازل المحتملة عن مختلف أصول المؤسسة أو أسعار إعادة شراء هذه الأصول[1]، وتشمل هذه المقاربة الطرق التالية:

أ- طريقة الأصل الصافي المحاسبي: Actif Net Comptable ANC : وهي الفرق بين الأصول الحقيقية والخصوم الحقيقية بالقيمة المحاسبية، أي أن قيمة المؤسسة هي[2]:

ANC = الأصول الحقيقة – الديون

= الأموال الخاصة – الأصول الوهمية.

ب- طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح: (Actif Net Comptable Corrigé) : طريقة (ANCC) تأخذ كل حسابات الأصول والخصوم وتجري عليها عمليات التحليل والتصحيح الضرورية لأجل الوصول الى الصورة الأكثر صدقا للحقيقة الاقتصادية للميزانية، والفرق بين الأصل المصحح والخصم المستحق المصحح يعطينا الأصل الصافي المصحح، وعليه فان الأصل المحاسبي الصافي المصحح يمكن تحديده انطلاقا من ميزانية واحدة وهو يساوي[3]:

ANCC= الأصل الصافي للميزانية – الخصم الحقيقي (ديون حقيقية) – أصول وهمية أو دون قيمة + الخصوم الوهمية (فارق تحويل الخصوم) +/- تصحيحات فائض أو نقص قيمة.

قيمة المؤسسة المعطاة بحساب مباشر لقيمة الأصل الصافي بحساب مباشر لقيمة الأصل الصافي تمثل قيمة دنيا لها، هذه القيمة تكتمل ببعض التصحيحات من أجل الحصول على أصل محاسبي صافي مصحح.

الأصل الصافي المصحح = الأصل الخام – الديون الجبائية المستترة – الديون المحاسبية

---

(1) – غلاب نعيمة، دراجي زينات، (2004): تحليل مقاربات تقييم المؤسسات، **الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03، 07، أكتوبر، ص4.

(2)– علال بن ثابت، المصدر سبق ذكره، ص30.

(3)– بكاري بلخير، (2011): النظام المحاسبي المالي والتقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح (Actif Net Comptable Corrigée ANCC)، المصدر سبق ذكره، ص 3.

الأصل الصافي المصحح من وجهة نظر قيمة الاستعمال هو رأس المال المستثمر من طرف المساهمين في المؤسسة، بالأخذ بالحسبان الجباية، ويكتب بالشكل التالي:

الأصل الصافي المصحح= الأصل الاقتصادي مقيّم بقيمة الاستعمال – الديون

ونذكر ان الديون الجبائية تنتج أساسا من الضريبة على فائض قيمة التنازل، فائض القيمة يعطى من الفرق الإيجابي بين القيمة لأصل في الميزانية وقيمته المتنازل بها وفي حالة العكس نكون امام نقص قيمة التنازل.

وعادة ما تكون هناك ضرورة لتصحيح القيم التي تنشأ من الانخفاض النقدي، طرق الاهتلاك، تغير بعض الأسعار في السوق، الطرق المحاسبية التي من الممكن أن تنجر عنها فروقات كبيرة بين الميزانية الاقتصادية والميزانية المحاسبية.

جـ- القيمة الجوهرية الاجمالية: (VSB)(Valeur Substantielle Brute): وتستند الى أن قيمة المؤسسة تتولد من خلال قدرتها على تحقيق الربحية، وذلك بغض النظر عن طبيعة هيكلها المالي، وهي ترتكز على مبدأ استمرارية النشاط كما تهتم بمبلغ الأموال الضرورية لإعادة تكوين أصول المؤسسة لأجل متابعة الاستغلال في الشروط العادية، ويتم حساب هذه القيمة انطلاقا من المعادلة التالية[1]:

القيمة الجوهرية الاجمالية = الأصول الاجمالية المصححة + مصاريف الاستثمار الضرورية للحفاظ على الأدوات الموجودة + الأملاك المستأجرة (بقيمتها الاستعمالية) – العناصر خارج الاستغلال.

كما تمّ استحداث مفهومين أخرين للقيمة الجوهرية هما:

القيمة الجوهرية المخفضّة = القيمة الجوهرية الاجمالية – الديون دون فوائد

القيمة الجوهرية الصافية = القيمة الجوهرية الاجمالية – مجموع الديون

[1]- بكاري بلخير، إشكالية تقييم المؤسسات البترولية، ص5. https://www.kantakji.com/media/2679/159632.pdf ، التاريخ: 2016/07/25.

د- الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال: (Les Capitaux Permanent Nécessaires A L'Exploitation CPNE): يهدف هذا المفهوم الى تحديد حجم الأموال الدائمة اللازمة لنشاط الاستغلال للمؤسسة، مع الإشارة الى أن الأموال الدائمة تمول جزءا من الاستثمارات أما الجزء المتبقي فهو يمثل رأس المال العامل الموجه لتمويل نشاط الاستغلال بغية تحقيق التوازن المالي[1]، ومنه فالأموال الضرورية للاستغلال بالمؤسسة هي الموارد المالية اللازمة لتغطية الاحتياج في دورتي الاستثمار والاستغلال اذ تنطلق هذه الطريقة من مفهوم التوازن المالي للمؤسسة وتغطي الأموال الدائمة للاستثمارات والاحتياج في رأس المال العامل، وتحسب بالمعادلة التالية[2]:

الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال (CPNE) = القيم الثابتة (الاستثمارات) للاستغلال + الاحتياج في رأس المال للاستغلال.

علما ان القيم الثابتة تتضمن الاستثمارات المتحصل عليها عن طريق تقنية القرض الايجاري وكذلك العتاد المستأجر.

*** مقاربة التدفقات: (Approche Par Les Flux):** وتضم طرق مرتكزة على الربح وطرق مرتكزة على التدفق النقدي، وتتلخص هذه الطرق فيمايلي:

أ- قيمة المردودية: يعتمد تحديد قيمة المؤسسة وفقا لهذه الطريقة على رسملة متوسط الربح المتوقع بمعدل استحداث معين، حيث نجد أن[3]:

$$V=\sum_{t=1}^{n} \frac{B}{(1+I)^{t}}$$

حيث ان: V: تمثل قيمة المؤسسة، B: متوسط الربح المتوقع، n: عدد السنوات، I : معدل الاستحداث.

---

(1)- روابحي عبد الناصر(2006): أهمية تقييم المؤسسات الجزائرية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**(العدد 6)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص179.

(2)- هواري سويسي، (2007): **تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في اطار التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 87، 88.

(3)- بكاري بلخير، إشكالية تقييم المؤسسات البترولية، المصدر سبق ذكره، ص5.

ب- التقييم بواسطة سعر السهم / الربح: حيث ترتكز على مصطلح (PER)(Price Earning Ration) والذي هو عدد المرات التي يتم فيها تغطية سعر السهم من خلال ربحيته، حيث نجد أن صيغة التقييم للمؤسسة تكون وفق العبارة التالية[1]:

$$V=(P/E).B$$

حيث أن: **V:** قسمة المؤسسة، **P/E:** معامل نسبة سعر السهم / الربح المأخوذ من البورصة، **B:** الربح الإجمالي للمؤسسة.

جـ- التقييم على أساس القدرة على التمويل الذاتي: يمكن استخدامه بدلا من استخدام مفهوم الربح الصافي المصحح، وفيما يتعلق بمعدل الرسملة والزمن المرجعي تبقى نفس الملاحظات الموجهة في حساب المردودية باستخدام الربح الصافي المصحح، الا أنه في غياب تقديرات صادقة يفضل الاستناد الى التكلفة الترجيحية المتوسطة لمختلف موارد التمويل، أما فيما يتعلق بالقدرة على التمويل الذاتي (Capacité D'Autofinancement)(CAF)، فيمكن استعماله على غرار نسبة السعر الى الربح (PER) في طرق مقارنة نظرا للانتقادات الموجهة الى هذا الأخير فيما يخص سياسة الاهتلاكات التي تميز بعض المؤسسات أو القطاعات كقطاع الصناعات الثقيلة، فالقدرة على التمويل الذاتي هي أكثر تمثيلا للقدرة الربحية، ومنه فالعلاقة تعطى كمايلي[2]:

$$V = \sum_{T=1}^{n} \frac{CAF_t}{(1+i)}$$

تبين هذه العلاقة المجموع المستحدث للقدرة على التمويل الذاتي التي تعطينا أيضا القدرة المحتملة لنمو المؤسسة، فالرسملة لقدرة التمويل الذاتي تعطينا القيمة المحتملة لنمو المؤسسة.

---

[1]- علال بن ثابت، المصدر سبق ذكره، ص 34.

[2]- بكاري بلخير، (2012): أهمية مقاربة التدفقات في تقييم المؤسسة: دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات، **مجلة الباحث**(العدد 10)، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 240.

د- التقييم عن طريق تدفقات الخزينة المستحدثة: حيث تحدد قيمة المؤسسة كالأتي[1]:

$$V = \sum_{i=1}^{n} \frac{DCF}{(1+t)^i} + \frac{VT}{(1+t)^n}$$

حيث: **v:** قيمة المؤسسة، **DCFi:** التدفق النقدي المتاح بالنسبة للسنةi ، **t:** معدل لاستحداث، **n:** عدد السنوات المأخوذة كآفاق للتقدير، **VT:** القيمة الباقية للمؤسسة.

*** مقاربة فائض القيمة: (GW) (Good Will):** يعرف (Good Will) على أنه زائد القيمة الاجمالية المعطاة للمؤسسة في تاريخ معين على القيمة الحقيقة لأصولها في ذلك التاريخ، هذا الفائض يشمل الأصول غير المادية أو المعنوية والتي تعرف بشهرة المحل او زائد القيمة، وهو ما يعكس المردودية غير العادية التي تستفيد منها المؤسسة والناتجة عن مجموعة من القدرات مثل (التفوق تكنولوجي، العلامة التجارية، ..الخ)، وبالتالي يمكن اعتبار فائض القيمة على انها الطريقة التي تهدف الى قياس المزايا المعنوية مثل: كفاءة العمال، سمعة المؤسسة، التكنولوجيا...الخ التي هي بحوزة المؤسسة مقارنة بالمؤسسات المنافسة والتي سوف تكون السبب في تحقيقها لعوائد ومداخيل أعلى من الحالة العادية[2].

وفائض القيمة(GW) يضاف الى قيمة الذمة المالية التي تعكس المردودية العادية فقط وتهمل القدرة الربحية المستقبلية للمؤسسة، فهو اذن يستخدم مع طريقة الذمة المالية لتصحيحها حيث تصبح قيمة المؤسسة يعبر عنها بـ[3]:

قيمة المؤسسة = الأصول الصافية المحاسبية المصححة + فائض القيمة (GW)

وتشمل هذه المقاربة على طريقتين لحساب فائض القيمة نلخصها في الجدول التالي:

---

(1)- المصدر نفسه، ص241.

(2)- رمضاني محمد، بن حمو محمد عصمت، (2015): بورصة الجزائر في تحديد قيمة المؤسسات المدرجة دراسة حالة شركة NCA-Rouiba، **les cahiers du MECAS**(العدد11)، ديسمبر، ص ص 362، 363.

(3)- غلاب نعيمة، دراجي زينات، المصدر سبق ذكره، ص10.

الجدول رقم(02): طرق التقييم وفقا لمقاربة فائض القيمة.

مقاربة فائض القيمة	
الطريقة غير المباشرة (الطريقة الممارسين)	الطريقة المباشرة (الطريقة الانجلوساكونية)
* الطريقة الاجمالية:	* الطريقة الاجمالية:
$V = ½ (VS + (CB/2)) + AHE - E$	$V = ANCC + 1/t (CB - i . VS)$
وفائض القيمة: $GW = ½ i (CB - i.VS)$	وفائض القيمة يعبر عنه بالمعادلة التالية:
حيث أن:	$GW = 1/t (CB - i . VS)$.
V: قيمة المؤسسة.	حيث أن:
VS: القيمة الجوهرية.	t: معدل الاستحداث.
CB: القدرة الربحية.	
i: معدل الفائدة.	
AHE: عناصر خارج الاستغلال.	
E: الديون.	
* الطريقة الصافية	* الطريقة الصافية:
$V = ANCC + 1/2 i (B - (i . ANCC))$	$V = ANCC + 1/t (B - i . ANCC)$
وفائض القيمة: $GW = ½ i (B - (i.ANCC)$	
حيث أن:	
ANCC: الأصل المحاسبي الصافي المصحح.	
B: الربح الصافي المصحح.	

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على:

- سويسي هواري، دبون عبد القادر، (2005): أهمية قياس قيمة الأصول المعنوية في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 8 و9 مارس، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص401-403.

- بكاري بلخير، إشكالية تقييم المؤسسات البترولية، ص10-11. https://www.kantakji.com/media/2679/159632.pdf ، التاريخ: 2016/07/30.

المرحلة الخامسة: وضع خطة عمل: نظريا الطرق التي ترتكز على مقاربة التدفقات هي عموما الأكثر تطبيقا، لأنها تفترض أن قيمة المؤسسة تساوي القيمة الحالية لتدفقات الخزينة المستقبلية الناتجة عن نشاطها، ومع ذلك فان هذه الطريقة تتطلب وضع خطة ومنهج عمل، وهذا الأخير يستند على عدد من الفرضيات التي ترتبط بتطور التدفقات النقدية، نمو رأس المال العامل والنفقات الاستثمارية.

المرحلة السادسة: تحديد الفرضيات ومتغيرات التقييم: على غرار النماذج التي تبحث في توقع تطورات السوق وسلوك الوحدات الاقتصادية، فطرق التقييم تستند هي الأخرى على عدة فرضيات مبسطة والتي تتعلق ببناء نموذج العمل، وهذا التقييم لا يمكن تفسير نتائجه إلا ضمن الفرضيات التي يبنى عليها، ومن هنا تظهر أهمية اختبار متانة الفرضيات بتعديل بعض المتغيرات أو عن طريق أداء المحاكاة.

المرحلة السابعة: وضع مجال للقيم واستخلاص قيمة المؤسسة: الهدف من كل تقييم ليس منح قيمة موحدة للمؤسسة لأن هذا ليس متوفر، فالمقيّم والمحلل يعمل على وضع مجال للقيم يشمل قيم دنيا وأخرى عظمى، وطرق التقييم هي وسيلة مساعدة لتوجيه المديرين والمستثمرين على اتخاذ القرارات، بهذه المرحلة يتم عقد تجمعات للبائعين والمشترين للتحقق من قيمة بعض عناصر الأصول والخصوم.

المرحلة الثامنة: اعداد التقرير النهائي عن عملية التقييم: ويتضمن هذا التقرير نتائج عملية التقييم وأهم التحفظات والصعوبات التي واجهت عملية تنفيذ التقييم، كما يشمل حوصلة عن كيفية حساب القيم بمختلف الطرق المعتمدة مع ارفاقها بملاحق تشمل تفصيل لحسابات تلك القيم[1].

المرحلة التاسعة: التفاوض وتحديد السعر: بعد الانتهاء من التجمعات المنعقدة، تنطلق مرحلة التفاوض، فكلا الطرفين سيعتمدان على نتائج التقييم والتجمعات، وهذه المرحلة تعتمد على نصائح المحاميين والبنكيين لمساعدة الباعة والمشترين على تحديد السعر والتفاوض بشأن أحكام وشروط عقد الإحالة[2].

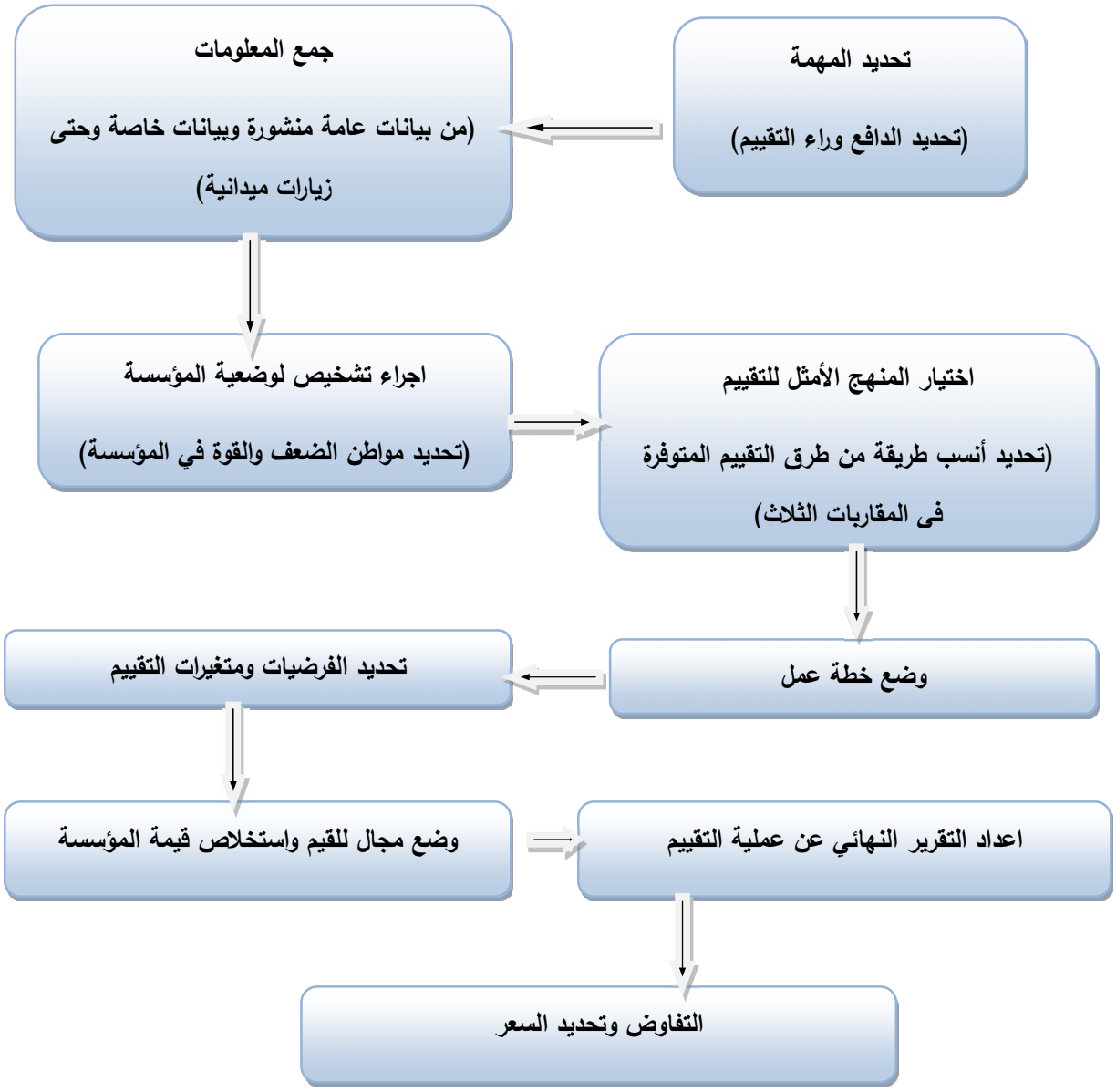
ولتلخيص المراحل السابقة الذكر ندرج الشكل الموالي والذي يوضح مخطط عمل الخبير المقيّم.

---

[1]- محمود علي الجبالي، المصدر سبق ذكره، ص 256.

[2]- Jean- Etienne Palard, Franck Imbert, Op, Cit, P 78-79.

الشكل رقم(03): مراحل تقييم المؤسسة.



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على المعلومات السابقة.

المبحث الثالث: التشخيص المالي وأهميته في عملية التقييم المالي.

يمثل التشخيص باعتباره اداة تحليل لمناطق القوة والضعف بأي مؤسسة، مرحلة ضرورية في تقييم وضعية هذه الأخيرة، فهو يساهم في تحديد قيمة المؤسسة كما أن أهميته تتجلى انطلاقا من مكانته الأساسية في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتجيات المالية للمؤسسة من خلال دراسة السياسات التمويلية والاستثمارية لها، وعليه فالتشخيص يعكس الصورة الشاملة لوضعية المؤسسة كما انه يعتبر أداة للكشف عن نقاط القوة وأماكن الاختلال بنشاط المؤسسة، ناهيك عن اعتباره آلية للتطور من خلال قدرته على الاستفادة من نتائج الماضي والاستنارة بها في المستقبل.

المطلب الأول: تعريف التشخيص وأنواعه:

إن المسير المالي قبل اتخاذه لأي قرارات يحتاج إلى تشخيص المشكلة أو الحالة وذلك بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استنباط جوانب القوة والضعف وكل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية، وبالتالي فالتشخيص يعتبر أداة مهمة في عملية تسيير وإدارة المؤسسة، كما أن نجاح العملية التشخيصية مرتبط بكفاءة المشخص وقدراته.

ويرجع أصل مصطلح التشخيص إلى ميدان الطب، فهو مشتق من كلمة يونانية « Diagnosis »، ومعناها التحليل، المعرفة، التقصي وجمع ما يمكن من معلومات مفسرة لمشكل أو مرض ما بالاعتماد على مظاهر وأعراض توضح وجود مرض معين، وعادة ما يستعمل المشخّص أدواته وطرقه الخاصة لفهم المرض وأسبابه بهدف التوصل إلى وصف لطرق العلاج ووسائله، وعليه فالتشخيص طبيا هو تعيين المرض من خلال أعراضه وتحديد طبيعته لوصف العلاج المناسب. بعدها انتقلت عملية التشخيص لتشمل جميع مجالات الحياة بما فيها الاقتصاد والتسيير وذلك منذ اعتماد البنوك والممولين على أدوات التحليل المالي بالقرون الوسطى في أوروبا قصد الحصول على نظرة كافية عن الوضعية أو الصحة المالية للمؤسسات الطالبة للتمويل انطلاقا من معلوماتها المحاسبية والمالية، وهذا اعتبارا من أنّ هذه الأخيرة هي الضمان الحقيقي لإمكانية الاستعمال الجيّد لرؤوس أموالهم وانعكاس ذلك على قدرة واستطاعة المؤسسة على التسديد مع جزء من الثروة التي تنتجها بعد الفترة المتفق عليها[1].

[1]- ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قرية معمر، (2008): دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الطبعة أولى، دار المحمدية العامة: الجزائر، ص 71.

ويهدف التشخيص إلى: "معاينة عميقة للشركة، ويكون بطلب من المسؤولين في الوقت الذي يرون به أعراضا تنعكس بفعل وجود خلل في وظيفة المؤسسة، أو قبل أي فعل مهم مثل: إعادة تنظيم، إعادة هيكلة.....الخ، والتشخيص يمكن أن يكون عاما، خاصا، اجتماعيا، ماليا واستراتجيا[1]".

كما يعد التشخيص كذلك "مصدرا للتغيير إذ أنه يفسح مجال للتكهن والاقتراح للمؤسسة فمن جهة يبحث في مسببات الوضع الحالي ومن جهة أخرى يساعد في التنبؤ بالوضعيات المستقبلية الممكنة، فالهدف منه إذا ليس تصوير الحقيقة فهي كثيرة التعقيد إنما الهدف منه هو المساهمة في اتخاذ قرار معين وتقديم خطة عمل على ضوء معطيات المحيط[2]"

ومنه فان التشخيص بشكل عام يهدف إلى تقييم وضع المؤسسة من خلال تحديد كل من نقاط القوة بها ونقاط الضعف ثمّ اقتراح إجراءات تحسينية لهذه الأخيرة وأخرى ترسيخية للأولى[3]، كما يعتبر مرحلة هامة في عملية حل المشكلة، فدوره هو التعرف على الأعراض مع تحديد نقاط الضعف والقوة للشركة، أما عن منهجية التشخيص فهي عبارة عن تتبّع لعملية إيجاد الحل[4].

ويعتمد المشّخص على مجموعة من المعلومات الداخلية والخارجية عند أدائه لمهامه، كما بإمكانه الاعتماد على الملاحظة والمحادثة المباشرتين، لذلك فان عملية التشخيص تمر بمرحلتين هما[5]:

* **مرحلة ما قبل التشخيص:** وفيها يتم تأطير المهمة التشخيصية من خلال تحديد الأهداف والتحديات.

* **مرحلة التحليل:** وتشمل:

- معرفة كلية بالمؤسسة وبيئتها.
- تحديد موضع المشكلة وتحليلها حتى تسهل عملية معالجتها.
- التوسع في التحليل والتعمق به.
- تلخيص النتائج المتوصل إليها ضمن تقارير نهائية.

---

(1) - Khlifati Nour, Introduction A L'Organisation Et Au Diagnostic De L'Entreprise, Berti Edition, P 41.

(2)- بلقيدوم صباح، (2012): **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، ص 78.

(3) - P. Charpentier,(2000) : Organisation Et Gestion De L'Entreprise, Editions Nathan, Paris, P 335.

(4)- Khlifati Nour, Op.cit, P41.

(5) - P. Charpentier, Op.cit, P344.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أنّ التشخيص هو عبارة عن منهج معتمد من قبل المؤسسات للكشف عن أسباب الاختلالات أو التعرف على الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ويتنوع هذا التشخيص وفقا للزاوية التي ينظر من خلالها المشّخص للمؤسسة حيث نجد:

* **التشخيص الوظيفي:** هو التشخيص الذي يعتمد على فحص وتوصيف وظيفة أو أكثر للمؤسسة بهدف التوصل إلى قياس احتمالات وجود خلل وظيفي بها بمعنى أنّ الهدف من هذا النوع من التشخيص هو استخلاص الاختلالات الوظيفية المتوقعة وتحديد نقاط ضعفها وقوتها، وذلك لمساعدة المؤسسة على اتخاذ إجراءات تصحيحية وكذلك اقتراح الحلول الممكنة لبناء الأهداف المستقبلية للمؤسسة[1]، وتوجد بالمؤسسة خمسة أجزاء هي بمثابة محور عملية التشخيص الوظيفي وهي: المركز العملياتي، القمة الإستراتجية، التدرج العملياتي، البنية التقنية(مجموع الفنيين الإداريين وأعضاء اللجان الذين يؤثرون في اتخاذ القرارات) ووظائف الدعم اللوجستيكي[2].

* **التشخيص الاستراتيجي:** عملية تحديد عناصر البيئة الداخلية للمؤسسة وتحليل خصائصها وكشف ما بها من نقاط قوة ونقاط ضعف وكذلك تحديد عناصر البيئة الخارجية للمؤسسة وتحليل الخصائص واتجاهاتها وتقييم ما بها من فرص وتهديدات، وتستخدمه الإدارة كأداة لتحليل الأداء من خلال مجموعة من الإجراءات[3]، ومنه فاعتماد التشخيص الاستراتيجي يجب أن يكون على أساس التفرقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية المتعلقة بمحيط المؤسسة وذلك كالأتي[4]:

التحليل الداخلي: يجب خلال هذه المرحلة تشخيص وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة، إذ تقيّم خطوطها للحصول على تموقع ايجابي داخل قطاع ممارسة نشاطها، ويتمثل الهدف من هذا التحليل في تزويد المسيرين ببنك معلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجهات الإستراتجية.

التحليل الخارجي: يجب تحديد الإمكانيات التي بحوزة المؤسسة فيما يخص السوق التي تتعامل معه أو العوائق التي تمنعها من مواصلة نمط نموها، وتركز هذه المرحلة للتحليل على دراسة قطاع نشاط المؤسسة من جهة ودراسة الفرص والتهديدات الممكن مواجهتها من جهة أخرى.

---

(1) - Chantal Bussenault,Martine Pretet,(1999) : Organisation Et Gestion De L'entreprise, Edition Vuibert, Paris , P148.

(2)- (2008) :MBA : L'Essentiel Du Management Par Les Meilleurs Professeurs, Eyrolles, Deuxième Edition, Editions D'Organisation , P402, Vu a 23 /11/2014 https://www.eyrolles.com/Chapitres/9782212541540/Intro_Collectif.pdf.

(3)- بلقيدوم صباح، المصدر سبق ذكره، ص 78.

(4)- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة: دروس ومسائل محلولة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص، 80- 81.

ويهدف التشخيص الاستراتيجي إلى فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص، وتحضير المخطط الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها.

***تشخيص الهوية:** نجاح أو فشل مؤسسة يرتكز بالأساس على أفرادها، ذلك أن المؤسسة هي عبارة عن كيان تنافسي لها شخصيتها التي تتحدد انطلاقا من تاريخها وثقافتها وعلاقات أفرادها، أسلوب تسييرها وكيفية تحفيزها للموظفين ومنه فهذا النوع من التشخيص يحاول تسليط الضوء على العناصر الأكثر أهمية للمؤسسة كالنمط الإداري، التنظيم، المعلومات، الاتصالات والثقافة[1].

كما يتخذ التشخيص أشكالا أخرى: فقد يكون **شاملا:** عند البحث عن رؤية شاملة لوضعية المؤسسة بهدف تنميتها أو **سريعا:** تلجأ له المؤسسة بشكل مستعجل عند تعرضها لمضايقات معينة حتى تتخذ إجراءات عاجلة، **إداريا:** عند السماح لرؤساء الوحدات والوظائف بالمساهمة في وضع تصور للمؤسسة قصد التعزيز من نقاط القوة والتقليل من نقاط الضعف أو **تكنولوجيا:** عندما يرتكز على تشخيص الممتلكات والمكتسبات التكنولوجية المتاحة بالمؤسسة، ذلك أنّ تنمية النشاطات الإستراتجية بها يتوقف على التكنولوجيا المتاحة لها، كما قد يكون **التشخيص ماليا** وهو الذي سنتناوله في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: تعريف التشخيص المالي، أهدافه ومقوماته:

يعتبر التشخيص المالي فرعا من فروع الوظيفة المالية، حيث يرتكز المشخص فيه على دراسة الجوانب المالية سواء الداخلية أو الخارجية للمؤسسة، حتى يتمكن من التعرف على الوضعية الحقيقية بأبعادها الاقتصادية والمالية ومنه التوصل إلى تحليل المخاطر التي تهدد المؤسسة وتقييمها.

أولا- تعريف التشخيص المالي:

يعرف التشخيص المالي على أنه: " عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات وتقنيات التحليل المالي بهدف الخروج بنقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية واقتراح الحلول والاقتراحات التي تمكن المؤسسة من الخروج من نقاط الضعف أو الحفاظ على مواقع القوة"[2].

---

[1]- Kamel Hamdi,(1995) : Comment Redresser Et Diagnostiquer Une Entreprise, Collection Entreprise, P 31.

[2]-الياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2011): التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الثاني ، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، ص44.

كما يعرف بأنه: "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسات باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية"[1].

كما يوجد من يعتبره بأنه: " فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطها، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعدها على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة[2]".

بالإضافة إلى أنه: " قيام المدير أو المحلل المالي بتحليل وتقييم مختلف المعلومات المحاسبية والمالية من أجل التعرف على المناطق التي تمثل بؤرة المشاكل والضعف فيقوّمها ويتخذ ما يلزم من إجراءات لمواجهتها، والمناطق التي تشكل نقاط قوة وتمنح للمؤسسة فرص نمو تعمل على الحفاظ عليها وتعزيزها[3]".

وتتم عملية التشخيص المالي من خلال: "تحليل وضع المؤسسة وهذا باستعمال مؤشرات ونسب ذات معاني مالية لتحديد نقاط القوة والضعف في الهيكل والتسيير المالي للمؤسسة، والبحث في أسبابها من أجل الوصول إلى ما يبقي جوانب القوة ويقويها أكثر، ويعالج نقاط الضعف بتقديم حلول تناسب نشاط ووضع المؤسسة[4]".

وترتكز عملية التشخيص المالي على مدخلات متنوعة على رأسها النظام المحاسبي، ويمكن تقسيم مصادر هذه المعلومات إلى قسمين[5]:

* مصادر معلومات داخلية: تحوي كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المشخّص من المؤسسة نفسها سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفهية، كالقوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية.

---

[1]- زاهر عبد الرحيم عاطف،(2009): إدارة العمليات النقدية والمالية: بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ص 205.

[2]- لعشوري نوال،(2012): التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، **الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية يومي: 22 و23 ماي**، جامعة مساعدية الشريف، سوق أهراس، الجزائر.

[3]- بكاري بلخير، (2010/2009)، **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)**، المصدر سبق ذكره، ص 28.

[4]-ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قربة معمر، المصدر سبق ذكره، ص ص 71- 72.

[5]- وليد ناجي الحيالي، (2004)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي: منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق: عمان، ص ص 27-28.

*مصادر معلومات خارجية: ويتحصل عليها المشخّص من البيانات والمعلومات التي تصدرها الأسواق المالية وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية، كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على المؤسسة في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي.

والمشخّص المالي هو مختص في التحليل المالي ومشرف على عملية التشخيص المالي، تكمن مهمته في القيام بالعمليات التالية[1]:

* إعداد دراسات مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها.

* المساعدة في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

* متابعة مستويات النمو وتطور مؤسسات القطاع – محل الدراسة– أو مجموعة من القطاعات الاقتصادية.

* توفير قاعدة بيانات من مؤشرات مالية ومعلومات دقيقة مفصلة حول نشاط المؤسسة، تساعد على اتخاذ القرارات الهامة والمناسبة، هذه القرارات قد تكون تصحيحية (تعديلية) أو بهدف توظيف جديد للأموال أو القيام باستثمار جديد،....الخ.

وقد يتخذ التشخيص المالي أحد الأشكال التالية[2]:

***التشخيص المالي الاستطلاعي:** يسمح بإعطاء صور كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهتمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.

***التشخيص المالي العلاجي:** يرتبط اجراءه بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات ويبحث في العلاج المناسب لها بهدف اخراج المؤسسة من مأزقها وانقطاعها من الانحلال والزوال.

---

[1]- لعشوري نوال، المصدر سبق ذكره.

[2]- بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، (2012): أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي، دراسة ميدانية على البنوك الجزائرية، حالة ولاية بسكرة، **الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، المصدر سبق ذكره.

***التشخيص المالي الوقائي:** يتم تنفيذه أو اجراءه بصفة دورية ومنتظمة حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية الا ان هناك أطراف لا تثمن فعالية العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلة الضمان من طرف المسيرين.

ثانيا- أهداف التشخيص المالي وأهميته:

يعتبر التشخيص المالي عملية يتم من خلالها التعرف على نقاط الضعف بالمؤسسة ومعالجتها والوقوف على مواطن القوة وتعزيزها من خلال الارتكاز على مجموعة من المعلومات والوثائق التي يتم جمعها من قبل المكلف بالتشخيص، وذلك بهدف تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة وتحديد قدرتها على التكيف، فالتشخيص المالي هو عبارة عن الاستفادة من النتائج المالية الماضية لوضعية المؤسسة والاستنارة منها مستقبلا.

1- أهداف التشخيص المالي: يهدف التشخيص المالي بشكل عام إلى إجراء تقييم كلي لأداء المؤسسة بهدف تحديد جوانب القوة والضعف بها، وقصد توفير المعلومات اللازمة لمن لهم مصلحة في الاستفادة منها وذلك بالاعتماد عليها في ترشيد القرارات المالية المتعلقة بالمؤسسة وكذا الأطراف المتعاملة معها، ويمكن بشكل عام حصر الأهداف في الجوانب التالية[1]:

- التعرف على الوضع والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة من خلال: تقييم التوازن المالي للمؤسسة، تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة من قبل المؤسسة، تقييم المركز الائتماني للمؤسسة وتقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تحديد مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية بمعنى التعرف على قدرتها في خدمة ديونها وكذا إمكانية حصولها على قروض جديدة وذلك وفقا لمركزها الائتماني.
- فتح المجال أمام الإدارة للاستفادة من المعلومات المتاحة والعمل على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالتخطيط، الرقابة والتقويم، وهو ما يتيح أيضا إمكانية الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- دراسة مدى قدرة المؤسسة على التطور والاستمرارية في ظل التغيرات المحيطة بها، وذلك بعد تحصيل صورة شاملة حول أداء المؤسسة وإبراز جوانب القوة والضعف فيها، وكذا تحديد موقعها ضمن مختلف التغيرات التي تؤثر على نشاطها حاليا ومستقبلا.

[1]- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور،(2005)، التحليل المالي: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، ص 22.

– محاولة الوصول إلى حلول بديلة وإدماج تعديلات بعد تحديد نقاط القوة والضعف بالمؤسسة للاستفادة من الفرص المتاحة ولتجاوز الصعوبات من خلال تفادي المخاطر المحتملة.

ب– أهمية التشخيص المالي: يحتل التشخيص المالي مكانة هامة في عالم إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات، وذلك لما له من أهمية واضحة ودور كبير في تشخيص الوضعية المالية وتحديد المركز المالي الصافي لأي مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها وحجمها، ويمكن حصر هذه الأهمية في النقاط التالية[1]:

* الدينامكية الزمنية التي يتصف بها التشخيص المالي تجعل منه ذو فعالية واسعة ذلك انه يتيح إمكانية التنبؤ بمستقبل المؤسسة بعد الاطلاع على نشاطها بالماضي ووصف حاضره.

* التأكيد على الميزات التنافسية للمؤسسة واستغلالها كنقاط قوة في إطار إستراتجيتها وكذا الكشف عن العيوب والاختلالات وتوضيح أسبابها وكذا تقليص المخاطر التي من الممكن أن تعترض نشاط المؤسسة.

* تحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة وذلك عن طريق تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة وفهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.

* المساهمة في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات.

* صياغة إستراتجية ملائمة لتطور المؤسسة بعد تحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

* معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة بعد تقييم الوضعية المالية ورسم مخطط التعديل وتقدير أثره على المؤسسة.

* تحليل المحيط بكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل إستراتجية ممكنة اتجاه محيطها.

* معرفة المركز المالي للمؤسسة وتسيير التدفقات النقدية بها ووضع نظام معلومات بها يسمح بتسيير وتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية.

[1]– وكال نورالدين، خليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتجية المالية للمؤسسة، **مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية**(العدد الأول)، ص 132.

* أحد الركائز المعتمد عليها من قبل المؤسسات في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط وكذلك اعتباره أحد الأدوات المرتكز عليها في استغلال الموارد المالية بشكل عقلاني ومنتظم.

ثالثا– مقومات التشخيص المالي:

حتى تنجح عملية التشخيص المالي لوضعية مؤسسة معينة لابد من توفر مجموعة من المقومات التي تتحدد أساسا في سلوك المشخص المالي عند أدائه لمهامه منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التشخيص، ولابد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة، ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لابد له أن يراعي العناصر التالية[1]:

– أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والبيئة التي تنتمي إليها بنوعيها الداخلية والخارجية وما تتضمنها من متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

– أن يوضح الفروض التي سيبني عليها عملية التشخيص وأيضا مختلف المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

– أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.

– أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.

– أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية ولابد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

– أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل وأن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى اليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة.

---

[1]- طويطي مصطفى، مجدوب خيرة،(2012): تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب باستخدام نموذج الشبكة العصبية، **الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، المصدر سبق ذكره.

وانطلاقا مما سبق نجد أنّ التشخيص المالي يمكن أن يكون داخليا عندما يقوم به شخص من داخل المؤسسة، وهو عبارة عن تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسة، تقل فيه أخطاء التقدير لسهولة توفّر المعلومات الأساسية للمشخّص، كما قد يكون خارجيا عندما يقوم به شخص من خارج المؤسسة، ويتسم هذا النوع بإمكانية عدم دقة المعلومات المرتكز عليه بسبب تعدد المصادر المعتمد عليها من قبل المشخّص مقارنة بالنوع الأول من التشخيص، ولكنهما يتساويان فيما يتعلق بالحصول عل البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة[1].

المطلب الثالث – مراحل التشخيص المالي، طرقه وأدواته:

يعتبر التشخيص المالي أحد أهم الآليات المعتمد عليها لاكتشاف الإختلالات والصعوبات، وعملية للتنبؤ بمكان الأزمة الحالية والمتوقعة، باستعمال جملة من الأدوات المتكاملة فيما بينها، فهو أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، للوصول إلى أهداف معينة وذلك بإتباع خطوات منهجية تسمح للمحلل باختيار الأداة والطريقة الأمثل التي تتناسب وإمكانيات المؤسسة.

أولا– مراحل التشخيص المالي:

تختلف المراحل العملية المعتمد عليها أثناء القيام بعملية التشخيص من مؤسسة لأخرى ومن مشخّص لأخر، وذلك حسب الهدف المنشود من وراء هذا النوع من التشخيص، إلا أنّ ذلك لم يمنع من توافر مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها عند القيام بعملية التشخيص المالي والتي نلخصها في الأتي[2]:

* **المرحلة الأولى: تحديد الأهداف المرجوة من إجراء التشخيص مع تحديد الفترة الزمنية المعنية بالدراسة واختيار الطريقة المناسبة للتشخيص:** حيث تتنوع الأهداف بين: التمهيد لاتخاذ قرار معين، حل مشكلة معينة، تشخيص الوضع المالي، وذلك من خلال:

– دراسة وسائل المؤسسة: الهيكل المالي، الخزينة.

– دراسة تشغيل المؤسسة: النشاط، المردودية.

***المرحلة الثانية: جمع المعلومات المالية والمكملة الخاصة ببيئة المؤسسة وإعادة تشكيلها:**

---

[1]– حنفي عبد الغفار، (1998): الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، بيروت، ص ص 55– 56.

[2]– وكال نورالدين، خليفة الحاج، المصدر سبق ذكره، ص ص 134–136.

- **المعلومات الأخرى غير المحاسبية:** وتتمثل في جمع المعلومات عن القطاع، المنافسين، السوق، الأعوان الاقتصاديين ومختلف المتعاملين مع المؤسسة..الخ، وعليه فهذه المعلومات تجمع من:

أ- من داخل المؤسسة: وتشمل: عنوان الشركة، الموقع الجغرافي، السيرة الذاتية، عمر المؤسسة، المدراء، النشاط والحجم.

ب- من خارج المؤسسة: وتشمل: الموردون، الزبائن، المنافسون، قطاع النشاط، بيئة الاقتصاد الكلي وسوق المنافسة.

- **المعلومات المحاسبية:** من خلال:
  - إعادة تبويب، تصنيف ومعالجة المعطيات.
  - اختيار وبناء المؤشرات المناسبة، المترابطة والمتكاملة.
  - إعداد الميزانية المحاسبية أو الوظيفية أو المالية، جدول الأرصدة الوسيطية للتسيير أو جدول حسابات النتائج، الجداول المالية..الخ.

المرحلة الثالثة: اختيار أدوات التحليل المالي الأفضل ملائمة للأهداف المحددة: وذلك من خلال:

* **إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول:** بمعنى حساب المؤشرات المالية لعدة سنوات متتالية كحساب نسب كل من: التوازن المالي، القدرة على الوفاء، الخطر الاقتصادي والمالي، المردودية ، النمو، الاستقلالية المالية والملاءة المالية، واختيار وحدة للقياس ثم تقديم كل هذه المؤشرات والحسابات في جداول.

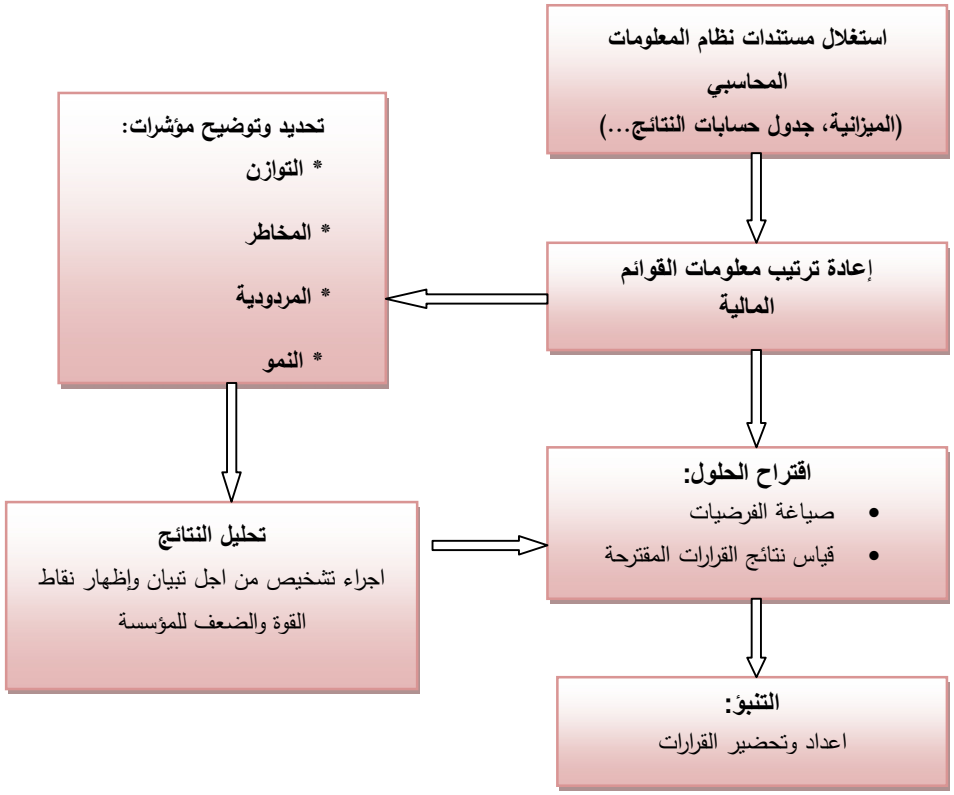
* **التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة ثم العمل على تفسيرها:** حيث يتم معاينة مستوى المؤشرات وتصنيفها تبعا للحالات الممكنة، بعدها يجب مقارنة هذه المستويات وفقا للمنهج المتبع، فإذا كان تطوريا فالمقارنة تكون بدلالة الزمن، أما إذا كان مقارنا فيكون مع المنافسين في حين أنه إذا كان المنهج معياريا فيكون ذلك بالاستناد إلى معدلات معيارية، وبالأخير لابد من تفسير هذه النتائج والبحث في مسبباتها حتى يتم وضع فرضيات ودراسة الارتباطات.

المرحلة الرابعة: تشخيص الوضعية المالية واقتراح التوصيات: من خلال تحديد نقاط القوة والفرص (كالملاءمة والمردودية مرتفعة، سيولة كافية ونمو قوي) ومواطن الضعف والتهديدات (كانخفاض النتائج المالية، انخفاض رقم الأعمال، عدم كفاية الموارد الثابتة، عدم كفاية الاستثمار وتدهور الخزينة)، ووضع تلخيص في حدود طريقة التحليل

المعتمدة وجودة المعلومات المستخدمة، وأيضا اقتراح مجموعة من التوصيات بعدما يتم تقييم الحلول الممكنة والموازنة بين تكلفة هذه الأخيرة وإمكانية تطبيقها كما تم التكهّن بآفاق التطور.

المرحلة الخامسة: القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة: ويكون ذلك من خلال اختيار الحل المناسب بين البدائل المتاحة كما يمكن تلخيص سيرورة التشخيص المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): سيرورة التشخيص المالي في المؤسسة.



المصدر: أيت بارة مريم، (2012): الآليات القاعدية ومفاتيح التشخيص المالي، التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية يومي: 22 و23 ماي، جامعة مساعدية الشريف، سوق أهراس، الجزائر.

ثانيا- طرق التشخيص المالي:

يرتكز نجاح المشخص المالي في أدائه لمهمة التشخيص على اختيار الطريقة الأمثل والتي تساعده في تحقيق الأهداف التي سطرت لهذه العملية، لذلك فان المشخص المالي لابد وأن يكون ملما بمختلف الطرق المعتمدة في عملية التشخيص والتي نذكرها فيما يلي[1]:

1- التشخيص التطوري: يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالي. ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ- **تطور النشاط:** أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية...الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

ب- تطور أصول المؤسسة: تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروريا لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشرا استراتيجيا هاما يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات التي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د- تطور الهيكل المالي: يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناءا على العناصر السالفة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2006)، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 69-71.

الذاتي، ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية..الخ.

هـ- تطور المردودية: تعتبر المردودية الأساس الرئيس الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2- التشخيص المقارن: يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مثيلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناءا على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك من خلال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية التي سبق ذكرها.

يهدف المحلل من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءا على التغير في المحيط، وخصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3- التشخيص المعياري: يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءا على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

- معدل الهيكل المالي (الديون / الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـ 8 %.
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض.
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أ ن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

ومنه يمكن تحديد مقاييس التشخيص المالي في كل من: **المردودية، القدرة على الوفاء، الاستدانة والمرونة.**

ثالثا- أدوات التشخيص المالي:

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، حتى يضمن تحسين الوضع بها في المستقبل، ومنه استمرار التسيير الفعال لهذه المؤسسة وذلك باعتماد مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي نلخصها فيما يلي[1]:

1- تحليل الهيكل المالي: الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية والملاءة المالية...الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية.

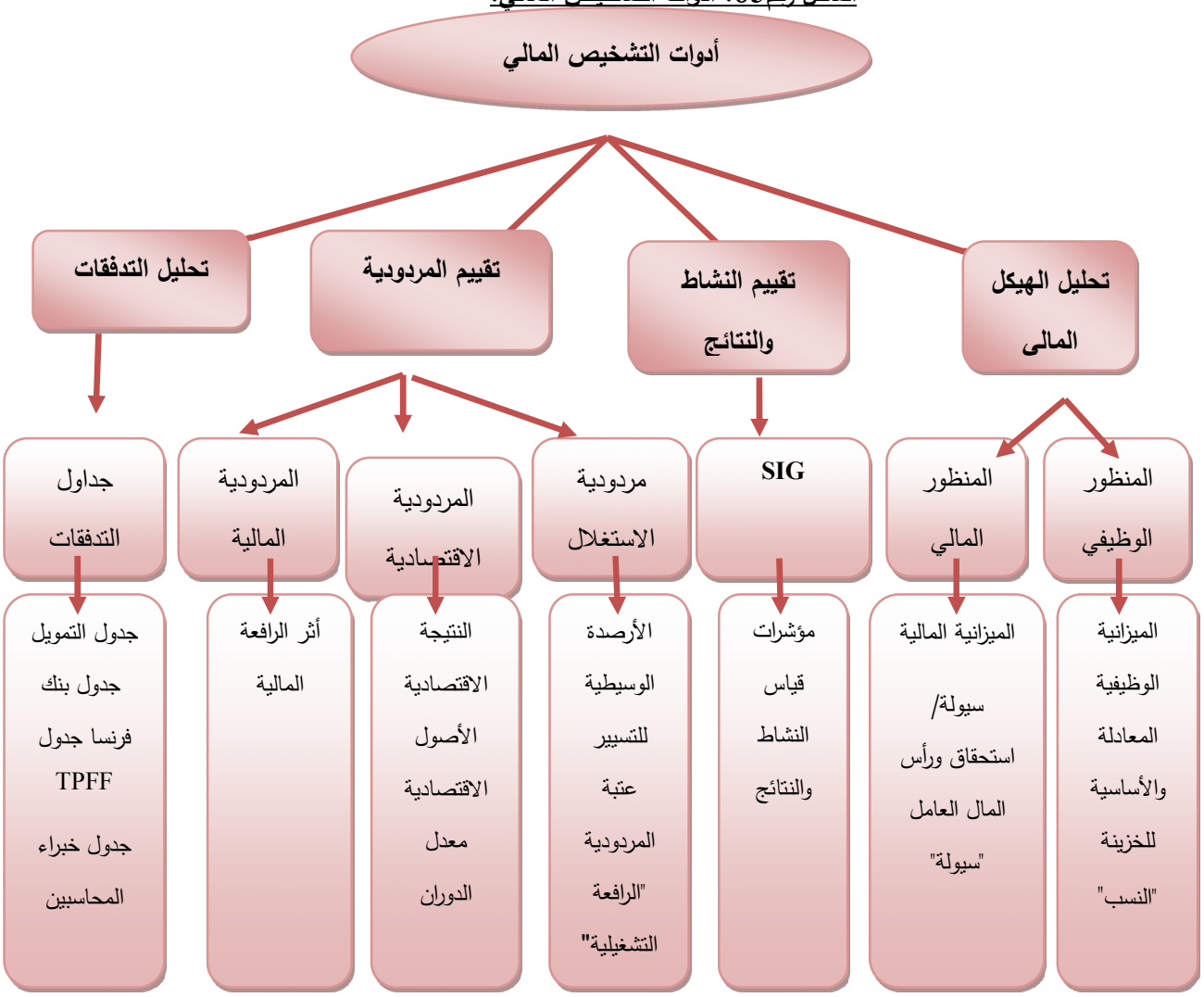
2- تقييم النشاط والنتائج: يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3- تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

4- تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والذممي حيث مكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور اتخاذ القرارات الإستراتجية والمساعدة في تقييم الإستراتجية المتبناة من طرف المؤسسة.

[1]- زاهر عبد الرحيم عاطف، المصدر سبق ذكره، ص ص 209- 210.

الشكل رقم05: أدوات التشخيص المالي.



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2006)، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، طبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 71.

ويكتسي التشخيص أهمية واسعة إذا ما تعلق الأمر بتقييم الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية على اختلاف أحجامها ونشاطاتها، فعملية التقييم تقتضي الوقوف على ما ستكون عليه نتائج المؤسسة محل التقييم في المستقبل، الأمر الذي يتطلب تشخيص دقيق لحاضر المؤسسة، بالشكل الذي يزود الأطراف المعنية بعملية التقييم بمعلومات

مفيدة تحفز المشتري على الامتلاك وتضمن للبائع الحصول على أعلى قيمة. وعليه فان تحديد قيمة المؤسسة يتطلب القيام بتشخيص لوضعية المؤسسة في الحاضر وما ستكون عليه في المستقبل.

ولا تتم عملية التقييم انطلاقا من مجرد فحص بسيط لحسابات المؤسسة، بل تعتمد على فحص وتشخيص يمتد إلى كل فروع المؤسسة ومستوياتها وتمكّن من تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي لا شك في أنها تشكل جزءا مهما من قيمة المؤسسة النهائية.

تأسيسا على ما سبق نصل لتأكيد أن التشخيص بصفة عامة هو أداة وخطوة مهمة تسبق العملية التقيمية، فالمقيّم مجبر على القيام بتشخيص شامل يمس مختلف نشاطات المؤسسة، إلا أن التشخيص المالي ينفرد بأهمية خاصة في إطار عمليات التقييم للمؤسسات الاقتصادية وذلك لما للجانب المالي من تأثير على قيمة المؤسسة[1].

[1]- مواعي بحرية، (2016): المصدر سبق ذكره، ص ص 119-122.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن تتبع خطوات عملية التشخيص المالي واختيار الطريقة المناسبة لتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة ما، من خلال استخدام الأدوات التشخيصية المختلفة يهدف لفحص المعلومات المالية للمؤسسة حتى يتم الوقوف على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى استعدادها للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة كما يتم التوصل إلى تقييم الحالة المالية للمؤسسة ومكانتها بين منافسيها ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشتركين من خلال تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة وتحديد الأخطار وذلك للمساهمة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة وإعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.

الفصل الثاني

تمهيد:

تسهم البنوك إسهاما كبيرا في النشاط الاقتصادي لاسيما بالدول النامية، حيث أنها تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأس المال، لذا أصبح أداء النظام البنكي لأي بلد قضية استراتيجية من أجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل خاصة في وجه الصدمات المالية والاقتصادية، من هنا فان عملية تقييم البنوك لوضعيتها المالية أصبحت غاية في الأهمية لاسيما في ظل تطور أعمال البنوك، اتساع وتنوع منتجاتها وما ولدّه ذلك من زيادة وتنوع في المخاطر البنكية، لأجل هذا فانه لم يكن أمام المؤسسات البنكية في ظل هذه التغيّرات إلا البحث عن سبل جديدة ملائمة وناجعة لتقييم وضعيتها المالية حتى تتمكن من اعتمادها كآلية للإنذار المبكر وكأداة للرقابة تستخدمها للكشف عن نقاط القوة والضعف لديها بهدف التنبيه عن أي عارض يعترض نشاطها قبل استفحاله وتفاقمه.

وحتى يتم توضيح عملية التقييم المالي والتشخيص المالي في البنوك، فان هذا الفصل سيدرس كل من:

- التقييم المالي للبنوك: من تقييم الأداء الى خلق القيمة.
- التشخيص المالي لنشاط البنك ومردوديته.
- تشخيص المخاطر البنكية

المبحث الأول: التقييم المالي للبنوك: من تقييم الأداء المالي إلى خلق القيمة.

لقد تطورت الأليات التي يعتمد عليها في تقييم الوضع المالي للبنوك وذلك بتغير الهدف المرجو من وراء العملية التقييمية، فقديما كان يعتمد على بعض المؤشرات المحاسبية للوقوف على أداء البنك، أما الأن فقد بات الهدف البحث عن كيفية خلق قيمة مضافة بالبنك وهو ما انجر عنه استحداث أدوات جديدة لقياس قيمة البنك.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي في البنوك وأهدافه:

يسعى البنكيّ من خلال تقييم الأداء المالي لأي بنك الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من شأنها ان ترفع من القيمة السوقية للبنك.

أولا: مفهوم الأداء المالي:

يرتكز الأداء المالي على استخدام نسب ومؤشرات مالية تتيح إمكانية للتعرف على مدى قدرة البنك لإنجاز أهدافه الاقتصادية المسطرّة، وعليه فانّ الأداء المالي يشير إلى:" مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة"[1]، كما يمكن اعتباره بأنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"[2].

أمّا عن مفهوم الأداء المالي للبنوك فهو يتلخص أساسا في: " استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية"[3].

ويحتل تقييم الأداء بالبنوك أهمية كبرى لما له من دور واسع في تحديد كفاءة البنك وكذا تحقيقه لأهدافه، ويعرف تقييم الأداء على أنه:" مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تمّ تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ويرفع كفاءة العاملين"[4]. كما يمكن تعريفه بأنه: " إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق البنك للأهداف التي أقيمت من أجلها، ومقارنة تلك الأهداف بالأهداف

---

[1]- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، (2013)، دور النظام المالي المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، **الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 5 و6 ماي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص7.

[2]- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، (2014): تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 7(العدد2)، جامعة غرداية، 24.

[3]- إبراهيم عبد الحليم عبادة، (2008): مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن، ص 161.

[4]- نصر حمود مزنان فهد، (2009): أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص ص 24-25.

المتحققة ومعرفة وتحديد مقدار الانحرافات عما تمّ التخطيط له مسبقا مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها"[1]، كما يقصد بعملية تقييم الأداء "قياس للأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا، أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف"[2].

من التعاريف السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء للبنوك هو قياس أداء نشاطها بالارتكاز على النتائج التي حققتها خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة تقييمية واحدة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.

ثانيا- تعريف تقييم الأداء المالي في البنوك:

تشغل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك حيزا واسعا من لدن أصحاب المصالح ومن بينهم المالكون والمودعون والمقرضون لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي لهذه البنوك ومن ثمّ المساعدة في عملية اتخاذ القرارات، ذلك أن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن: " قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثمّ تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"[3]، كما يقصد به أيضا: " عملية تحليل لمجموعة من المعطيات والكشف عن التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للبنك من خلال دراسة القوائم المالية المتمثلة في كل من الميزانية وقائمة الدخل للتعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في الاستثمارات التي تحقق أرباحا، وتوضيح إيرادات وتكاليف البنك"[4].

وعليه فان تقييم الأداء المالي لبنك معين هو عبارة عن وصف آني لوضع البنك و تحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات، الأصول، الخصوم وصافي الدخل كما انه يوضح أثر هيكل التمويل والاستخدام على مؤشرات الربحية كما أنه يعكس الكفاءة التمويلية والتشغيلية للبنك، وترتكز عملية تقييم الأداء المالي على الأركان الأساسية التالية[5]:

- وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير): فعملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد

---

[1]- عبد المجيد قدي، مديوني جميلة، (2014): أهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية: دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" بمدينة الشلف، **مجلة الإستراتجية والتنمية**، (العدد07)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 163.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، (2011): التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ص 90.

[3]- دادان عبد الغني، (2006): قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، **مجلة الباحث**(العدد4)، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 41.

[4]- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، (2015): أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 198.

[5]- الطيب بولحية، عمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية : دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**(العدد 14)، ص ص 3- 4.

وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

– قياس الأداء الفعلي: يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الأدوات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها.

– مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواءا كانت ايجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.

– اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فان تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب، آخذا بعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

وتأسيسا على ما سبق يمكن اعتبار التقييم المالي للبنك بمثابة عملية رقابية على مجمل عمليات البنك والتي تنطلق من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء المالي تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل خلال كل مرحلة.

ثالثا– أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك وأهميته:

إن القيام بعملية تقييم للأداء المالي بأي بنك سوف يسمح له ببلوغ الأهداف التالية[1]:

– توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها.

– إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.

– معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.

– الحكم على مدى تحقيق البنك لأهدافه الموضوعة بالاستعانة بالبيانات والإحصائيات بقدر كبير. – تفسير التغيرات التي تطرأ على النتائج تفسيرا واضحا وتحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات.

---

[1]- العديد من المراجع:

– عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، المصدر سبق ذكره، ص ص 198–199.

– دادان عبد الغني،قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص 41.

– الكشف عن مدى تحقيق البنك لقدرة إيرادية وأخرى كسبية، حيث يقصد بالأولى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة البنك على تحقيق فائض في أنشطته الموضحة ضمن خطة عمله من أجل مكافأة عوامل الإنتاج.

– توضيح مدى تمتع وتحقيق البنك لهامش أمان يمكنه من التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

ويعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط البنك ولقدرته على مواجهة التغيرات والتحديات المستمرة المتوافرة بالبيئة البنكية الحديثة، لذلك فقد باتت هذه العملية تحظى بأهمية كبرى يمكن إبرازها من خلال[1]:

– يوفر تقييم الأداء المالي بالبنك مقياسا لنجاحه من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق الأهداف المسطرة، وبالتالي فالنجاح هنا مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة وهو الأمر الذي يساهم في تعزيز أداء البنك ومنه تحقيقه للاستمرارية والبقاء بالسوق.

– يوفر تقييم الأداء المالي للبنك معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالبنك وهو ما يتيح لهم استخدامها لأغراض التخطيط، الرقابة واتخاذ القرارات استنادا لأسس علمية وموضوعية، كما يتيح للأطراف الخارجية المتعاملة مع البنك إمكانية الاستفادة من هذه المعلومات.

– يظهر تقييم الأداء المالي للبنك المركز الاستراتيجي له ضمن البيئة التي يعمل بها ومن ثمّ تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.

– يوضح تقييم الأداء المالي للبنك التطور الذي حققه في ظل مسيرته نحو الأفضل أو حتى العكس وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في البنك من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للبنوك الأخرى.

– يساعد تقييم الأداء المالي على خلق نوع من المنافسة بين أقسام وإدارات البنك وهو ما يدفع بدوره إلى تحقيق تحسن في مستويات الأداء.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن القائم بعملية التقييم قد تواجهه مشاكل وصعوبات تؤثر على نتائج مهمته كاختلاف المعايير القانونية والمحاسبية لترتيب البيانات المالية بين البنوك، ممارسة قدر كبير من التحفظ

---

[1]– العديد من المراجع:

– رجاء رشيد عبد الستار، (2012)، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، (العدد 31)،العراق، ص 122.

– حمزة محمود الزبيدي، المصدر سبق ذكره، ص ص 92– 93.

– نصر حمود فهد مزنان، المصدر سبق ذكره، ص 29.

من طرف مدراء البنوك في تقاريرهم وبياناتهم وتزايد نشاطات خارج الميزانية والتي كثيرا ما تشكل مجالا لعدم التمكن من التحكم والسيطرة عليها[1].

المطلب الثاني: مفهوم قيمة البنك وتقييمه:

سيتم التطرق بهذا المطلب الى المقصود بقيمة البنك التي هي الهدف المنشود من وراء القيام بأي عملية تقييم للبنك وهو الوصول الى قيمة معبرة عن البنك وامكانياته الحالية والمستقبلية.

أولا: قيمة البنك:

تستند قيمة البنك بقدرته على حماية إيراداته ونموها وتوليدها وذلك من خلال الحد من مخاطر المحافظ الائتمانية عن طريق تنويع تركيبتها بهدف تحسين القيمة للملاك وحملة الأسهم من جهة والمحافظة على قيمة البنك من جهة أخرى، ومنه فقيمة بنك معين هي عبارة عن مقياس للثروة وتشير إلى مقدار ما تدره وحدات الأعمال من ثروة للملاك أو حملة الأسهم، كون أن الهدف الأساسي لإدارة البنك هو تعظيم ثروة المساهمين ويعني ذلك زيادة القيمة السوقية للأسهم العادية، وبالتالي فالقيمة السوقية للبنك هي عبارة عن كمية الأرباح المضافة إلى رأس المال، أي القيمة السوقية لأسهم البنك المعلنة التي هي عبارة عن حاصل ضرب عدد الأسهم المتداولة بسعر السوق الجاري للسهم الواحد[2].

كما يمكن أن نعبر عن قيمة البنك بالمبلغ النقدي أو الثمن العادل والمعبر عن كل البنك في حالة استمراره، او هي اجمالي القيمة السوقية للأسهم العادية والقيمة السوقية للاقتراض، حيث تتوقف قيمة البنك على تدفقات المكاسب المتوقعة التي ستحدث في المستقبل مع الاخذ في الاعتبار المخاطر الخاصة بتلك المكاسب[3].

ان الهدف الأساسي لكل بنك في حالة توفر سوق مالي كفؤ، هو الرغبة في تعظيم القيمة لحاملي الأسهم، أما الواقع العملي فانه على الرغم من ان تعظيم القيمة يعتبر عنصرا هاما الا انّ هناك اعتبارات أخرى يجب أخذها في الحسبان، فبالنسبة لحوافز تعظيم القيمة نلاحظ انّ قيمة البنك تتحدد بالقيمة الحالية المخصومة للأرباح المستقبلية المتوقعة[4].

---

[1]– محمد الجموعي قريشي،(2004)، تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة من 1994– 2000، **مجلة الباحث**(العدد03)، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، ص 90.

[2]– محمد داود عثمان، (2008): **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة QTobin's**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص ص 34، 35.

[3] – الزين عبد الله بابكر عبد الله، (2016): **الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالارباح المحاسبية وزيادة قيمة البنك**، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من 2009– 2014، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص182.

[4]– نبيل حشاد، (2003) : دمج واستحواذ البنوك في مصر، الفرص والمحاذير، ورقة عمل رقم 79، مارس، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص7. http://www.eces.org.eg/ar/Publication.aspx?Id=130&Type=10.

وتنحصر العوامل المؤثرة في قيمة البنك والمتمثلة أساسا في الدخل الصافي (الربحية) في[1]:

* العوامل الخاضعة للسيطرة من قبل إدارة البنك: أي أنها تلك العوامل التي تستطيع إدارة البنك التأثير فيها وتشمل مزيج الأعمال (مثل التوجه نحو التجزئة أو الجملة) وتحقيق الدخل (الهامش الصافي للفائدة، أجور الخدمات البنكية والأرباح من التداول بالأوراق المالية، نوعية القروض، السيطرة على بعض المصروفات).

* العوامل غير الخاضعة للسيطرة (أو العوامل الخارجية): التي تؤثر كذلك في أداء البنك فتضم مستوى أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية العامة والبيئة التنافسية التي ينشط فيها البنك، وعلى الرغم من أن البنوك لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل فانه يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث أنها تستجيب لها.

أما عن الاهتمام بقيمة البنك فيعود الى ثلاث ابعاد رئيسية هي[2]:

* **البعد الأول:** وهو ان تقييم البنك يتطلب معرفة بجميع المجالات الخاصة ببيئته الداخلية مثل: التمويل، التكنولوجيا، البحوث والتطوير، التسويق، وأيضا علاقة البنك بالأسواق والبيئة الخارجية له بصفة عامة، وأيضا يتطلب الامر المعرفة بالأداء الماضي للبنك وكذا التنبؤات والتوقعات المستقبلية لأدائه، فكل ما سبق يجب ان يتفاعل معا جيدا في شكل كمي حتى يتم تحديد قيمة البنك.

***البعد الثاني:** ومرجعه الاعتقاد السائد بأن الهدف الأساسي والرئيسي للبنك هو تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية لأسهم البنك من خلال تعظيم حقوق الملاك.

***البعد الثالث:** ومرجعه ان الدخل السنوي المتولد عن البنك يعتبر مقياس أقل كفاءة في التعبير عن قيمته، حيث أن الدخل المتولد للبنك بأشكاله المختلفة (مجمل الربح، فائض التشغيل وصافي الربح) لا يعبر عن قيمة البنك، وانما لابد من وجود مقياس أكثر دقة وشمولا في التعبير عن القيمة الاقتصادية للبنك وبما يتلاءم مع هدف البنك وهو تعظيم القيمة الاقتصادية له، ويعتبر البديل الأمثل والذي يعتبر مقياس جيد عن الأداء هو الدخل الحقيقي المتولد للمستثمر وهو ما يزيد من القيمة الاقتصادية لحقوق الملاك على مدار الفترات المالية المتتالية.

ثانيا: تقييم بنك:

إن تقييم بنك ما هو بمثابة إصدار حكم حول الوضعية الحالية والمستقبلية له، بمعنى انه إذا أخذنا بالزمن في الاعتبار عند تحديد أنواع التقييم نجد أن هناك تقييم تاريخي، تقييم حاضر وتقييم مستقبلي، وبالتالي فان عملية التقييم بمختلف أشكالها تتطلب إجراء تشخيص دقيق بغرض الحصول على كافة المعلومات الضرورية لذلك، فعملية التقييم ارتبطت بالكثير من الأعمال التي يجب أن تتم وبتوفر البيانات والمعلومات التي سيتم

[1]- ناجي جمال، محمد غادر، (2013): المحاسبة المصرفية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص 42، 43.

[2]-الزين عبد الله بابكر عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 178- 179.

الاعتماد عليها فيها، خاصة ما يتصل بالجوانب الأساسية التي سوف تعتمد عليها الدراسات العميقة، وبصفة خاصة ما يتصل بالاتجاهات المستقبلية التي سيكون عليها البنك في المستقبل، فالحقائق الحاضرة قياس عملياتها تختلف من باحث إلى أخر ومن فترة تاريخية لأخرى، وهي جميعها مؤثرة على هذا التقييم الذي يتم ويحدث والذي يعنى بتحديد القيمة العادلة للبنك وهي القيمة الحقيقية لكافة أصوله، والتي اختلف العديد من خبراء التقييم في تحديدها، سواء كانت القيمة المحاسبية، وهي التي تتحدد عليها جملة أصول البنك مادية كانت أو معنوية وكذلك جملة خصوم البنك سواء كانت طويلة الأجل، متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل، أو كانت قيمة اقتصادية تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية الحاكمة لعملية التقييم ومقدار العمل الاقتصادي الراهن والمستقبلي، وتصورات العائد المستقبلي المتوقع، أو القيمة المالية بعناصرها التمويلية المختلفة، وحجم التدفقات النقدية المتوقعة، ومقدار الأرباح المترتبة على هذا القرار، والقيمة الإدارية لهذا التقييم، ومقدار ما يستطيع هذا التقييم حصره إداريا وإدخال عناصره في هذا العمل، سواءا في ارتباطاته العامة أو الخاصة، ومقدار الدخل الذي سيحققه هذا البنك، وكذلك التقييم الاجتماعي ومقدار ما يحظى به البنك من اهتمام من المجتمع ومقدار ما سيقوم به من عمليات اجتماعية ستقدم إلى أفراد المجتمع، ويأتي في النهاية التقييم الفني للأصول والموجودات الخاصة بالبنك وفي هذا الإطار تتحدد قيمة البنك سواء كانت قيمة حاضرة فورية يتم دفعها أو كانت قيم تتوزع عبر الزمن وتستمر باستمرار البنك[1].

ويتم الاخذ بعين الاعتبار كل من: تحليل الميزانية، طبيعة وحجم تسليفات البنك، طبيعة وقيمة مشاركته في قطاعات الاقتصاد الأخرى، مصادر ايراداته، حجم نشاطه، نتائجه، توقعات أرباحه، كفاءة اداراته والعاملين فيها وصورته لدى الجمهور عند تقييم أي بنك، وهنا لابد من توضيح أنّ عملية التقييم المالي للبنوك ترتكز على تقييم محاسبي لها حيث يعرّف هذا الأخير بأنه: "التعبير الكمي والنقدي عن الأنشطة والعمليات البنكية التي يمكن قياسها بمقاييس كمية ونقدية وتحديد أثرها على القوائم المالية، بالاستناد الى معلومات تاريخية ومستقبلية ووفق المبادئ المحاسبية والتشريعات القانونية والأعراف السائدة"[2].

---

[1]- محسن احمد الخضيري، (2009): خصخصة المصارف والبنوك: مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص ص 205- 206.

[2]- رولا كاسر لايقة، (2007): **القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ص42.

أما عن الأغراض التي يتم من شأنها يتم اخضاع البنك لعمليات التقييم فتتمثل أهمها في[1]:

***التقييم لغرض التصفية:** يقدم المسؤولين عن البنك على قرار تصفيته وبيع أصوله للغير بعد مقارنة خسارة التصفية بخسارة التمسك بهذا البنك، أما عن الحالات التي تؤدي الى تصفية البنك فهي : إذا كانت دراسة أوضاعه الحالية والمستقبلية تفيد بوجود خلل في الهياكل المالية والتشغيلية والإدارية له ويتخذ قرار تصفية البنك، وبيع أصوله إذا توفرت الظروف التالية: تحقيق البنك لخسائر في فترة السنوات السابقة، وتوقع زيادة حجم الخسائر المحققة، انخفاض هيكل الإيرادات والمصروفات، وانخفاض الكفاءة المصرفية، حيث يعتبر معدل الكلفة إلى الإيراد أحد المعايير الرئيسية لتقييم كفاءة البنوك، ويقيس هذا المعدل المصاريف التشغيلية كنسبة من الإيرادات الإجمالية بعد خصم مخصصات الديون، اختلالا لهيكل التمويلي للبنك نتيجة لزيادة الاعتماد على الاقتراض واستهلاك رأس المال والاحتياطات نتيجة لتراكم العجز من سنة لأخرى مع ظهور حقوق الملكية بقيمة سالبة لعدة سنوات متتالية، انخفاض حجم أعمال البنك بالنسبة لطاقتها في الإنتاج توقع استمرار ذلك في المستقبل، اختلالا لهيكل الإداري للبنك، وتزايد نسبة الإداريين إلى العمالة الإنتاجية.

* **التقييم لغرض الاندماج:** فعملية تقييم البنك ينتج عنها تحديد مدى لقيمة البنك، حتى يتم الاسترشاد بها عند التفاوض مع البنك الدامج، وهذه العملية يتم ايضاحها للمشتري وعلى البائع كذلك التخطيط الكامل مثل المشتري، ويجب أن يكون للبائع خطة عمل شاملة ومحددة ويعرف قيمة البنك اعتمادا على طريقة نظر المشتري له.

ويستند التقييم الى أدوات وأساليب فنية لتحديد قيمة البنك، حيث تقدم الحدود الدنيا والقصوى لتحديد سعر البنك، غير أنه قبل اجراء التقييم يلزم دراسة دقيقة للسياسات المحاسبية للبنك خاصة تلك المتعلقة بتقييم الأصول، تقييم العوائد ...الخ، ولذا من الضروري للبنك أن يبني استراتيجية شاملة توضح الهدف والاتجاه والمحور، وعادة ما يكون ذلك من 3 الى 5 سنوات، وتحدد كيفية ومكان تنافس البنك وتحديد الأسواق التي يخدمها، وكذلك الموارد المطلوبة والمنتجات والأسعار وأنظمة التسليم والهيكل المالي وأهداف التنمية والمتغيرات

---

[1]- العديد من المراجع:

- رزيق كمال، رحمون بوعلام، (2005): تقنيات وأساليب خوصصة المصارف، **الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر وتحديات**، يومي 10 و 11 ماي 2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، ص 5 -6.

- حسيني جازية، (2007): **خوصصة البنوك في الجزائر: واقع وآفاق**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 87.

الإدارية الأخرى، فعملية تقييم البنك لغرض الاندماج تقوم على توافر فرص للنجاح في تعظيم الثروة لكلمن البنكين [1].

ثالثا- تطور المعايير المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك:

عرفت تطورات من حيث الشكل والنوع لذلك فان كل فترة ولها معاييرها الخاصة في تقييم الأداء وتقدير القيمة، فإلى غاية السبعينات اهتمت هذه المعايير بحجم البنك معبرة عنه بـ: قيمة الأصول ورقم الأعمال، ثم بعدها اعتمدت معايير الأداء أساسا على العوائد المحاسبية وذلك خلال الفترة من 1970 وحتى 1980، وهو الأمر الذي منح هذه المعايير الطابع المحاسبي حيث أعتمد حينذاك على الأرباح الصافية والأرباح الصافية للسهم وربحية السهم لسعره، أما بالفترة الممتدة من 1980 وحتى 1990 كان الأساس المعتمد عليه في التقييم يرتكز على "قيمة السيولة المولدة" والتي تقاس بالمعايير ذات الارتكاز الرئيسي على التدفقات النقدية كالتدفقات النقدية المخصومة، وصافي القيمة الحالية[2]، ولقد استمرت هذه النظرة إلى غاية 1995 أين بدا التحول نحو الاهتمام بمعايير المردودية نظرا لكون المعايير المحاسبية ذات الصلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات البنك ومدى قدرته في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المعايير ذات الصبغة المحاسبية في فترات التضخم[3]، أي بعد أن تفطنت النظرية المالية للمعايير المحاسبية ذات الصلة بالمردودية سواءا تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أم بتدفقات عوائد الاستثمار وهذا ما يفسر بأن هذه الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وتقدير القيمة[4]، وفي نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية ومدلول المعايير الاقتصادية جنبا وموازاة مع المعايير السوقية (البورصية) نظرا لما تتسم به هذه المعايير من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة البنكية، الأمر الذي يوضح أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي يواجهها البنك في محيطه الخارجي وذات التأثير الفعّال على مركزه الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات الصلة المباشرة بسوق البورصة ألا وهي قيمة البنك الناتجة عن الثروة الداخلية والمتراكمة[5].

---

[1]- بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**(العدد2)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 191، 192.

[2]- بريكة السعيد، مسعي سمير، (2009) : المصدر سبق ذكره، ص 12.

[3]- دادان عبد الغني، (2006):قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص 43.

[4]- دادن عبد الغني، (2007/2006): **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصتي الجزائر وباريس**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 48.

[5]-دادان عبد الغني، (2006): قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص 44.

وعليه فان مطلع التسعينات اتسم بتبلور فكرة خلق القيمة وبتوجه العديد من المؤسسات بما فيها البنوك نحو تطبيق المعايير الحديثة لتقدير القيمة، والتي تمثلت في العائد على الاستثمار، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، العائد الإجمالي على القيمة الدفترية والعائد الإجمالي للسهم بالإضافة إلى نسبة توبين، أما انطلاقا من سنة 2000 وحتى يومنا فانصب الاهتمام على مفهوم خلق القيمة في إطار التنمية المستدامة وفيه تبحث البنوك عن تعريف للرافعة التي تسمح بخلق القيمة وتجعل مجموعة من الأفراد والشركاء في الخدمة[1].

وعليه أصبح التقييم المالي للبنوك يرتكز على مفهوم خلق القيمة، وقد تمّ تناول هذا الأخير في الفصل السابق بشكل واسع، لكنه يتسم بخصوصية عند البنوك فهو يتحقق عندما تكون مردودية أصول البنوك أكبر من تكلفة الأموال المستثمرة سواء الخاصة أو التي اقترضها لذلك وجب توضيح التالي[2]:

الأموال الخاصة: تعتمد البنوك على رأسمالها الخاص كثيرا ولكن ليس لتمويل رأس مال الاستغلال كما في قطاع الصناعة وانما لاحترام نسب الصلابة المالية وتغطية الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر المرتبطة بنشاطها، هذه الأموال الخاصة لديها تكلفة لايمكن ضبطها محاسبيا لكن وجب أن تدرج في تحليل المردودية، ان تكلفة الأموال الخاصة تتوافق مع العائد المستحق للمساهمين، وهي تقيّم اما استنادا الى معدل الفائدة الخالي من المخاطرة، أو باعتماد نموذج تقييم الأصول المالية (MEDAF) الذي يسمح بتحديد منحة الخطر (β) من خلال مقارنة تقلبات أسهم البنك مع تلك الموجودة في السوق.

المساهمون: يمارسون ضغطا مستمرا على البنوك حتى يحققوا أقصى عائد من رأس المال الخاص، وبالتالي فان البنك سوف يخلق القيمة إذا كان قادرا على توفير استثمارات لحاملي أسهمه تدّر عائدا أعلى من المردودية التي يطالبون بها وهو ماسيجعلهم يقبلون الاحتفاظ بأسهم البنك.

المطلب الثالث: طرق تقييم البنوك والجوانب الأساسية فيها:

حتى يتم تقييم بنك لابد من التعرف على الجوانب الأساسية له حتى يتم معرفة مكونات البنك الاجمالية، وبعدها يجب اختيار الطريقة المثلى لتقييم البنك المرجو تقييمه.

أولا: طرق تقييم البنوك:

لقد حدد عبد المطلب عبد الحميد أربع طرق رئيسية لتقدير قيمة البنك وهي:

---

(1)- بريكة السعيد، مسعي سمير، المصدر سبق ذكره، ص 12.

(2)- Sylvie de Coussergues,(2007): Gestion De La Banque, Du Diagnostic à La Stratégie, Edition Dunod, Paris, 5eme Edition, p122-123.

1- التقييم المرتكز على العوائد: ويتضمن مجموعة من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم البنوك وهي[1]:

* **القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية:** حيث يتم تقدير البنك من خلال احتساب القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية، وهنا تنشأ ثلاثة احتمالات:

الحالة الأولى: عدم نمو التوزيعات: ويتم احتساب القيمة كالتالي:

$$P_0 = \frac{D_0}{K_0}$$

حيث P_0 هو السعر الحالي للسهم، D_0 تمثل التوزيعات الحالية للسهم، K_e هو معدل العائد المطلوب للسهم.

الحالة الثانية: معدل النمو الثابت للتوزيعات: ويتم حساب القيمة الحالية كالتالي:

$$P_o = \frac{Do(1+g)^1}{(1+Ke)^1} + \frac{Do(1+g)^2}{(1+Ke)^2} + \cdots + \frac{Do(1+g)^n}{(1+Ke)^n}$$

حيث: **g:** معدل النمو الثابت للتوزيعات.

$Do(1+g)^1$:توزيع العام الأول.

$Do(1+g)^n$: توزيع العام الأخير.

ويمكن تبسيط المعادلة السابقة بشرط ثبات معدل نمو التوزيعات وأن يكون سعر الخصم **(Ke)** أكبر من معدل النمو **(g)**، فتصبح العلاقة كالتالي:

$$P_o = \frac{D1}{Ke-g}$$

الحالة الثالثة: تغير معدل نمو التوزيعات: ويتم احتساب القيمة الحالية كالتالي:

$$Po = \frac{D1}{(1+Ke)^1} + \frac{D2}{(1+Ke)^2} + \cdots + \frac{Dn}{(1+Ke)^n}$$

حيث: D_1: توزيع العام الأول، D_2: توزيع العام الثاني،....وهكذا.

وعلى الرغم من سهولة وانتشار هذا الأسلوب الا أنه يواجه العديد من الصعوبات، كصعوبة تقدير العوائد المستقبلية لعدد السنوات المطلوبة والمستند عليها في حساب القيمة، صعوبة حساب المعدل المناسب لسعر

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،(2015): الاندماج المصرفي وخصخصة البنوك: تحليل مقارن، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 106-108.

الخصم (العائد المطلوب) ولا يأخذ في الاعتبار معدل العائد الأمثل الذي يعكس إمكانات تطوير وتحسين إدارة الأصول.

* **التقييم من خلال رسملة العوائد:** ويعتبر من أكثر الأساليب سهولة في تحديد القيمة باستخدام فكرة معدل العائد الذي يطلبه المستثمر مقدما على رأس المال المستثمر وفقا لدرجة مخاطرة الصناعة ومستوى الرافعة المالية، حيث يتم تحديد القيمة من خلال دراسة وفحص أرقام العائد للسنوات الخمس الماضية على الأقل واحتساب متوسط العائد ثم يتم ضرب متوسط العائد في مقلوب معدل العائد الذي يطلبه المستثمر للوصول إلى تحديد القيمة، ويتطابق هذا الأسلوب الى حد ما مع مفهوم مضاعف الربحية الذي يستخدمه المستثمر في البورصة لتحديد قيمة السهم، وعلى الرغم من سهولة هذا الأسلوب في التقييم إلا أنه يرتكز على الأرقام التاريخية لنشاط البنك ولا يعكس إمكانات تطوير وتحسين كفاءة إدارة الأصول مستقبلا.

2- التقييم المرتكز على الأصول[1]: إن قيمة الأصول الظاهرة بالميزانية لا تمثل القيمة الواقعية لها، لذا وجب استبعاد القيمة الدفترية أو تعديلها للحصول على القيمة الواقعية للأصول وذلك من خلال التقييم المنفصل لكل أصل على حدا وذلك للتخلص من إمكانية وجود فجوة بين قيمة الأصول الظاهرة بالميزانية وقيمتها السوقية.

كما يلزم إعادة تعديل قيمة محفظة قروض البنك في حالة التزام البنك بسياسة متحفظة في تكوين مخصصات القروض فالالتزام بتلك السياسة يؤدي إلى إظهار قيمة تلك الأصول بأقل من قيمتها الواقعية.

ويتم تقييم صافي قيمة الأصول بالنسبة للسهم وفق العلاقة التالية:

صافي قيمة الأصول بالنسبة للسهم= قيمة الأصول/ عدد الأسهم العادية.

وتعتبر هذه العلاقة جد مهمة في تقييم أوضاع البنوك لاسيما في تحديد إمكانية تعرضها للاستحواذ، فعندما تكون نسبة القيمة السوقية للسهم إلى صافي قيمة الأصول بالنسبة للسهم أقل من الواحد الصحيح فان ذلك يعد مؤشرا عن أن البنك عرضة للاستحواذ.

3- التقييم المرتكز على العوائد والأصول معا: يعتبر أسلوب الرسملة المزدوج للأرباح من أهم الأساليب التقييمية التي تأخذ في حسبانها العوائد والأصول معا، حيث تتمثل خطواته في[2]:

*دراسة أداء البنك في الفترة الماضية (خمس سنوات على الأقل).

---

[1]- حوحو سعاد، (2013/2012): **خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد – دراسة استشرافية لحالة الجزائر**-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 81-82.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، (2015): اقتصاديات البنوك (من الأساسيات إلى المستحدثات)، منهج متكامل، الدار الجامعية، الإسكندرية ص ص 474-475.

* احتساب متوسط العائد أو العائد الثابت خلال تلك الفترة.

* تحديد معدل العائد المقبول للمستثمر على رأس المال المستثمر في:

أ- الأصول الملموسة في فئة مخاطرة مثيلة (بالنسبة للصناعة البنكية).

ب- الأصول غير الملموسة.

* تقييم الأصول الملموسة.

* احتساب الأرباح المتولدة من الأصول الملموسة ويتم الحصول عليها من خلال حاصل ضرب معدل العائد المقبول على الأصول الملموسة مضروبا في قيمة الأصول الملموسة.

* يتم طرح الأرباح المتولدة من الأصول الملموسة من العائد الثابت للحصول على الأرباح المتولدة من الأصول غير الملموسة.

* يتم رسملة العوائد المتولدة من الأصول غير الملموسة عن طريق قسمتها على معدل العائد المقبول على الأصول غير الملموسة.

* حساب القيمة الكلية من خلال جمع كل من قيمة الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة.

ويعاب على هذا الأسلوب استناده هو الأخر على المؤشرات التاريخية، فضلا عن أنه بالرغم من إمكانية الفصل بين الأصول الملموسة وغير الملموسة إلا أنّه من الصعب تحديد العائد المطلوب على كلا النوعين من الأصول.

4- التقييم المرتكز على أساليب ومعايير متنوعة: ويهدف هذا المدخل للحصول على عدة تقديرات لقيمة البنك العادلة، ومن أهم هذه المعايير نذكر:

* **علاوة القيمة الدفترية:** حيث تتحدد القيمة الدفترية للسهم الواحد عن طريق قسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على عدد الأسهم المتداولة، وترتكز القيمة الدفترية لحقوق الملكية على القيم الموجودة في ميزانية البنك وتساوي القيمة الدفترية لأصول البنك مطروحة منها القيمة الدفترية لخصوم البنك، وفي حالة اندماج بنكي يتم إضافة علاوة القيمة الدفترية للسهم عند إتمام الصفقة، على أن يتم مقارنة علاوة القيمة الدفترية في صفحة معينة مع سعر السهم المعروض على المساهمين في البنك المستهدف ومع القيمة الدفترية لأسهم البنك المستهدف، ومنه فان[1]:

علاوة القيمة الدفترية= (سعر السوق للسهم المعروض على البنك المستهدف- القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف)/ القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 185- 186.

على أن يتم مقارنة هذه العلاوة إن أمكن بعمليات اندماج ناجحة لمؤسسات بنكية مماثلة، واستنتاج السعر العادل للبنك المستهدف إذا تم تطبيق نفس العلاوة لحملة أسهم البنك المستهدف، ويتحدد سعر السوق للبنك المستهدف باستخدام العلاوة الممنوحة في ظل عمليات اندماج لبنوك مماثلة، وعليه فسعر السوق للسهم يتحدد كالأتي:

سعر السوق للسهم= (سعر السوق للسهم/ القيمة الدفترية) للصفقات المناظرة * القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف.

ويمكن أن تتضمن شروط الاندماج عملية تبادل الأسهم من خلال حصول مساهمي البنك المستهدف على عدد مناسب من أسهم البنك الدامج، حيث تتحدد نسبة الاستبدال كالتالي:

نسبة الاستبدال= سعر السوق للسهم للبنك المستهدف/ سعر السوق للسهم للبنك الدامج.

= القيمة الدفترية لسهم البنك المستهدف * (1+ العلاوة) / سعر السوق للسهم للبنك الدامج.

ويعاب على هذا المدخل في إمكانية أن تكون القيمة الدفترية مضللة لان القيمة السوقية للأصول والخصوم قد تختلف عن تلك الظاهرة بالقوائم المالية للبنك، كما انه تجاهل الأنشطة خارج الميزانية لذلك فقد تم التوجه نحو حساب القيمة الدفترية المعدلة بحقوق الملكية للبنك المستهدف حتى يتم علاج نقائص النموذج السابق، فإذا ما تم مقارنة بين سعر السوق مقابل القيمة الدفترية المعدلة فان ذلك يقدم مقياسا جيدا للعلاوة المدفوعة، وقد تكون القيمة الدفترية المعدلة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية ، كما يمكن الحصول على القيمة الدفترية المعدلة من خلال الإضافة أو الطرح من القيمة الدفترية الواردة في الميزانية[1].

* **مضاعف سعر السهم لربحيته**[2]: يلجأ الخبراء عند تقديرهم لسعر السوق الذي يتم دفعه لمساهمي البنك المستهدف إلى الاعتماد على ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف.

ففي حالات الاندماج يتضمن هذا المخل في التقييم حساب متوسط سعر الشراء الى نسبة المضاعف وذلك لعمليات اندماج ناجحة لأنواع مماثلة من البنوك، وباستخدام متوسط نسبة المضاعف في عمليات الاندماج المشابهة والأخيرة وربحية السهم الواحد للبنك المستهدف يمكن التوصل إلى سعر السهم لعملية الاندماج الحالية والذي يتحدد كما يلي:

---

[1]- المصدر نفسه، ص186.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد،(2015): الاندماج المصرفي وخصخصة البنوك، المصدر سبق ذكره، ص ص 116-117.

(سعر السوق للسهم/ربحية السهم الواحد)* (ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف / الصفقات المناظرة)

وفي هذه الحالة فان العلاوة تساوي:

العلاوة لربحية السهم الواحد= (سعر السوق للسهم – ربحية السهم الواحد)/ ربحية السهم الواحد

أما نسبة الاستبدال فتساوي:

نسبة الاستبدال= سعر السوق لسهم البنك المستهدف/ سعر السوق لسهم البنك الدامج.
= ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف (1+ العلاوة)/ سعر السوق لسهم البنك الدامج

* **التسعير وفقا لسعر السهم السائد:** تقوم هذه الطريقة على مقارنة سعر الشراء المعروض للسهم على البنك المستهدف مع سعره السائد في السوق، ويكون هذا التقدير غير دقيق لأنه يفترض أن سعر السهم الجاري يعكس بكل دقة القيمة السوقية وهو ما يتنافى مع الواقع العملي[1].

* **العائد على الاستثمار:** حسب هذا المدخل فانه يتم مقارنة القيمة الحالية لحقوق الملكية المتوقعة والمخصومة لمعدل عائد البنك مع القيمة الجارية لحقوق الملكية، فإذا كانت القيمة المخصومة أكبر من القيمة الجارية لحقوق المساهمين فان معنى ذلك أن صافي القيمة الحالية لعملية شراء أسهم البنك سوف تكون ايجابية ويحقق الاستثمار فيه الحد الأدنى من العائد المطلوب، وتتحدد حقوق الملكية المتوقعة من خلال التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية لمدة عشر سنوات على الأقل وبالطبع فكلما طالت الفترة المستخدمة كلما زادت القيمة المقدرة خاصة إذا كانت التدفقات النقدية ايجابية[2].

أما محمد داود عثمان فقد اعتبر أن أكثر النماذج استخداما وشيوعا في تحديد القيمة الحقيقية للبنك هي[3]:

1- نموذج خصم الأرباح الموزعة: هذه الطريقة في التقييم تعكس قيمة البنك بأنها القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية، أي إيجاد القيمة الحالية للأرباح المتوقع توزيعها مستقبلا لكل سهم، فالتقديرات المتوقعة لمستويات وتوقيت الأرباح المستقبلية لا يمكن القيام بها إلا عندما تبنى على معلومات جيدة حول الأحداث الاقتصادية.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، (2003): اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 130- 131.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، (2015): اقتصاديات البنوك (من الأساسيات إلى المستحدثات)، المصدر سبق ذكره، ص482.

[3]- محمد داود عثمان، (2013): إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، المصدر سبق ذكره، ص ص 244-245.

2- نموذج خصم الأرباح غير العادية: تعتمد هذه الطريقة في مجال تقييم البنك على مجموع القيمة الدفترية للبنك، بالإضافة إلى القيمة المخصومة للإيرادات المستقبلية المتوقعة فوق العادية والتي تعكس إمكانيات الشركة للنمو المستقبلي، ونظرا إلى وجود علاقة مابين توزيعات الأرباح على المساهمين وبين الأرباح المحققة يمكن تقدير القيمة الدفترية لحقوق المساهمين أول الفترة مضافا إليها صافي قيمة الدخل المتوقع مطروحا منها الأرباح المقرر توزيعها نهاية الفترة، وتقدر قيمة الأرباح فوق العادية بصافي الدخل المعدل بطرح معدل خصم أدوات الملكية المضروب بالقيمة الدفترية بداية الفترة، لذلك فان تلك الأرباح تعكس حقيقة أن المحاسبين لا يعترفون بكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المالية، ومن خلال ما سبق نستنتج أن البنك الذي يحقق أرباحا اعتيادية فقط، أي الذي لا يستطيع تحقيق عائد على الاستثمار أعلى من الاعتيادي في السوق، فان المستثمر لن يدفع ثمنا للسهم إلا بما يساوي القيمة الدفترية له، لذلك حتى يستطيع البنك أن يحقق قيمة له بالسوق أعلى من قيمته الدفترية يجب أن يحقق أرباحا فوق الاعتيادية ، حيث أن قيمة السهم في السوق تعكس كلفة صافي أصول البنك بالإضافة إلى صافي القيمة الحالية للأرباح الاعتيادية.

3- التقييم بالاستناد إلى مضاعفات السعر: تقوم على استخدام المقاييس الحالية للأداء، أو مؤشر يعكس التنبؤ بالأداء، وبعدها يتم اختيار مضاعف سعر لبنك مشابه افتراضيا، ونتيجة ربط المؤشر ومضاعف السعر نحصل على قيمة تقديرية للبنك، وهذه الطريقة لا تحتاج إلى آلية تنبؤ وإنما تعتمد في طبيعتها على المقارنة الأفقية لبيانات البنك.

4- نموذج خصم التدفقات النقدية: وهو من أكثر النماذج شهرة، كما أنه اشتق من النموذج الأول حيث أعيد صياغة الأرباح الموزعة بقيمة التدفقات النقدية، ويتوقف هذا النموذج على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة لسنوات قادمة متعددة، ليتم خصمها بسعر تكلفة رأس المال المقدر للبنك وبذلك يتم التوصل إلى القيمة الحالية المقدرة للبنك.

واتجه عبد الله بابكر عبد الله الى تحديد ست مداخل في تقدير قيمة البنك نذكرها في مايلي[1]:

* **المدخل المحاسبي:** يستند في تحديد قيمة البنك بهذا المدخل على مبدأ التكلفة التاريخية لاستثمارات البنك واصوله الملموسة، وذلك بعد استبعاد البنود الخاصة بالأصول غير الملموسة، وانتقد هذا المدخل لأن القيمة المحاسبية المعتمد عليها لا تعكس القيمة الاقتصادية الحالية للبنك، وكذا اهماله للأصول غير الملموسة، وأيضا القوائم المالية لا تعكس الوضع المالي الحالي والمستقبلي للبنك.

[1]- الزين عبد الله بابكر عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 225 -231.

* **المدخل الاستبدالي:** وفيه يتم تقييم كافة ممتلكات البنك وفقا لتكلفتها الاستبدالية، فالقيمة الاستبدالية ترتكز على إعادة تقدير الأصول بواسطة خبراء فنيين وذلك في مواجهة التضخم الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانتقد هذا المدخل من حيث: صعوبة تقدير التكلفة الاستبدالية المرتبطة بأصول البنك، تجاهل اظهار أصول البنك بقيمة تعكس مقدرته الاقتصادية، عدم ادراج الأصول الفكرية بالقوائم المالية.

* **مدخل التكلفة الجارية:** ضمن هذا المدخل يتم تحديد قيمة استبدالية للأصول ويضم هذا المدخل كل من نموذج تكلفة الاحلال الذي يعتمد على قيمة شراء أصل مماثل للأصل محل التقييم، ونموذج صافي القيمة القابلة للتحقق الذي يعتمد على سعر بيع الأصل مطروحا منه مصاريف البيع، وأيضا نموذج التكلفة الجارية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، حيث يتم تعديل القيم الاستبدالية للأصول غير النقدية بالتغيرات الزمنية الناتجة عن تغير قيمة وحدة النقد، وانتقد هذا المدخل بفعل عدم توافر سوق منتظمة للحصول على نفس الأصل ونفس مواصفاته، وكذلك اهمال الكفاءة الإدارية للأصول بما يؤدي الى تساوي التكلفة الاحلالية لأصلين رغم اختلاف قدرتهما الايرادية.

* **المدخل السوقي:** تقدر قيمة البنك وفقا لهذا المدخل بالأسعار السوقية السائدة للأوراق المالية (أسهم وسندات) والقروض قصيرة الاجل الخاصة بالبنك وقت التقييم (أي مصادر التمويل)، حيث ترتفع القيمة السوقية للسهم كلما كان زمن الحصول على الربح قصير، ولقد وجهت لهذا المدخل عدة انتقادات حيث يتأثر سعر السوق ارتفاعا وانخفاضا بالتوقعات الخاصة بأرباح البنك وهي تعبر عن تنبؤات المحللين الماليين التي قد تكون خاطئة في بعض الأحيان، كذلك يهمل المخاطر الكلية التي تتعرض لها ربحية البنك في الحاضر والمستقبل.

* **مدخل التدفقات النقدية المخصومة:** يركز هذا المدخل على جانب الأصول وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلا خلال عمر البنك، وتقدير قيمة البنك وفقا لهذا المدخل مبني على خمس محاور هي: أن التدفقات النقدية المتوقعة وليس الأرباح هي الأساس، وأن معدل نمو البنك يؤثر على هذه التدفقات، وأن توقيت هذه الأخيرة يؤثر على قيمته، كما ان هذه التدفقات من الضروري خصمها بمعدل خصم يعكس القوة الشرائية ودرجة المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات وأن عمر البنك وهو الفترة الزمنية المتوقع ان تتحقق فيها هذه التدفقات النقدية سوف يؤثر على حصيلة هذه التدفقات، وعليه فان قيمة البنك هنا تقدر بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة، وتتعدد النماذج المستخدمة بهذا المدخل حيث نجد: نموذج قياس القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة ونموذج قياس القيمة على أساس رسملة التدفقات النقدية لفترة واحدة.

* **المدخل الاستراتيجي المتكامل:** ويعتمد على المقاييس التي تضمها بطاقة الأداء المتوازن لقياس قيمة البنك والتي ترتكز على ترجمة رؤية البنك واستراتيجيته الى أهداف مالية (تعظيم قيمة البنك وزيادة ثروة الملاك) وأخرى غير مالية (دور البنك ضمن البيئة المحيطة به مقابل السماح له بممارسة نشاطه وتحقيق هدفه).

ثانيا: الجوانب الأساسية في تقدير قيمة البنك:

تنحصر الجوانب الواجب اخذها بعين الاعتبار عند تقدير قيمة بنك معين في:

1- تقييم الودائع المحورية أو الودائع الأساسية: وهي عبارة عن قاعدة حسابات الادخار والودائع تحت الطلب التي يمكن للبنك الاحتفاظ بها لسنوات، هذه الودائع تمثل أكبر أصل معنوي قابل للاستهلاك بالبنوك، فهي تمثل التزامًا لديها وتخلق لها أصلًا معنويًا، لهذا فعندما يتم شراء بنك ما يحصل المشتري على قاعدة من علاقات العملاء المستقرة عادة، ولكون هذه الودائع لها أهمية بالغة تحرص البنوك على زيادتها وتسعى بذلك الى رفع معدلات الفائدة، ولهذا يجب تقدير هذه الودائع وتصور عمر حساباتها وتكاليفها والمكاسب المرتبطة بها، وهناك عدة طرق ومداخل لتقدير قيمة الودائع المحورية أهمها[1]:

أ-مدخل تكلفة التطوير التاريخية: ويقصد به تحديد التكاليف المتكبدة للحصول على الودائع من إشهار وفروع وغيرها.

ب-مدخل وفرات التكلفة: والذي يقوم على أنه للودائع المحورية قيمة تنشأ من أن تكلفة التمويل البديل تكون أعلى، لشموله على تكلفة الفائدة ومصاريف الصيانة.

جـ-مدخل الدخل المستقبلي: وهو الأقل استخداما لصعوبته، فالدخل المستقبلي هو دخل الفائدة المولدة بواسطة الأصول الإيرادية (وأهمها القروض والاستثمارات) ناقص التكاليف المرتبطة بالودائع المحملة لتلك الأصول.

2- تقييم السمات الداخلية: وتتحدد متطلبات التقييم للسمات الداخلية فيما يلي[2]:

* **معرفة عدة معطيات متعلقة بتحليل الأداء المالي عن البنك المراد تقييمه وهي:** صورة مالية شاملة مستنبطة من بيانات متاحة للعامة، الوصول إلى البنك الذي يتم تحليله من خلال الموظفين والملفات المتعلقة به، توفر خطة عمل شاملة للمجالات الواجب تحليلها والبيانات والجداول والمسؤوليات مع ضرورة وجود محللين ذوي خبرة لتحليل وضعية البنك.

---

[1]- محاجبية نصيرة،(2014): **العبء المالي لخصخصة النظام البنكي**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص ص 198-199.

[2]- حسيني جازية، المصدر سبق ذكره، ص 88- 90.

* **الهدف من تقييم السمات الداخلية للبنك هو:** التقدير الأفضل لقيمة البنك، المراجعة الدقيقة والمتقنة والتي غالبا ما تركّز على القروض والاستثمارات بالإضافة الى تحسين المكاسب عن طريق زيادة الدخل وتقليل النفقات.

* **مجالات تقييم السمات الداخلية:** ومن أجل عمل تقييم كامل لسمات البنك الداخلية يجب البحث في عشرة مجالات وهي: الأرباح، الأفراد، الشخصية، التوزيع المادي، المحفظة، المنتجات، العمليات، الملكية، التخطيط والاحتمالات.

3- تقييم البيئة الخارجية: تؤثر البيئة الخارجية على تقدير قيمة البنك، فإذا كان السوق متنامي ونشط تكون هناك فرصة كبيرة للربح، منافسة في السعر الأقل وعملاء أكثر، و واذا ما تمّ استغلال هذه الفرص بشكل جيد فان البنك يحقق الربح الذي يخلق القيمة ومنه تعظيم قيمة البنك، ويرتكز تقييم البيئة الخارجية للبنك على[1]:

* تجميع البيانات: وذلك من الوزارات المختصة، هيئات التخطيط والاحصاء والغرف التجارية لتوفرها على العديد من التحاليل والبيانات المفصلة لاسيما تلك المتعلقة بالنشاط التجاري المحلي، البيانات الديمغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى تجميع البيانات حول المتنافسين من المؤسسات المالية، وهذه البيانات بإمكانها ان تمنح القائمين على البنك معرفة بالمتغيرات البيئية المؤثرة على قيمة البنك.

*التحليل الديمغرافي: يعتمد نجاح البنك على السمات الديمغرافية للسكان في السوق الذي يعمل به، فتحليل طبيعة الأفراد سواءا من حيث العدد، الدخل، العمر وكذا المستوى التعليمي والتطورات التي تطرأ عليها من شأنه أن يساهم في تحديد الإمكانيات المستقبلية للسوق.

*التحليل الاقتصادي: من خلال دراسة العمل والتوظيف في السوق وتقييم الاحتمالات المستقبلية، ودراسة السمات الاقتصادية للسوق هو عامل هام للتحليل الاقتصادي والفرص الوظيفية وفرص العمل والتجارة وهي العوامل الرئيسية التي تبقي على السكان وتجذبهم، فالقياس الأساسي للنشاط الاقتصادي هو العمل ومستوياته في الصناعة، وانخفاضه يفسر بضعف محتمل في الاقتصاد المحلي، كما تقاس السلامة الاقتصادية بمستوى واتجاه البيع بالتجزئة، ففي السوق المتنامي يكون اتجاه البيع بالتجزئة فيه في زيادة وبمعدل يتجاوز التضخم، حيث يوجد نمو حقيقي في البيع بالتجزئة، فاذا كان متوسط مبيعات كل شخص في السوق أعلى من متوسط مبيعات كل شخص في الدولة، فالسوق هنا عبارة عن مركز اقتصادي وخدمي لمنطقة أكبر وله القدرة على اجتذاب السكان، بما يدل على احتمالات السوق البنكية فوق العادي، أما المقياس الاخر للسلامة الاقتصادية هو عدد ونوع الشركات التجارية في السوق.

[1]- طارق عبد العال حماد، (2002): التقييم: تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 339-346.

* التحليل التنافسي: يتم اعتماده لتوضيح صورة وموقف البنك بالنسبة لمنافسيه، وهذه المعلومات تعتبر معلومات هامة لتقييم الفرص المستقبلية للبنك الذي يتم تقييمه، حيث يرتكز هذا التحليل على:

- مراجعة اتجاهات الودائع لجميع البنوك والادخارات والقروض.
- موقع المرافق.
- الخدمات المقدمة.
- معدل الفائدة والرسوم.
- قياس الربحية.
- السوق الذي يخدمه البنك.

4- تقييم الأصول الملموسة للبنك: هناك ثلاثة أسباب لتقييم الأصول الملموسة للبنك هي تحديد أساس ضريبي جديد، حساب النسبة من سعر الشراء والتي ترجع الى وجود الشهرة وقياس المكاسب أو الخسائر غير المحققة في الميزانية والتي قد تؤثر على المكاسب المستقبلية المحتملة للبنك خاصة من القروض والاستثمارات، وتنقسم الأصول الملموسة التي يتم تقييمها إلى مجموعتين هما[1]:

أ- الأصول المادية الملموسة: تشمل الأصول المادية للبنك الأثاث والمباني والأراضي والسيارات، الآلات المعالجة، والديكورات إلى غير ذلك، كل هذه الأصول تعتمد على حجم البنك، وقيمة الأصول المادية للبنك لا تعنى بطرق السوق أو الدخل، وإنما تستلزم الطرق الخاصة بالتكلفة لأنّها تقوم على أساس تكلفة إحلالها بأخرى لها نفس المزايا من جهة، ومن جهة أخرى لأنّ ممتلكات البنك (أصوله المادية) تستخدم في إطار أعمال البنك ولا تولّد الدخل مباشرة.

ب- الأصول المالية الملموسة: تشمل الأصول المالية الملموسة القروض والاستثمارات، هذه الأصول بطبيعتها لا يمكن اعتبارها بشكل حقيقي، ولكنها ملموسة حيث أنّها قابلة للبيع وتشمل المطالبات القانونية للممتلكات أو دخل مستقبلي، ولتقييم الأصول المالية الملموسة يتطلب استخدام مدخل الدخل المستقبلي المخصوم، حيث أنّ قروض واستثمارات البنك تمثل حقوقا، ولهذا فإنّ قيمة هذه الأدوات المالية تساوي الدخل المستقبلي مخصوماً إلى القيمة الحالية باستخدام معدل مناسب مع مخاطرها.

5- تقييم الأصول المعنوية[2]: ويتم تقييمها لأغراض محاسبية وضريبية، هذه الأصول ليس لها طبيعة ومضمون مادي ولكنها مع ذلك تشكل جزءا لا يتجزأ من القيمة الكلية للبنك، فقيمة هذه الأصول تتولد عادة

---

[1]- المصدر نفسه، ص 363-372.

[2]- حوحو سعاد، المصدر سبق ذكره، ص ص 68-69.

نتيجة للمنافع الاقتصادية التي تعود على المالك، والحقيقة تؤكد أنّ سعر شراء بنك يفوق القيمة الصافية للأصول المادية، ذلك لأن للأصول المعنوية منافع تكون ذات قيمة للمشتري.

أ-معايير تحديد الأصول المعنوية: يعتبر الأصل غير مادي-للأغراض المحاسبية والضريبية -إذا كان يملك خاصيتين رئيسيتين هما:

-اللامادية: مثل الكمبيالات والذمم المدنية.

-عدم قابلية الاتصال: ومعنى ذلك أنّ الأصل المعنوي يكون عديم القيمة إذا انفصل عن المؤسسة.

ب- قياس العمر الإنتاجي لأصل معنوي: إذا كان هناك عمر تعاقدي دون أن يكون هناك احتمالات التجديد، فإنّه وفي هذه الحالة يكون قياس عمر أصل معنوي بطريقة مباشرة وواضحة، والأصول المعنوية التي لا يوجد لها عمر تعاقدي عادة ما يفترض رفض خصم استهلاكها، وبالتالي فإنّه من الضروري أن يتم تحديد عمر الأصول المعنوية المراد استهلاكها من واقع تحليل وافي وموضوعي، وذلك باستخدام عاملين:

-الخبرة الفريدة للمنشأة موضوع التملك بالنسبة للأصل المعنوي الجاري تحديد عمره، وعدم استخدام متوسطات الصناعة أو خبرات المنشآت الأخرى.

-يجب قدر الإمكان تحديد عمر كل عنصر في قاعدة الأصول المعنوية، فمثلاً في حالة خدمة القروض يجب تقدير متوسط عمر كل عقد، بناءا على حقائق، وليس المتوسط الإجمالي.

- أساليب الاهتلاك: بعد تقييم الأصل المعنوي، يجب حساب الخصم السنوي للضرائب لتحديد الاهتلاك السنوي، وهناك ثلاث طرق لحساب الاهتلاك هي:

*الطريقة الزمنية: وهي الطريقة الأكثر شيوعا، ويحسب خصم قسط الاهتلاك بالعلاقة التالية:

خصم الاستهلاك السنوي = قيمة الأصل المعنوي/ العمر الإنتاجي بالسنوات

هذه الطريقة هي تقريبا نفس طريقة القسط الثابت المحتملة للأصول المادية.

*طريقة التنبؤ بالدخل: التي تقيس الاهتلاك في عام معين، بناء على النسبة المئوية للدخل الإجمالي أو وفورات التكلفة التي يحتمل أن يولّدها الأصل في ذلك العام، وتستخدم هذه الطريقة عندما لا تكون المنفعة الكلية للأصل المعنوي موزعة بالتساوي على عمره الإنتاجي.

*طريقة استرجاع التكاليف: حيث يتم استخدام الخبرة الفعلية أثناء العام الخاضع للضريبة لتحديد درجة التراجع في قيمة أصل ما.

-تأثير تقويم واهتلاك الأصول المعنوية: ونعني بذلك أن يكون تقويم الأصول المعنوية جزء لا يتجزأ من المفاوضات واتفاقية التملك، ولتحقيق ذلك يكمن إتباع القواعد التالية:

*يجب على البنك القائم بالتملك ومستشاره أن يلما بالقضايا المتصلة بالأصول المعنوية لا سيما القضايا المتعلقة بالمؤسسات المالية.

*إدراج قيمة الأصول المعنوية في اتفاقية التملك.

*تفادي الانزلاق نحو استبعاد شهرة المحل بالكامل.

*مراعاة الدقة عند تحديد العمر الإنتاجي.

*تحديد قيم الأصول المعنوية مهنياً: أي بالاستعانة بخبراء مؤهلين ومحايدين في التقويم.

*الاحتفاظ بسجلات جديدة وكاملة خاصة فيما يتعلق بالأصول المشتراة وقيمتها.

*وضع تقديرات مناسبة ومنطقية.

ثالثا: مشكلات تقييم البنوك:

يلجأ إلى تسوية وتعديل طرق تقييم البنوك اذا ما كانت هذه الأخيرة ذات وضعية معقدة وتعمل في ظروف غير عادية أثناء خضوعها لعملية التقييم، ويمكن تلخيص هذه الحالات في[1]:

1-البنوك التي شهدت خسائر مؤخرا: يوجد خياران لتقييمها هما: في حالة توقع استمرار الخسائر بالسنوات القليلة القادمة على الأقل، يكون من الملائم تقدير قيمة الأصول الصافية للبنك والتي تساوي القيمة السوقية لأصول البنك ناقصا القيمة السوقية لالتزاماته، وفي حالات نادرة قد تكون قيمة التصفية للبنك هي المقياس الملائم، أما الخيار الثاني هو في حالة تحقيق خسائر حديثة بواسطة البنك المشتري وتكون له قدرة تحسين وتطوير الأداء، فانه يقدم له التحليل التفصيلي لميزانية البنك في تاريخ الاستحواذ، ويتم توضيح التعديلات المطلوبة لأوضاع المركز المالي للبنك حتى يمكن التنبؤ بأدائه.

2-البنوك التي يكون لها رأس مال مملوك منخفض: ويقصد بها تلك التي تملك حقوق ملكية أقل من الحد الأدنى الذي تحدده الجهات التنظيمية، وتقييم هذه البنوك يكون بنفس طريقة تقييم البنك الذي يحقق خسائر في السنوات الأخيرة، ويكون البدء بعمل ميزانية تعكس الحاجة إلى رأس مال مناسب، أمّا إذا كان المركز المالي للبنك في وضع ضعيف جدا ولا يمكن إزالة المصاعب في حدود مالية أو زمنية معقولة فإنّ قيمة التصفية كما أوضحنا سابقا تكون هي الإجراء الملائم لتقدير القيمة، أما اذا كانت القيمة الصافية للأصول سالبة، بمعنى قيمة أصول البنك أقل من التزاماته، فإن المشتري يطلب تقديم الدعم الكافي من الهيئات المعنية لضمان سلامة المركز المالي بشكل معقول، وكذلك الامر نفسه في حالة مواجهة البنك لحالات عدم التأكد بالنسبة لقروضه والتي تهدد بخسائر لنسبة كبيرة من محفظته.

[1]- محاجبية نصيرة، المصدر سبق ذكره، ص 205-207.

3-بنك تتكون قاعدة حقوق الملكية من أسهم ممتازة وأسهم عادية، بالرغم من الحاجة فقط لقيمة الأسهم العادية: تعتبر حالة الأسهم العادية والممتازة من بين مشكلات تقييم البنك، لأن المشتري عادة يركز اهتمامه على قيمة واحدة منها فقط، ولتقييم الأسهم الممتازة يمكن استخدام مدخل السوق وذلك بمقارنة الإصدار من الأسهم الممتازة بالإصدارات المتشابهة، أو باستخدام مدخل الدخل وذلك من خلال صافي القيمة الحالية للفائدة والعائدة على الأصول، أمّا عن تقييم الأسهم العادية لبنك لديه أسهم ممتازة وأسهم عادية، فإنّ ذلك يستلزم أولا تقييم البنك كوحدة اقتصادية، ثم تخصم قيمة الأسهم الممتازة من القيمة الكلية للوحدة الاقتصادية الكاملة، والناتج في الأخير يكون قيمة الأسهم العادية.

4-البنوك ذات الرافعة المالية المرتفعة: قد يكون للبنوك والشركات القابضة البنكية نسبة مرتفعة من الديون إلى حقوق الملكية، لما يوفره لها من مكاسب مرتفعة، هذه النسب قد تختلف في مدى واسع بين البنوك ذات الأحجام المختلفة، ومع ذلك قد تكون للرافعة لدى البنك أعباء كبيرة، خاصة إذا كان حجم الديون كبير، وما يتولد عنها من أعباء الفوائد الثابتة، والتي يكون لها تأثير جوهري على صافي الدخل وكذلك التدفقات النقدية المتوفرة، فعند تقييم البنك ذو الرافعة المالية الكبيرة، يحتاج الأمر إلى افتراض عدم وجود ديون أو وجود مستويات عادية من الديون، عندئذ يتم تسوية قوائم الدخل التاريخية لتعكس الدخل، لاستخدام طريقتي السوق والدخل لتقييم البنك.

5-فرع من بنك يتم شراؤه: في معظم الأحوال فإن قيمة البنك أو أحد فروعه المعروضة للبيع تكون أكبر من المباني المادية والأثاث والأدوات والمعدات، وتنشأ الحالة المعقدة عندما يبيع بنك فرعا كوحدة تشمل الأصول المربحة وغير المربحة وعلاقات العملاء، فالأسلوب الأفضل لتقييم فرع البنك كوحدة أعمال هو حساب قيمة صافي الأصول، حيث يتم شراء فرع على أساس أصول والتزامات متساوية، والسعر المدفوع في هذه الحالة يعكس قيمة الودائع الأساسية –قاعدة العملاء–، وعليه يجب على المشتري أن يثق في أنّ أصحاب الودائع لن ينقلوا حساباتهم عندما يباع الفرع، أما الأسلوب الآخر للتقييم هو التنبؤ بالدخل والتدفقات النقدية من الأصول التي يتم الحصول عليها والالتزامات المفترضة، ولتقييم الفرع في هذه الحالة بطريقة الدخل العادية يجب تقييم الإضافات المطلوبة إلى رأس المال إلى حساب التدفق النقدي المتاح، وتوجد حالات يستحوذ فيها مشتري الفرع على الودائع والأصول الثابتة للفرع فقط، ولا يتم ضم أي أصول إذا كان له سمة مادية، في هذه الحالة ولتحديد قيمة الفرع، فإنّ المشتري يدفع مبلغا مقابل قاعدة العملاء الذي يمثل قيمة الودائع غير الحقيقية والذي يعتمد على معدلات الفائدة التعاقدية التي يدفعها لأصحاب الودائع، وحتى على أنواع الودائع التي يتم الحصول عليها.

المبحث الثاني: التشخيص المالي لنشاط البنك ومردوديته:

تسعى البنوك في إطار القيام بوظائفها إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تخفيض في المخاطر التي تعترض نشاطها، وتعتمد البنوك في تحقيق هذا الهدف على الإدارة الفعالة لأصولها وخصومها من خلال المتابعة المستمرة لنشاطاتها والعمل من أجل الحفاظ على التوازن المالي لعناصر ميزانياتها.

المطلب الأول: ميزانية البنك كمؤشر عن حجم نشاطه وتوازنه:

تعتبر ميزانية البنك وسيلة لتحليل نشاط هذا الأخير، ذلك أنها تعكس حجم النشاط البنكي باعتبار أنّها مؤشر حقيقي لحجم البنك ودليل تفسيري لمختلف النشاطات التي يقوم بها.

أولا- بنية ميزانية البنك وتركيبتها:

إن ميزانية البنك هي عبارة عن ملخص للوضع المالي للبنك في لحظة زمنية معينة، لأنها توضح الموارد الاقتصادية للبنك والمتطلبات التي تقابل هذه الموارد، فهي تتميز بين موجودات البنك ومطلوباته وحقوق ملكيته، حيث تمثل الأولى ما لدى البنك وما يملكه أو يدين له الآخرون بمعنى أصول البنك التي استثمر بها البنك أمواله لتوليد إيراد أو دخل يقبضه في المستقبل، أمّا الثانية فتشمل ما يدين به البنك للآخرين مع حقوق ملكيته التي تحوي كل من رأس مال البنك، أرباحه المحتجزة وما اقتطعه من احتياطات مختلفة ويطلق عليها أيضا بخصوم البنك[1]، ولا تختلف هذه الميزانية بشكل عام من بنك إلى أخر سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي خاصة بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث أنها تمثل قائمة بالمركز المالي للبنك وكل ما يوجد لدى البنك وما يمتلكه من حقوق يسمى أصولا أو استخدامات البنك لأمواله، أما ما يوجد على البنك من التزامات يسمى خصوما أو مصادر أمواله، كما يحتفظ البنك بحسابات نظامية وفق القواعد المحاسبية المتعارف عليها تعرف بهامش أو خارج الميزانية وفيها جانب الأصول وهي عبارة عن حقوق البنك اتجاه العملاء الذين أصدر لصالحهم خطابات الضمان أما الخصوم فهي التزامات البنك اتجاه الطرف الثالث الذي صدرت خطابات الضمان لصالحه[2].

ولا تختلف البنوك عن بقية المؤسسات الأخرى من حيث ميزانياتها في كونها تتكون من جانبي الأصول والخصوم إلا أنها تختلف كثيرا في مكونات كل جانب وكذلك في الأهمية النسبية لكل مكون، إضافة إلى عدد

---

[1]- عبد السلام الفتة سعيد،(2014): إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، ص 17.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد،(2007): اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 170-172.

من مكونات الميزانية، فبالنسبة لمكونات الأصول تظهر متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الموجودات الأكثر سيولة كالأرصدة النقدية تليها الأقل سيولة ثمّ الأقل وهكذا، أما الخصوم أو المطلوبات فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها فتظهر الودائع بأنواعها المختلفة ثم الأموال المختلفة فرأس المال الممتلك[1].

وعليه فان أصول وخصوم ميزانية البنوك تنقسم إلى ثلاث أقسام هي[2]:

* القسم الذي يصف نشاط القروض والتوظيفات للوحدات الاقتصادية غير المالية.
* القسم الذي يصف العمليات التي تقع بين المؤسسات المالية والتي يكون إطارها السوق فيما بين البنوك.
* القسم الثالث خارج الميزانية لا يظهر دائما في ميزانية البنوك وهو يصف الخدمات البنكية.

ويحقق قراءة وتحليل ميزانية أي بنك العديد من الأهداف نذكر أهمها في[3]:

– التعرف على كفاءة الأداء العام للبنك والوقوف على نقاط القوة والضعف وهو ما يمنح القدرة على تحديد مواطن تحسين الأداء.

– التعرف على كفاءة الأنشطة الرئيسية للبنك من خلال إبراز الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك: إقراض، استثمار، ودائع، لاسيما وأن كل بند من الميزانية يعبر عن أحد الأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك.

– التعرف على نتائج التحليل المالي أي تحليل مصادر واستخدامات أموال البنك قصد الكشف عن الأداء الاقتصادي والمالي له.

– قياس المخاطر التي تتعرض لها استثمارات البنك، وترشيد القرار المالي بصفة عامة عند المفاضلة بين قرارات الاستثمار وقرارات مصادر تمويلها.

– تحليل مسببات الأرباح أو الخسائر بالبنك، والربط بين الربحية وقائمة نتائج أعمال البنك.

– تقييم ملائمة رأس مال البنك واتخاذ القرارات المتعلقة بتصحيحه.

– تحديد الاحتياجات المالية للبنك.

– المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط للبنك والتعرف على أوجه الاختلاف وأسبابها لاتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة، بالإضافة إلى المقارنة بين الأداء التاريخي للبنك والتعرف على نقاط التحسن والعكس.

---

[1]- أسعد حميد العلي، (2013): إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 65.

[2]- يخزار يعدل فريدة،(2008): تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 63.

[3]- العديد من المراجع:

– محمد عبد الفتاح الصيرفي، (2006): إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 52-53.

– عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، المصدر سبق ذكره، ص 170.

– المقارنة بين الأداء الفعلي للبنك وأداء البنوك الأخرى للتعرف على المركز التنافسي للبنك بالمقارنة مع البنوك الأخرى.

وتلتزم البنوك سواءا بنص قانوني أو إتباعا للتقاليد البنكية بنشر ميزانيات دورية لها، وفيما يلي نموذج لميزانية بنك:

الشكل رقم(06): نموذج لميزانية بنك تجاري.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول النقدية:		الودائع البنكية:	
– النقدية بالصندوق.		– ودائع تحت الطلب.	
– أرصدة لدى البنك المركزي.		– ودائع ادخارية.	
– أرصدة مدينة على بنوك أخرى.		– ودائع لأجل.	
– قيم تحت التحصيل.		الأرصدة الدائنة للبنوك الأخرى:	
الأوراق المالية:		– أرصدة دائنة للبنوك المحلية.	
– سندات حكومية.		– أرصدة دائنة للبنوك والمراسلين بالخارج.	
– سندات الخزينة.		المبالغ المقترضة:	
– أسهم.		– قروض من البنك المركزي.	
التسهيلات الائتمانية:		– قروض من مصارف أخرى.	
– أوراق تجارية مخصومة.		مخصصات لمقابلة الالتزامات الخارجية:	
– قروض ممنوحة.		– مخصص الضرائب.	
– سندات مخصومة.		– مخصص التعويضات القضائية.	
الأصول الثابتة:		الخصوم الأخرى:	
– مباني.		– إيرادات مدفوعة مقدما.	
– معدات.		– مصروفات مستحقة.	
أصول أخرى:		حساب رأس المال:	
– إيرادات مستحقة.		– رأس المال.	
– مصروفات التأمين.		– الاحتياطات.	
– ممتلكات آلت ملكيتها للبنك.			
المجموع		المجموع	

المصدر: عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، (2015): أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 180.

ثانيا– مكونات ميزانية البنك:

تتكون ميزانية بنك من:

* جانب الأصول: يظهر هذا الجانب أوجه استخدام البنك لموارده، وهي العمليات التي يمارسها البنك كدائن، حيث تشمل أصول البنك مايلي:

أ– الأرصدة النقدية الحاضرة: تتكون من النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها البنك في الصندوق، بالإضافة إلى ما يحتفظ به بصورة احتياطات نقدية لدى البنك المركزي، ويعود غرض البنك من احتفاظه بهذه الأرصدة إلى توفيره لعنصر السيولة فضلا عن أن البنك ملزم بالاحتفاظ بجزء من هذه الأرصدة بصورة احتياطات نقدية قانونية لدى البنك المركزي ويقررها هذا الأخير كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنك، ويكون الغرض الأساسي من تكوين الاحتياطي القانوني النقدي ضمان حقوق المودعين وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتهم، إن زيادة حجم الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها البنوك تؤدي إلى زيادة مقدار السيولة التي تحتفظ بها وهذا يعني انخفاض قدرتها على التوسع في منح الائتمان، ثم انخفاض حجم ربحية البنوك باعتبار أن الأرصدة النقدية ذات سيولة تامة ولا تدّر عائدا على البنك كما أن البنك لا يتقاضى أي عوائد على احتياطاته النقدية القانونية المحتفظ بها لدى البنك المركزي[1].

ب– مجموعة الأصول التي يغلب عليها سمة السيولة: يطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية وهي نوعيات من التوظيف قصير الأجل، ذات سيولة مرتفعة حيث يمكن تحويلها الى نقدية في أسرع وقت وبأقل جهد ونفقة ممكنة، وهي تحقق هدفا مزدوجا: السيولة المرتفعة لضمان السداد والاسترداد، وتحقيق العائد من الاستغلال، ومن أمثلة هذه الأصول: أذون الخزانة والأوراق الحكومية قصيرة الأجل، والأوراق التجارية والكمبيالات المخصومة والأوراق التجارية القابلة للخصم، ويتوقف حجم هذا التوظيف على سياسة كل بنك وإمكانياته وعلى عادات المتعاملين والموقف المنتظر من أصحاب الودائع والتقلبات التي يتعرض لها أصحاب القروض، أي أنها مرتبطة أساسا بحركة الودائع والقروض وتوقيت تدفقها سواء من حيث الدخول او الخروج من ذمة البنك، والتي وان كانت تختلف من موسم لأخر، فهي تتكرر خلال الفترات المختلفة بصورة منتظمة وترتبط ثانيا باحتمالات الإجباري طبقا لتغير السياسة النقدية وترتبط ثالثا بدورة الأعمال من حيث الانكماش والتوسع في الفترات المختلفة وما يترتب على ذلك من تغيرات في احتياجات التمويل[2].

---

[1]– ناظم محمد نوري الشمري، (2008): النقود والمصارف والنظرية النقدية، زهران للنشر، عمان، ص ص 150–151.

[2]– أسامة كامل، عبد الغني حامد، (2006): النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ص 115.

جـ- القروض: تشكل القروض البنكية معظم موجودات البنك وأكثرها ربحية، ويمكن تصنيفها على أساس القطاع الذي تخدمه وحسب أنشطة العملاء إلى قروض الشركات لتمويل التجارة الخارجية وقروض الوسطاء الماليين لتمويل المتعاملين في البورصة، وقروض عقارية، صناعية، زراعية وتجارية تقليدية وقروض شخصية استهلاكية وقد تكون هذه القروض مضمونة وغير مضمونة أو تصنف حسب أجالها إلى قروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل[1].

د- محفظة الأوراق المالية: يقوم البنك باستثمار جزء من موارده في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات، ويهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الأرباح لاسيما وأنّ هذا النوع من الاستثمارات يتيح له فرصة تحقيق عوائد مرتفعة، والأوراق المالية اقل سيولة من الأوراق التجارية المخصومة ويصعب تحويلها إلى نقود حالية، فهي عرضة للتقلبات في قيمتها، كونها تتأثر بسعر الفائدة طويل المدى، وبالتالي تنطوي على احتمالات الربح والخسارة[2].

هـ- الأصول الثابتة: وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك ويزاول فيها نشاطه، بالإضافة إلى الأصول الأخرى كالأثاث ووسائل النقل والأجهزة والتركيبات الأخرى وكذلك الأجهزة الالكترونية كالحاسبات وغيرها[3].

و- أصول أخرى: وتشمل مجموعة متنوعة من الحقوق للبنوك، كالأصول الثابتة التي انتقل ملكيتها إليه وفاء لديون الغير له، وكذلك الإيرادات التي استحقت للبنك ولكنها لم تحصل بعد فعلا والنفقات التي قام البنك بدفعها قبل أن يحل موعد التزامه بذلك كأقساط التأمين[4].

* جانب الخصوم: هي عبارة عن الموارد المالية الموجودة بحوزة البنك وتشمل كل من:

أ- الودائع: تعتبر عملية تلقي الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك وهي أنواع[5]:

ودائع جارية: وهي التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.

ودائع لأجل: وهي التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والمودع.

ودائع بإخطار: وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته، أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد فترة زمنية متفق عليها.

---

(1)- دريد كامل آل شبيب، (2012): إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان، ص 146.

(2)- بسام الحجار، (2006): الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص 172.

(3)- عبد الله نعمة جعفر، (2007): النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص 27.

(4)- أسامة كامل، عبد الغني حامد، المصدر سبق ذكره ، ص 116.

(5)- بوعتروس عبد الحق،(دون سنة): الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة ص 16.

ب- الأرصدة الدائنة للبنوك الأخرى: ويمثل هذا البند مقدار ما لدى البنك من ودائع تعود ملكيتها للبنوك الأخرى[1].

جـ- القروض البنكية: يعتبر الاقتراض مابين البنوك من أهم مصادر الأموال لها، حيث يلجأ البنك في حالات الضيق إلى البنك المركزي مقترضا المبالغ التي يحتاج إليها تحت شروط معينة يضعها البنك المركزي، كما بإمكان البنك الاقتراض من البنوك الأخرى عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجز بالسيولة، ويمكن أن تحدث حسابات دائنة أو مدينة يترتب عليها التزامات على احد البنوك في مواجهة حقوق لبنك آخر، نتيجة المعاملات المالية والتحويلات والتسويات وتخفي هذه العمليات في طياتها قروضا بين البنوك المشتركة في تلك العمليات، وتتم أيضا عمليات الاقتراض بين البنوك وفروعها ومراسليها[2].

د – مخصصات لمقابلة الالتزامات الخارجية وخصوم أخرى: ويعد مخصص ترك الخدمة من أهم بنود هذه المجموعة من المخصصات بالنسبة للبنوك، والتي تتضمن أيضا مخصص الضرائب ومخصص التعويضات القضائية، أما الخصوم الأخرى فتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة وأرصدة الأرباح الموزعة والتي لم يتم دفعها بعد لمستحقيها والحسابات الدائنة الأخرى التي لم تندرج تحت أي بند سابق الذكر[3].

هـ- حساب رأس المال: ويشمل رأس مال البنك الذي يتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون أو أصحاب البنك لتكوين رأس المال الاسمي للبنك وهو لا يشكل إلا نسب ضئيلة من إجمالي الخصوم وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين، أما الاحتياطي فهو ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك خلال سنوات عمله وتنقسم إلى نوعين هما: احتياطي قانوني ويلزم البنك قانونيا بتكوينه وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، واحتياطي خاص يحتفظ به البنك اختياريا ويعتمد مقداره على تقديرات إدارة البنك إلى الحاجة له مستقبلا وذلك لاستخدامه في تغطية النفقات المرتفعة[4]، ويمكن إيضاح أهمية رأس المال للبنك في كونه يمثل درعا حصينا للبنك من ناحية المودعين عند انخفاض الأموال، يعتبر مصدرا جيدا وفاعلا لتمويل استثمارات البنك، له

---

[1]- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، (2006): إدارة العمليات المصرفية: المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص 73.

[2]- مصطفى رشدي أبو شيحة، (1999): النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ص ص 109-110.

[3]- عبد الغفار حنفي، (2002): إدارة المصارف: السياسات المصرفية، تحليل القوائم، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 305.

[4]- ضياء مجيد الموسوي، (2002):الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ص 275- 276.

أهمية في تغطية وتحمل الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية ويدعم الثقة بالبنك من ناحية المقترضين والدائنين[1].

وتختلف الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية من مجتمع إلى أخر حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع من ناحية، وحسب تقدم وتخلف العادات البنكية في المجتمع من ناحية أخرى، فالمجتمع الذي تشيع فيه الشركات المساهمة نجد أن حافظة الأوراق المالية للبنوك تكون نسبة كبيرة من أصولها بعكس المجتمعات التي تشيع فيها الأشكال الفردية للمؤسسات، كذلك نجد انه في المجتمعات التجارية تزيد فيها حافظة الأوراق التجارية المخصومة في البنوك بعكس المجتمعات الصناعية التي تزيد فيها السلف والقروض، وعليه فان هناك اختلافا واضحا بين الأهمية النسبية للبنود المختلفة للميزانية من بنك إلى أخر في داخل المجتمع الواحد، ويتوقف ذلك على طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك من جهة وعلى مكانته المالية بين البنوك الأخرى في المجتمع من جهة أخرى، أو بمعنى أخر حسب السمعة التي يتمتع بها لدى الأفراد والمؤسسات، فنجد أن البنوك القديمة ذات السمعة الجيدة تعتمد في جزء كبير من مواردها على ودائع الأفراد، أما البنوك حديثة التكوين فاعتمادها يكون على مواردها الذاتية لاسيما رأس المال المدفوع[2].

3- حسابات خارج الميزانية: ويطلق عليها أيضا الحسابات النظامية أو الالتزامات العرضية غير المغطاة نقدا، وهي عبارة عن حسابات لها مقابل وتمثل التزامات عرضية على البنك ولا يدخل مجموعها مع مجموع الميزانية كونها تمثل نوعا من الالتزامات الاحتمالية التي قد تتحقق مستقبلا، مثل حالات لخطابات لضمان والاعتمادات المستندية وما إلى ذلك من الخدمات البنكية الأخرى، إلا أن هذه الالتزامات العرضية قد تصبح التزامات حقيقة في حالة اضطرار البنك إلى دفع قيمتها عندما يطلب منه ذلك كأن يخل احد العملاء المكفولين بالشروط التي كفله البنك على أساسها، وعندها يدرج مجموع هذه الحسابات ضمن مجموع ميزانية البنك على شكل التزام حقيقي على العميل في جانب الأصول والتزام حقيقي على البنك في جانب الخصوم وهذه الحسابات كما تظهرها الميزانية العمومية هي: تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية، تعهدات البنك مقابل كفالات لحساب العملاء وتعهدات البنك مقابل التزامات أخرى، كما يلاحظ على هذه الحسابات أن جانب الخصوم يحتوي على جميع التعهدات التي قدمها البنك لجهات مختلفة ذات علاقة بعملائه، أما جانب الأصول فيشمل جميع التعهدات التي قدمها العملاء للبنك لتغطية التعهدات التي قدمها البنك الى الجهات الأخرى بخصوصهم[3].

---

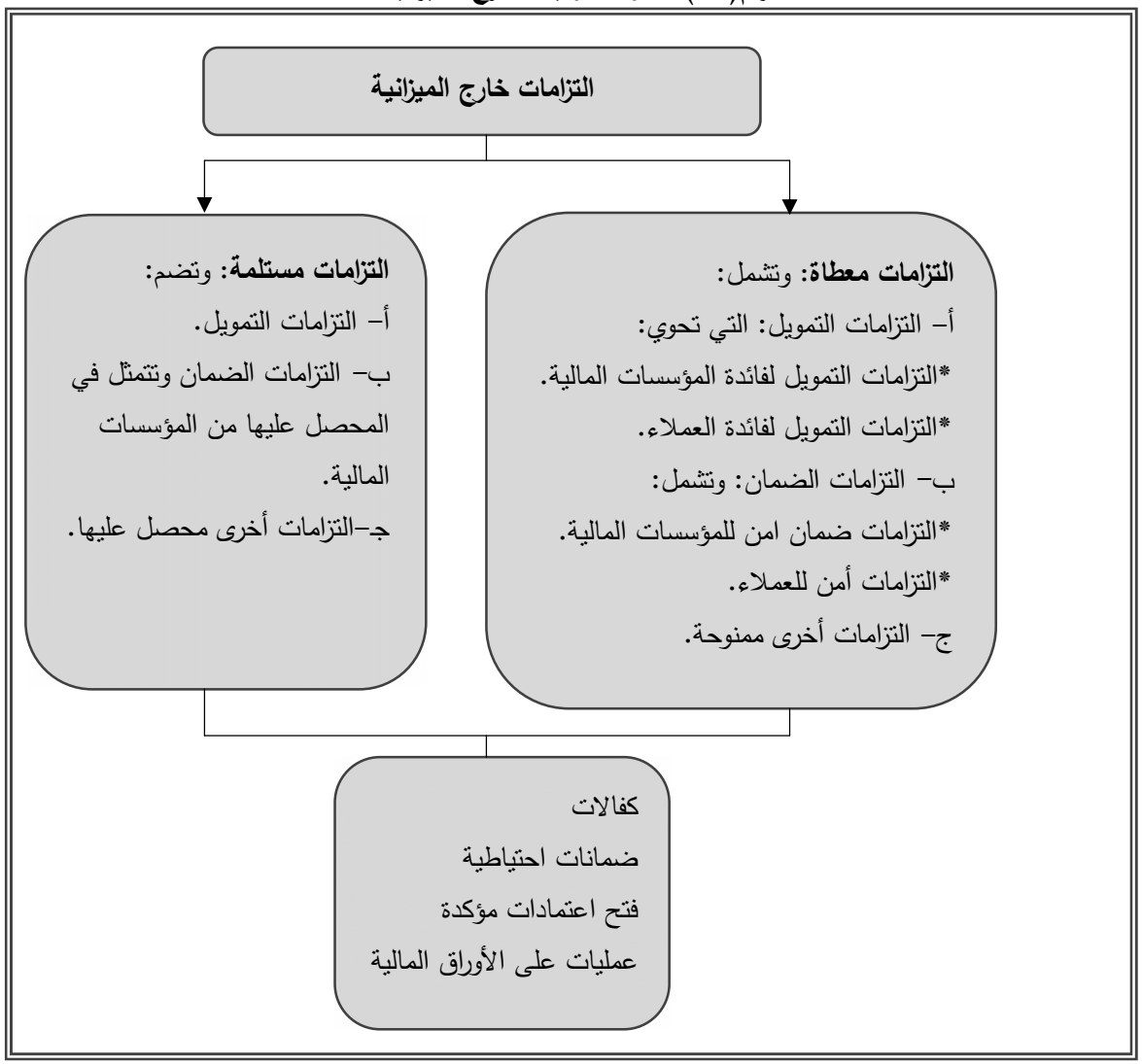
[1]- صادق راشد الشمري، (2009): إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 179- 180.

[2]- عقيل جاسم،(1994): النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، ص ص 262- 263.

[3]- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، المصدر سبق ذكره، ص ص 75- 76.

ولقد ساهم اشتداد حدة المنافسة بالسوق البنكية في توسع البنوك بالتعامل في أنشطة لا تؤثر على عناصر ميزانياتها ولكنها تدر عليها إيرادات كبيرة، حيث ترتكز هذه الأنشطة على عمليات تبادل الأدوات المالية والحصول على عمولات، فالبنك بات يتعامل هو الأخر في الأسواق المالية المستقبلية وأسواق الخيارات لأدوات الدين وكذلك مبادلة سعر الفائدة بالإضافة إلى التعامل في أسواق الصرف الأجنبي، وكل هذه المعاملات هي معاملات خارج الميزانية هدفها تخفيض المخاطر وتسهيل أعمال البنوك لكنها تعتمد بالأساس على التنبؤات بظروف السوق ومنه فهي تدخل ضمن نطاق المضاربة[1]، والشكل الموالي يوضح مكونات خارج الميزانية.

الشكل رقم(07): مكونات وثيقة خارج الميزانية.



المصدر: رحيم حسين، زوينة بن فرج، (2006) ، المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الإصلاحات المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية الاقتصادية، بشار، أيام 24 و25 أفريل، ص 8.

[1]- احمد أبو الفتوح علي الناقة، (2001): نظرية النقود والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص ص 61، 62.

ثالثا: الميزانية كمؤشر عن حجم البنك ونشاطه:

يرتكز تشخيص نشاط أي بنك على الخصائص الرئيسية التي يتسم بها والعمليات التي يقوم بها، فحتى يتم هذا النوع من التشخيص لابد للقائم بهذه العملية أن يكون على معرفة بالمكانة التي يحتلها البنك في القطاع البنكي، وهذا ما لا يتم دون الإلمام بالسمات الرئيسية للبنك والمرتبطة أساسا بحجم البنك ومختلف عملياته.

1- الميزانية كمؤشر عن حجم البنك: يعتبر هذا الأخير مؤشرا أساسيا بالنسبة للمشخص في تقييمه للوضعية المالية للبنك، ذلك أن البنوك الكبيرة هي أقل عرضة للمخاطر مقارنة بنظيرتها الصغيرة، ويستخدم في الحكم على حجم البنك مجموعة من المعايير هي[1]:

* إجمالي الميزانية: من أكثر المعايير المعتمدة للتعرف على حجم البنك، ذلك أن ميزانيات البنوك تعكس بشكل واضح كثافة علاقات البنك مع العملاء ومع الأسواق، وذلك من خلال العمليات مع العملاء والعمليات على السندات، وغالبا ما يستخدم مؤشر إجمالي الميزانية لغرض المقارنات والترتيب بين البنوك، لاسيما وأن القائمين على البنوك لديهم حرص دائم على أن يظلوا بقمة البنوك ذات الحجم الكبير، ويعاب على هذا المؤشر إهماله لحسابات خارج الميزانية، بالرغم من أنّ الكثير من نشاطات البنك تسجل خارج الميزانية وهي أعلى بكثير من قيمة الميزانية.

* المبلغ المحاسبي للأموال الخاصة: ويعكس القاعدة المالية للبنك ومدى قدرته على تحمل المخاطر، بالرغم من أن التعريف المحاسبي للأموال الخاصة لا يتطابق مع التعريف التنظيمي لها.

* القيمة السوقية للبنك: وفقا لهذا المؤشر فالأمر يتعلق بقيمة البنك في الأسواق، حيث أن أهميته تظهر من قوته المالية.

وتعتبر كل من قيمة الأموال الخاصة والقيمة السوقية للبنك من المؤشرات الهامة لأنها تستخدم في المقارنات بين البنوك على المستوى الدولي.

كما يجب معاينة مؤشر ملكية رأس المال من قبل كما من بعد، حيث يجب أن يأخذ المحلل بالاعتبار الوضع القانوني للبنك: هل هو شركة تجارية أو شركة تضامن أو تعاونية، ففي حالة الشركة التجارية من المهم معاينة طبيعة المالكين للبنك، من هم المساهمين الأساسيين؟ وما هي حصة كل واحد منهم في رأس المال؟ ما هي نسبة رأس المال للعامة؟

في حين تصنف البنوك وفقا لنشاطاتها إلى: بنوك التجزئة، بنوك التمويل، بنوك الاستثمار وبنوك تسيير الأصول والخدمات المالية الخاصة، كما أنّه من المهم توضيح الأهمية النسبية لتعاملات البنك ضمن المحفظة

[1]- Sylvie de Coussergues, Opp.cit, p p100-101.

المالية وأيضا تواجدها الجغرافي حتى يتم تسليط الضوء على النشاط الدولي للبنك. وتتوفر كل هذه المعلومات ضمن التقارير السنوية للبنك والملحق وكلاهما يمنحان من خلال وصفهما تحليل أكثر دقة من ذلك المستنبط من ميزانية البنك. ويمكننا الكشف عن نشاط البنك من خلال كل من:

* الميزانية كمؤشر لنشاط البنك: بما أن النشاط الممارس من قبل البنوك تبدّل عن الوساطة المالية ولم يعد يتوقف فقط على تقديم الخدمات البنكية التقليدية فان ذلك انعكس كذلك على هيكل الميزانية، وأصبح بإمكان أي محلل مالي توضيح طبيعة ونوع البنك وفقا لتعاملاته المسجلة في الميزانية.

* الميزانية والنشاط الدولي: إن حجم النشاط الدولي للبنك يمكن أن يتضح من خلال مؤشرين هما: نسبة عمليات الصرف ونسبة العمليات المحققة مع غير المقيمين.

2- الميزانية كدليل للنشاطات والعمليات التي يقوم بها البنك: هناك أنشطة مختلفة يقوم بها البنك والتي تنعكس في بنية الميزانية البنكية المجمعة، حيث وبالمقارنة مع الميزانية المحاسبية، نجد أن عمليات الصندوق ومابين البنوك وعلى الأوراق المالية قد أدرجت ضمن عمليات السوق وذلك باعتبار أن لا محدودية بين عمليات الصندوق والعمليات مع الغير كما أنّ هذه الأخيرة ليست سهلة التنفيذ لأن معظمها تجرى بالسوق[1]، والشكل التالي يوضح الميزانية المجمعة للبنك.

الشكل رقم(08): الميزانية المجمعة للبنك.

الأصول	الخصوم
العمليات مع العملاء.	العمليات مع العملاء.
العمليات في السوق.	العمليات في السوق.
الأصول الثابتة المادية وغير المادية.	مخصصات وحقوق الملكية.

المصدر: توفيق زرمان،(2006/2005):**فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 43.

والملاحظ مما سبق، أنّ معظم النشاط البنكي يكون مع العملاء لأنه تتحقق أعلى نسبة في هذه المجموعة، بالإضافة إلى الصفقات في سوق ما بين البنوك والعمليات على الأوراق المالية وتأتي في المرتبة الأخيرة

[1]- توفيق زرمان،(2006/2005): **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 43.

العمليات التي ترتكز على الأصول الثابتة، لذلك يعتمد في تحليل النشاط على العمليات مع العملاء والعمليات في السوق المالية[1]، والتي يمكن توضيحها فيما يلي[2]:

أ- العمليات مع العملاء: ترتكز هذه العمليات على كل من القروض والودائع والتي يجب دراسة كل منهما بحذر، لأن العمليات مع العملاء تعتبر عامل استقرار لميزانية البنك ونتائجه، وتعكس مدى مساهمته في السوق – وتكون مرتبطة بالسياسة التجارية للبنك–، إلى جانب هذا فإن العمليات مع العملاء ينتج عنها هوامش أكبر من هوامش عمليات السوق.

من المفيد جدا بالنسبة للمحلل أن يقارن تطور وضع الديون والودائع في البنك محل الدراسة بتلك الموجودة في بنوك مشابهة أو ضمن القطاع البنكي ككل، كما يجب أن يهتم بـــ:

* تطور عدد الحسابات المفتوحة من طرف البنك للعملاء باعتباره مؤشر مهم يساعد على توضيح صورة نشاط البنك.

* يجب دراسة الديون والقروض حسب تواريخ استحقاقها، وتطور الديون المشكوك فيها، حيث بتحليلنا وجمعنا لجانب القروض نستطيع معرفة حجم تعامل البنك مع العملاء.

* بالنسبة للودائع يجب ملاحظة التوزيع بين الودائع تحت الطلب (دون فوائد) وودائع الادخار (بفوائد).

إذن من خلال تحليل مجموعة العمليات مع العملاء يتم التعرف على النشاط الأساسي والمألوف للبنوك ومنه بمقارنة حجم هذه العمليات مع العمليات الأخرى نحكم على تخصص البنك من خلال الحجم الأكبر وبمقارنة عدة سنوات متتالية نستطيع معرفة تطور النشاط الأساسي للبنوك.

ب- عمليات السوق: في هذا الإطار يجب دراسة عمليات الخزينة والعمليات مابين البنوك والعمليات على السندات، وبتحليل عمليات البنك في السوق يتم معرفة تطور نشاط البنك في مجال الأوراق المالية والإيرادات المتحصل منها وتصنيفها حسب نوع التعامل، كما أنّ هناك ثلاث أسباب تدفع المحلل لدراسة عمليات السوق هي:

* أن القروض والسلفيات تحدد وضعية الخزينة.

---

(1)- رحيم حسين، زوينة بن فرج، (2006): المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الإصلاحات المصرفية، **الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية الاقتصادية**، بشار، أيام 24 و25 أفريل، ص9.

(2)- خلفلاوي إيمان،(2011): **التشخيص المالي في البنوك: حالة البنك الخارجي الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة، ص ص96، 97.

* إن عمليات منح القروض هي عمليات مستقلة يقوم بها البنك الذي يرغب في التحكم في تسيير الخزينة بهدف تحقيق أرباح، وهذه القروض أو الديون هي في غالب الأحيان قصيرة الأجل وتعكس بوضوح تغيرات أسعار الفائدة.

* القروض أو الديون لأكثر من سنة تعكس اختيارات البنك في الهيكلة المالية أو القرارات الإستراتيجية، وتمنح هذه القروض والديون بأسعار فائدة متغيرة (يتم مراجعتها بعد كل فترة).

أما بالنسبة للعمليات على السندات فإن البنك عند طرحه لهذه السندات في السوق، فإنه يتحصل على موارد مختلفة تظهر في خصوم البنك تحت بند قروض ممثلة بسند، أما بالنسبة للاستخدامات فتنقسم بين سندات ذات دخل ثابت وسندات ذات دخل متغير.

بصفة عامة يمكننا القول بأن عمليات السوق تشترك فيما بينها في التكاليف والمردودية، وتعتبر أكثر تأكيدا مقارنة بالعمليات مع العملاء.

3- الميزانية وتحليل التوازن المالي للبنك: لمعرفة توازن البنك يتم مقابلة كل طرف في الأصول مع الطرف المقابل له في جانب الخصوم، فإذا كان الفرق بينهما سالبا فهذا يعني حاجة البنك للتمويل، أما إذا كان موجبا فهذا يوضح وجود فائض يمكن استخدامه في عمليات أخرى[1]، ويمكن اختصار الميزانية والحصول على ثلاثة أرصدة هي[2]:

*رصيد العمليات مع العملاء: يمكن حساب هذا الرصيد من خلال مقارنة أصول وخصوم عمليات العملاء،ويمكن للبنك أن يكون:

- مقرض في حالة ما إذا كانت الاستخدامات أكبر من الموارد.
- مقترض في حالة ما إذا كانت الموارد أكبر من الاستخدامات.

*رصيد عمليات السوق: بمقارنة أصول وخصوم عمليات السوق نحصل على رصيد عمليات السوق الذي يحدد وضعية البنك كما يلي:

- البنك مقرض إذا كانت استخداماته أكبر من موارده.
- البنك مقترض إذا كانت موارده أكبر من استخداماته.

[1]- رحيم حسين، زوينة بن فرج، المصدر سبق ذكره، ص10.

[2]- Sylvie de Coussergues, Op.Cit., p103- 104

*رصيد الأموال الدائمة للقيم الثابتة: هذا الرصيد يكون في الغالب موجبا ويسمى رأس المال العامل، من الملاحظ أن قيمة القيم الثابتة والأموال الدائمة في البنوك غير مرتفعة مقارنة بالمؤسسات، ولهذا فإن رأس المال العامل لا يحتل في البنك نفس المكانة التي يحتلها في المؤسسة الاقتصادية.

اذن باستعمال هذه الأرصدة يمكن تحليل التوازن المالي الجزئي للبنك لعدة دورات متتالية، مما يعكس لنا تغيرات التوازنات المالية خلال هذه الفترة، والتي من الممكن أن تكون ناتجة عن ضغوطات خارجية (السياسات النقدية، الوضع الاقتصادي ...الخ) أو عن تعديلات من طرف البنك نفسه.

يحدث التوازن المالي في البنك عند إجراء تعويض بين عمليات السوق والعمليات مع العملاء، حيث تتم مبادلة بينهما، ولكن في غالب الأحيان عمليات السوق ونتيجة لخصائصها هي التي تقوم بتعديل رصيد العمليات مع العملاء، فمثلا عند وجود نقص في مصادر العمليات مع العملاء يتم تعويضه بمصادر من عمليات السوق وهذا من أجل تمويل استخدامات العملاء.

المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة وأهميته.

يعد من القوائم المالية المهمة التي تنص مختلف المعايير المحاسبية على ضرورة اعدادها لأنها توفر معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات وكذلك تتيح إمكانية الاستفادة من تلك البيانات لتقييم الأداء المالي للبنوك، لذلك فان المقاربة الثانية المستند اليها في تحديد توازن البنوك والتي تعتبر أكثر ديناميكية – مقارنة بميزانية البنك – تعتمد على جدول تدفقات الخزينة او سيولة الخزينة أو ما يطلق عنها أيضا بقائمة التدفقات النقدية.

أولا– تعريف جدول تدفقات الخزينة:

يتم اعداد جدول تدفقات الخزينة باستعمال الطريقة المباشرة أو غير المباشرة ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر الخاصة بالميزانية وحسابات النتائج، ويهدف الى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة البنك على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال السيولة[1]، وجدول تدفقات الخزينة يجب ان يعرض التدفقات النقدية للسنة في أنشطة التشغيل، الاستثمار والتمويل[2].

ويعرف جدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية بأنها: "صورة ديناميكية لكل ما يحدث في البنك خلال سنة مالية، حيث تقدم بطرق مختلفة وتسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة البنك، وتتم في ثلاث فروع

[1]– شنوف شعيب، (2012): التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، ص56.

[2]– Robert Obert (2014) : Le Petit IFRS, les Notions Clés En 22 Fiches, DUNOD, Paris, P14.

هي: نشاط التشغيل، الاستثمار ونشاط التمويل"[1]، كما تعرف بأنها: " القائمة التي تبين حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة أو الخارجة للبنك أو ما يعادلها لفترة زمنية معينة والناتجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية"[2]، ففي الحالة التي يزيد بها التدفق النقدي الداخل على التدفق النقدي الخارج يحصل الفائض النقدي، أما في حالة حدوث العكس فيحصل العجز النقدي وكلا النتيجتين تعد من المشاكل الجوهرية التي تواجه الإدارة المالية[3].

وتعد قائمة التدفقات النقدية الأداة المناسبة لقياس المركز النقدي للبنك اذ توضح المصادر المختلفة للنقدية وأوجه استخداماتها والتغير فيها خلال الفترة المالية كما تبين مجمل المقبوضات ومجمل المدفوعات النقدية، وصافي التغير في المركز النقدي الناتج عن الأنشطة الرئيسية الثلاثة: التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية التي حدثت خلال فترة مالية معينة، كما تمكن مستخدمي قائمة التدفقات النقدية من الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي وتقييم قدرة البنك على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية، كما تمكنهم من تقييم التدفقات التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[4]. ومنه فجدول تدفقات الخزينة يوضح تدفقات الخزينة (المدفوعات والمقبوضات) لدورة مالية، وبتوضيحه لمدى قدرة البنك على توليد الربح فانه يمنح بذلك معلومات حول قدرة البنك على توزيع أرباح أسهمه واستقراء إمكانيات تعرضه لحالات الفشل المالي والافلاس كما يتيح إمكانية دراسة عمليات النمو الخارجي المتاحة أمام البنك.

لقد أصبح من الصعب الاستغناء عن قائمة التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية وباتت تشكل جزءا مهما ومتتما لهذه الأخيرة، وذلك نظرا للفائدة التي تقدمها المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية، علما بان معيار المحاسبة الدولي رقم 07 (IAS7)يتعلق بإعداد هذه القائمة، والذي يهدف الى الزام مختلف المؤسسات بما فيها البنوك بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة الى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية[5]، أي أنّه لم يحدد نموذجا

---

[1]- جمام محمد، دباش أميرة، (2015): أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**(العدد الرابع)، ديسمبر، جامعة أم البواقي، ص69.

[2]- شذى عبد الحسين جبر، سارة عبد الملك عبد الحميد، (2017): تحليل جودة سيولة المصارف باستخدام قائمة التدفقات النقدية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة الأربعون (العدد 111)، ص133.

[3]- علي كريم محمد، رائد حسن علي، مقداد جاسم عبد الله، (2018): دراسة تحليلية لمخاطر الائتمان باستخدام كشف التدفقات النقدية وبيان أثرها على كفاية رأس المال للمدة 201-2015، دراسة تطبيقية في المصرف الزراعي، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 8، (العدد 2)، ص63.

[4]- منذر النمر، نمر السيلخات، محمد تيسير الأحمد، (2013): مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في اطار خصائص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي** مجلد 17(العدد 3)، أكتوبر، ص108.

[5]- (2008) : Les Normes Comptables InternationalesIAS/IFRS , Pagesbleues Editions, Algerie, P22.

خاص بالبنك، وهذا لا يعني بأنّ هذه الأخيرة ليست بحاجة لمثل هذه القائمة بل عليها القيام باستنباطها من خلال IAS7 الذي يحتوي على شروط خاصة يمكن تطبيقها على المؤسسات المالية فقط (بما فيها البنوك) وهي[1]:

– المقبوضات والمدفوعات النقدية لقبول وإعادة سداد الودائع ذات تاريخ الاستحقاق الثابت.

– المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن التعامل مع العملاء حيث تعكس التدفقات النقدية هنا أنشطة العميل ويشير المعيار بهذا الخصوص إلى ذلك بـ "قبول ودفع الودائع الجارية الخاصة بالبنك".

– المقاصة بين الإيداعات والمسحوبات منها الناتجة من التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى.

– السلفيات والقروض النقدية المقدمة للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفيات.

وتتلخص بواعث الطلب على قائمة التدفقات النقدية للبنوك في النقاط الرئيسية التالية[2]:

– **الأولى:** وترتبط بتقييم الاستثمارات في سوق رأس المال، اذ تؤثر قدرة البنك في تحقيق تدفقات نقدية ملائمة في قدرته على سداد التوزيعات والفوائد ومن ثم في القيمة السوقية للاستثمارات.

– **الثانية:** وتتعلق بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، اذ تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة وجوهرية لكل من المستثمرين والدائنين والمقرضين تمكنهم من تقييم مقدرة البنك في تحقيق تدفق نقدي إيجابي في المستقبل.

– **الثالثة:** وتتعلق بالفشل المالي، فقد تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات الاعسار المالي والافلاس خصوصا بعد أن أوضحت عدة دراسات ميدانية أنه كان بالإمكان من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر عن حالات الاعسار والافلاس التي لحقت ببعض المؤسسات.

ثانيا: منافع وأهمية جدول تدفقات الخزينة:

تتحدد منافع جدول تدفقات الخزينة في مايلي[3]:

* سهولة الفهم ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بقدرة البنك على توليد تدفقات نقدية مستقبلية.

* التعبير عن وجود القدرة على سداد التوزيعات ومقابلة الالتزامات.

---

[1]– طارق عبد العال حماد، (2008): موسوعة معايير المحاسبة، عرض القوائم المالية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 171.

[2]– حسين أحمد دحدوح،(2008): دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24(العدد02)، ص 209–210.

[3]–سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، (2000): قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، ص246–247.

* المساعدة في تقييم السيولة والقدرة على الوفاء بالديون والمرونة المالية.

* تحسين المقارنة بين القوائم المالية.

* الامداد بالمعلومات عن جودة أرباح البنك.

* توضيح العلاقة بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من التشغيل.

* تدعيم القوائم المالية الأخرى.

وينظر معظم المحللين الماليين للتدفقات النقدية من التشغيل على انها أفضل مقياس للأداء المالي للبنك مقارنة بصافي الدخل لأنها أقل خضوعا للتحريف باستخدام طرق محاسبية مختلفة كما أنها أفضل مقياس لقيمة البنك.

أما عن أهمية جدول تدفقات الخزينة فتأتي من طبيعة المعلومات التي يحتويها، حيث تفصح هذه القائمة عن التدفقات النقدية من أوجه النشاط المختلفة مقسمة الى القطاعات الثلاثة الأساسية للأنشطة (تشغيل، استثمار وتمويل)، ويكشف صافي التدفق النقدي من التشغيل عن مدى نجاح البنك وإمكانية استمراره،ويمكن تحديد هذه الأهمية في النقاط التالية[1]:

* ان معلومات التدفقات النقدية للبنك مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة البنك على توليد النقدية، واحتياجات البنك في استعمال هذه النقدية.

* عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالمقارنة مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول البنك وهيكله المالي بما في ذلك سيولة البنك وقدرته على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة فهي بذلك أداة لتقييم السيولة واليسر المالي والمرونة المالية.

* ان معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للبنوك المختلفة.

* تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية وهي مفيدة كذلك في اختيار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

---

[1]- العديد من المراجع:

- كرار عبد الاله عزيز،(2014): دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستخدام نموذج KIDA، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، السنة العاشرة، المجلد السابع(العدد الثلاثين)، ص ص 9-10.

- ماجدة عبد المجيد احمد، هلال يوسف صالح، (2016): استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية 2012-2014، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 17(العدد2)، ص123.

* تزويد مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها البنك النقدية وما يعادله.

* تعتبر معلومات قائمة التدفقات النقدية مفيدة بشكل خاص للتنبؤ بحالات الإفلاس والأزمات المالية، وتعتبر مكملة لبقية القوائم المالية الأساسية في البنك.

* تساعد معلومات قائمة التدفقات النقدية من بناء معايير مرجعية خاصة بالتدفق النقدي في الصناعة البنكية وهو ما يساعد على اعداد مقارنات بين أداء بنك مع نظرائه أي تحديد ومعرفة موقعه التنافسي.

كما يعد جدول تدفقات الخزينة مفيد في اتخاذ القرارات المالية من خلال قدرته في تقدير نسب السيولة والملاءة والمرونة المالية، مساعدة المستثمرين في توقع التدفق النقدي المستقبلي من استثماراتهم أي التدفقات المرتبطة بتوزيعات الأرباح وبالتالي فهو مؤشرا أفضل من الأرباح المحاسبية، تحديد مدى قدرة البنك على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة من أنشطتها التشغيلية، الوقوف على الأداء المالي للبنك من خلال التدفق النقدي التشغيلي كونه يعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للتوصل الى مبالغ النقدية في فترة زمنية محددة، استخدام معلوماته لتقييم الأنشطة الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار كما أنه مؤشر مهم ضد مخاطر الخسائر المستقبلية وأداة لإدارة خطر العملة الأجنبية[1].

ومنه فان كل ما سبق ذكره من أهمية ومزايا تتصف بها قائمة التدفقات النقدية جعلت من إدارات البنوك تحت ضغط مستمر لتحسين المعايير والمؤشرات الرئيسية للتدفقات النقدية، كما جعلت من هذه القائمة من أكثر القوائم المالية ملائمة في تحديد نقاط القوة والضعف فينشاط البنك النقدي، اذ تشكل المعلومات التي تحتويها القائمة والمعايير الممكن اشتقاقها منها أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار والتعرف على خططها المستقبلية في مجال النمو والتوسع، كما تقيس قائمة التدفقات النقدية أثار التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية على ربحية البنك ومركزه المالي وهو ما يساعده في اتخاذ قرارات الائتمان[2].

ثالثا-عناصر جدول تدفقات الخزينة:

يوضح هذا الجدول من أين أتت النقدية وأين أنفقت، ويشرح التغيرات في النقدية وما يعادلها حيث يستخدما معا لمقابلة الالتزامات ولأغراض اعداد هذه القائمة فان النقدية تشمل النقدية في الصندوق والودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، ويقصد بما يعادل النقدية تلك البنود التي تتمتع بسيولة عالية في الفترة القصيرة، ويكون من السهل تحويلها الى نقدية خلال فترة قصيرة وتكاد تكون خالية من المخاطرة بسبب قرب

---

[1]- نبيل الحلبي، (2006): دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، دراسة تطبيقية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 22(العدد الأول)، ص217- 218.

[2]-علي كريم محمد، رائد حسن علي، مقداد جاسم عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 63-64.

موعد استحقاقها مثل: أذون الخزانة، وتصنف هذه القائمة وفقا لنوع النشاط الذي يتسبب في حدوث التدفق النقدي (حيث ان التدفق النقدي ينجم اما عن زيادة في النقدية وهي تدفقات داخلة او نقصان في النقدية أي تدفقات خارجة)، فنجد النشاطات التشغيلية، النشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية حيث توفر هذا التصنيف معلومات تمكن مستخدمي القائم المالية من تقدير أثر هذه الأنشطة على المركز المالي وتحديد مصادر السيولة ومعرفة العلاقات بين تلك الأنشطة[1].

ويقصد بالنشاطات التشغيلية تلك النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الايراد الرئيسي للبنك بالإضافة الى النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية او التمويلية، اما النشاطات الاستثمارية فتتعلق بعمليات الاستحواذ أو شراء الأصول طويلة الاجل والتصرف فيها من خلال بيعها، وكذا الاستثمارات الأخرى غير المدرجة ضمن النقدية المعادلة (يقصد بالنقدية المعادلة الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والقابلة للتحول الى سيولة نقدية)، في حين ان النشاطات التمويلية هي النشاطات التي تؤدي الى تغير في مقدار وتكوينات راس المال الخاص وكذلك عمليات الاقتراض[2].

ويتم تحديد النقدية وما فيها وما في حكمها في البنك كمايلي[3]:

(نقدية وارصدة لدى البنك المركزي، ارصدة لدى البنوك، أذون خزانة واوراق حكومية أخرى للخصم لدى البنك المركزي) – (ودائع لدى البنوك، اذون خزانة استحقاق أكثر من 3 أشهر، أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي) = النقدية وما في حكمها.

وعليه فالأرصدة لدى البنوك تنقسم الى ودائع لدى البنك (أنشطة تشغيل) وباقي الأرصدة لدى البنوك (نقدية وما في حكمها)، حيث ان اذون الخزانة ذات استحقاق أكثر من 3 شهور تندرج ضمن أنشطة التشغيل أما التي يكون استحقاقها اقل من ثلاث شهور فهي نقدية وما في حكمها.

وتشمل أنشطة التشغيل قائمة الدخل والحسابات المتعلقة بأعمال البنك الأساسية، والمتمثلة في تلقي الودائع ومنح القروض والاستثمارات في اذون الخزانة والأوراق المالية حيث تتمثل التدفقات النقدية الداخلة في (متحصلات ودائع العملاء، اصدار شهادات الإيداع، تحصيل قروض على العملاء ومتحصلات من بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة)، أما التدفقات النقدية الخارجة فتشمل:(مسحوبات العملاء من الودائع، سداد قيمة شهادات الإيداع، منح قروض للعملاء ومدفوعات لشراء استثمارات مالية بغرض المتاجرة)، وعليه فان حسابات أنشطة التشغيل والتي تظهر في ميزانية البنك هي: ودائع لدى البنوك، اذون خزانة استحقاقها أكثر من

---

[1]- إسماعيل إسماعيل، نضال العربيد، محي الدين حمزة، (2010): المحاسبة المصرفية، منشورات جامعة دمشق، ص333.

[2]- Eric Tort, (2012) : L'Essentiel Des Normes IFRS, GualinoLextenso Editions, paris, p35.

[3]- إسماعيل إسماعيل، نضال العربيد، محي الدين حمزة، المصدر سبق ذكره، ص334.

ثلاثة شهور، استثمارات مالية بغرض المتاجرة، قروض للعملاء وللبنوك وأرصدة مدينة وأصول أخرى، أما الخصوم فتشمل: أرصدة مستحقة للبنوك، ودائع للعملاء، شهادات الإيداع وأرصدة دائنة والتزامات أخرى[1].

وبالنسبة لأنشطة الاستثمار فهي تتأثر بحسابات الأصول الثابتة واعداد وتجهيز فروع جديدة وكذلك الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ ويمكن توضيحها في التدفقات النقدية الداخلة وتشمل: (متحصلات من بيع/ استرداد، استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ ومتحصلات من بيع أصول ثابتة) أمّا ما يتعلق بالتدفقات النقدية الخارجة فتشمل: (مدفوعات لشراء استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ، مدفوعات لشراء أصول ثابتة واعداد وتجهيز الفروع).

وبالنسبة لأنشطة التمويل فهي تشمل الحصول على الموارد من الملاك (اصدار أسهم عادية) وتوزيعات الأرباح على المساهمين وشراء أو بيع أسهم الخزينة والعمليات المتعلقة بقيام البنك بإصدار سندات او الحصول على قروض طويلة الاجل، وتتمثل التدفقات النقدية الداخلة في (متحصلات نتيجة اصدار أسهم عادية، بيع أسهم الخزينة، اصدار سندات والحصول على قروض طويلة الاجل) أما التدفقات النقدية الخارجة فتشمل: (شراء اسهم خزانة، سداد قيمة السندات، سداد قروض طويلة الأجل وتوزيعات الأرباح المدفوعة)[2].

ويتم اعداد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين مباشرة وغير مباشرة حيث يكمن الاختلاف بينهما في طريقة احتساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، اما عن عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متشابه في كلتا الطريقتين، فوفقا للطريقة المباشرة يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة خلال الفترة، علما ان المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 يشجع على تقديم هذه القائمة باستخدام الطريقة المباشرة، كونها تحتوي على معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة الى اعتبار عرضها بالطريقة غير المباشرة أسلوبا مقبولا أيضا[3].

في حين أنه في اعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة يتم تسوية صافي الدخل او الربح ببنود الإيرادات والتكاليف غير النقدية الموجودة في قائمة الدخل وهي أساسا الاهتلاك والضرائب المؤجلة والأرباح الموزعة للشركة التابعة وكذلك التغيرات الحادثة في حسابات الأصول والخصوم المرتبطة بالتشغيل كما يلاحظ استبعاد أثر الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أنشطة التمويل أو الاستثمار حتى لا يحدث تكرار في حسابها[4]، والشكل الموالي يوضح كيفية اعداد جدول تدفقات الخزينة للبنك وفقا للطريقة غير المباشرة.

---

[1]- سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره، ص 250- 251.

[2]- إسماعيل إسماعيل، نضال العربيد، محي الدين حمزة، المصدر سبق ذكره، ص336.

[3]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، (2014): المصدر سبق ذكره، ص258.

[4]- سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، المصدر سبق ذكره، ص258.

الشكل رقم 09: جدول تدفقات الخزينة الصافية.

الحساب	N−1	N
النتيجة قبل الضريبة		
+/− مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول المادية وغير المادية.		
+/− مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى.		
+/− مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة الأخرى.		
+/− خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار.		
+/− نواتج/ أعباء منأنشطة التمويل.		
+/− حركات أخرى.		
= اجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى.		
+/− التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية.		
+/− التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع العملاء.		
+/− التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.		
+/− التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة مرتبطة في الأصول والخصوم غير المالية.		
− الضرائب المدفوعة.		
= انخفاض/ ارتفاع صافي الأصول والخصوم الناجمة عن أنشطة التشغيل.		
اجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن الأنشطة التشغيلية(A).		
+/− التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات.		
+/− التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة.		
+/− التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية.		
اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (B)		
+/− التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين.		
+/− التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من نشاط التمويل.		
اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (C)		
تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة وما يعادلها(D)		
ارتفاع/ انخفاض صافي أموال الخزينة وما يعادلها(A+B+C+D)		
أموال الخزينة وما يعادلها عند الافتتاح صندوق، بنك مركزي، حساب جاري بريدي (أصل وخصم). حسابات جارية (أصل وخصم لدى المؤسسات المالية).		

أموال الخزينة وما يعادلها عند الإقفال صندوق، بنك مركزي، حساب بريدي جاري (أصل وخصم). حسابات جارية (أصل وخصم) لدى المؤسسات المالية.		
صافي تغير أموال الخزينة.		

Source: Sylvie de Coussergues,(2007) : Gestion De La Banque, Du Diagnostic à La Stratégie, 5eme Edition, Edition Dunod, Paris, p 107.

المطلب الثالث: تشخيص المردودية في البنوك:

يعتمد المشخص المالي عند دراسة وتحليل المردودية على تقييم النتائج المحققة من قبل البنك خلال فترة زمنية معينة.

أولا- مفهوم المردودية البنكية:

قبل الخوض في مفهوم المردودية البنكية، لابد من التطرق أولا لمفهوم المردودية بشكل عام، حتى تسهل فيما بعد استنتاج مفهوم لها على مستوى البنك.

1- مفهوم المردودية وأنواعها: يقصد بالمردودية: " قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في اطار نشاطها[1]، كما تعرف بأنها: قدرة المؤسسة على تحقيق الوفرة النقدية بمعنى تحقيق وفرة في الأرباح، وهو ما يمكن تفسيره بالنسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك[2]، كما يمكن اعتبارها بأنها قدرة المؤسسة على تحصيل فوائد وذلك من خلال دراسة العلاقة بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة، أي أنها عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة وذلك من خلال الكشف عن العلاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة[3].

وانطلاقا مما سبق يمكن اعتبار المردودية احد اهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد وضعية ومكانة المؤسسة بالسوق من خلال تحليل أمثلية استغلال المؤسسة لمواردها المختلفة بهدف الوصول الى نتيجة

[1]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، (2011): التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص87.

[2]- ناصر دادي عدون، يوسف مامش، (2008): أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر، ص37.

[3]- عكوش محمد أمين، (2011): **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP ومؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة TAMAG، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص50.

إيجابية مستمرة ودائمة خلال فترة معينة غالبا ما تحدد بالدورة المحاسبية، وبالتالي فهي تعمل على تحقيق مايلي[1]:

* قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
* تلعب دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق انماء الموارد المتاحة.
* تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة.
* تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.
* ضمان اشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.

وتتنوع المردودية بتنوع مستويات قياسها حيث نجد:

أ- المردودية التجارية: تسمى العائد على المبيعات، تقاس بنسبة النتيجة الصافية لرقم الأعمال الذي حققته المؤسسة لمعرفة قدرة المبيعات على تغطية التكاليف الثابتة والمتغيرة، فهي تمثل قدرة المؤسسة على تدنئة التكاليف وتعظيم الإنتاج، كما أن هذه النسبة هي مؤشر عن الفعالية التجارية للمؤسسة، اذ يعبر عن السياسة السعرية وسياسة تسيير الاستغلال للمؤسسة، فباعتبار رقم الأعمال رأس مال تجاري مصدره الزبائن فان معدل الهامش الاقتصادي يسمح بتتبع ما اذا كانت المؤسسة تستعمله بشكل جيد[2].

ب- المردودية الاقتصادية: وهي المردودية التي تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال وتتحقق هذه المردودية قبل عمليات الاهتلاك، العمليات المالية وعمليات التوزيع ويعبر عنها بالنسبة بين الفائض الإجمالي للاستغلال والأصول الاقتصادية[3].

جـ- المردودية المالية: ذلك المقياس الذي يشير الى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرار نشاطها وهي تخص العائد الذي يتحصل عليه المساهمون لقاء وضعهم لأموالهم تحت تصرف المؤسسة لذلك يطلق عليها أيضا بمردودية الأموال المستثمرة، ومنه فهي عبارة عن النسبة بين النتيجة المالية للدورة أوالنتيجة الصافية للاستغلال على الأموال الخاصة[4].

---

[1]- بوطغان حنان، (2007): **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياءENIP**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص74.

[2]- بن ختو فريد، (2014/2013): **قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005- 2011**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص6.

[3]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، المصدر سبق ذكره، ص 88.

[4]- ناصر دادي عدون، يوسف مامش، المصدر سبق ذكره، ص ص 20-21.

ان تحسن المردودية مرتبط أساسا بزيادة النواتج ورقم الأعمال وكذا تدنية التكاليف، أما ضعفها فيتأتى من العكس، حيث تنحصر أهم أسباب ضعف المردودية في[1]:

* انخفاض هامش الربح نتيجة ارتفاع التكاليف أو انخفاض رقم الأعمال.

* تباطؤ معدل دوران الأموال المستثمرة مما يصعّب من عملية تحويلها لأصول ومنه لرقم أعمال.

2-تعريف المردودية البنكية: ان الهدف الرئيسي لأي بنك يتمثل في تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، وهذا ما ينجر عنه تعظيم في ثروة أصحاب حق الملكية والذي لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق تعظيم الإيرادات أو تدنية التكاليف او كلاهما معا، وهذا ما يشكل عملية قياس المردودية في البنوك والتي يتم حسابها من خلال النتيجة النهائية المحصل عليها من طرف البنك خلال دورة استغلال معينة.

وعليه فالمردودية البنكية هي عبارة عن " مدى قدرة البنك على تحقيق نتيجة موجبة وهذا مقارنة برأس المال المستخدم[2]"، كما ترتبط مردودية البنك بمدى قدرته على: "زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات اجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وارباح غير معدة للتوزيع[3]"، وتعبر مردودية البنك أيضا عن مدى قدرته على تحقيق أرباح كافية من نشاطه الاستغلالي بما يضمن له استمرارية وتطوير نشاطه بشكل دائم[4]، فالبنك يسعى دوما لتوظيف موارده بشكل أمثل، وهذا من خلال استخدام هذه الموارد وتحويلها الى نتائج، وقياس مدى نجاح البنك في تحقيق ذلك يعتمد بالأساس على حساب المردودية، لذلك فهذه الأخيرة تعد من المؤشرات الهامة المعتمد عليها في قياس وتقييم فاعلية النشاط بأي بنك.

ان تحقيق مردودية بنكية يرتكز على تحقيق البنك للأرباح، وهذه الأخيرة تتحقق من خلال قيام البنك بتوظيف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وكذا من خلال تخفيض نفقاته وتكاليفه، ذلك ان الربح هو الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية، واجمالي إيرادات البنك يتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة الى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، اما نفقات البنك فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه بالإضافة الى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ من انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي يعجز

---

[1]- بوطغان حنان، المصدر سبق ذكره، ص 75.

[2]- بوسنة كريمة، (2011/2010): **البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص81.

[3]- زياد رمضان، محفوظ جودة، (2003): الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، ص91.

[4]- بن عويدة سمية، (2012): الربحية في تقييم أداء البنك، دراسة حالة بنك القرض الليوني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص30.

عن استردادها وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض ممكن بين ايراداته الاجمالية ونفقاته المختلفة، ويسعى البنك الى تحقيق هذا الهدف من خلال تقليل نفقاته من جهة وعن طريق تحقيق اكبر ايراد ممكن من جهة أخرى[1]، مع الإشارة هنا الى ان الجانب الأكبر من نفقات البنك يتكون من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي ان أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها، فاذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب عن ذلك زيادة في الأرباح بنسبة أكبر[2].

وتتوضّح أهمية المردودية البنكية في أنّ هذه الأخيرة لم تعد هدفا يرتضيه كل بنك فقط، بل بات تحقيقها يعبر عن سلامة المركز المالي للبنك وكذا سلامة منهج الإدارة في تسييره، ناهيك عن كونها تعتبر أحد أهم المؤشرات التي تقيس الفعالية الكلية للبنك لذلك يهتم المستثمرون بهذه النسبة كثيرا عند اتخاذهم لقرارات مفاضلة بين استثمار رؤوس أموالهم بالبنك أو البحث عن سبل أخرى بديلة، بالإضافة الى ذلك فان المردودية البنكية أضحت عبارة عن وسيلة يعتمد عليها لتحقيق استراتيجية البنك كتطوير وتوسيع نشاطه، خلق وابتكار خدمات جديدة، كما أنها تلعب دورا تكميليا في الحفاظ على توازن البنك باعتبارها كأساس لتقييم وضعية البنك وتحديد مراكز قوته وضعفه ومكانته ضمن القطاع الناشط فيه، لتصبح بذلك المردودية البنكية أداة لاتخاذ القرارات ووسيلة يرتكز عليها في تصحيح الانحرافات وذلك من خلال مقارنتها بنتائج سنوات سابقة[3]،كما تعد المردودية البنكية أحد المؤشرات الكاشفة عن مركز البنك التنافسي بالسوق البنكي وجودة ادارته وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معين وتوفر له وقاية ضد المشكلات القصيرة الاجل[4].

ان تشخيص المردودية البنكية يعتمد على تحليل النتائج المحققة من قبل البنك، وذلك من خلال متابعة وحساب عدد من المعايير المحاسبية التي تساعد في الوصول الى النتيجة النهائية، وهذه المعايير المحاسبية متوفرة ضمن بيانات جدول حسابات النتائج، لذلك فانه من الأهمية التطرق الى هذه القائمة المالية لأهميتها بالعنصر الموالي.

ثانيا– التعريف بجدول حسابات النتائج ومكوناته:

ان حسابات التسيير والنتائج لأي بنك تقيس الإيرادات والنفقات خلال فترة معينة غالبا ما تكون سنة واحدة، وهي تلخص ضمن قائمة مالية تعرف بجدول حسابات النتائج او قائمة الدخل، وهذا الجدول هو عبارة عن وثيقة اقتصادية عكس الميزانية التي تعتبر وثيقة مالية، ويعتمد اعداده بالأساس على مجموعتي حسابات الأعباء

[1]– زياد رمضان، محفوظ جودة،المصدر سبق ذكره، ص 91–92.

[2]– منير إبراهيم هندي، (1996): إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مص، ص 10–11.

[3]– عكوش محمد أمين، المصدر سبق ذكره، ص54.

[4]– طارق عبد العال،(2005): حوكمة الشركات (المفاهيم، المباديء، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر، 477.

والتكاليف وحسابات النتائج، حيث أن الرصيد بينهما يحقق للبنك الربح أو الخسارة، ويسجل بميزانية البنك في جانب الخصوم كربح اذا كان موجبا وكخسارة في حالة ما اذا كان سالبا[1]، كما يعتبر جدول حسابات النتائج، والتي يطلق عليه حساب الأرباح والخسائر أيضا، نتيجة السياسات والقرارات والإجراءات التي اتخذها البنك خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة واحدة أي تمثل نتيجة اعمال البنك من ربح او خسارة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بمقارنة إنجازاته الممثلة بالإيرادات، مع التكاليف والأعباء الأخرى التي تكبدها في سبيل تحقيق الإيرادات[2]، وتعكس قائمة الدخل للبنوك الطبيعة المالية لأعمالها، فمعظم مصادر أموال البنك تتأتى من الودائع والاقتراض ويتحمل البنك مقابلها فوائد، كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد، وعلى هذا فان الفوائد المحصلة عن القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر من العوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض التكلفة الأساسية[3].

تتضمن قائمة الدخل تفصيلا لعناصر الإيرادات وعناصر التكاليف والأعباء التي تحملها البنك خلال الفترة التي تعد عنها، وعادة ما تكون السنة الماضية وتتمثل أهم عناصر إيرادات البنك في:الفوائد الدائنة على ما تمنحه البنوك من قروض للعملاء، العمولات الدائنة التي يحصل عليها البنك نتيجة تقديم خدمات بنكية ومنها تحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع الأوراق المالية واصدارات خطابات الضمان الى غير ذلك من الخدمات البنكية، إيرادات الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية، إيرادات عن عمليات البنك في الخارج كفوائد وعمولات الى غير ذلك، اما فيما يتعلق بنفقات البنك فتشمل أساسا الفوائد والعمولات المدينة نظير خدمات تقدم للبنك من البنوك الأخرى او البنك المركزي[4]، والفوائد المدفوعة للعملاء مقابل ودائهم المحفوظة لديه والنفقات الإدارية كالأجور ومستلزمات العمل البنكي والنفقات الجارية والمتنوعة ويضاف الى ذلك الاهتلاكات والمخصصات التي يحتجزها البنك من أرباحه لمجابهة اية خسائر او التزام مؤكد متوقع حدوثه وغير محدد قيمته بدقة[5].

وتمّكن معلومات قائمة الدخل الخاصة بالبنك من فهم بؤرة تركيز أعماله وهيكل واستقرار أرباحه، وعند تحليل هيكل قائمة دخل بنك ما وتحليل تركيبتها، فإنها ستحدد للمحلل مايلي[6]:مدى جودة واستقرار ربح البنك بما في ذلك مصادره والتغيرات الجارية في هيكله، التوصل الى استنتاجات خاصة بجودة إدارة الأصول،

---

(1) - DovOgin,(2006) : Comptabilité Et Audit Bancaires, Dunod, Paris, P 91.

(2)- جبر هشام، (2010): إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ص 304.

(3)- بن حبيب عبد الرزاق، خالدي خديجة، (2015): أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص181.

(4)- محمد السيد سرايا، (2008): البنوك التجارية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ص60.

(5)- مكرم عبد المسيح باسيلي، (2007): المعاملات المصرفية، المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ص215.

(6)- طارق عبد العال، حوكمة الشركات، المصدر سبق ذكره، ص 490-491.

الكشف عن مصادر البنك التمويلية وعما اذا كانت هناك تغييرات هيكلية آخذة في الحدوث لهذه المصادر، مدى قدرة البنك على التحكم في تكاليفه التشغيلية وما يتوقع لها من تحقيق لمردودية مستقبلا أم لا، وتوضيح العلاقات بين نفقات البنك وقدرته الايرادية والتوصل الى اذا ما استخدم البنك إمكاناته بشكل أمثل.

والشكل التالي يوضح نموذجا لجدول حسابات النتائج.

الشكل رقم(10): جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).

حسابات النتائج	N	N-1
+ فوائد ومنتجات مماثلة.		
- فوائد وأعباء مماثلة.		
+ دخول أوراق مالية ذات دخل ثابت.		
+ عمولة منتجات.		
- عمولة أعباء.		
+/- أرباح أو خسائر على عمليات المحفظة المالية لغرض الصفقات.		
+/- أرباح او خسائر على عمليات المحفظة المالية لغرض الاستثمار.		
+ منتجات بنكية أخرى للاستغلال.		
- أعباء بنكية أخرى للاستغلال.		
الناتج الصافي البنكي.		
- أعباء عامة للاستغلال		
- مخصصات الاهتلاكات وخسارة القيمة على التثبيتات العينية والمعنوية.		
النتيجة الاجمالية للاستغلال.		
- تكلفة المخاطر.		
نتيجة الاستغلال.		
+/- أرباح أو خسائر على الأصول الأخرى.		
النتيجة الجارية قبل الضريبة.		
+/- النتيجة الاستثنائية.		
- ضرائب على الأرباح.		
+/- مخصصات/ استرجاع للأموال الخاصة بالأخطار البنكية العامة.		
فوائد		
النتيجة الصافية		

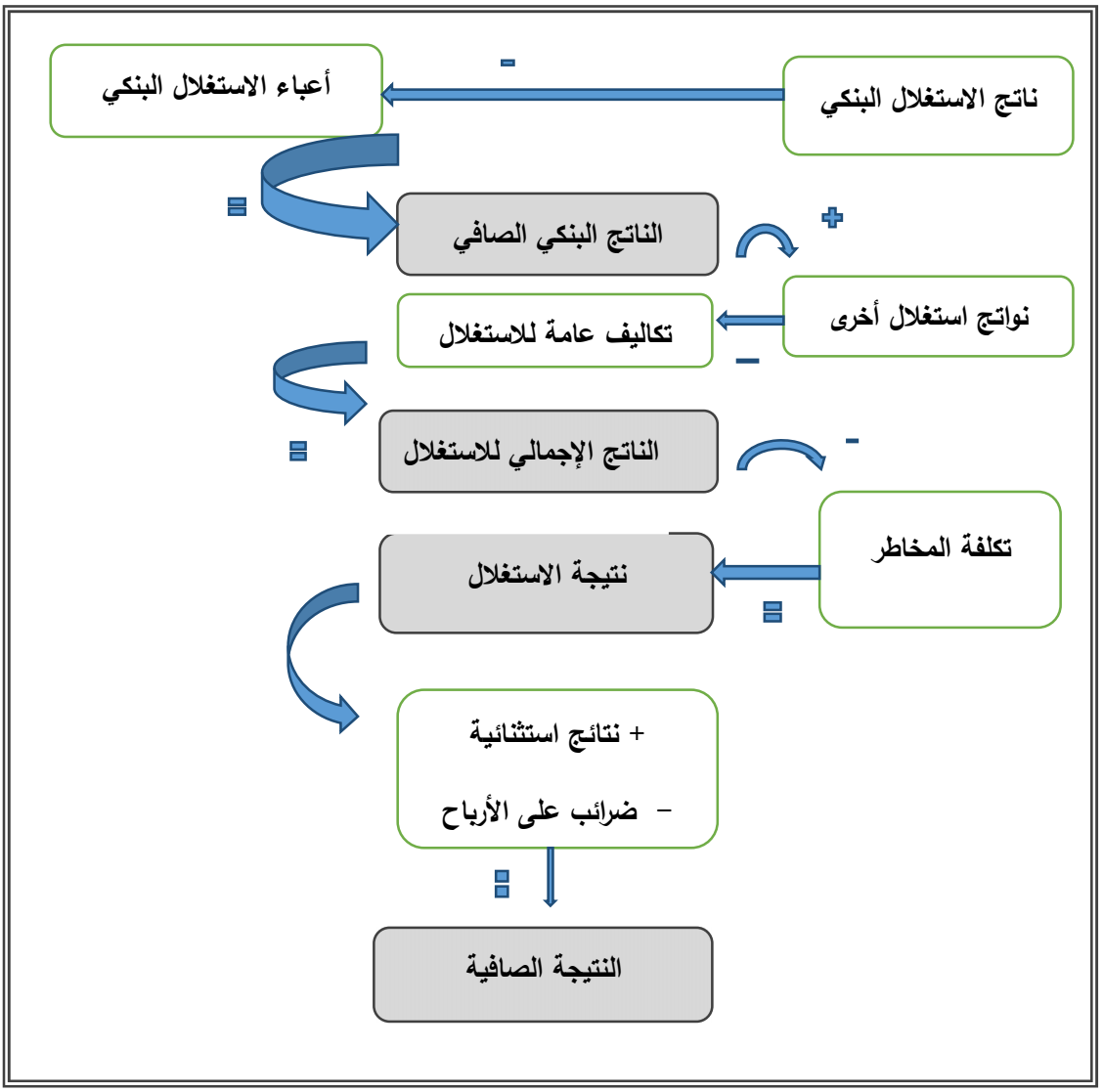
Source: Hervé Alexandre, (2013): Banque Et Intermédiation Financière, 2ème Edition, Economica, Paris, P210.

ثالثا-أدوات تشخيص المردودية البنكية:

ان جدول حسابات النتائج يعتبر المرجع الرئيسي المعتمد عليه في استخراج الأرصدة الوسيطة للتسيير، وكذلك بعض النسب التي توضح هيكلة الاستغلال في البنك، وكلاهما يشكلان معا أدوات تشخيص المردودية البنكية، حيث من الضروري تحقيق نتائج إيجابية للحصول على توازن مالي، كما أن الهدف من تشخيص مردودية أي بنك هو وضع حد أدنى لها أكثر من اجباري وضروري للبنك حتى يضمن ويحافظ على هيكلة وصلابة التركيبة المالية، وينتج عنه زيادة وتطور في الأموال الخاصة لمواجهة مختلف المخاطر المحتملة.

1- الأرصدة الوسيطة للتسيير: وتظهر هذه الأرصدة من تحليل قائمة الدخل، وهو ما يتضح من الشكل:

الشكل رقم(11): الأرصدة الوسيطة للتسيير .



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Eéric Lamarque, (2004): Gestion Bancaire,2eme Edition, Pearson Education, France, P71.

أ- الناتج الصافي البنكي(Le Produit Net Bancaire) :(PNB) يعتبر رقم الاعمال الحقيقي للبنك، وهو المؤشر الأكثر أهمية في متابعة أداء المؤسسات البنكية، حيث أن[1]:

الناتج الصافي البنكي = هامش الفائدة +عمولات صافية+ أرباح أو خسائر عمليات المحفظة المالية + أخرى

حيث يجمع الناتج الصافي البنكي ثلاثة فروق مختلفة هي[2]:

- الفرق أو هامش الفوائد، وهو الفرق بين الفوائد المحصلة لقاء القروض والفوائد المدفوعة لقاء الديون: الفوائد المحصلة من العملاء – الفوائد المدفوعة من طرف البنك.

- الفرق بين فائض القيمة ونقص القيمة الحاصل من العمليات في السوق المالية على السندات والأدوات المالية الأخرى، (إيرادات مختلفة – تكاليف مختلفة).

- العمولات المحصلة.

والناتج الصافي البنكي هو حاصل الفرق بين إيرادات الاستغلال (ناتج الاستغلال) وتكاليف الاستغلال، أي:

الناتج الصافي البنكي= ناتج الاستغلال – تكاليف الاستغلال

فناتج أو إيرادات الاستغلال تشمل إيرادات العمليات مع العملاء (فوائد، عمولات مرتبطة بأداء الخدمات)، إيرادات عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك، إيرادات العمليات على الأوراق المالية (عوائد محفظة الأوراق المالية ومختلف المداخيل الأخرى (على عمليات الصرف، خارج الميزانية).

أما تكاليف الاستغلال فتشمل تكاليف الموارد المحصلة من العملاء (كفائدة على ودائعهم)، تكاليف عمليات الخزينة وعمليات مابين البنوك، تكاليف العمليات على الأوراق المالية، عمليات الصرف... الخ[3]. ومنه فالناتج الصافي البنكي هو الفرق بين النواتج البنكية والتكاليف البنكية (نشاط الوساطة، نشاطات السوق

(1) - Hervé Alexandre, (2013) : Banque Et Intermédiation Financière, 2ème Edition, Economica, Paris, P16-20.

(2)- رحيم حسين، بن فرج زوينة، المصدر سبق ذكره، ص 13.

(3)- Xavier Bradley, Christian Descamps, (2005) : Monnaie, Banque, Financement, Editions Dalloz, Paris, P284.

ونشاطات الخدمات)، ويقيس الناتج الصافي البنكي مساهمة البنوك المحددة في زيادة الثروة الحقيقية للدولة، لذلك فقيمته تتوافق مع القيمة المضافة للمؤسسات غير المالية[1].

ب- النتيجة الإجمالية للاستغلال(RBE) : (Le Résultat Brut D'Exploitation) يتم الحصول عليها عن طريق طرح مبلغ المصروفات والتكاليف العامة وكذا مخصصات الاهتلاكات من الناتج البنكي الصافي، لذلك فهو يسمح بتقييم قدرة المؤسسة البنكية على توليد هامش بعد خصم تكاليف الموارد واعباء التشغيل والتوظيف[2]، وتحليل المردودية باعتماد هذه النتيجة ضروري لأهميتها في المقارنة بين عدة بنوك في ظل شروط استغلال مختلفة.

نتيجة الاستغلال الإجمالية = الناتج البنكي الصافي - التكاليف الاجمالية - مخصصات الاهتلاكات.

د- نتيجة الاستغلال: (Résultat D'exploitation)(RE): هذه النتيجة تكون قبل الضريبة وتحسب بعد خصم مؤونات الأخطار البنكية أي بعد طرح مخصصات مؤونات تدهور قيمة القروض، فهذه النتيجة تأخذ بعين الاعتبار أخطار السوق، وهي مرتبطة بالناتج البنكي الصافي، وتحقيق نتيجة استغلال موجبة ضروري جدا للبنك فهي قيمة جدّ معبرّة للحكم على مدى فاعلية البنك في تحقيق قيمة مضافة ومدى قدرته على التحكم في الأخطار بنفس الوقت، كما أن تطور النتيجة الصافية سيتأثر بحسب التغيرات التي تعرفها مخصصات مؤونات الخطر[3].

نتيجة الاستغلال = النتيجة الاجمالية للاستغلال +/- المؤونات.

جـ- النتيجة الصافية: (Résultat Net)(RN): وتأخذ بالحساب مجمل نواتج وتكاليف السنة للبنك، وذلك بعد حساب النتيجة الاستثنائية التي هي عبارة عن الفرق بين النواتج الاستثنائية والأعباء الاستثنائية، حيث تحسب النتيجة الصافية بعد خصم قيمة الضريبة على الأرباح[4].

النتيجة الصافية = نتيجة الاستغلال + نواتج استثنائية -أعباء استثنائية – ضريبة على الأرباح.

---

(1)- Pascal De Lima, (2012) : Economie Bancaire Et Croissance Economique, Dunod, Paris, P284.

(2)- DovOgin, Op.cit, P 92.

(3)- بوسنة كريمة، المصدر سبق ذكره، ص ص 81، 84.

(4) - Xavier Bradley, Christian Descamps, Op. Cit, P 285.

وعليه فان حساب الأرصدة الوسيطة للتسيير السابقة بات أمرا غاية في الأهمية بعملية التشخيص المالي للبنك، خاصة إذا ما اتخذ من قيم مختلف هذه الأرصدة لدورات متتالية كأساس لتحديد المرحلة التي بدأ فيها تكوين النتائج، وكذلك الوقوف على تطور الأعباء والتكاليف العامة، المؤونات، وكذا الوقوف على اتجاهات المردودية.

2- نسب الاستغلال: وتسمى أيضا بنسب المردودية البنكية، وحسابها يمنح معنى لنتائج البنك المسجلة ضمن جدول حساب نتائجه، حيث ترجمة هذه النتائج في معدلات ونسب يسهّل من عملية المقارنة والتشخيص، وتنحصر هذه النسب فيمايلي:

أ- المعامل الصافي للاستغلال: (Le Coefficient Net D'Exploitation)

ويشير الى مدى قدرة الناتج البنكي الصافي الممتص على تغطية التكاليف الاجمالية، وبالتالي فالمعامل الصافي للاستغلال يشير الى نسبة استهلاك الناتج البنكي الصافي من قبل التكاليف الاجمالية (تكاليف الاستغلال العامة، مخصصات الاهتلاكاتومؤونات على التثبيتات المادية والمعنوية)، حيث أن وضعية البنك تكون أفضل كلما كان هذا المعامل أقل[1].

ويشير هذا المعامل أيضا الى حصة الثروة المنتجة من طرف البنك بعد استهلاك تكاليف بنكية اجمالية قصد تغطية المخاطر، ويحسب من خلال[2]:

معامل الاستغلال = التكاليف العامة + مخصصات الاهتلاكات/ الناتج البنكي الصافي

ب- نسب الإنتاجية:(Les Ratios De Productivité) وهي نسب مهمة لأنها تسمح بإعطاء معلومات ذات قيمة للمحلل الماليفي حالة ما أراد القيام بإعداد مقارنات بين الوكالات والفروع البنكية من حيث قياس إنتاجية كل موظف بنكي ومدى مساهمته في الناتج البنكي، خاصة وأن تقديم الخدمة البنكية يحتاج الى توفر يد عاملة مؤهلة، ويمكن حساب نسب الإنتاجية لكل موظف أو وكالة من خلال[3]:

نسبة إنتاجية الموظف = القروض/ عدد الموظفين.

أو الودائع / على عدد الموظفين.

أو الناتج البنكي الصافي / عدد الموظفين.

---

(1) - Ibid, P 286.

(2)- رحيم حسين، بن فرج زوينة، المصدر سبق ذكره، ص 12.

(3)- Sylvie de Coussergues, Op. Cit, P118.

نسبة إنتاجية الوكالة = القروض/ عدد الوكالات.

أو الودائع / على عدد الوكالات.

جـ- الهامش البنكي الإجمالي:(La Marge Bancaire Globale) حساب الهامش البنكي الإجمالي يظهر من خلال المقارنة بين تكاليف الموارد ونواتج الاستعمالات لجميع العمليات البنكية (العمليات مع العملاء، عمليات السوق وعمليات النقدية)[1]، وهذا الهامش يمكن حسابه أيضا من خلال الصيغة التالية[2]:

الهامش البنكي الإجمالي= الناتج البنكي الإجمالي / اجمالي الأصول

د- نسب المردودية الإجمالية: وهناك نسبتان هما[3]:

* معدل العائد على الأصول (ROA): ويحسب بالاعتماد على الصيغة التالية:

معدل العائد على الأصول= النتيجة الصافية / مجموع الاصول

ويمثل هذا المعدل العائد الصافي من مجموع الأصول، ويعتبر الأكثر استخداما في تقييم الأداء البنكي، كما يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 %.

*معدل المردودية المالية (ROE): ويحسب كما يلي:

معدل المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

(1) - Xavier Bradley, Christian Descamps, Op. Cit, P 285.

(2)- Lamarque, (2004): Gestion Bancaire,2eme Edition, Pearson Education, France, P129.

(3)- Sylvie de Coussergues, Op.Cit., p p 118- 119.

ويمثل هذا المعدل وجهة نظر المساهمين، ذلك أنه يوضح المردودية التي يحققها المساهمون من خلال استثمار أموالهم الخاصة في العمليات التي يقوم بها البنك.

وتوجد علاقة بين المردودية المالية ومعدل العائد على الأصولتتمثل فيمايلي:

معدل المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

= (النتيجة الصافية / مجموع الميزانية) X (مجموع الميزانية / الأموال الخاصة)

= معدل العائد على الأصول / رافعة الأموال الخاصة

وعليه بعد التطرق الى اهم المؤشرات المستخدمة في تشخيص المردودية البنكية، لابد وان نشير أيضا ان هذه الأخيرة تتأثر بعدة عوامل كأثر السعر الذي يتحدد في أسعار الفائدة والعمولات المفروضة على العملاء، وكذا الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع وبالتالي فالسعر هنا مرتبط مباشرة بمكونات الناتج البنكي الصافي وهو ما ينعكس أيضا على النتيجة البنكية، وأثر الحجم الذي يرتبط هو الاخر بعلاقة طردية مع النتيجة البنكية فكلما زاد نشاط بنك ما كان لذلك أثر إيجابي على مردوديته البنكية، في حين نجد أثر المخاطر والتي تفسر العلاقة العكسية بينها وبين المردودية البنكية، فارتفاع حجم المخاطر من شأنه ان يؤدي الى رفع مبالغ مخصصاتها ومؤونتها وهذا ما ينعكس سلبا على المردودية البنكية[1]، ان التحكم في هذه العوامل يعكس مدى قدرة البنك على رفع مردوديته وكذا قدرته على خلق قيمة مضافة، ولما كانت المخاطر البنكية أحد العوامل المؤثرة على النشاط البنكي فانه تم اعتبارها احد المحاور الرئيسية في عملية التشخيص المالي للبنوك.

[1]- بوسنة كريمة، المصدر سبق ذكره، ص88-89.

المبحث الثالث: تشخيص المخاطر البنكية:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية التي تقترن أنشطتها بإمكانية التعرض للعديد المخاطر، لاسيما في ظل ديناميكية البيئة البنكية وتنوع متغيراتها، وتتعدد المخاطر البنكية وتزداد حدتها وشدتها بفعل العديد من العوامل التي ميزت الساحة البنكية العالمية لاسيما في ظل العولمة المالية وتوجه البنوك نحو الشمولية، وباعتبار ان الاستقرار المالي والاقتصادي لأي دولة مرهون باستقرار نظامها البنكي فانه قد تمّ التوجه نحو وضع آليات لتسيير وقياس حجم المخاطر البنكية وتحديد طرق تشخيصها.

المطلب الأول: نشأة المخاطر البنكية ومفهومها:

ساعدت العديد من العوامل التي ميّزت البيئة البنكية خلال فترة السبعينات على تحقيق الاستقرار بهذه الأخيرة، فآنذاك كانت الصناعة المالية والبنكية تخضع لتنظيمات قانونية شديدة وقوانين ضبط بنكية وطنية جدّ مقيدة للنشاط البنكي، وكانت البنوك مهتمة بإدارة خصومها، أي أن معظم العمليات البنكية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد ثم إقراضها، وانصب اهتمام الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة البنكية وبالسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، كما أن محدودية المنافسة سهلت من عملية تحقيق الربحية العادلة والمستقرة، بالإضافة إلى غياب الحوافز التي تعمل على تشجيع المنافسة بين البنوك، لكن مع بداية سنوات الثمانينات، عرفت الصناعة المالية والبنكية موجات من التغييرات الجذرية بفعل: تنوع في المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك بعدما تم تنشيط العملية الابتكارية في المنتجات، ابتعاد البنوك عن القيام بنشاطها الأصلي والدخول في مجالات أعمال جديدة للبحث عن حصص سوقية بفعل ما عرفته الساحة البنكية من دخول للاعبين جدد مجال الأعمال البنكية التجارية وتناقص الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال وما تولد عنه من اشتداد المنافسة في السوق[1].

إن موجات التغيير السابقة التي عرفتها الصناعة المالية ساهمت في خلق وتنامي المخاطر البنكية وزادت من حدتها وشدتها، وذلك بسبب العديد من العوامل نذكر أهمها في[2]:

* زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل للمخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

* اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال الأمر الذي أدى الى تعرضها لأزمات السيولة بالإضافة لمخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.

---

[1]- طارق عبد العال، (2003): إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، ص ص 194- 195.

[2]- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز،(2008): مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة**، أيام 11 و12 مارس، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 05.

* التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق البنكية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

وتختلف أراء المهتمين والكتّاب للمخاطرة باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل باحث والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وكذلك الزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، فهناك من يعرّف المخاطرة على أنها: "الانحراف عن تحقيق العائد أو النتائج الفعلية مقارنة بالمخطط لها"[(1)]، وهناك من يعتبرها: "مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا"[(2)]، كما يوجد من يعرفها على أنها: "درجة الاختلافات في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدّر أو المتوقع"[(3)]، ناهيك عن أنه هناك من يحدّدها في أنها: "توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه، وبالتالي فهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة"[(4)].

وبالرغم من تعدد هذه التعريفات إلا أنها بالمجمل تصب في نفس المعنى، حيث يمكن اعتبار المخاطر على أنها التعرض لظرف معاكس ينتج عنه انحراف مغاير عن النتيجة المتوقعة أو المأمولة.

أما فيما يتعلق بالمخاطر البنكية فهي:" احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها وتذبذب العائد المتوقع على استثمار ما بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه"[(5)]، كما يمكن تعريفها على أنها: "مجمل الخسائر المتوقعة التي يتعرض لها البنك بصورة مباشرة كتعثر عمليات التمويل، أو بصورة غير مباشرة عن طريق عوامل داخلية مثل ضعف نظم المراجعة الداخلية، أو خارجية مثل: سمعة البنك وعدم مواكبته للمستجدات"[(6)]، وتعرف أيضا على أنّها: "احتمالية تأثير الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة تأثيرا عكسيا على

---

(1)- دريد كامل أل شبيب،(2015)، إدارة العمليات المصرفية،الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، ص 156.

(2)-منير ابراهيم هندي، (1999)، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث للنشر، القاهرة، ص 440.

(3)- محمد صالح الحناوي، (1999) الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 230.

(4)- بلعزوز بن علي، (2010/2009)، استراتجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، **مجلة الباحث**(العدد 07)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص331.

(5)- صادق راشد الشمري (2004)، إدارة العمليات المصرفية، دار اليازوري، الأردن، ص 214.

(6)- عبد الباسط محمد المصطفى جلال(2013)، اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان خلال الفترة 2010- 2012، و**رقة مقدمة إلى مؤتمر تحديات إدارة المخاطر**، مركز برين باور، ص02.

رأس مال البنك أو على عوائده"[1]، وكذلك هي عبارة عن: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"[2].

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن المخاطر البنكية هي: احتمالية تعرض البنك لأحداث مستقبلية محتملة الوقوع، لها قدرة التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتجياته المسطرة، وعلى الرغم من تعدد التعاريف الموجهة للمخاطر البنكية إلا أنها اتفقت كلها على اقتران المخاطرة بالنشاط البنكي، على الرغم من اختلاف حدتها وقوة تأثيرها من بنك لأخر وحسب قدرة هذا الأخير على التنبؤ بها والاستعداد لمواجهتها، ذلك أنّ حالة عدم التأكد المرتبطة أساسا بالمخاطر تعتبر أكثر عمقا بالمؤسسات البنكية وهذا مرده لطبيعة نشاط هذه المؤسسات التي تقوم بالاتجار بأموال الغير والعمل على تعظيم أرباحها وزيادة متانة مركزها المالي من خلال سعيها للتخفيف من المخاطر المترتبة عن حالة عدم اليقين في أنشطتها وذلك في مستهل تقديمها لخدماتها[3]، لذلك فالبنك الناجح يعمل على تسيير المخاطر المقترنة بنشاطه، ويسعى للتقليل منها وتنويعها من أجل جعلها بمستويات مقبولة ومنه تحقيق مردودية مناسبة.

المطلب الثاني: تصنيف المخاطر البنكية.

تعد المخاطر البنكية من أكبر التحديات التي تواجه البنوك لتأثيرها الكبير على نشاطها وأدائها، وتتنوع المخاطر البنكية بتنوع بيئات الأعمال والأنشطة المختلفة التي تمارسها البنوك، كما يتم تبويبها إلى أصناف مختلفة استنادا لاختلاف وجهات نظر وتباين رؤى الباحثين والماليين للمخاطر، إلا أن المخاطر بالبنوك تأخذ الأشكال التالية:

أولا- المخاطر البيئية:

وتتمثل في المخاطر التي تتعرض لها البنوك باعتبارها مؤسسات ذات تنظيم وتشريع عال، إذ أن معظم أنشطة البنوك هي في نظام المدفوعات بالاقتصاد وأن وظيفة المدفوعات تعد جزءا حيويا وكبيرا من وظائفها فضلا عن أنها تعمل ضمن نظام مفتوح تؤثر وتتأثر بالبيئة سواء أكانت البيئة الداخلية وما فيها من نقاط قوة لتعزيزها ونقاط

---

[1]- (2012)، إدارة المخاطر المصرفية، **اضاءات**(العدد6)، نشرة توعية صادرة عن معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة 4، ص02.

[2]- حسين بلعجوز،(2005)، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، **بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية (منافسة، تقنيات، مخاطر)**، أيام 6و7 جوان، المركز الجامعي بجيجل، ص5.

[3]- محمد عبد الحميد عبد الحي،(2014)، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، ص13.

ضعف لاستبعادها، أم بيئة عامة وما فيها من فرص للاستفادة منها وتهديدات لتجنبها، وبالأخص تهديدات المنافسة أو منتجات جديدة، ويشتمل هذا الصنف من المخاطر على الأنواع الآتية[1]:

* **المخاطر التشريعية:** هي تلك المخاطر التي تنجم عن عدم إلتزام ومخالفة البنوك لقوانين الأعمال والأسس القانونية للتعاقد في الدولة التي يعمل فيها البنك وهذا ما يعرض البنك للمخاطر والخسائر، فقد تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على البنوك المخالفة وتكرارها قد يؤدي إلى عقوبات أشد قسوة وتشير هذه المخاطر إلى تأثير تشريعات الدول التي تعمل فيها البنوك والتي يجب مراعاتها عند تقييم المخاطر، حيث تشمل السياسة المتعلقة بالتعريفات الجمركية وحصص الاستيراد وأية أمور أخرى تؤثر في الاستثمارات، علما أن اتفاقية بازل الثانية قد صنفت المخاطر التشريعية ضمن المخاطر التشغيلية.

* **المخاطرة الاقتصادية:** وتشمل المخاطر المترافقة مع عوامل الاقتصاد الوطني والدولي والتي يمكن أن تؤثر في أداء البنوك سواء أكان بصورة مباشرة أم غير مباشرة وبالأخص أن العولمة قد غزت دول العالم وحولت العالم كله إلى قرية صغيرة بإمكان أي فرد الوصول إليها عبر اتصال أو نقاط اتصال بسيطة.

* **مخاطرة المنافسة:** برزت نتيجة ظهور منتجات جديدة وابتكار خدمات متميزة ذات أداء عال من خلال آليات ووسائل مختلفة لتقديم أفضل الخدمات البنكية للعملاء عن طريق التحول من الصيرفية التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية بمختلف أشكالها وصيغها، كذلك تأثرت هذه المخاطر بنشاطات المؤسسات المالية الأخرى والتي دخلت مجال المنافسة كشركات التأمين وشركات الاستثمار المالي وصناديق التقاعد والشركات الشهيرة ومؤسسات الاتصالات لما لها من تعامل واسع مع الجمهور.

* **مخاطر التنظيم:** تنشأ هذه المخاطر من عدم التزام البنك بالإرشادات التنظيمية، كما أنّ هذه المخاطر هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تؤذي أرباح البنك ورأسماله نتيجة لعدم تقيّد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لأخر، ناهيك عن أنّ هذه المخاطر تعرض البنك لغرامات مالية وحتى لمخاطر السمعة وبالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام[2].

ثانيا– المخاطر الإدارية: تحدث بفعل سوء الإدارة وضعفها وعدم أهليتها وتشمل هذه المخاطر:

---

[1]– صادق راشدي الشمري،(2013)، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 57.

[2]– إبراهيم كراسنة، (2006)، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، مارس، ص 42.

* **المخاطرة المنظمية، مخاطر القابلية ومخاطرة التعويضات:** ويقصد بهذه المخاطر مايلي[1]:

أ- **المخاطرة المنظمية:** إن موضوع الربحية في البنوك يعتبر أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي للبنوك ويتأثر مستوى الربحية بدرجة متانة ودقة ونظام الضبط الداخلي والتدقيق الخارجي والإفصاح الدقيق والكافي عن مؤشرات الربحية أو عن قياس كفاية رأس المال ومدى تأثير المخاطر المعينة على تلك المؤشرات يعتبر مؤشر هام على شفافية الإدارة وتطلعاتها المستقبلية لتحقيق هدف الربحية على أن لا تنسى متطلبات السيولة الكافية والأمان اللازمين.

ب- مخاطر القابلية أو القدرة: وهي تلك المخاطر التي تجعل إدارة البنك مفتقرة إلى الكفاءة والقدرة على التعامل والتعايش مع المتغيرات البيئية في القطاع البنكي، مما يجعلها غير قادرة على اتخاذ قرارات بنكية صائبة وسليمة تربط إدارة الأموال في البنك وإدارة موجوداته ومطلوباته بالشكل الكفء مما يعرضها إلى ضياع فرص استثمارية مختلفة بسبب نقص الكفاءة والخبرة وعدم القدرة على إدارة مصادر التمويل وتوظيفها في مجالات استثمارية، فنقص الكفاءة والخبرة ينتج عنها الكثير من الأزمات المالية للبنوك بسبب عدم توافر إدارة رشيدة فيها ما جعل هذه البنوك تعلن إفلاسها أو تقلص من حصتها السوقية لذلك فقد تزايد الاهتمام بالحوكمة من قبل المؤسسات المالية والبنكية.

جـ- مخاطرة التعويضات: وهي تشير إلى وجوب مشاركة القطاع الخاص في المساهمة في معالجة الأزمات المالية والبنكية وذلك من خلال تأسيس أنظمة للتأمين على الودائع وحماية المودعين مما يؤدي إلى تحمل القطاع الخاص لجزء من هذه التكاليف أو الخسائر(عند تعرض البنك إلى إفلاس) بدلا من أن تتحملها الدولة وبالأخص في الدول النامية وذلك لعدم وجود نظام صريح للتأمين على الودائع وهذا ما يؤدي إلى عدم اهتمام المودعين باختيار البنك الجيد نظرا لأنهم لن يتحملوا أية خسائر نتيجة تلك الأزمات' أما في حالة وجود نظام صريح للتأمين على الودائع(والذي لا يغطي مبلغ الوديعة كله) ولكن سيكون هناك حدا أعلى لمبلغ التعويض في حالة إفلاس البنك وهذا ما يجعل المودعين(القطاع الخاص) يتحملون جزءاً من هذه التكاليف(الخسائر) نتيجة هذه الأزمات ومن خلال هذا سيضطر المودعين إلى اختيار البنوك الجيدة والقوية وذات المراكز المالية الجيدة وبالضرورة ستكون النتيجة انسحاب البنوك الضعيفة من السوق وهذا سيؤدي إلى حالة انضباط السوق.

* **مخاطر السمعة:** تنشأ مخاطر السمعة من الإخفاق في إتباع الأنظمة والقوانين، أي عند توفر رأي عام سلبي اتجاه البنك نتيجة عدم قدرته على توفير خدمات بنكية وفق معايير الأمان، السرية، والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء[1].

[1]- صادق راشد الشمري،إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، المصدر سبق ذكره، ص ص 60،61.

ثالثا- المخاطر المالية:

وتظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للبنوك وتشمل أنواعا مختلفة من المخاطر تتمثل أساسا في:

* **المخاطر الائتمانية:** يقصد بها: "احتمالية التعرض لخسارة ناتجة عن عدم سداد العميل أو تأخره عن سداد الالتزامات المالية"[2]، كما تعرّف بأنها: " المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدي بالبنك الى الوقوع في الخطر"[3]، ومنه فان هذه المخاطر هي عبارة عن خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندات[4]، ولا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه، كما يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد[5].

* **مخاطر السيولة:** تتمثل في "عدم قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها لغياب النقود المطلوبة وعدم إمكانية توفير التمويل المطلوب والمناسب، وكذلك تتمثل في عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الأصول دون الاضطرار إلى تسييل أصول بأسعار غير عادلة أو اللجوء الى مصادر أموال ذات تكلفة عالية"[6]، وعليه فان مخاطر السيولة تنشأ عن عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الأصول، وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر في ربحيته،

---

(1)- حسين بلعجوز، المصدر سبق ذكره، ص8.

(2)- بريان كويل، (2006)، ترجمة خالد العامري، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، ص 7.

(3)- بن حبيب عبد الرزاق، طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية(العدد01)**، المجلد 19، ص 61.

(4)- مفتاح صالح، معارفي فريدة، (2007)، المخاطر الائتمانية: تحليلها- قياسها -إدارتها والحد منها، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، جامعة الزيتونة، الأردن، 16 و17 أفريل، ص3.

(5)- مزياني نورالدين، بلال بوجمعة وزرزار العياشي، طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، **الملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة، الجزائر.

(6)- غسان سالم الطالب، (2015)، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، **المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية**، عمان، الأردن، 29 ،30 جويلية.

وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للبنك[1]. وقد تقف مسببات عدّة وراء تعرض بنك ما إلى هذا النوع من المخاطر نذكر أهمها في[2]:

– ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.

– سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

– التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

ولتفادي هذه المخاطر أو إدارتها يستلزم: تطبيق نظام معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة، تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة، الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية، المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة ووجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وأجال استحقاقها[3].

* **مخاطر سعر الفائدة:** تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم تناسق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات و الأصول، وتتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح له الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير و مدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة كما يتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب[4]. وعليه فالبنك يمكن أن يتعرض لهذا النوع من المخاطر نتيجة حدوث تحرك عكسي في معدلات الفائدة، لذلك ينبغي أن تتجه البنوك للإقراض بمعدل ثابت عندما يكون من المتوقع انخفاض معدلات الفائدة وأن تتجه للإقراض بمعدل متغير عندما يكون من

---

(1)– نضال رؤوف أحمد،(2013)، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**(العدد 36)، جامعة بغداد، العراق، ص306.

(2)– طرشي محمد، دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي، ص06.
http://www.univ-chlef.dz/drupub/?q=node/591، التاريخ: 2016/4/15.

(3)– علي عبد الله شاهين،(2005)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف: مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، **المؤتمر العلمي الأول حول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 8 و9 ماي، ص 11.

(4)– بغدود راضية، صبايحي نوال، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، **الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم**، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

المتوقع ارتفاع معدلات الفائدة[1]. وتؤثر هذه المخاطر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها، وترتبط بالتغير الحقيقي في السعر الحالي أو المستقبلي لعناصر من عناصر الأصول أو الخصوم[2].

* مخاطر الرافعة والمخاطر الدولية: ويقصد بالنوع الأول زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى رأسماله الكلي والتي تؤدي إلى زيادة المخاطرة كلما زادت هذه النسبة وهناك نوعان من الرفع أولهما هو الرفع المالي والذي ينجم عن الأعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون والتي تعود إلى اعتماد البنك على أموال مقترضة، وكلما كانت البنوك تتصف بارتفاع درجة الرفع لديها، تعد أكثر عرضة لمخاطر الفشل في الوفاء بما عليها من التزامات للغير في حالة تعرض إيراداتها للانخفاض لسبب أو لآخر وثانيهما هو الرفع التشغيلي ويتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق مباشرة بعمليات وأنشطة البنك، أما النوع الثاني فهي عبارة عن المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملات الأجنبية والتي تكون في سوق العملات الأجنبية، ويمكن تجنب أو الحد من هذه المخاطر وتقليلها عن طريق إجراء تحليل على وضعية المتعامل معهم ومراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى، كما ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخارجية الممكن حصولها من جراء التعامل الدولي وتكمن هذه المخاطر في إمكانية تغيير قوانين إخراج العملة الأجنبية في الدول وحصول مصاعب في التحصيل، لذا ينبغي على كل بنك أن يحدد قيمة المخاطر المتوقع تحملها لدى كل دولة معتمدا بذلك على وضعها المالي وإمكانية إصدارها القيود على إخراج العملة[3].

رابعا- مخاطر التسليم:

ساهم ولوج البنوك صيرفة الانترنيت بدخولها لميادين متطورة من الخدمات البنكية الإلكترونية بالنظر لما تقدمه هذه الخدمة من سرعة في الأداء وتقليل في الكلفة، ومع أن هذا الميدان حقق للبنوك عوائد مختلفة إلا أنه في نفس الوقت جعلها عرضة للعديد من المخاطر والتي ينبغي على أجهزة الرقابة أن تتعامل معها بدقة وحذر شديدين، وفيما يلي أهم هذه المخاطر:

* **المخاطر التشغيلية:** هي عبارة عن مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية[4]، كما تعرف على أنها المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية وهي مخاطر

---

[1]- بريان كويل، (2007)، ترجمة خالد العامري، الحماية من مخاطر معدلات الفائدة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، ص 16.

[2]- زياد رمضان، محفوظ جودة،(1996)، إدارة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 284.

[3]- صادق راشدي الشمري، المصدر سبق ذكره، ص ص 73، 74.

[4]- جاسم المناعي(2004): المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص ص 8، 9.

الخسارة الناجمة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية، جميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة[1]، وتتجسد أهم أنواع مخاطر التشغيل في: قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة مما قد يؤدي إلى خسائر مالية ناتجة عن الخطأ أو الغش أو عدم تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو انجاز العمل البنكي بطريقة غير سليمة مثل: تجاوز موظفي الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم، وقد تنتج مخاطر التشغيل بسبب الخطأ في نظم تكنولوجيا المعلومات أو الحوادث كالحرائق الضخمة أو كوارث أخرى[2].

* **المخاطر التكنولوجية:** طالما أن الصناعة البنكية تتميز بالتطور والإبداع المستمر واستخدام التكنولوجيا المتطورة لذلك فإن تقديم الخدمات والأنشطة البنكية الإلكترونية أصبح يستحوذ على فكر البنكيين حتى يتمكنّوا من تحقيق ميزة تنافسية بأنشطة بنوكهم المختلفة، وعلى الرغم أن هذه الخدمات لها مزايا متعددة سواء للبنك أم للعميل إلا أنه في الوقت نفسه هناك مخاطر جسيمة تلازمها لذلك فإن اتفاقية بازل الثانية أصدرت لائحة مساندة تتعلق بمخاطر هذه الأنشطة[3].

* **مخاطرة المنتج الجديد:** إن استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدام تلك الأدوات وتعاظم العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية بين البلدان كل هذا قد أدى إلى تفاقم حجم وتنوع المخاطر البنكية بدخول منتجات أو أدوات مالية جديدة.

* **المخاطر الإستراتيجية:** هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس إدارة البنك وكذا الإدارة العليا المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتجية، ومن اجل وجود إدارة مخاطر إستراتجية قوية لدى البنوك لابد من توفر أنظمة معلومات كي تمكّن إدراة البنك من مراقبة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية كما تحتاج إلى أنظمة رقابة داخلية لضمان أن البنك غير معرض لمخاطر إستراتجية[4].

---

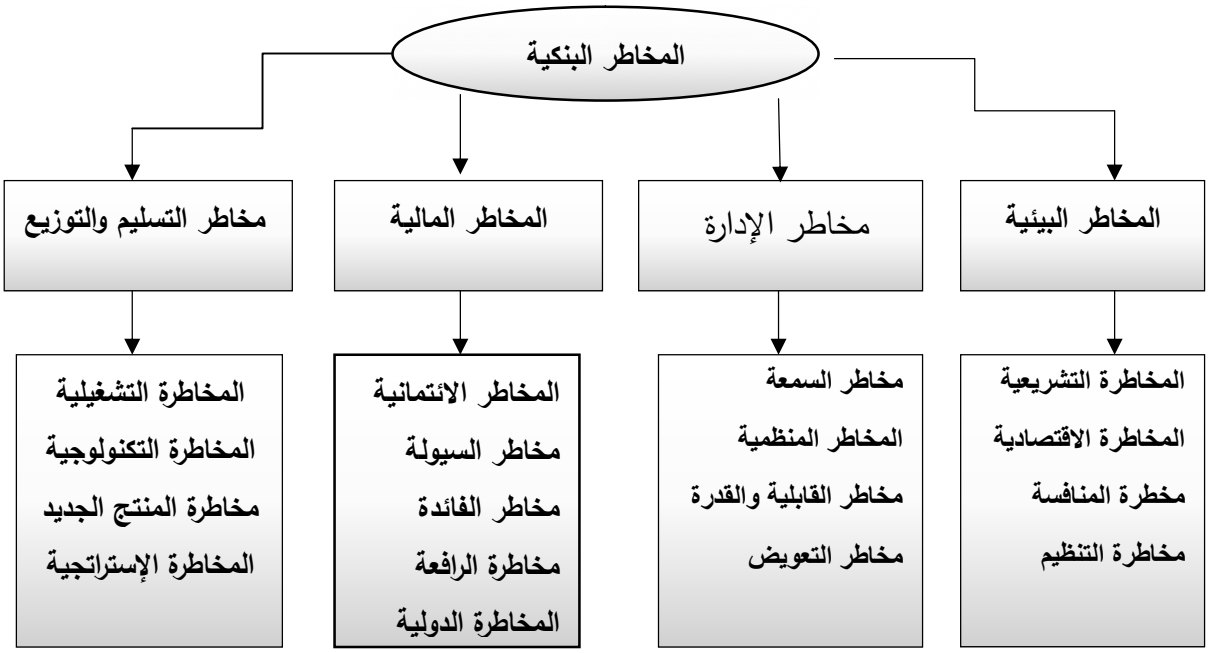
[1]- أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، (2015): إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك الجزائرية: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**(عدد03)، ديسمبر، ص 119.

[2]- منصور منال، (2009): إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، **الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، أيام 20 و21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص07.

[3]- أسعد حميد العلي،(2013): إدارة المصارف التجارية – مدخل إدارة المخاطر – ، الطبعة الأولى، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 358.

[4]- إبراهيم كراسنة، المصدر سبق ذكره، ص 37.

الشكل رقم(12): تصنيف المخاطر البنكية.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر البنكية:

تتعدد الأساليب التي يتم يتم اعتمادها من قبل البنوك والهيئات المالية لقياس المخاطر البنكية، حيث نذكر أهمها في:

أولا– قياس المخاطر البنكية باستخدام أسلوب النسب المالية:

إن تحديد المخاطر البنكية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور التي تساعد على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثمّ التقليل من هذه المخاطر إلى مستويات دنيا، ويمكن تلخيص أهم النسب المستخدمة في قياس حجم المخاطر بالبنوك في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): مؤشرات قياس المخاطر.

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في قياسها
المخاطر الائتمانية	– مخصص خسائر القروض/ إجمالي القروض. – القروض المتأخرة عن السداد/ محفظة القروض. – حقوق الملكية/ إجمالي القروض. – قروض وسلفيات قصيرة الأجل/ مجموع الأصول.
مخاطر السيولة	– المعيار النقدي= (نقدية بالخزينة + أرصدة لدى البنك المركزي+ مستحق على البنوك)/ (الودائع+ المستحق للبنوك). – معيار السيولة القانونية = (أرصدة نقدية+ أصول شبه نقدية)/ حجم الودائع لدى البنك. – إجمالي حقوق الملكية/ الأصول.
مخاطر سعر الفائدة	– أصول حساسة اتجاه معدل الفائدة – خصوم حساسة اتجاه معدل الفائدة. – أصول حساسة اتجاه معدل الفائدة / إجمالي الأصول. – خصوم حساسة اتجاه معدل الفائدة/ إجمالي الخصوم.
مخاطر سعر الصرف	– المركز المفتوح في كل عملة. – إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية.
مخاطر رأس المال	– إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول. – الشريحة الأولى من رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. – القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول/ عدد العمال. – مصاريف العمال/ عدد العمال.

المصدر: طارق عبد العال، (2003): إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، ص 239.

ولقصور هذه النسب تم استحداث نسب ومؤشرات حديثة تعمل على قياس قيم المخاطر بدقة نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): مقاييس تقليدية ومتقدمة للمخاطرة.

المخاطرة المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	طرق إدارة المخاطرة
مخاطر الائتمان	– متوسط القروض/ الأصول. – القروض غير المسددة/ إجمالي الخسائر. – خسائر القروض/ إجمالي الخسائر. – احتياطي خسائر القروض/ القروض	– درجة تركز القروض. – معدل نمو القروض. – معدلات الإقراض المرتفعة. – الاحتياطات/ القروض غير المسددة.	– تحليل الائتمان. – توثيق الائتمان. – رقابة الائتمان. – تقييم خاص للمخاطر الائتمانية.
مخاطر السيولة	– القروض / الودائع. – الأصول السائلة/ الودائع.	– الأموال المشتراة (المقرضة). – تكاليف الإقراض. – الأصول السائلة. – الإقراض/ الودائع.	– خطة سيولة. – خطة سيولة للطوارئ. – نموذج التكلفة أو التغير. – تطوير مصادر التمويل.
مخاطر سعر الفائدة	– الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم الحساسة. – الفجوة.	– سلسلة الفجوات. – تحليل التدفق. – الفجوات المتحركة.	– إدارة الفجوة المتحركة. – تحليل التدفق.
مخاطر الرافعة	– حق الملكية/ الودائع. – حق الملكية/ الأصول. – إجمالي الديون/ الأصول.	– الأصول الخطرة المعدلة/ حق الملكية. – النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية.	– تخطيط رأس المال. – سياسة لتوزيع الأرباح. ملائمة رأس المال.

المصدر: مفتاح صالح، معارفي فريدة، (2007): المخاطر الائتمانية: تحليلها– قياسها –إدارتها والحد منها، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، جامعة الزيتونة، الأردن، 16 و17 أفريل، ص 14.

وتسمح هذه الطريقة للبنكي انطلاقا من اضطلاعه على الوثائق بالتعرف على ماضي، حاضر ومستقبل المؤسسة، كما أن من ميزاتها الاعتماد على التفكير البشري في التحليل وأخذ القرار، ووجهت لهذه الطريقة

انتقادات عدة تلخصت أهمها في: اعتمادها في قياس المخاطرة مكلف جدا ويأخذ وقتا طويلا، كما أن اتخاذ القرارات فيها قد يكون ذاتيا[1].

ثانيا– طريقة «Crédit MEN»[2]:

تعتمد هذه الطريقة على ثلاث عوامل أساسية هي:

* العامل المالي: يمثل حالة المؤسسة المالية وفقا لما هو موجود في الميزانية المالية، حيث يقوم بالتحليل المالي لعناصر الميزانية.

* العامل الشخصي: يكون التقييم لخبرة وكفاءة المسيرين وحتى إمكانياتهم العلمية والعملية.

* العامل الاقتصادي: يمثل وضعية المؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأخرى حيث يدرس في هذه الحالة مكانة المؤسسة من حيث منتوجها ومساهمتها في الإنتاج وكذا نوع الفرع الذي تنتمي إليه ومدى تطوره ونموه، حيث يقوم المختصون بتوقعات حول مستقبل المؤسسة باستعمال المعلومات العامة والخاصة بالمؤسسة، و باستعمال الطرق الإحصائية.

تعطي طريقة "Crédit Men" معامل لكل عامل حسب درجة أهميته، فبالنسبة للعامل المالي: 40% وللعامل الشخصي:40% أما للعامل الاقتصادي: 20%، وبعدها تلخص كل هذه النسب في نسبة واحدة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة بحيث تتكون هذه الأخيرة من خمس نسب لكل نسبة معامل ترجيح موضح كما يلي:

– نسبة الخزينة أو نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل، بمعامل يساوي 25%.

– نسبة الملاءة = الأموال الخاصة/ مجموع الديون، بمعامل يساوي 25%.

– نسبة دوران العملاء = رقم الأعمال/ مجموع الحقوق على الزبائن، بمعامل يساوي 20%.

– نسبة دوران المخزون = سعر تكلفة البضائع/ متوسط المخزون، بمعامل يساوي 20%.

– نسبة تمويل القيم الثابتة = الأموال الخاصة/ القيم الثابتة، بمعامل يساوي 10%.

R_i = قيمة النسبة (i) للمؤسسة المدروسة/قيمة النسبة (i) للمؤسسة المثالية.

---

[1]– بن بوزيان، مولاي خثير،(2008): تسيير وتقييم مخاطر القروض" تطبيق طريقة التنقيط حالة قطاع الأشغال العمومية في الجزائر، **الملتقى الدولي الثالث: إستراتجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات**، 25–26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص، 7–8.

[2]– جبوري محمد،(2008):تسيير خطر منح القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي Scoring حالة BNA – بسعيدة–، **الملتقى الدولي الثالث: إستراتجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات**، المصدر سبق ذكره، ص ص3– 4.

بعدها يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط والمقارنة تتم عن طريق النسب التالية:

R_i = قيمة النسبة (i) للمؤسسة المدروسة/قيمة النسبة (i) للمؤسسة المثالية.

بعدها ترفق العلاقات أو النسب (R_1.....R_5) بمعاملات حسب درجة أهميتها ليتحصّل على النسبة الإجمالية:

$$R=25R_1+25R_2+20R_3+20R_4+10R_5$$

فإذا كانت R أكبر أو يساوي 100 فان وضعية المؤسسة حسنة وإذا كانت أقل فان وضعيتها سيئة.

كخلاصة يمكن القول أنّ هذه الطريقة أعطت أهمية للعوامل الثلاث واعتبرتهم أساسا للنموذج وذلك من خلال إقران كل عامل بنسب ترجيحية، كما أعطت لكل نسبة مالية مكونة لأي عامل من العوامل السابقة ثقلها بحسب درجة تأثيرها وبالتالي فاتخاذ القرارات هنا يكون موضوعيا واقل عشوائية، ويصعب تطبيق هذه الطريقة في حالة عدم توفر نظام معلوماتي يزود البنوك بكل ما يتعلق بمجال النشاط كما يستحيل اعتمادها في حالة عدم الحصول على النسب المثلية لاستخدامها في المقارنة[1].

ثالثا- الأنظمة الخبيرة:

توصف الأنظمة الخبيرة بأنها: " منهجية مبتكرة تستمد قوتها من القاعدة المعرفية التي تعد المكون الأساس للنظام حيث أن استخدام هذه القاعدة بشكل كفؤ ينعكس على أدائها في استنباط النتائج وصنع القرارات استنادا للاستنتاج المنطقي[2]"، كما ينظر لهذه الأنظمة على أنها: " مجموعة برامج قادرة على تأدية نفس المهمة التي يقوم بها الفرد الخبير وذلك في مجال محدد، شريطة أن تكون هذه البرامج مزودة بكم معرفي يتميز بالوضوح والدقة الغرض من ذلك استغلالها في الوجهة التي يرغبها الخبراء في مجال محدد[3]".

وعليه فهذه الأنظمة تهدف إلى تطوير برامج معلوماتية تستطيع تحليل الأحداث والمواقف في مجال معين والوصول إلى نفس النتائج أو الاستنتاج الذي يصل إليه الخبير، والشكل التالي يوضح مكونات النظام الخبير.

---

[1]- سوار يوسف،(2008): **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 113.

[2]- سمير عماري، جمال الدين يخلف، (2013): الأنظمة الخبيرة كأحد الأساليب العلمية لدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسة، **الملتقى الدولي الأول حول: الطرق الكمية المطبقة في التسيير**، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، ص3.

[3]- بوداح عبد الجليل، (2007/2006):**استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية: دراسة تحليلية وتطبيقية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص 24، 25.

الشكل رقم(13): مكونات نظام الخبير.



المصدر: سوار يوسف،(2008)، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 135.

وتتيح الأنظمة الخبيرة للبنوك عدة فوائد نذكر منها[1]:

- توفير أعلى مستوى من الموضوعية والموثوقية عند اتخاذ القرارات.
- تقديم الدعم لعمليات صنع القرارات غير المبرمجة وشبه المبرمجة.
- ضمان الحياد والعقلانية والتجرد عن أي اعتبار شخصي أو نفسي عند اتخاذ القرارات.
- القدرة على حل المشكلة عند فقدان المعرفة لدى الخبير الإنساني بفعل قلتهم وارتفاع تكلفة توظيفهم أو تركهم للعمل.

على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته الأنظمة الخبيرة في مجالات التطبيق المختلفة إلا أنها مازالت تتضمن قدرا من السلبيات التي تلازمها لتكون بذلك محلا للانتقادات والتي قبل التطرق لأهمها، لابد من الحديث عن المزايا التي تتسم بها النظم الخبيرة والتي تتمثل في[2]:

- الحصول على الخبرات النادرة حيث توفر النظم الخبيرة المعرفة النادرة والخبرات المميزة في مجال معين وتسمح للآخرين باستخدامها بسهولة.
- تحسين الإنتاجية، تعمل النظم الخبيرة بشكل أسرع من العنصر البشري كما تعمل على تخفيض التكاليف الناتجة عن أخطاء الأفراد.

---

[1]- سمير عماري، جمال الدين يخلف، المصدر سبق ذكره، ص3.

[2]- خبابة عبد الله، جباري عبد الوهاب، (2009): النظم الخبيرة ونظم دعم القرار كمدخل لاتخاذ القرار في المؤسسة، **ملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية**، جامعة المسيلة، أفريل، ص 7.

– إمكانية العمل في مواقف الخطر، تستطيع النظم الخبيرة العمل في ظروف الخطر عكس الإنسان الذي لا يطيق ذلك.

–المرونة، تتصف هذه النظم بالمرونة في الحلول المقدمة للمستخدمين، فبناء على نوع المدخلات تتخذ القواعد المستخدمة في حل المشكلات.

– العمل في ظل معلومات غير مؤكدة مع إمكانية نقل المعرفة إلى أماكن متباعدة جغرافيا.

أما فيما يتعلق بالسلبيات الملازمة للأنظمة الخبيرة فيمكن إيجازها في[1]:

– صعوبة استخلاص الخبرة من البشر، وفي بعض الحالات يتعمد الأفراد بعدم التعاون مع مصمم النظام الخبير في عملية التصميم وذلك برفض منحه المعرفة التي يحتاجها في التصميم.

– عدم ثقة المستخدمين في النظام، وأحيانا مقاومتهم له من خلال رفضهم لتطبيق واستخدام النظام.

– لا يوجد وسائل يمكن من خلالها التحقق من جودة التوصيات المقترحة من الخبراء.

– ارتفاع تكلفة تصميم النظم الخبيرة وارتفاع الوقت المستغرق لتصميم النظام الخبير.

رابعا– طريقة التنقيط المالي:

ظهرت وكالات التنقيط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث برزت أول وكالة تنقيط سنة 1841 تحت مسمى The Mercantile Agency، حيث جاء ظهورها كرد فعل على الأزمة المالية التي حدثت سنة 1837 والتي اعتبرت كنتيجة لضعف انتقال المعلومات والبيانات بين مختلف المتعاملين وبالتالي جاءت هذه الوكالة لتتولى عملية جمع المعلومات وتوزيعها على مختلف المتعاملين بما يساعد على اتخاذ أفضل القرارات الاقتصادية التجارية والمالية[2]، أما عملية التنقيط فقد بدأت أول مرةسنة 1909 من طرف « Jhon Moody's » عندما صنف سندات شركة السكك الحديدية بالولايات المتحدة الأمريكية[3]، وذلك من خلال وضعه لنظام تنقيطي خاص بالشركة يبدأ من Aaa التي تعني وضعية مالية جيدة الى غاية F التي تعني وضعية مالية سيئة، وابتداء من منتصف سنة 1910 برزت كل من مؤسستي Standard And Poor's و Fitch كمؤسستين مختصتان في مجال التنقيط ثم شهدت سنة 1918 بروز تنقيط الخطر السيادي المرتبط

---

[1]– بوزيان عثمان، بليل خيرة وبن عائشة بختة، (2013): استخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض، **الملتقى الدولي الأول حول: الطرق الكمية المطبقة في التسيير**، المصدر سبق ذكره، ص5.

[2]– بودخدخ كريم، كرباش رحمة، (2013): دور وكالات التنقيط العالمية : بين الحد من الأزمات المالية والتسبب فيها، **الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة العربي التبسي، تبسة، 19 و20 جوان، ص 2.

[3]– مداني أحمد، (2013): دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، **مجلةالأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،(العدد 10)، جوان 2013، ص 54.

بتحديد ملاءة الدولة والتي تولت إعداده مؤسسة Moody's[1]، وبحلول 1929 كانت Moody's تقوم بتصنيف حوالي 50 حكومة مركزية تصدر سندات دولية، وقد توقف سوق السندات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية حتى فترة السبعينات حيث عاد السوق للنشاط ولكن ببطء شديد، وفي نهاية الثمانينات كان هناك 15 دولة فقط تقوم بالاقتراض من سوق رأس المال الأمريكية وحصلت على تصنيف جدارة ائتمانية من Moody's، في حين حصلت الدول الأقل جدارة على القروض من السوق الأوروبية وبعض البنوك دون الحصول على تنقيط ائتماني وخلال فترة التسعينات ازدهر نشاط التصنيف الائتماني للدول وهناك الآن العديد من الشركات التي تقدم خدمات التصنيف الائتماني[2]، حيث هناك نحو 150 وكالة تنقيط تعمل بـ 32 دولة حول العالم، لكن كل من وكالة Moody's و Standard And Poor's تحتكران 80٪ من سوق التصنيف العالمي تليهما وكالة Fitch التي تهيمن على 14٪ من سوق التصنيف العالمي المقدرة قيمته بـ 350 مليار دولار، فيما تتنافس بقية الوكالات على حصة سوقية لا تزيد عن 6٪ من حجم السوق[3].

وانطلاقا مما سبق نجد أنّ وكالات التنقيط الدولية هي عبارة عن: " مؤسسات مالية تتولى انطلاقا من جملة إجراءات وأساليب وضع تنقيط لمختلف المؤسسات المالية والشركات يوضح مدى ملائمتها وقدرتها المالية والائتمانية[4]"، ومنه فهذه الوكالات تتولى عملية تقييم وتنقيط خطر البنك قصد إعلام إدارته ومختلف المتعاملين معه والمستثمرين الراغبين في شراء الأوراق المالية التي يطرحها بمدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في الآجال المحددة، كما تظهر أهمية هذه الوكالات في: المساهمة من خلال التصنيف الممنوح للمؤسسات والواضح لقدرتها المالية والائتمانية في إعطاء تصور شامل لمختلف المتعاملين بالسوق ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم المالية، العمل على خلق المنافسة وتحسين أداء السوق بفعل تسابق المؤسسات فيما بينها لأجل الحصول على تنقيط جيد من قبل هذه الوكالات وأخيرا الحد من الأزمات من خلال دورها في منح كل مؤسسة تنقيط خاص بوضعيتها ما يساعد هذه الأخيرة على اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية بشكل عقلاني ورشيد، أما فيما يتعلق بالانتقادات التي وجهت لها فأهمها تمثل في: عدم استقلالية وكالات التنقيط وهو ما يفسر عدم حياداياتها فيما تمنحه من تنقيط، وجود علاقات ومصالح مشتركة بين وكالات التنقيط والمؤسسات الخاضعة للتنقيط، عدم تحديث النماذج والأساليب المتبعة في تقييم الخطر وأيضا سعي هذه الوكالات إلى تحقيق

---

[1]- بودخدخ كريم، كرباش رحمة، المصدر سبق ذكره، ص 2.

[2]- ناجي التوني، مؤشرات الجدارة الائتمانية، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص2.

[3]- (2010)، التصنيفات الائتمانية، **اضاءات**(العدد4)، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، نوفمبر، ص 2.

[4]- بودخدخ كريم، كرباش رحمة، المصدر سبق ذكره، ص 2.

مصلحتها الخاصة من خلال العمل على تعظيم أرباحها ولو على حساب عامل الشفافية والمصداقية[1]، هذا بالإضافة إلى أن الإجراءات المتعلقة بالتنقيط المعدة من قبل هذه الوكالات ليست واضحة وينقصها في بعض الأحيان الشفافية، كما أنها تصدر نقاط تكون متباعدة في بعض الأحيان وهذا ما يستدعي بضرورة مقارنة المنهجية المعتمدة من قبل كل الوكالات عند قيامها بتقييم المخاطر[2].

– **درجات التصنيف الائتماني:** تستخدم وكالات التصنيف الائتماني الدولية رموزا في شكل حروف للدلالة على جودة الائتمان والتي تتدرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية هي[3]:

– درجة الاستثمار: وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز: « Aaa, Baa, A , Aa » وذلك بالنسبة لوكالة موديز، والرموز « A, AA, AAA, BBB » بالنسبة لوكالتي ستاندرآند بورز وفيتش للتصنيف.

– درجة المضاربة: وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية ، وتأخذ الرموز التالية: « Ba, C, Ca, Caa, Ba » ، بالنسبة لوكالة موديز والرموز « B , BB, C, CC, CCC » بالنسبة لوكالتي ستاندرآند بورز وفيتش للتصنيف.

كما تضيف وكالات التصنيف الائتماني أرقاما أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف حيث تضيف وكالة موديز أرقاما لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa هي 1 أو 2 أو 3، ويشير الرقم 1 الى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف والرقم 2 على منتصف درجة التصنيف والرقم 3 الى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف. في حين تضيف وكالتا بالنسبة ستاندرآند بورز وفيتش للتصنيف "+" و "–" إلى درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمنها.

– **مفهوم التصنيف الائتماني بالبنوك:**يقصد بالتصنيف الائتماني تلك "العملية التي تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو جودة الأوراق والمنتجات المالية، وفي نفس الوقت لا يعتبر التصنيف الائتماني ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها[4]"، بمعنى انه عبارة عن:

---

[1]– المصدر نفسه، ص 2.

[2]– يوسف سعداوي، (2013)، دراسات في المالية الدولية، دار الراية، عمان، ص 235.

[3]– مداني أحمد، المصدر سابق الذكر، ص55.

[4]– بلعزوز بن علي، مداني أحمد، (2010)، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها: دراسة وضعية وشرعية، **المؤتمر الدولي الرابع: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي**، 15 و16 ديسمبر، كلية العلوم الإدارية، الكويت.

" درجة تظهر حكم وكالات التصنيف الائتماني العالمية على مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها، فمعنى تصنيف ضعيف أن هناك احتمالا بألا يستطيع المدين الوفاء بالتزاماته، أما التصنيف المرتفع فيعني استبعاد الاحتمال، ويسهل التصنيف المرتفع على الحكومات والشركات الحصول على تمويل وقروض سواء من الأسواق الداخلية أو الخارجية، وتتم عملية التصنيف بناء على معايير اقتصادية ومحاسبية معقدة أهمها الربحية، ثم الموجودات أو الأصول، والتدفقات المالية التي توضح الوضع المالي للمؤسسة[1]".

أمّا التصنيف الائتماني للبنوك فيعبر عن: " رأي وكالة التصنيف الائتماني في مدى إمكانية دخول البنك في صعوبات مالية وبالتالي مدى احتياجه إلى الدعم والمساعدة المالية في المستقبل[2]". وبالتالي فان تصنيف الملاءة الائتمانية لبنك معين وتحديد درجة المخاطر المالية التي تواجهه أو توضيح مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في حالة إصداره للسندات من قبل وكالات التصنيف الائتمانية يعتبر بمثابة الهوية لكل من المقترض والمقرض، الوسطاء والسماسرة، رجال الأعمال والمحللين الماليين، المنظمات الدولية المعنية بالأسواق المالية والتنمية، أي لكل من يرغب في التعرف على الوضع المالي لهذا البنك والاستفادة من البيانات والمعلومات المتعلقة به.

وتشمل خطوات إعداد تصنيف ائتماني لبنك معين، بقيام وكالة التصنيف الائتمانية بتحليل البيئة الاقتصادية والتشغيلية له، ثم إعداد استبيان متعلق به، بعده يتم عقد اجتماع مع الإدارة العليا للبنك بهدف الحصول على معلومات عامة عن أنشطة البنك المتنوعة ومناقشة البيانات المتقدمة وتقويمها وتحليلها من أجل الوصول إلى النموذج المناسب لإجراء التصنيف الائتماني، عقب ذلك يتم إعداد مسودة التقرير وعرضها على البنك لإجراء التعديلات المناسبة، بعدها توزع تلك التعديلات على لجان الائتمان التي تجتمع فيما بعد لتحديد درجة التصنيف النهائية وإخطار البنك بها رسميا، ليتم نشرها بعد ذلك للمستثمرين والجمهور بمختلف وسائل الإعلام والانترنيت، أمّا فيما يتعلق بمحددات التصنيف الائتماني للبنوك فان وكالات التصنيف الدولية تعتمد على عدة عوامل كمية وكيفية في إصدارها لدرجات التنقيط حيث نجد هذه العوامل تغطي كل من[3]:

- المخاطر بأنواعها المختلفة (مخاطر الإدارة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة، مخاطر التمويل والسيولة).

---

[1]- (2008):وكالات التصنيف الائتماني، الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر،
http://www.iinvest.gov.eg/iinvest/html/topics/topic_03.html تم الاطلاع: 2014/6/18.

[2]- مداني أحمد، المصدر سابق الذكر، ص57.

[3]- رامي زعتري، (2011): **التصنيف الائتماني وآفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري: دراسة تطبيقية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ص 75- 87.

– حجم رأس مال البنك وكفايته وفقا لمقررات لجنة بازل وقدرة البنك على النفاذ لمصادر رأس المال الخارجية والتمويل طويل الأجل.

– أثر التوريق على البنك من حيث الفوائد والمخاطر المرتبطة به والدوافع الكامنة وراءه، والذي يؤدي إلى إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، كما تقوم وكالات التصنيف بتحليل جودة الأصول محل التوريق.

– الإيرادات والأداء ومدى القدرة على توليد الأرباح.

– بيئة السوق التي يعمل بها البنك.

– التنويع في الأعمال.

– الإدراةالإستراتجية الواضح للبنك.

– الحوكمة.

– الملكية وحجم الدعم المتاح للبنك.

خامسا– طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

ظهرت هذه التقنية كآلية لتصنيف الزبائن بالولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات وتطورت تدريجيا بفرنسا في السبعينات، أما حاليا فيتم استخدامها بكثرة في تشخيص المخاطر بالمؤسسات البنكية لأنها أكثر دقة من طريقة النسب المالية، وتعتمد هذه آلية القرض التنقيطي على التحاليل الإحصائية حيث تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لعملائه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها[1].

وعليه فان الهدف من اعتماد هذه الطريقة هو تحقيق مايلي[2]:

* تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بفعل الاختيار الأفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.

* تسريع عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض وهو ما ينجر عنه تحسّن في تقديم الخدمات للعملاء.

*التخفيض من أعباء دراسة ملفات القروض وتسييرها.

إن إعداد نموذج التنقيط يستلزم دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تستخرج بصفة عشوائية من المجتمع المدروس، وتتكون من عينتين جزئيتين، الأولى تضم المؤسسات العاجزة والثانية تضم المؤسسات السليمة والتي يتم معالجتها باستعمال تقنية التحليل الخطي التمييزي الذي يحدد المتغيرات الأكثر

---

[1]– كمال رزيق، فريد كورتل، (2007): إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، **المؤتمر العلمي السنوي الخامس نحو المناخ الاستثماري والأعمال المصرفية الالكترونية**، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 5/4 جويلية، ص8.

[2]– مزياني نور الدين، بلال بوجمعة وزرزار العياشي، (2008): أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، **الملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة، 23 و24 نوفمبر، ص7.

تمييزا ويربطها بمعاملات ترجيحية مكونة بذلك دالة التنقيط، ثم يتم استخراج النقطة الموافقة للمؤسسة بتعويض قيمة متغيراتها في الدالة، تلك النقطة تقارن مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري الرفض والقبول، وللتأكد من كفاءة النموذج يتم اختبار نتائجها على عينة مستقلة عن عينة الدراسة، فان أثبتت نجاعته استطعنا الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المستقبلية، ولتوضيح ماسبق نوجز فيما يلي المراحل المعتمد عليها في إعداد النموذج التنقيطي[1]:

أ- تشكيل قاعدة المعطيات: يتم خلالها سحب عينة بصفة عشوائية من المجتمع المستهدف على أن تكون العينة ممثلة تمثيلا جيدا له،بحيث تكون النتائج المتحصل عليها عند استعمالها قابلة للتعميم، ولتحقيق ذلك يتطلب سحب العينة شروط معينة تتمثل فيما يلي:

- يجب أن تكون غنية بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها المؤسسات السليمة والعاجزة.
- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة لإعطاءنظرة حقيقية عن المجتمع.

وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية التالية:

*عينة الإنشاء: ويتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط.

*عينة الإثبات: وهي العينة التي تفيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها،وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط على عناصر لا تنتمي لعينة الإنشاء.

*عينة التنبؤ: وهي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترة المستقبلية.

ب- التحليل التمييزي: هو طريقة إحصائيةتسمح بتمييز الأقسام المتجانسة للمجتمع انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل عنصر منه،وذلك بالاعتماد على معايير معينةوعندئذ يمكن إدراج كل عنصر من المجتمع في التصنيف الذي ينتمي إليه، وهنا يستعمل التحليل التمييزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي: مؤسسات سليمة ومؤسسات عاجزة، ولإيجاد المعيار الذي يميز بشكل كبير الفئة السليمةوالفئة العاجزة يجب تتبع الخطوات التالية:

*تحديد المتغيرات الأكثر تمييزا: يتم في بادئ الأمر فرز المتغيرات بين متغيرات كمية على شكل نسب مالية ذات صفة رقمية ومتغيرات أخرى كيفية (غير محاسبية) يتم تحويله إلى أرقام لاستغلالها.

تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي التدريجي وتقنية الانحدار خطوة بخطوة التي تعمل انطلاقا من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات

---

[1]- عبادي محمد، (2005): الشبكات العصبية الاصطناعية أداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية، **للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية (منافسة، تقنيات، مخاطر)**، أيام 6و7 جوان، المركز الجامعي بجيجل، ص 4-6.

الكمية والكيفية، وذلك لتشكيل التابع (Z)، حيث يقوم باختيار كل المتغيرات وإدخال المتغير الأكثر تمييزا إلى النموذج ثم يمر إلى الخطوة التالية بحيث يكون المتغير المختار يعظم معامل الارتباط مع التابع(Z)وقيمة فيشر(F) للمتغير تبين مدلوله الإحصائي في تمييز المجموعات وبالتالي إحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة مسبقا، إلى أن يتم تحديد كل المتغيرات الداخلة في النموذج بصفة نهائية.

*صياغة الدالة(Z) وتحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة: بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات. وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z= a_1 R_1 + a_2 R_2 +.....a_n R_n+b$$

حيث:

Z : النقطة النهائية (score)

a_i: معامل الترجيح

R_i: النسب الداخلية في النموذج

b: ثابت

واعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة.

* تحديد النقطة الحرجة: بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يتم تحديد النقطة الحرجة التي على أساسها يتم الفصل بين قراري الرفض والقبول. ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$Z^* = \text{أخر نقطة للمؤسسات السليمة} + \text{أول نقطة للمؤسسات العاجزة} / 2$$

وبعد ذلك يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية والنقطة الحرجة وفقا لقاعدة القرار. وكخطوة موالية يتم حساب مؤشر أساسي يسمى بمعدل التصنيف الصحيح، الذي يمكننا من معرفة دقة النموذج، وبالتالي فان النموذج الأمثل هو ذلك النموذج الذي يعطي أكبر نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات وليس هذا فقط بل ولاستعماله يجب التأكد من قدرته على التنبؤ بعجز المؤسسات وذلك من خلال اختباره على عينة مستقلة عن

عينة الإنشاء ومقارنتها بها، وذلك كمرحلة ثانية قبل استعماله فعلا من طرف البنك التجاري، وفي الغالب فان كل زبون له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض، أما الذي لديه نقطة أقل من النقطة الحرجة فانه يرفض طلبه.

وتتيح هذه الطريقة سهولة وسرعة اتخاذ القرار وهو ما يساهم في توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض خاصة أنها تستطيع دراسة مجتمع ذا حجم كبير دفعة واحدة، كما أنها تسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة ودقة النموذج، ويتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية، بالإضافة إلى أنها تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض، ولا تخلو هذه الطريقة من عيوب فهي تعتمد على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها، كما أن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير نتيجة لكون الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية وهو الأمر الذي يفرض تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة، وأيضا هذه الطريقة تخضع بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة جهاز الإعلام الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة[1].

سادسا- الشبكات العصبية كآلية لتسيير المخاطر البنكية:

في نطاق استخدام الطرق الإحصائية لتقدير المخاطرة، ظهرت طريقة حديثة نسبيا تسمى بالتحليل العصبوني، وهي تقنية حسابية مصممة لمحاكاة الطريقة التي تؤدي بها الدماغ البشرية مهمة معينة وذلك عن طريق معالجة ضخمة موزعة على التوازي ومكونة من وحدات معالجة بسيطة حيث أن هذه الوحدات ماهي الا عناصر حسابية افتراضية تنشئها برامج حاسوبية تسمى عصبونات أو عقد والتي لها خاصية عصبية بحيث تقوم بتخزين المعرفة العلمية والمعلومات التجريبية لتجعلها متاحة للمستخدم وذلك عن طريق ضبط الأوزان، في حين تكتسب الاتصالات البنيوية من مختلف هذه الوحدات أهمية خاصة وتقوم بدور كبير في خلق ذكاء الشبكة، ولهذا فلا يجب الخلط بين الدماغ والشبكات العصبية الاصطناعية حيث هذه الأخيرة أصغر وأبسط من العصبونات البيولوجية، كما أنّ آلية عملها مبنية على أفكار رياضية وهندسية وأساليب إحصائية[2].

ويتم بناء النموذج العصبوني بتتبع الخطوات التالية[3]:

---

[1]- بن بوزيان، مولاي خثير، المصدر سبق الذكر، ص ص، 11- 12.

[2]- صوار يوسف، دياب زقاي، طاوش قندوسي،(2012): تقنية الشبكات العصبية كأحد أساليب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض، دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، 23 و24 أفريل، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، ص89.

[3]- عبادي محمد، المصدر سبق ذكره، ص13.

أ-تشكيل قاعدة المعطيات: يتم في هذه المرحلة جمع المعطيات الخاصة بكل مؤسسة من عينة الدراسة والتي تشمل كلا من المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، من خلال جملة من المتغيرات الكمية والنوعية.

ولكي يتم عرضها كمدخلات للشبكة العصبونية، فإنه من الضروري إجراء معالجة أولية عليها، وذلك لتجنب تأثير القيم المتطرفة على معاملات الشبكة، ويتم ذلك في أغلب الأحيان إما:

* بتحويل توزيع المتغيرات إلى التوزيع الطبيعي المعياري، والذي يسمح بالحصول على قيم متقاربة من خلال:

$$X_1 = (x_1 - \mu_x) / \sigma_x$$

حيث:

μ_x: متوسطة العينة.

σ_x: هو الانحراف المعياري للعينة.

*بحصر قيم جميع متغيرات العينة في المجال [1،0] من خلال:

$$X_1 = X_1 - min_x / max_x$$

حيث:

min_x: هو أصغر قيمة للمتغير.

max_x: هو أكبر قيمة للمتغير.

ب-تقسيم عينة النموذج: عادة ما تقسم المعطيات المتوفرة إلى مجموعتين:

الأولى للتعلم (Apprentissage) والثانية لإختبار دقة النموذج (test).

جـ-هندسة النموذج: يتم من خلالها تحديد عدد الطبقات التي تكونها وعدد العصبونات الموجودة في كل طبقة.

د-مرحلة التعلم: يتم خلال هذه المرحلة إستخدام عينة التعلم في إنشاء النموذج العصبوني من أجل التنبؤ بمخاطرة القرض، وذلك من خلال تدريب الشبكة عبر مجموعة من المراحل التي تعمل على تقليل الخطأ إلى أدنى حد ممكن والحصول على معدلات تصنيف صحيح تبرز مدى جودة النموذج.

هـ-مرحلة الإختيار: تستخدم في هذه المرحلة عينة مستقلة تماما عن عينة التعلم، وذلك قصد التأكد من أن الشبكة قد تعلمت بالشكل الكافي، وإن قبول نتائج الاختيار يبرر صلاحية النموذج العصبوني المستخدم في مدى قدرته على التنبؤ بمخاطرة القرض، ويصبح قابلا للاستعمال من طرف متخذي القرار.

ويتم استخدام هذه التقنية في تقدير خطر القرض للمزايا التي تحققها والتي تتمثل في[1]:

[1]-روابح عبلة، بوداح عبد الجليل، (2015): تطور تقدير خطر القرض في ظل نماذج الذكاء الاصطناعي، **مجلة العلوم الإنسانية** مجلداً(عدد44)، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 207.

– قدرة الشبكة الفريدة على التعلم وتعميم النتائج والاستنتاج المنطقي، هي ماتجعلها نظاما ملائما جدا لتقدير خطر القرض فمن خلال البيانات التاريخية عن المقترضين وتحت فرض أن الماضي هو أحسن صورة للمستقبل بإمكان الشبكة استخلاص العلاقة بين المتغيرات الأكثر تفسيرا وتعبيرا عن ملاءة المقترضين وبالتالي التقدير الجيد للخطر المحتمل.

– الطبيعة الرقمية للشبكة العصبية التي تجعل التعامل معها أسهل مقارنة بتقنيات المعالجة الرمزية، كما أنها تتمتع بميزة قبول متغيرات جديدة، ما يعني دمج جميع التغيرات الحاصلة سواء البيئية المحيطة أو حتى تلك المتعلقة بالمقترضين أنفسهم.

– إمكانية تزويد الشبكة العصبية ودمجها مع بعض الخوارزميات التي تزيد من فعاليتها.

– القدرة على معالجة عدد هائل من المعطيات المقدمة مع إمكانية استيعابها وتخزينها وإمكانية التعامل مع معطيات ناقصة أو غير واضحة وهو ما يمكنها من معالجة عدد أكبر من طلبات القروض.

– استخدامها للتنبؤ بالإفلاس والتعثر، وأفضليتها على المقاربات الإحصائية، فخلافا لهذه الأخيرة فان الشبكة العصبية لا تحتاج لأي نوع من الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات.

أما عن المساوئ المقترنة بهذه الآلية فتتمثل في: تحديد هندسة النموذج المثالية (عدد الطبقات الخفية، عدد العصبونات في الطبقة الخفية، الاتصال بين مختلف الطبقات) يمثل في الوقت الحالي مشكلا لم يعرف إلا حلولا جزئية، مشكل العلبة السوداء حيث أن الشبكة تكتشف بنفسها العلاقة بين المتغيرات ولا تبين كيفية إستخراجها أو العناصر التي أستخدمت لتفسير تلك المتغيرات، ولكن من الصعب على المستعمل أن يكتشف تلك العلاقات لأنها تبقى داخلية، وكثرة التحويلات على المتغيرات (تحويل توزيعها إلى الطبيعي، إلى تحويل اللوغاريتمي) الأمر الذي يتسبب في ابتعاد نتائج تلك المعالجة عن الأرقام الحقيقية لها[1].

[1]- عبادي محمد، المصدر سبق ذكره، ص14.

خلاصة:

تنطلق عملية التشخيص المالي بالبنوك من تحقيق هذه الاخيرة للتوازن المالي بعناصر ميزانيتها، وذلك بدراسة معمقة لمختلف العمليات البنكية التي تقدمها هذه البنوك وضمان مراقبتها المستمرة لهذا التوازن وذلك بعد الوقوف على حجم البنك ومختلف تعاملاته، كما يستند تحليل توازن البنوك أيضا على تحليل جدول التدفقات النقدية، اما المردودية البنكية فان تشخيصها يرتكز على تحليل قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج من خلال حساب الأرصدة الوسيطة للتسيير وكذا أهم نسب الاستغلال، في حين أن اقتران نشاط البنوك خلال أدائها لمختلف وظائفها بالتعرض لمخاطر متنوعة جعل من هذه الأخيرة ركنا ثالثا في عملية تشخيص البنوك، وهو ماساهم في خلق العديد من الطرق المعتمد عليها في قياس المخاطر البنكية، ويسعى المشخص المالي من خلال الأدوات التشخيصية السابقة الى إعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للبنك بعد تحديد نقاط قوته وجوانب ضعفه حتى يتم القضاء على هذه الأخيرة وتعزيز الأولى وذلك من أجل تمكين البنك من خلق قيمة مضافة وزيادة ثروة مالكيه.

الفصل الثالث

تمهيد:

إن تقييم أي بنك يعتمد على وجود معايير واضحة ومتفق عليها لضمان عملية تحديد قيمة البنك بعيدا عن التدخلات غير الموضوعية وقصد الوقوف على وضعية البنك والحكم على أدائه، كما أنها مرهونة أيضا باختيار المعيار المناسب لذلك والذي يعكس فعلا قيمة البنك، فغالبا ما يجد مديرو البنوك صعوبات في تحديد المعيار المناسب واختياره نظرا لتعدد وتنوع المعايير المستند إليها في تقييم البنوك وكذا بفعل اشتداد المنافسة بين مكاتب الاستشارات المصدرة لمثل هكذا معايير.

وللإلمام بجميع هذه المعايير والنماذج التي اقترحت لتقييم وتقدير قيمة البنك، سيتناول هذا الفصل مايلي:

- المعايير المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك.
- مقاييس ومداخل أخرى لتقييم البنوك.
- نماذج دولية لتقييم البنوك.

المبحث الأول: المعايير المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك:

تعتبر المعايير أساس وركيزة أي عملية تقييم للأداء، ذلك لأنها تفسر العلاقة بين عوامل النجاح وأهداف المؤسسة، بمعنى أنّ المعيار هو أداة لقياس وتقدير القيمة، وتصنف المعايير المعتمد عليها في قياس وتقدير قيمة البنوك بناءا على ثلاث مرتكزات هي[1]: خاصية السهولة والتداول والاستيعاب، تأثيرات الأسواق وطبيعتها المحاسبية والتأثيرات الاقتصادية والبورصية.

وعلى ضوء ما تقدّم نجد أن المعايير المعتمد عليها في تقييم الأداء وتقدير القيمة ثلاثية الأبعاد، حيث نجد:

- معايير ذات بعد محاسبي.
- معايير ذات بعد اقتصادي.
- معايير ذات بعد مالي (سوقي).

المطلب الأول: المعايير ذات البعد المحاسبي: خصائصها وأهميتها:

تعتبر المعايير ذات البعد المحاسبي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها إدارات البنوك لتحليل القوائم المالية والوقوف على مدى سلامة المركز المالي وربحية البنوك، فضلا عن كونها الركيزة الأساسية المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للبنوك.

أولا: مفهوم المؤشرات المحاسبية:

تعرف المؤشرات المحاسبية أو ما اصطلح على تسميته بالنسب المالية في مجال التحليل المالي على أنها: "علاقة ثابتة بين رقمين، تستخدم في المجال المالي للإشارة إلى تلك العلاقات المالية التي لا تكون ظاهرة في البيانات الخام، فالبيانات المنشورة تكون عادة في صورة مجملة ومطلقة، ويمكن أن تصبح ذات دلالة من خلال إعادة ترتيبها بشكل يبرز الأهمية النسبية لبنودها المتنوعة ويبين اتجاهات السياسة المالية"[2].

كما تعرف بأنها: "محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للبنك، فهي تقوم بتزويد الأطراف ذات العلاقة بطريقة أفضل لفهم ظروف البنك"[3].

---

[1]- دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص 47.

[2]- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، (2008): الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث: مصر، ص 60.

[3]- حيدر يونس الموسوي، (2011): المصارف الإسلامية: أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار اليازوري: عمان، الأردن، ص 58.

كما يوجد من يعرفها على أنها عبارة عن: "علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في القوائم المالية، مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء معين عند نقطة زمنية معينة"[1].

وهناك أيضا من يعرفها بأنها علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية وقائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له"[2].

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن المؤشرات المحاسبية هي عبارة نسب يتم حسابها بالاعتماد على بيانات التقارير المالية للبنك، حيث توضح هذه النسب العلاقة بين عدد من عناصر القوائم المالية لتعطي دلالات ذات أهمية في مجالات عديدة أهمها الربحية والمخاطرة.

وحتى تكون هذه المؤشرات ذات قدرة على تقييم أي بنك لابد لها أن تتوافر على عدة أسس نذكرها فيما يلي[3]:

* الاتسام بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد وقابلية القياس حتى تسهل عملية فهمها وتطبيقها وتفسير نتائجها بشكل سليم.

* مراعاة طبيعة نشاط البنوك والبيئة المحيطة بها حتى تكون عملية وقابلة للتطبيق.

*توفر البيانات والمعلومات اللازمة لحساب هذه المؤشرات والاستفادة منها في تقييم البنوك.

* شمولية المؤشرات لمختلف أنشطة البنوك حتى تكون معبرة عن الوضعية الحقيقية والكلية لأي بنك.

* التعبير عن خاصية مهمة وذات تأثير واسع على نشاط البنك قصد الوصول إلى صورة واضحة ودقيقة عن البنك.

* ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة كي تكون معبرة ولها مدلول منطقي.

* أن تكون محدودة العدد ليتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار.

ثانيا: أهمية المؤشرات المحاسبية:

تعد المؤشرات المحاسبية من أكثر الأدوات استخداما في التقييم المالي لوضعية البنوك، وذلك لما تتوافر عليه من خصائص تجعلها قادرة وبدرجة كفؤة على تقييم أداء البنوك، وهو ما يسهل من عملية استخدامها كآلية

---

[1]- علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، (2011): الحوكمة المؤسستية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء: عمان، الأردن، ص 79.

[2]- محمد محمود الخطيب، (2010): الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد: عمان، الأردن، ص54.

[3]- العديد من المصادر:

- نصر حمود مزنان فهد، المصدر سبق ذكره، ص54.
- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، المصدر سبق ذكره، ص78.

للحصول على معلومات مالية تمثل جوهر العمل البنكي، لذلك فالمؤشرات المحاسبية تكتسي أهمية واسعة نختصرها فيما يلي من النقاط[1]:

* تبين كفاءة البنك في استخدام أمواله المتاحة، وترشيد نفقاته، وكذا تنظيم إيراداته، بمعنى أنها توضح مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه.

* تمنح للبنك إمكانية التحقق من سلامة مركزه المالي، ومدى توزيع أمواله المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلاله لهذه الأموال حتى تعود بعوائد مجزية على البنك، وكذلك تحديد مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته.

* تحقق المتابعة الدورية للأهداف الموضوعة للبنك من خلال مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي التي توضحها المؤشرات المحاسبية مع التقديرات الأولية، وحصر الانحرافات ان وجدت وتحليلها لمعرفة أسبابها والعمل على معالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة الأنسب لذلك، وكذا العمل على تجنبها مستقبلا.

* تسمح بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح البنك في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

* توضح مدى التزام البنك بالحدود الائتمانية المقررة وفقا للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة.

* تحقق الرقابة المالية على البنك، كما تعمل على منع حدوث التجاوزات والاختراقات في نشاط البنك، وعليه فهي تساعد أجهزة الرقابة على القيام بدورها.

* تساند البنك في تحقيق التخطيط المالي، وذلك من خلال ما توفره من معلومات حول المركز المالي للبنك في الماضي والحاضر، وهو الأمر الذي يتيح التعرف على الاتجاهات العامة لمصادر البنك واستخداماته لغرض وضع خطة مستقبلية.

* تساعد إدارة البنك في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، فضلا عن معرفة مواقع القوة والتأكيد عليها لتعزيزها، وتحديد مواقع الضعف فيها والعمل على التخلص منها أو تقليصها حتى يتم تحسين أداء البنك ومنه رفع قدرته التنافسية[2].

---

[1]- نصر حمود مزنان فهد، المصدر سبق ذكره، ص ص 55- 56.

[2]- وهيبة خلوفي، (2016): تحليل الاستثمار في البنوك، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي: عمان، الأردن، ص8.

* تمكن من إجراء المقارنات الأفقية كمقارنة نسب معينة من فترة مالية لأخرى، أو مقارنات رأسية كمقارنة النسب المتناسقة بعضها ببعض وإيجاد معامل الارتباط بينهما، كما تتيح الفرصة لإجراء المقارنات بين البنوك المتجانسة أو مقارنات ببعض النسب المعيارية أو المحددة قبلا، أو مقارنات مع مؤشرات التنبؤات المستقبلية[1].

ثالثا: هيكل المعايير المحاسبية:

يتشكل هيكل المعايير المحاسبية من:

1- معدل العائد على الأصول: (ROA)(Return on Assets)[2]: تشكل الأصول أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في البنك، اذ يتناسب اجمالي العائد طرديا مع حجم الأصول المستثمرة في القروض والاستثمارات البنكية ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) بالغلة الاجمالية لاستغلال البنك ما لديه من أصول ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها واجمالا يقاس معدل العائد على الأصول وفقا للصيغة التالية:

العائد على الأصول= صافي الربح بعد الضريبة/ متوسط مجموع الأصول.

ويمكن احتساب معدل العائد على الأصول بضرب هامش صافي الربح بعد الضريبة في معدل دوران الأصول (الإيرادات/ الأصول).

العائد على الأصول= (صافي الربح بعد الضريبة / الإيرادات) *(الإيرادات/ متوسط اجمالي)

ويقيس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة إدارة البنك وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف أصول البنك في القروض والاستثمارات وهو يعد مقياسا كليا ومعبرا عن أداء البنك.

ويفسر ارتفاع معدل العائد على الأصول بـ:

- استخدام المزيد من الأصول في قروض واستثمارات عالية الدخل.
- زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات.
- زيادة العمولات ورسوم الخدمة على أصول أخرى.

---

[1]- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، المصدر سبق ذكره، ص ص 199- 200.

[2]- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، (2011): حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري: عمان، الأردن، ص ص 148- 149.

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) (Return on Equity) يقيس هذا المعيار نسبة العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثماراتهم لأموالهم من نشاطات البنك، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة البنك وأيضا يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد البنك على الاقتراض)، وانخفاضها يشير الى اعتماد البنك تمويلا متحفظا بالقروض، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية[1]:

العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضريبة/ معدل حقوق الملكية

أو:

العائد على حقوق الملكية = (معدل اجمالي الأصول/ معدل اجمالي حق الملكية)*(صافي الربح/ معدل اجمالي الأصول)

ويسمى هذا العائد أحيانا العائد على القيمة الصافية وللدلالة على أهمية هذا العائد فليس من المبالغة القول ان المستقبل الوظيفي لأي مدير يعتمد على مدى تحقيقه لهذا العائد[2].

3- ربحية السهم: (EPS) (Earnings Per Share)تعتبر هذه النسبة أحد مؤشرات الربحية، وهي تقيس كمية الأرباح التي يتحصل عليها كل سهم من أسهم البنك بنهاية الفترة المالية وبالتالي فهي تمثل نصيب السهم من الأرباح خلال السنة المالية، وتعتبر ربحية السهم من أكثر مؤشرات الأداء استعمالا لقياس كفاءة الأداء المالي للبنك، وهو يلعب دورا هاما في التحليل الاستثماري، كما يعتبر ضروريا للتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها ومعدلات النمو المتوقع تحقيقها، بالإضافة معرفة القيمة المستقبلية للأسهم، وأخيرا تمّكن الإدارة من وضع السياسات الخاصة بالأرباح من خلال تحديد ربحية السهم، ويؤخذ على هذا المؤشر غموضه كمقياس للأداء بسبب ظاهرة الاحتفاظ بجزء من الأرباح لأسباب مختلفة.

وتحسب ربحية السهم كالآتي[3]:

ربحية السهم = صافي الربح بعد الضرائب / عدد الأسهم العادية

---

[1]- علاء فرحان طالب، ايمان شيخان المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص81.

[2]- سامر جلدة،(2009): البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة: عمان، الأردن ، ص176.

[3]- فارس جميل الصوفي،(2011) : المعايير المحاسبية الدولية والآداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان: عمان، الأردن، ص ص104، 105.

وعليه فان زيادة صافي الأرباح بعد الضرائب يزيد من ربحية السهم الذي سيعود على كل سهم وعلى حصته من الأرباح، وهذا يعكس مؤشرا جيدا في نجاح الإدارة في سير عمل ونشاط البنك نحو تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر وبالتالي جذب المستثمرين وارتفاع ربحية السهم يدل على زيادة صافي الأرباح بعد الضريبة وهو أيضا مؤشر يعكس وضع البنك ونجاح اداراته في اتخاذ القرارات الصحيحة، كما يمكن الاعتماد على القيمة السوقية للسهم باعتبار أن تغيرها يكون تبعا للوضع المالي للبنك والظروف الاقتصادية عامة وحجم العرض والطلب على هذا السهم، ومنه فبازدياد القيمة السوقية على الاسمية تزداد أرباح حملة الأسهم والعكس صحيح وكذا القيمة السوقية على القيمة الدفترية[1].

4- هامش صافي الفوائد: (Net Income Margin) وهو نسبة الفرق بين دخل الفائدة ومصارف الفائدة (أي الفرق بين الإيرادات من الفوائد الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة) مقسوما على الأصول المربحة (الودائع والديون)، حيث يحدد هذا المؤشر كفاءة الإدارة في تسيير أصول البنك وخصومه بما يحقق لها أفضل ربح ممكن حتى ينعكس ذلك على زيادة ربحية البنك، ويتم حسابه كالتالي[2]:

هامش صافي الفوائد= (دخل الفائدة – مصاريف الفائدة) / الأصول

رابعا: نواحي القصور في المعايير المحاسبية وحدود استخدامها:

تتمثل هذه الانتقادات التي وجهت للمعايير ذات البعد المحاسبي في:

* إن المؤشرات المحاسبية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية، ومنه فإذا ما استخدمت البنوك بعض الأساليب غير السوية قصد إظهار القوائم المالية بصورة أفضل من الواقع فان هذا يؤدي إلى عدم نجاعة هذه المؤشرات كونها توصل لاستنتاجات غير حقيقية[3].

* إن هذه المؤشرات وحدها لا تكفي لاعتمادها كمنطلق للحكم النهائي عن ايجابية أو سلبية الموقف المالي للبنك، كما أن ايجابية هذه النسب لا تعني بالضرورة وجود خلق للقيمة للمالكين[4].

---

[1]- فارس جميل الصوفي، المصدر نفسه، ص104.

[2]- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، المصدر سبق ذكره، ص153.

[3]- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، المصدر سبق ذكره، ص82.

[4]- نعيم نمر داوود، (2012): التحليل المالي: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية: عمان، الأردن، ص45.

* إن أهمية هذه المؤشرات تنبع من إمكانية استخدامها في المقارنات بنتائج سابقة، ذلك أنها تحسب من بيانات مالية سابقة، وبالتالي الاعتماد عليها من أجل التخطيط للمستقبل لا يكون بالدقة المطلوبة[1].

* التضخم وأثره على عدم دقة المؤشرات المحاسبية وخاصة عند المقارنة بين نتائج فترات متعددة[2].

* إن إعداد القوائم المالية يتم على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون مضللا في كثير من الحالات[3]، فالقوائم المالية مبنية على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، لذا فان قدرة الأرباح المحاسبية على عكس توقعات حملة الأسهم للتدفقات النقدية المستقبلية مقيّدة بالأعراف المحاسبية التي تحكم عملية القياس المحاسبي كمبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الموضوعية ومبدأ التحفظ، كما يعاب على هذه المؤشرات عدم أخذها بعين الاعتبار العلاقة بين المخاطرة والعائد، ناهيك عن أن جزء كبير من عمليات البنك أصبحت ترتكز خارج نطاق الميزانية[4].

* إن المؤشرات المحاسبية هي أدوات للتحليل وليست غاية في حد ذاتها، إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل، فهي ليست سوى علاقات كمية ونسبية بين بنود في تاريخ محدد أو تاريخين محددين ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها[5].

المطلب الثاني: المعايير الاقتصادية والمعايير الأخرى المتعلقة بتقدير قيمة وأداء البنوك:

نتيجة للتطورات التي عرفتها بيئة الاعمال فقد أخذ القائمون على البنوك يلجؤون لاعتماد معايير أخرى بديلة عن تلك المحاسبية التي كانت ترتكز عليها في تقييم الأداء وتحديد قيمة للبنك، ومن بين هذه المعايير نذكر:

أولا: القيمة الاقتصادية المضافة: (IVA)(Economic Value Added)

لا يوجد معيار من بين جميع معايير التقييم التي تستخدمها المؤسسات لتحديد قيمتها أكثر دقة من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، حيث أن المؤسسات التي تستخدم هذا المعيار كإطار للإدارة المالية تفوقت بشكل كبير

(1)- المصدر نفسه، ص 45.

(2)- زياد رمضان، محفوظ جودة، (2006): الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل: عمان، الأردن، ص277.

(3)- محمد محمود الخطيب، المصدر سبق ذكره، ص 176.

(4)- محمد داوود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، المصدر سبق ذكره، ص 248.

(5)- سامر جلدة، المصدر سبق ذكره، ص65 .

على مثيلاتها المنافسة[1]، وتستخدم بعض المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية القيمة المضافة الاقتصادية كمقياس لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة، وتقوم القيمة المضافة الاقتصادية بالجمع بين مفاهيم الدخل المحاسبي والتمويل لقياس ما إذا كانت عمليات المؤسسة سوف تزيد من ثروة حملة الأسهم أم لا[2].

ولا تختلف القيمة الاقتصادية المضافة كثيرا عن مفهوم الدخل المتبقي الذي هو عبارة عن الفرق بين الأرباح التشغيلية وتكلفة رأس المال، كما أنه عبارة عن مقياس أداء مالي طورته شركة جنرال اليكتريك خلال الفترة من 1950-1960، وظل هذا المقياس سائدا في الأوساط المحاسبية لفترة طويلة واستخدمته العديد من المؤسسات لقياس الأداء المالي الداخلي، ويكمن التشابه بين المقياسين في أن القيمة الاقتصادية المضافة هي صورة معدلة من الدخل المتبقي، غير أن هناك فرقا جوهريا يتمحور حول اعتماد الدخل المتبقي على مخرجات النظام المحاسبي، بينما تتطلب القيمة المضافة الاقتصادية إجراء عدد كبير من التعديلات والتسويات لكل من صافي الدخل ورأس المال المستثمر للوصول إلى قيمة الأرباح الاقتصادية الحقيقية وليس قيمة الأرباح المحاسبية، وتعتبر القيمة الاقتصادية المضافة منتجا مملوكا ويملك براءة ابتكاره شركة استيرن ستيوارت وشركاؤهم وهي شركة أمريكية متخصصة في تقديم الاستشارات المالية والإدارية والاقتصادية، حيث قدمته في سنة 1982 واستخدم على نطاق واسع مع بداية 1993[3]، والجدير بالذكر أن شيوع مفهوم القيمة المضافة بالفكر الاقتصادي كان منذ عصر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ولقد عرف كل من Stern و Stewart القيمة الاقتصادية المضافة بأنها عبارة عن: "مقياس للانجاز المالي من خلال تقدير الربح الحقيقي الذي يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين وهي الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدّل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض"[4].

---

[1]- ثائر عدنان قدومي، قيس أديب الكيلاني، أسماء إبراهيم العمارنة، (2011): أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم: أهي القيمة الاقتصادية المضافةEVA أم معايير الأداء التقليدية: www.kantakji.com: 05/06/2015

[2]- طارق عبد العال، (2006): التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل، الغش في التقارير المالية، تغييرات المراجعة لمواجهة الغش، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، الشفافية والإفصاح العادل، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 1014.

[3]- قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزياني، (2008): ضريبة القيمة المضافة: المفاهيم، القياس، التطبيق، دار الثقافة للنشر: عمان، الأردن، ص ص، 117-118.

[4]- مقبل علي أحمد علي،(2010): دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها، دراسة تطبيقية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**(العدد 11)، المجلد 5، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق.

1- تعريف القيمة الاقتصادية المضافة: تعرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها: " الربح أو الخسارة الذي يتبقى بعد طرح تكلفة جميع أنواع رأس المال المستعمل"[1]، كما تمثل القيمة الاقتصادية المضافة الدخل المتبقي بعد طرح تكلفة الأموال (متضمنة أموال الملكية)، فأموال الملكية لها تكلفة حيث أن الأموال التي تركها الملاك بالمؤسسة كان يمكن استخدامها في استثمارات خارجية وكان من الممكن أن يحققوا عائدا من ورائها، وهذا يعني أن الملاك ضحوا بفرصة استثمار أموالهم في استخدامات أخرى عندما تركوا بعض حقوقهم المالية داخل المؤسسة لإعادة استثمارها[2].

كما يوجد من يعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: "فائض القيمة الذي يتم توليده من الاستثمار أو محفظة الاستثمارات وتساوي إلى العائد الإضافي (الفرق بين العائد على الاستثمار وتكلفة الأموال المستخدمة في تمويل هذا الاستثمار) مضروبا في رأس المال المستثمر"[3].

وهناك من يعرفها بأنها:" قياس للأداء والنجاعة المالية الفعلية لأرباح وعوائد المؤسسة مع استبعاد الأعباء وتكلفة رأس المال المستثمر للحصول على عوائد رأس المال المولدة من طرف المؤسسة لفائدة المساهمين"[4].

كما تعرف على أنها معيار لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة أو القضاء عليها وهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية، وتقييم تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين، والقيمة الاقتصادية المضافة تساوي بالضبط المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية المخصومة أو صافي القيمة الحالية كما أنها تمثل الصورة الحقيقية لخلق للمساهمين وتساعد المديرين على اتخاذ قرارات الاستثمار وتحديد الفرص المتاحة[5].

---

[1]- محمد سرور الحريري، (2016): الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة، الطبعة الأولى، الدار المنهجية: عمان، الأردن، ص 13.

[2]- محمد صالح الحناوي، رسمية ذكي قرياقص، المصدر سبق ذكره، ص94.

[3]- هشام بحري،(2012/2011): مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم، بين النظرية والتطبيق، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**(العدد الأول)، ص 16.

[4]- دادان عبد الغني، (2016): قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص ص 43-44.

[5]- حسينة صيفي، نوال بن عمارة، (2015): قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC 40 خلال الفترة 2008-2013، **مجلة الباحث**(عدد 15)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، ص181:

2- أهمية استخدام القيمة الاقتصادية المضافة: هناك مجموعة من الأسباب التي توضح أهمية استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وهي[1]:

* تعتبر القيمة المضافة الطريقة الصحيحة لحساب أرباح حملة الأسهم، فبأخذها تكلفة رأس المال في الحسبان، هي تفرض بذلك على المديرين أن يعملوا على تعويض رأس المال المستخدم في المشاريع الاستثمارية، وبذلك هي تقيس العوائد الاقتصادية الحقيقية لرأس المال المستثمر وتعترف بتكلفة رأس المال المملوك أو المقترض.

* سهولة وبساطة معيار القيمة الاقتصادية المضافة يسهل من عملية الاتصال ويعظم التكاثف داخل المنظمة.

* يحقق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الاتساق بين القرارات الإدارية وثروة حملة الأسهم، ذلك أن هذا المعيار يرتكز على قاعدتين في اتخاذ القرارات هما:

- الهدف المالي لأي مؤسسة هو زيادة ثروة حملة الأسهم.
- قيمة المؤسسة تتوقف على درجة توقع المستثمرين لمدى تعدي الأرباح المستقبلية تكلفة رأس المال.

* تعمل القيمة الاقتصادية المضافة على إنهاء تشويش تنوع الأهداف، لاستخدامها معيار مالي واحد يربط بين جميع أنواع القرارات ويجعلها مركزة على كيفية تحسين القيمة الاقتصادية المضافة فقط.

* إن استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة قد ساهم في دفع المديرين والمؤسسات نحو التركيز على الجوانب التشغيلية الأكثر الأهمية وتقييم الأداء الاستراتيجي وتحديد خطوط الإنتاج غير المربحة فضلا عن زيادة التركيز على عناصر رأس المال العامل.

* إن تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة في المؤسسات الكبيرة أدى إلى زيادة القيمة السوقية للسهم العادي، إذ تبيّن أن هناك علاقة طردية بين القيمة الاقتصادية المضافة والسعر السوقي للسهم.

---

[1]- العديد من المراجع:

- محمد سرور الحريري، المصدر سبق ذكره، ص ص 13-14.
- عبد الحسين توفيق شبلي، (2009): استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية، **مجلة العلوم الاقتصادية**(العدد 23)، المجلد السادس، ، جامعة البصرة، العراق، ص 153.
- أحمد محمد خليل، حازم هاشم محمد، جيوار احمد سالار،(2017): استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقويم نتائج ممارسات إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على شركة أسيا سيل للاتصالات، **مجلة العلوم الإنسانية**(العدد4)، مجلد 24، جامعة اربيل، كردستان، العراق، ص 20.

* يترتب على توظيف مدخل القيمة الاقتصادية المضافة كأساس لتحديد قيمة الحوافز والمكافآت المدفوعة للإدارة إلى تحفيز المديرين للعمل من أجل المساهمين وتبني القرارات التي تسهم في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

* تضع القيمة الاقتصادية المضافة في حسبانها جميع الحقائق والأرقام المتعلقة بالمنافع المتحققة من وراء استخدام التكنولوجيا الجديدة، كما أنها تضع حدا للقرارات الاستثمارية التي لن تضيف أي قيمة للمؤسسة.

3- الانتقادات الموجهة لمدخل القيمة الاقتصادية المضافة: على الرغم من المزايا التي حققها معيار القيمة الاقتصادية المضافة إلا انه وجهت له العديد من الانتقادات، نذكرها أهمها في[1]:

* يعتمد حساب مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على القيم الظاهرة في القوائم المحاسبية التاريخية بعد إجراء التعديلات المختلفة، وبالتالي فإنها تعبر عن أحداث تاريخية ولا تعبر عن توقعات القيمة المضافة في المستقبل، لذا فان استخدامها في تحديد قيمة المؤسسة والتوقع باتجاه أسعار الأسهم يعتبر استخداما غير ملائما نظرا لارتباط التقييم بالتوقعات المرتبطة بالمستقبل وليس الأحداث التاريخية.

* يتطلب حساب القيمة الاقتصادية المضافة العديد من التعديلات على الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وتحتاج هذه التعديلات مجموعة من البيانات غير الظاهرة بالقوائم المالية، على عكس الدخل المتبقي الذي يمكن حسابه بصورة مباشرة، وتشير الدراسات إلى عدم وجود فروقات جوهرية ذات تأثير معنوي بين قيمة كل من الدخل المتبقي والقيمة الاقتصادية المضافة وعليه لا جدوى من إجراء التعديلات المقترحة للوصول إلى قيمة هذه الأخيرة.

* القيمة الاقتصادية المضافة لا تقدم أي تطوير حقيقي للمفهوم المتعارف عليه للربح الاقتصادي.

* إن القيمة الاقتصادية المضافة تقيس فقط الربحية في الآجل القصير ومن ثمّ وجب تدعيمها بمؤشرات أخرى إضافية تقيس مستوى الجودة ودرجة مرونة العمليات الإنتاجية وكفاءة عمليات التشغيل ودرجة رضا العاملين وولائهم.

---

[1]- العديد من المصادر:

- أشرف الشرقاوي، العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الأسهم: دراسة عملية لاختبار المزاعم النظرية، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات، **المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، جامعة الإمارات العربية المتحدة**، مركز أبحث فقه المعاملات الإسلامية ص ص 9- 10.
- مقبل علي أحمد علي، المصدر سبق ذكره، ص14.
- أحمد محمد خليل، حازم هاشم محمد، جيوار أحمد سالار، المصدر سبق ذكره، ص19.
- هواري السويسي، (2010/2009): دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، **مجلة الباحث**(العدد07)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، ص64.

* يهتم هذا المعيار بالنتائج ولا يهتم بالأسباب وبالتالي فهو يوفر معلومات تفيد جانبا واحدا فقط للأداء وهو الجانب المالي ولا تعكس الجوانب غير المالية للأداء، وأن تحقيق القيمة لحملة الأسهم هي أفضل سبيل يخدم المصالح طويلة الأجل لكل الأطراف حين أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق مزيد من القيمة لكل جزء داخل المجتمع.

* إن هذا المؤشر لا يعد مناسبا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة الرأسمالية في حالة استخدامه كمقياس وحيد وانه يجب أن يقترن بأساليب أخرى مكملة كصافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي بهدف تقييم مشروعات الموازنة الرأسمالية المقترحة بطريقة أكثر دقة وموضوعية.

* لا يأخذ مقياس القيمة الاقتصادية المضافة الاختلافات في الحجم بالحسبان، لأنه قد يرجع السبب في انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة لقسم في المؤسسة بقسم أخر لاختلاف حجم الاستثمار المتاح لكليهما، كما توجه لها انتقادات مفادها أن الدراسات التي يقدمها المنتسبون لهذه الشركات تتميز بعدم الحيادية أو التحيز للمصلحة التجارية التي تنجر عن تسويق هذه المعايير.

ثانيا: القيمة السوقية المضافة: (MVA)(Market value Added)

إن هدف كل مؤسسة هو تعظيم ثروة أصحاب الأسهم، ولاشك أن هذا الهدف يعود بالفائدة على حملة الأسهم في نفس الوقت الذي تتحقق فيه الفائدة للاقتصاد ككل، وذلك عن طريق التأكد من أن الموارد قد تمّ تخصيصها بصورة فعالة، ويتم تعظيم ثروة الملاك عن طريق تعظيم الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية (والتي تمّ تقديمها بواسطة الملاك في البداية وتسجيلها في دفاتر المؤسسة) ويطلق على هذا الفرق القيمة السوقية المضافة[1]، حيث:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية – حقوق الملكية التي وفرها المستثمرون

ويقصد بالقيمة السوقية المضافة أيضا الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين، ووفقا للمؤسسة المسوقة فان القيمة السوقية المضافة تمثل إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين ولذلك فان هذا المعيار مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة

[1]- محمد صالح الحناوي، رسمية ذكي قرياقص، المصدر سبق ذكره، ص ص 94-95.

كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين، وتتأثر هذه القيمة بالعوامل التالية[1]:

* معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد أن تكون معدلات النمو هذه تفوق كلفة رأس المال المستثمر.

* إنتاجية وحدة النقد المستثمر، وكلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو انخفاض أو ثبات كلفة رأس المال.

* الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.

ولقد طوّر هذا المؤشر من قبل شركة ستيرن ستيورت، وهو عبارة كما تم توضيحه بالمعادلة السابقة عن الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر، ويتم استخدامه في تقييم أداء المؤسسة منذ إنشائها وحتى تاريخ المعلومات التي يتم تحليلها، ومنه يمكن التعبير عن القيمة السوقية المضافة بالمعادلة التالية[2]:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية – القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية

فإذا كانت القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية أكبر من القيمة الدفترية لها فان القيمة السوقية المضافة تكون موجبة والعكس إذا كانت القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية أكبر من القيمة السوقية لها تكون سالبة، وتعني قيمة القيمة السوقية المضافة الموجبة أن المؤسسة قد تطورت والعكس إذا كانت سالبة[3].

كما تعرف القيمة السوقية المضافة بالاختلاف بين السعر السوقي للسهم العادي المدرج في سوق الأوراق المالية والقيمة الدفترية المعدلة للدين وأسهم الاستثمار في المؤسسة ويتم حسابها[4]:

القيمة السوقية المضافة = سعر السوق للأسهم العادية – رأس المال المستثمر.

---

[1]- جودي محمد رمزي، (2015/2014): **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، ص139.

[2]- مريم شكري، محمود نديم، (2013/2012): **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن: دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص 46.

[3]- معتصم الدباس،(2015): قدرة المحتوى المعلوماتي لمقاييس التقييم الاقتصادية والمحاسبية على التنبؤ بعائد السهم السوقي، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، جامعة المنصورة، مصر، ص 67.

[4]- نور محمد ثابت كاظم، (2013): تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي – إطار مفاهيمي، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية** (العدد 10)، المجلد5، العراق، ص 410 .

ويمكن استخدام هذا المؤشر لعمل مقارنة أداء بين المؤسسات كون هذا المقياس معدل بالنسبة للمخاطرة، فعملية مقارنة الأداء هنا ضمن موازنة المستثمرين الأداء والمخاطرة له مؤشراته على القيم السوقية لأسهم المؤسسات، وتمثل القيمة السوقية المضافة الفارق بين القيمة السوقية لسعر السهمn في السنة t وبين القيمة الدفترية له[1].

ويعاب على هذا المؤشر أنه لا يأخذ في الحسبان كلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر ولا تأخذ في الاعتبار حساب العائد النقدي للمساهمين ولا توزيعات الأرباح التي هي مكون رئيسي لثروة المساهمين ولا يمكن حسابها على مستوى الأقسام.

ويمكن تحديد الاختلافات القائمة بين صيغة القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة في[2]:

* تحسب القيمة الاقتصادية المضافة لفترة واحدة وهي بذلك تفسر الفائض من القيمة الناتج عن فترة واحدة، بينما تحسب القيمة السوقية المضافة لسلسلة من الفترات أي أنها عبارة عن تراكم القيم الناتجة عن المؤسسة لفترة طويلة .

* تستعمل القيمة الاقتصادية المضافة لقياس الأداء الداخلي للمؤسسة، في حين تقيس القيمة السوقية المضافة الأداء الخارجي.

* تعتمد مكونات المعادلة التي تحسب القيمة الاقتصادية المضافة على المخرجات المحاسبية، فبالرغم من ابتعاد المعطيات المحاسبية على التقييم الاقتصادي(الحقيقي) لتلك المخرجات، ينصح مبتكرو القيمة الاقتصادية المضافة استعمال المكونات بقيمتها الدفترية (المحاسبية)، ولتقليص الانحراف بين القيم المحاسبية والاقتصادية نجدهم يقترحون مجموعة من التعديلات على المعلومات المحاسبية (تعديلات القرض الايجاري، تعديلات مصاريف البحث والتطوير تعديلات فائض القيمة Goodwill، اختيار طرق الاهتلاك،...)، لتقريب الأرباح والقيم المحاسبية المعتمدة على المبادئ المحاسبية إلى الواقع الاقتصادي حيثتهدف هذه التعديلات إلى الوصول للقيمة العادلة value Fair والى تقريب المحاسبة التقليدية من المحاسبة على أساس القيمة الاقتصادية.

يلاحظ بأن القيمة الاقتصادية المضافة والتدفق النقدي المتاح ليسا مختلفين في الوصول لنفس النتيجة، حيث تساوي القيمة الاقتصادية المضافة التدفق النقدي المتاح مضافا إليه التغير الصافي في رأس المال المستثمر منقوصا منه

[1]- معتصم الدباس، المصدر سبق ذكره، ص68.

[2]- هواري السويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، المصدر سبق ذكره، ص62.

التعويضات المقابلة له، وللحصول على القيمة السوقية للمؤسسة يمكن استحداث التدفقات النقدية المتاحة إلى ما لانهاية، كما أن نفس القيمة يمكن أن تحسب بدلالة القيمة الاقتصادية المضافة من خلال إيجاد القيمة السوقية المضافة باستحداث القيم الاقتصادية المضافة المتوقعة إلى ما لانهاية مضاف إليها رأس المال الأولي المستثمر.

ثالثا: عائد التدفق النقدي على الاستثمار (CFROI): « Cash- Flow Return On Investment »

يعتبر بمثابة معدل المردودية الداخلي للاستثمارات المتواجدة بالمؤسسة، حيث يساوي هذا المعدل بين قيمة الأصل الإجمالية (قبل الاهتلاكات والمؤونات وتصحيحات التضخم) وسلسلة من فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة النظرية مدى حياة الأصل الاقتصادي[1]، ويعتبر هذا المعيار من أهم المعايير لخلق القيمة حيث يستخدم في تقييم المؤسسة ككل، أو اختيار أو تقييم مشروع معين مراد تمويله[2]، ويتم مقارنة عائد التدفق النقدي على الاستثمار بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال فإذا كان أكبر فان هذا يساهم في خلق القيمة أما في حالة العكس فان ذلك يفسر بوجود تدمير للقيمة[3].

ان عائد التدفق النقدي على الاستثمار هو معدل العائد لجميع الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة ويكافيء هذا المعدل معيار معدل المردود الداخلي، وبالتالي يعتبر كمتوسط معدل المردود الداخلي لكل أصول المؤسسة، وهذا المقياس تمّ تطويره من طرف مكتب الاستشارات Holt Value And Braxton Associate والذي تم تبنيه من قبل مكتب بوسطن للاستشارات، ويمتاز هذا المقياس بفعاليته في قياس المردودية الاقتصادية للأصول، أما عن هدفه الأساسي فهو دراسة الأداء الإجمالي للمؤسسة باعتبارها تمثل مشروعا جيدا ولحساب هذا المعيار يجب تقدير مكوناته التالية[4]:

*الاستثمار الإجمالي: Gross Cash (GI) الذي يحسب كما يلي:

الاستثمار الإجمالي= القيمة الصافية للأصل+ الانخفاض المتراكم في الأصل+ تعديلات تتعلق بالتضخم.

---

(1)- علي بن الضب، سيدي أمحمد عياد،(2013): تكلفة رأس المال ومؤشرات إنشاء القيمة، دراسة تطبيقية ببورصة الدار البيضاء، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** (العدد 02)، ص129.

(2)- زرقون محمد، شنين عبد النور، (2015): دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تغير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة 2000- 2013، **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية**(العدد 01)، ص 245.

(3)- دادن عبد الغني، (2007/2006): قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص ص 53-54.

(4)- هشام بحري، (2012/2011): مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم بين النظرية والتطبيق، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** (العدد 01)، ص18.

* التدفق النقدي الإجمالي: Gross Cash Flow (CF) حيث يتم حسابه كالتالي:

التدفق النقدي الإجمالي = نتيجة الاستغلال (1- الضريبة) + الاهتلاكات والمؤونات – التغير في الحاجة من رأس المال العامل.

* مدة الحياة المتوقعة للأصول أو مدة حياتها الاقتصادية(n).

* القيمة النهائية Terminal Value (TV) أو القيمة المتوقعة للأصول في نهاية حياتها.

ويعتبر هذا المؤشر أيضا كمعدل للمردود الداخلي المرجح لكل الاستثمارات في المؤسسة ويمثل معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية مضافا اليها القيمة النهائية مع قيمة الاستثمار الإجمالي:

$$GI=CF1/(1+CFROI)+ CF_2/(1+CFROI)^2+.....+ CF_n/(1+CFROI)^n+ TV/(1+CFROI)^n$$

رابعا: التدفق النقدي المتبقي: Residual Cash Flow (RCF):

ويطلق عليه القيمة النقدية المضافة ويشير الى التدفقات النقدية الصافية بعد طرح تكلفة رأس المال، ولحساب التدفق النقدي المتبقي يتطلب ذلك حساب التدفقات النقدية المعدلة من العمليات، وعندما يكون قيمة موجبة يعد ذلك مؤشرا لنجاح الإدارة في تكوين قيمة إضافية لحملة الأسهم[1]، كما أنه عبارة عن التدفق النقدي الصافي بعد طرح تكلفة رأس المال، ولذلك يتم حساب التدفقات النقدية المعدلة حتى يكون التدفق النقدي أكثر دقة، وذلك بإجراء تعديلات منها ما يتعلق بنفقات البحث والتطوير فاذا حصلنا على قيمة موجبة يعني ذلك انه تم خلق قيمة إضافية للمالكين[2].

المطلب الثالث: المعايير المستندة على السوق في تقييم وتقدير قيمة البنك:

تعتبر نسبة Q لجيمس توبين (James Tobin) من بين أهم المؤشرات التي تهتم مباشرة بالقيمة السوقية وتقارنها مع القيمة المحاسبية لإبراز خلق القيمة التي تكون في السوق أو التي تتحقق فيه، حيث تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية[3]:

---

[1]- محمد عثمان داوود، إدارة وتحليل الائتمان، المصدر سبق ذكره، ص ص 251- 252.

[2]- بريكة السعيد، مسعي سمير، المصدر سبق ذكره، ص19.

[3]- المصدر نفسه، ص20.

Q = القيمة السوقية للمؤسسة (Valeur de marché de l'entreprise)/قيمة استبدال الأصول(Valeur de remplacement des sesactifs)

ولقد قدم جيمس توبين نموذج Tobin'sQ كمؤشر للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار، وانطلاقا من كونه عبارة عن نسبة للقيمة السوقية للمؤسسة على القيمة الاستبدالية لها أو تكلفة الاستبدال، فقد أصبح يمثل أداة تستخدم كمؤشر على أداء المؤسسات في مجال الاقتصاد والتمويل، كما انه من مزايا استخدام هذا النموذج هو الحد من التشوهات والاختلافات بفعل القوانين الضريبية والمحاسبية لأنه يعتمد على القيمة السوقية لرأس مال المؤسسة الذي يشمل عوامل الخطر والربحية لها في المستقبل، كما أنه يعتبر من أفضل معايير قياس أداء المؤسسة مقارنة بالمعايير ذات البعد المحاسبي، ناهيك عن أنه يمكن حسابه بسهولة بناءا على المعلومات المحاسبية والمالية المتاحة في القوائم المالية، كما أن نموذج Tobin'sQيستخدم لشرح نتائج مختلفة فهو مقياس بديل لأداء المؤسسة والقيمة العادلة للعلامة التجارية والعائد من توظيف الأموال ومقياسا للموارد غير الملموسة وكذلك معيارا لقيمة الأصول، كما أنه يعتمد عليه في تحليل وتقييم أداء المؤسسات حاليا[1].

وجاءت نسبة توبين لربط القيمة السوقية لرأس المال بالتكلفة الاستبدالية للأصول الملموسة المرتبطة بها، حيث تمّ تعريف رأس المال بأنه مجموع عناصر حقوق الملكية، بالإضافة إلى عناصر التمويل الأخرى للمؤسسة من غير حقوق الملكية، وعليه فهذه النسبة تتضمن مفهوما منطقيا، حيث أنه كلما ارتفع العائد الحقيقي على الاستثمار، ينعكس ذلك بقيمة أكبر على نسبة توبين (Q)، وضمنيا تستجيب النسبة للتغير في الأسعار، وقد تغلبت هذه النسبة على الكثير من المشاكل المرتبطة بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية وذلك باستخدام القيمة الاستبدالية للأصول، لقياس القيمة المتولدة للمؤسسة كون نسبة توبين تعكس التغير في الأسعار، بحيث لو استطاعت المؤسسة تحقيق معدل عائد على استثمارها مساويا لمعدل تكلفة رأس المال، فان نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (نسبة توبين) نظريا يجب أن تساوي واحد صحيح[2].

لقد قام العديد من الباحثين بتطوير عدد من النماذج اللوغاريمية لتقدير نسبة Q، نذكر أهمها في:

---

[1]- شهاب الدين حمد النعيمي، (2012):التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin'sQ، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**(العدد 20)، المجلد السابع ، جامعة بغداد، العراق، ص 24: https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=68100.

[2]- محمد داود عثمان، (2008)، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Q Tobin's، المصدر سبق ذكره، ص39.

* **نموذج (Lindenberg and Ross, 1981):** وهو نموذج لوغاريتمي يطلق عليه اختصارا (L-RQ)، وهو نموذج مكلف من ناحية المتطلبات البيانية والجهد الحسابي، وذلك لتعقد إجراءاته الحسابية بسبب اعتماده على نموذج اللوغاريتم الذي يحتاج إلى حجم كبير من البيانات التفصيلية والمعقدّة والتي يصعب توافرها غالبا من قبل العديد من البنوك، ولقد جاءت صيغة هذا النموذج كالأتي[1]:

L-RQ = PREFST+VCOMS+ LTDEBT+STDEBT-ADG/TOTASST-BKCAP+NETCAP.

حيث أن:

PREFST: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للمؤسسة.

VCOMS: سعر الأسهم العادية للمؤسسة (سعر السهم في 12/31 من كل عام)* عدد الأسهم المكتتب بها.

LTDEBT: قيمة الديون طويلة الأجل للمؤسسة معدلة بهيكل أجالها.

STDEBT: القيمة الدفترية لخصوم المؤسسة قصيرة الأجل.

ADG: صافي قيمة الأصول قصيرة الأجل.

TOTASST: القيمة الدفترية لإجمالي قيمة أصول المؤسسة.

BKCAP:القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للمؤسسة.

NETCAP:القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للمؤسسة معدلة بنسبة التضخم.

* **نموذج (Chung and Pruitt, 1994):** وهو نموذج مبسط تقريبي لحساب وتقدير نسبة توبين، ويتمتع هذا النموذج باعتماده على معلومات مالية ومحاسبية محدودة، ويمكن توافرها في القوائم المالية، ويمتاز أيضا بعمليات حسابية أبسط وأقل تعقيدا بالمقارنة مع النموذج السابق، حيث لا تتطلب عملية الحساب تقدير القيمة السوقية للديون والأسهم الممتازة، كما قد تم الاعتماد في تقدير القيمة الاستبدالية للأصول على القيمة الدفترية وعلى افتراض أن لها نفس القيمة، أما عن صيغة هذا النموذج فهي كالآتي[2]:

Approximate Q= (MVE + PS +DEBT) / TE

[1]- شهاب الدين حمد النعيمي، المصدر سبق ذكره، ص24- 25.

[2]- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، المصدر سبق ذكره، ص ص 255- 256.

حيث أنّ:

MVE: سعر السهم (في نهاية 12/31 من كل عام) * عدد الأسهم العادية المكتتب بها.

PS: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للمؤسسة.

DEBT: قيمة الخصوم قصيرة الأجل، مطروح منها الأصول قصيرة الأجل، ومضافا لها القيمة الدفترية للخصوم طويلة الأجل.

TE: القيمة الدفترية لإجمالي أصول المؤسسة.

إن Q التقريبية وفقا لهذا النموذج تختلف عن قيمتها في النموذج السابق، وبشكل أساسي في أن Q التقريبية تعرض بشكل واضح أن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة للمؤسسة مساوية للقيم الدفترية، بالإضافة إلى أن هناك فرق بين حسابات **RQ–L**و**Approximate Q** فيما يتعلق بالطريقة التي يتم فيها تطوير القيمة السوقية لديون المؤسسة طويلة الأجل، كلا الطريقتين تعرضان بشكل واضح أن القيمة السوقية والقيمة الدفترية للديون قصيرة الأجل متشابهة.

إن معيار الحكم على الأداء والربحية للمؤسسة في معادلة Q هو قيمتها، فكلما زادت قيمة Q عن الواحد الصحيح دل ذلك على أن القيمة السوقية للمؤسسة أعلى من قيمة أصولها، وتعكس الأداء الجيد والربحية العالية والعكس صحيح[1].

ولقد اتسم مطلع التسعينات من القرن الماضي بقيام المكاتب الاستشارية بإصدار العديد من المعايير الحديثة التي يستند إليها في تقدير قيمة المؤسسة، وكنتيجة لذلك سارعت هذه المكاتب إلى ترويج نماذجها التقييمية لمختلف المؤسسات قصد اعتمادها لاسيما بعد أن أدرك مديرو هذه المؤسسات أنّ استخدام هذه المعايير كونها أكثر تعبيرا عن هدف تعظيم القيمة للمساهمين سوف يؤدي إلى تحسين أداء مؤسساتهم، وعلى الرغم من الشهرة الواسعة التي اكتسبتها هذه المعايير الحديثة، إلا أنّ الواقع العملي يكشف عن تواجد عدة صعوبات أثناء تطبيقها من قبل المؤسسات نتيجة نقص الإدراك لدى المديرين بأهمية هذه المعايير واستمرارهم بالاعتماد على مثيلاتها التقليدية، كما يبين الواقع العملي وجود اختلاف في تطبيق هذه المعايير ما بين المؤسسات وذلك بحسب الغاية المرجوة من وراء

[1]- شهاب الدين حمد النعيمي، المصدر سبق ذكره، ص 25.

استخدام هذه المعايير، وعليه فان إشكالية تطبيق المعايير الحديثة لتقييم الأداء وتقدير القيمة بالواقع العملي تقع بين[1]:

1- الصعوبة في التطبيق: على الرغم من أهمية المعايير الحديثة في التقييم وتحديد قيمة المؤسسة إلا أنها لا تستخدم بشكل واسع في الواقع وذلك بالنظر إلى صعوبتها وعدم فهمها بشكل جيد من قبل مديري المؤسسات، لذلك لا تزال العديد من المؤسسات تعتمد على المعايير التقليدية ويعود السبب في ذلك إلى تواجد عدة صعوبات تعيق عملية تبني المؤسسات لهذه المعايير، كغياب الوعي والإدراك بمختلف المعايير الحديثة، تردد المديرين في تبني هذه المعايير والمشاكل التقنية التي تصاحب تطبيقها من طرف المؤسسات وبشكل خاص على مستوى الأقسام، توجه أغلب المؤسسات لاعتماد المعايير الحديثة على مستوى الادارة العليا للمؤسسة بدل استعمالها عند المستويات التشغيلية التي يفضل ان يستخدم بها المعايير التقليدية، أما بالنسبة للمشاكل التقنية التي تواجه تطبيق هذه المعايير من طرف المؤسسات فتتمثل في الحاجة الى حساب تكلفة رأس المال، حجم رأس المال المستخدم خاصة على مستوى الأقسام.

2- الاختلاف في التطبيق: ان تبني المعايير الحديثة من قبل البنوك يمتاز بالاختلاف في تطبيقها من بنك لأخر، وذلك بالنظر للغرض من وراء استخدام أي معيار من المعايير سواءا كان استخداما داخليا أو خارجيا أو بالنظر الى المستويات التنظيمية، فقد تعتمد بعض البنوك المعايير الحديثة بصفة رمزية فقط ولكن لا يتم اعتمادها في اتخاذ القرارات او التخطيط وتحديد المكافآت، كما انه توجد بنوك تعتمدها على مستوى الإدارة العليا فقط، وقد توجد مؤسسات تعتمدها بالكامل، لذلك قد نجد الكثير من المؤسسات تأخذ من اهتمامها بخلق القيمة للمساهمين شعارا فقط لكنها لا تستخدم المعايير الحديثة لتحديد هذه القيمة.

[1] - بحري هشام، المصدر سبق ذكره، ص ص 101- 102.

المبحث الثاني: نماذج ومداخل أخرى للتقييم المالي في البنوك:

توجد مداخل أخرى ونماذج يتم اعتمادها من أجل تقييم أداء البنوك، وهي كثيرة التطبيق بالواقع لسهولتها، ومن بين هذه النماذج نذكر نموذج العائد على حقوق الملكية، أسلوب المقارنة المرجعية وكذا بطاقة الأداء المتوازن.

المطلب الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية:

يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، ولقد بدأ استخدام هذا النموذج في بداية القرن العشرين، واقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الأصول من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الإيرادات، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام أصولها وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول، لكن مع بداية السبعينات تم تطوير هذا النموذج ليتحول إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي والذي هو عبارة عن نسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية[1].

واعتبر هذا النموذج لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة التبادلية ما بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج من طرف ديفيد كوول منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحلل من تقييم مصدر أرباح البنك الخاصة وحجمها من خلال مخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال،ومخاطر التشغيل[2].

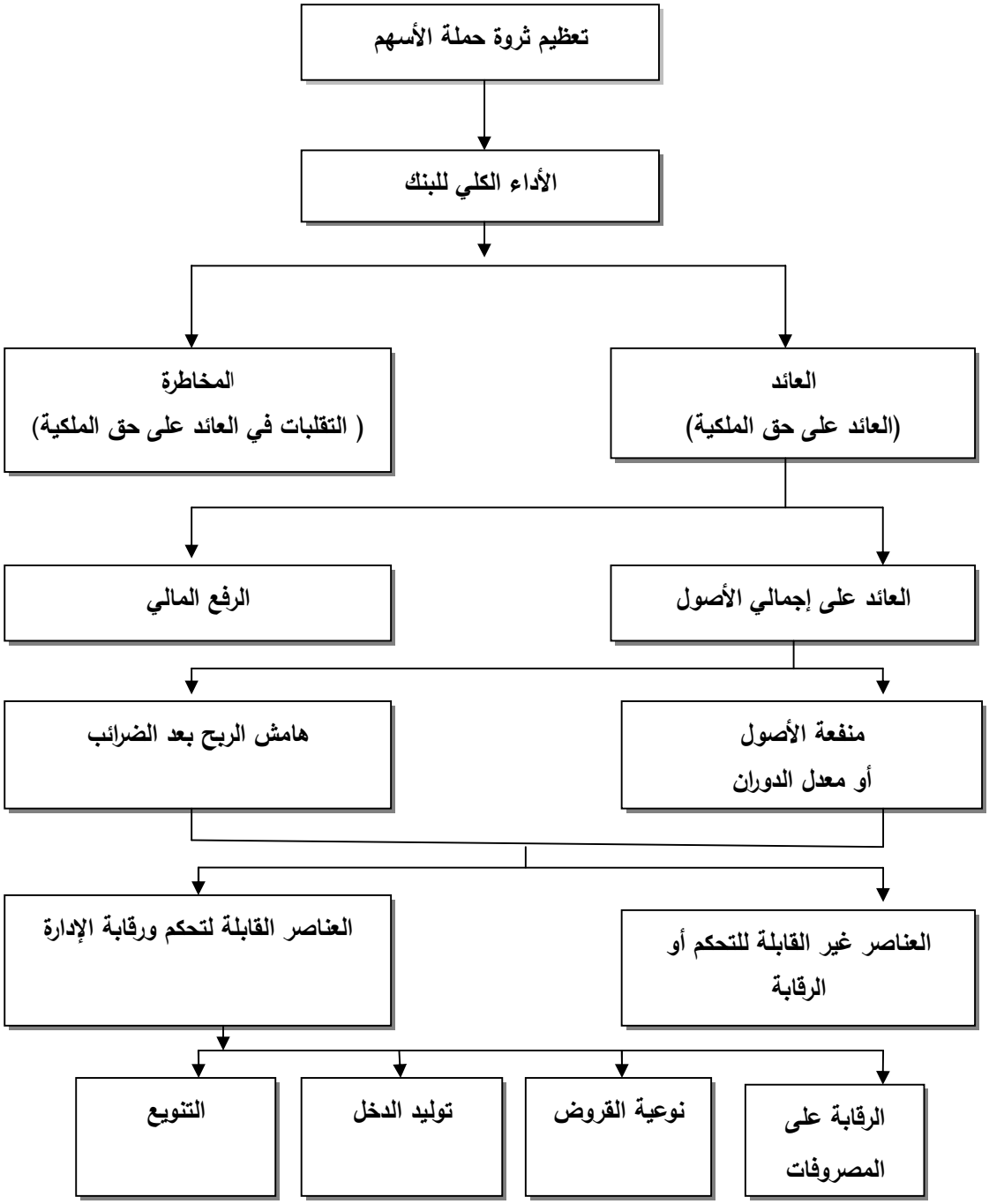
والشكل التالي أحد أهم الأشكال التي توضح هذا النموذج وتلخصه:

---

[1]- علاء الدين عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل: تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2010، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**(العدد 25)، ص ص 148-149.

[2]- بن حبيب عبد الرزاق، طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**(العدد1)، المجلد 19، ص ص 85-86.

الشكل رقم(14): تقييم الأداء الكلي للبنك.



المصدر: طارق عبد العال، (2011): تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 78.

ومن الشكل السابق يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون (Dupont system) والذي هو عبارة عن صيغة رياضية تقوم باحتساب معدل العائد على الأصول من خلال ضرب هامش الربح في منفعة الأصول[1]، وعليه فهو يوضح الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA) ، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية(ROE)إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

ويتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما: هامش الربح (PM) ومنفعة الأصول(AU)، حيث يتم تفسير ارتفاع العائد على الأصول بارتفاع هامش الربح الناجم عن كفاءة البنك في التحكم ومراقبة التكاليف أو ارتفاع مؤشر منفعة الأصول والذي يفسر بالاستخدام والاستغلال الأفضل لهذه الأخيرة، أو الارتفاع في كلا المؤشرين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما، والجدول التالي يلخص كيفية حساب هذه المؤشرات:

الجدول رقم(05): هيكلة معدل العائد على الأصول.

المؤشر	النسبة
هامش الربح(PM)	الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات
منفعة الأصول(AU)	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول
العائد على الأصول (ROA)	هامش الربح × منفعة الأصول أو: (الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول).

المصدر: قريشي محمد جموعي،(2004): تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، **مجلة الباحث** (عدد03)، ص 91.

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح وتوضيح العلاقة بين ROA وROE،حيث ينبع الفرق بينهما في استخدام الرافعة المالية، إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM)أو ما يعرف بالرافعة المالية التي هي حاصل قسمة إجمالي الأصول على حقوق الملكية، وعليه فان:

[1]- طارق طه، (2007): إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة: مصر، ص 431.

العائـد علـى حقـوق الملكيـة = (إجمـالي الإيـرادات/ إجمـالي الأصـول) × (الـدخل الصـافي/ إجمـال الإيـرادات) × (إجمـالي الأصول/ حقوق الملكية)

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حقق بنك ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق لملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة البنك، ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال[1].

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة، ويمكن تلخيص نسب بعض مؤشرات المخاطر – علما أنه قد تمّ التطرق اليها بالفصل الثاني ولكن لايمكن فصلها عن النموذج– بالجدول التالي:

الجدول رقم(06): نسب حساب المخاطر.

نوع المخاطر	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض.
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول. الخصوم الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول.
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية)/ الأصول الخطرة (إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول).
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/ عدد العمال.

المصدر: قريشي محمد جموعي، المصدر سبق ذكره، ص92.

[1]- قريشي محمد جموعي،(2004): تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، **مجلة الباحث**(العدد03)، ص ص 90-92.

المطلب الثاني: مدخل المقارنة المرجعية:(Benchmarking)

تعود دلالاته التاريخية إلى سنة 1810 عندما قام الصناعي الانجليزي « Francis Lowell »، بدراسة أفضل الأساليب المستخدمة في معامل الطحين البريطانية للوصول إلى أكثر التطبيقات نجاحا في هذا المجال، كما قام الصناعي « Henry Ford » في سنة 1913 بتطوير خط التجميع واعتماده كأسلوب صناعي متميز بعد قيامه بجولات في مواقع ذبح الأبقار بشيكاغو[1]. ثمّ مع بداية سنوات الخمسينات لجأت اليابان إلى اعتماد هذا الأسلوب بشكل واسع بعدما ركز اليابانيون جهودهم في جمع المعلومات واستقطاب الأفكار ومحاكاة الشركات الأمريكية في أثناء زياراتهم المكثفة، التي كان الهدف منها الحصول على المعرفة وتكييف ما شاهدوه لخصوصيتهم اليابانية والاستناد عليها في إبداع منتجاتهم ومبتكراتهم في نهاية السيتينات وبداية السبعينات وذلك قبل إدراج هذا الأسلوب بقاموس الأعمال تحت مسمى المقارنة المرجعية[2]، ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات واجهت الشركات الصناعية بأمريكا تحديات تسويق قوية من المنافسين الأجانب، لذلك عمدت هذه الشركات آنذاك للنظر بشكل مباشر في طرق وممارسات وعمليات ومنتجات منافسيهم لاقتباس أفكار للتحسين ومنه التفوق عليها وهو ما تولدّ عنه تطبيق متكامل لأسلوب المقارنة المرجعية[3]، ففي سنة 1979 وجدت شركة Xerox أن المنافسين يبيعون منتجات مماثلة بسعر منخفض فشرعت في تطبيق شامل للمقارنة المرجعية للتعرف عما يفعله المنافسون بغرض تطبيق أفضل ما لدى كل منهم بعد تعديله ليلاءم ظروف الشركة، وقد شملت المقارنة جميع أنشطة الشركة الفنية والإدارية والتسويقية وقد تحققت نتيجة لذلك انخفاض المخزون بمقدار الثلثين، انخفاض تكلفة العمالة لخدمات ما بعد البيع بمقدار 30٪ وازدادت إنتاجية نشاط التوزيع بنسبة 10٪، أما في سنة 1982 طبقت المقارنة المرجعية من قبل شركة Sunbeam لإنتاج الأجهزة الكهربائية، إذ قررت تلك الشركة أن تعمل على جعل حصتها السوقية من مبيعات المكاوي تصل إلى 30٪ من حجم المبيعات السنوية، ولتحقيق ذلك قام فريق البحث في الشركة بشراء عينات من المكاوي من جميع أنحاء العالم وتحليل كل عينة بهدف تحديد عدد الأجزاء التي تتكون منها المكواة وتكاليف المواد والعمل، وقد وجد الفريق تفاوتا كبيرا بين الأنواع المختلفة، فمثلا من حيث الأجزاء المكونة للمكواة

---

[1]- مجبل داوي إسماعيل، فاعلية المقارنة المرجعية في تقويم الأداء وإمكانية تطبيقها في الوحدات الاقتصادية العراقية غير الهادفة للربح، ص 3.

[2]- بلاسكة صالح، مزياني نورالدين، (2013)، مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات: دراسة مقارنة شركتي الحضنة / المراعي، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**(العدد 04)، ص ص 60-61.

[3]- الشيباني رجب الجروشي، تحسين الإنتاجية من خلال منظومة القياس المرجعي بمساندة الحاسوب ، **مجلة الساتل**، ص 236.

تراوح العد بين 74 و147 ويتراوح عدد المثبتات بين 16 و30 كما تتراوح أنواع المثبتات بين 9 و15، وقد عقد فريق من خبراء الشراء من أستراليا وأوروبا الغربية وأمريكا مؤتمرا لمدة يومين لمناقشة النتائج السابق ذكرها وقد وجدوا أن منتجات الشركة تقع في المنتصف في كل البنود الثلاثة المذكورة، ووجدوا أيضا أن هناك علاقة طردية بين عدد الأجراء التي تتكون منها المكواة وتكلفة المواد والعمل، وقد قرر الفريق تصميم مكواة جديدة تتكون من عدد أقل من الأجزاء ومن ثم تكون تكلفتها اقل، وقد أمكن تصميم مكواة تتكون من 51 جزء فقط وثلاثة مثبتات وكما توقع المصممون فقد حققت المكواة الجديدة خفضا كبيرا في تكاليف الإنتاج مقارنة بتكاليف جميع المنافسين وتكاليف حتى المكواة القديمة التي كانت تنتجها الشركة[1].

أولا- تعريف المقارنة المرجعية:

لقد اشتق مصطلح المقارنة المرجعية من علم المساحة إذ يستخدم المساحون منذ مئات السنين علامات ضفة Benchmarks، بعدها نقاطا مرجعية Reference Points لمواضع محددة مسبقا تقوم استنادا إليها النقاط الأخرى، حيث يقصد بعلامة الضفة مقياس أو نقطة مرجع يقاس ويقوم الشيء استنادا إليها، أما في أدبيات الأعمال فمعناها مستوى الأداء الأفضل[2]، أي أنها عبارة عن النقطة التي يتم العودة إليها عند قياس أي شيء أو إجراء حكم عليه.

على الرغم من وجود تباين بين الكثير من الكتاب والباحثين حول تسميته، حيث نجد من يطلق عليه اسم المعايرة النموذجية ويوجد من يعرفه بالقياس المرجعي، كذلك هناك من يدعوه بالقياس المقارن أو القياس بالغير[3]، إلا أنه يوجد إجماع بينهم على المعنى المقصود منه والفائدة من التطبيق، الأمر الذي جعله يحظي باهتمام كبير في الدراسات الإدارية لحداثته، فالمقارنة المرجعية هي: "عملية مستمرة ونظامية لتقييم المنتجات والخدمات والأساليب مقارنة بالمنافسين الأكثر انضباطا والمؤسسات الرائدة والمتفوقة في كل مجال[4]"، كما تعرف على أنها: " عملية

---

[1]- عباس نوار كحيط الموسوي، (2008): دور المقارنة المرجعية في ترشيد قرارات التسعير المبنية على أساس الكلفة المستهدفة، **مجلة الإدارة والاقتصاد**(العدد 39)، ص ص 24- 25.

[2]- إيثار عبد الهادي آل فيحان، (2005): المقارنة المرجعية الإستراتجية في صناعة الالكترونيات، **مجلة الإدارة والاقتصاد**(العدد 54)، الجامعة المستنصرية، العراق، ص ص 87-88.

[3]- سمير زهير الصوص،(2011): المعايرة النموذجية، سلسلة أدوات تحسين الإنتاجية، وزارة الاقتصاد الفلسطيني، فلسطين، ص 2.

[4]- Nathali Costa,(2008): Veille Et Benchmarking, Ellipses Edition, Paris, P P 77-78.

مستمرة لقياس المنتجات والخدمات والأنشطة مقابل المستويات الأفضل للأداء التي غالبا ما توجد في الوحدات المنافسة أو وحدات أخرى لديها عمليات مشابهة[1]"، أيضا يمكن تعريفها على أنها:

"عملية منتظمة ومستمرة تتطلب التقييم المتواصل والمقارنة المستمرة لعمليات ونشاطات الوحدة مع الوحدات الرائدة المتميزة والحصول على المعلومات الضرورية التي تساعد الوحدة على اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتحسين وتطوير أدائها[2]".

انطلاقا مما سبق يمكن اعتبار المقارنة المرجعية على أنها الآلية المعتمد عليها في تحديد عوامل النجاح الحاسمة للمؤسسة من خلال تشخيص أفضل التطبيقات لدى مؤسسات أخرى وتبنيها كتحسينات بالمؤسسة التي ترغب بالوصول للعوامل المهمة للنجاح بغرض مواجهة أداء المنافسين الرئيسين لها بالسوق.

أما فيما يتعلق بالشق المرتبط بالبنوك فان المقارنة المرجعية هي عبارة عن العملية التي يتم بواسطتها مقارنة أداء البنك مع البنوك المنافسة له ذات الأداء المتميز، كما أنها أحد أدوات قياس وتقييم الأداء للبنوك وذلك من خلال تحديد نقاط ضعف أو انحراف أداء البنك عن بقية البنوك المقارن بها، ثم العمل على معالجة وتصحيح هذه الانحرافات وكذا تحسينها وتطويرها بهدف الوصول إلى أفضل أداء للبنك حتى يصبح نموذجا تقتدي به البنوك الأخرى، وعليه فالمقارنة المرجعية هي آلية يتم الارتكاز عليها من قبل البنوك في تقييم وتحسين الأداء لاتسامها بما يلي:

– أنها أسلوب للتقييم الذاتي، يمكن اعتماده من قبل البنك عند رغبته بمقارنة خدماته ومنتجاته البنكية وأدائه المالي مع نظرائه المتميزين بشرط مراعاة مراحل تطبيق هذا الأسلوب.

– أنها آلية لتحديد جوانب الخلل والقصور في أداء البنك مقارنة بالبنوك المنافسة والعمل على تفاديها بهدف البقاء في دائرة المنافسة فضلا عن كونها أداة مراقبة لوضعية البنك مقارنة باحتياجات السوق والتطورات الحاصلة في البيئة البنكية.

---

[1]– جميلة سعيد قمبر، (2016): تقييم أداء كليات الاقتصاد بجامعة الزاوية باستخدام أسلوب المقارنة المرجعية، **المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي**، ص 115.

[2]– المهدي مفتاح السريتي، (2013): مدى استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الليبي، **المجلة الجامعة**(العدد 15)، المجلد الثالث، ص 195.

– أنها عبارة عن منهج يستند عليه لتحسين أداء البنك من خلال اكتساب ممارسات بنوك أخرى ذات أداء أفضل بهدف تخفيض التكاليف والاستفادة أكثر من الموارد ومنه تحقيق ربحية أعلى.

– تبني تطبيقات رائدة بالبنك يتيح له استخدام أمثل للوقت وللموارد ومنه تحقيق التفوق التنافسي.

ويعتمد المنظور المالي في المقارنة المرجعية وتقييم الأداء المالي على مقاييس مالية من أجل التحقق من مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه الإستراتجية ونجد أن تدعيم هذا المنظور بعدد من المقاييس المرجعية المالية يمكن أن يساهم في تحسين عملية قياس وتقييم الأداء المالي للبنك، فالمقارنة المرجعية هي الطريقة الأكثر فاعلية لوضع معايير مالية لقياس كفاءة الأداء المالي للبنك[1].

ثانيا– أهداف تطبيق أسلوب المقارنة المرجعية بالبنك:

إن الهدف الذي يسعى البنك لتحقيقه من وراء اعتماده للمقارنة المرجعية كأسلوب لتقييم أدائه هو المحافظة على استمرارية تحسين أدائه مقارنة بأفضل منافسيه وذلك بما يتماشى مع قدراته وإمكانياته، وتتمثل أهم أهدافه في النقاط التالية[2]:

* مساعدة البنك في الاستفادة من خبرات وتجارب البنوك الأخرى وذلك من خلال التحسين المستمر لمختلف عملياته بعد دراسة الكيفية التي تنفذ بها البنوك الأخرى الرائدة عملياتها وتحديد نواحي القصور بنشاط البنك محل المقارنة بهدف تفاديها.

* تحديد أفضل طريقة تتناسب وإمكانيات البنك وتودي به إلى تحقيق أفضل أداء له مع تحقيقه لأهدافه المسطرة.

* مساعدة البنك على أن يحتل الصدارة من خلال تمايز خدماته بعد تحديد المجالات الأكثر ضرورة في تعزيز الميزة التنافسية للبنك وإجراء التحسينات المهمة لتلك الخدمات بمعنى العمل على أن يصبح البنك المنافس الأكبر من خلال إيجاد أفكار وطرق جديدة أفضل من تلك التي يمارسها المنافسون.

* استخدام نتائج المقارنة المرجعية لتجاوز وتقليل الأخطاء والمشاكل داخل البنك.

* البقاء والاستمرارية في بيئة النشاط البنكي.

---

[1]– الطيب حامد إدريس موسى، (2015): أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المال في المصارف لتجارية السودانية (دراسة ميدانية)، **مجلة جامعة بخت الرضا العلمية**(العدد 14)، مارس 2015، ص ص 48–49.

[2]– عباس نوار كحيط الموسوي، المصدر سبق ذكره، ص 26.

ثالثا– أهمية المقارنة المرجعية للبنك:

تعد عملية المقارنة المرجعية من التطبيقات المعاصرة التي بدأت تستخدمها البنوك كأحد الأدوات المستخدمة لتطوير تحسين الأداء والوصول إلى الريادة في مجال العمل البنكي وتحقيق رضا العملاء والاستفادة من قدرات الموظفين بالبنك لتحقيق التميز والإبداع، لذلك فقد تزايد الاهتمام بالمقارنة المرجعية من قبل البنوك نظرا لمكانتها وأهميتها التي يمكن تحديد أهمها في النقاط التالية[1]:

– تحديد فجوة أداء البنك مقارنة مع البنوك الأخرى المنافسة له، والبحث عن أفضل الممارسات عند هذه الأخيرة ومحاولة اعتمادها بعد تولد الطموح لدى إدارة البنك والموظفين لمعالجة الاختلالات ونقاط الضعف التي تمّ تحديدها عند مقارنة نشاط بنكهم مع بنوك رائدة منافسة لهم، مع الحفاظ على نقاط القوة لدى بنكهم وتعزيزها.

– تساهم في سعي البنك في أن يكون أفضل مما هو عليه من خلال قدرتها على تحقيق التحسين المتسارع والمبدع، والعمل على توجيه كل الجهود من أجل تقديم البنك لخدمة جديدة بأسرع وقت وبأحسن جودة وأقل تكلفة لإرضاء العملاء.

– تزويد البنك بأفضل الممارسات التي بإمكانه تبنيها حتى يكون من البنوك الرائدة، فالمقارنة المرجعية تجعل إدارة البنك في حالة بحث مستمر عن الأفكار الجديدة وعن سبل وطرق جديدة وهو ما يجعل خبرات ومعرفة البنك في تجدد متواصل وبعيدة عن التقادم.

– الأساس في وضع الأهداف الداخلية ومعرفة مؤشرات الأداء، فبالرغم من التركيز الخارجي للمقارنة المرجعية بإيجاد مقاييس أداء تنافسية خارجية فان ذلك ينعكس بالضرورة على زيادة كفاءة وفعالية مقاييس الأداء الداخلية وتجعلها أكثر تنافسية، وعليه فالمقارنة المرجعية تتيح للبنك تبني أعلى درجات المنافسة.

وحتى ينجح تطبيق المقارنة المرجعية بأي بنك لابد من مراعاة عدة عوامل نذكر أهمها في[2]:

– ضرورة وجود كفاءات إدارية وتشغيلية تكون على علم بالخطوات والعوامل المساعدة على تطبيق هذا النموذج.

– الفهم الدقيق لعمليات وأنشطة البنك حتى يسمح ذلك بوضع الخطة لإجراء التطبيق.

---

[1]- العديد من المراجع:

– هاشم فوزي دباس العبادي، وليد عباس جبر الدعمي، دور المقارنة المرجعية في تحقيق البعد التنافسي (الكلفة): دراسة مقارنة بين معمل سمنت النجف الشريف ومعمل سمنت الكوفة الجديدة، **مركز دراسات الكوفة** (العدد 16)، ص 147.

– عباس نوار كحيط الموسوي، المصدر سبق ذكره، ص 29.

[2]- بلاسكة صالح، مزياني نورالدين، المصدر سبق ذكره، ص 63.

- تحلي موظفي البنك بالمرونة والقابلية للتغيير حتى يتسنى لهم التكيف مع إجراءات المقارنة ومتطلباتها.
- ضرورة اتصاف طرفي المقارنة بالمصداقية في تبادل المعلومات وذلك حتى يتم اتخاذ قرارات صائبة ودقيقة.
- تركيز إجراء المقارنة مع بنوك رائدة وذات أفضلية حتى تكون النتائج ذات نجاعة أكثر.
- احترام مختلف مراحل تطبيق عملية المقارنة المرجعية.

كما يشترط لنجاح هذا التطبيق ضرورة تجنب كل العوائق التي تحد من فعاليته ونجاعته كغياب التشجيع الكافي من مجلس الإدارة العليا، غياب الأرضية المهيأة لانطلاق المقارنة، تفادي المقارنات الواسعة حتى لا يصعب السيطرة عليها مع ضرورة اختيار تشكيلة المعايير التي يسهل قياسها.

ومنه فالمقارنة المرجعية هي عبارة عن مدخل شامل ومتكامل يدعو إلى مشاركة جميع الأطراف في عملية التحسين المستمر لنشاط البنك، ويمثل طرقا مبتكرة للعمل تساهم في تطوير الأداء، ويتوقف نجاح العمل بهذا المدخل على الرؤية الواعية للقيادة الإدارية وللموظفين والاهتمام بالعملاء وتوفير المعلومات عن الأساليب الحديثة للعمل وتخصيص الموارد المادية الكافية، وإدارة الموارد البشرية بأساليب غير تقليدية، وهذا إلى جانب أهمية تفعيل العلاقات الخارجية للبنك مع العالم الخارجي[1].

رابعا- خطوات المقارنة المرجعية:

يقصد بها المراحل الخمس الواجب إتباعها من قبل البنك عند تطبيق نموذج المقارنة المرجعية وذلك حتى يحقق الهدف المنشود من هذا الأخير، حيث تتمثل هذه الخطوات في[2]:

* **التخطيط:** حيث يتم تشكيل فريق المقارنة الذي يتولى تحديد العمليات التي سيتم إجراء المقارنة عليها وعلى ضوء ذلك يتم اختيار الشريك الذي ستجرى المقارنة معه، كما يتم تحديد نوع وطرق جمع المعلومات الضرورية لنجاح عملية المقارنة، إلى جانب تحديد كيفية قياس أداء كل من الشريكين في هذه المقارنة.

* **التحليل:** وذلك بهدف الفهم الكامل والمعمق للعمليات الحالية في البنك، وكذلك العمليات الخاصة بالشريك في المقارنة، ثم تحديد حجم ونوع وأسباب الفجوة الموجودة في البنك وما هي عوامل تفوق الشريك في العمليات التي تشملها المقارنة، وأخيرا يتم استقراء مستويات الأداء المستقبلية.

---

[1]- سمير محمد عبد الوهاب، (2009)، المقارنة المرجعية كمدخل لتقييم أداء البلديات في الدول العربية، **المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي** المنعقد في الفترة 1- 4 نوفمبر 2009، ، الرياض، المملكة السعودية ص 5.

[2]- بلاسكة صالح، مزياني نورالدين، المصدر سبق ذكره، ص 62.

* **التكامل:** يتم وضع برنامج تنفيذي لغرض تحديد المجالات التي تستوجب التغيير، والعمل على ضمان قبول البرنامج من قبل جميع العاملين، وتحديد الأدوار والموارد والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق مستوى أداء أفضل.

* **التنفيذ:** ويبدأ التنفيذ الفعلي من خلال ترجمة الخطوات السابقة إلى أعمال وإجراءات أهمها تعديل وتطوير وتطبيق أفضل الطرق المكتسبة من الشريك وبالصيغة التي تتلاءم مع بيئة البنك ومراقبة النتائج ومستوى التقدم المحقق.

* **النضوج:** ويتحقق حينما تنصهر أفضل الطرق التي تم نقلها من الشريك بداخل البنك حيث ينتج عن ذلك معالجة الفجوة السلبية مما يؤدي إلى الأداء الأفضل للبنك.

خامسا- أنواع المقارنات المرجعية:

تصنف المقارنات المرجعية إلى عدة تصنيفات مختلفة أهمها[1]:

أ- **المقارنة المرجعية الداخلية:** تتم بين أداء عمليات أو وظائف البنك ذاته كما يدخل ضمن هذا النوع عملية المقارنة التي تتم بالبنك المتعدد الفروع فيتم مقارنة أداء احد الفروع مع فرع أخر أو أقسام محددة في ذلك الفرع، وتستهدف هذه العملية البحث عن الطرق الأفضل لتعميمها أو الأسوأ لتحسينها، وتمتاز بسرعة ويسر الحصول على المعلومات الوافية، كما تمثل هذه المقارنة الأرضية التي تنطلق منها أي مقارنة مرجعية خارجية.

ب- **المقارنة المرجعية الخارجية:** ويتم فيها مقارنة عمليات ووظائف بنك معين مع عمليات ووظائف بنوك أخرى أو مؤسسات تعمل في نشاط مغايروتتنوع بين كل من[2]:

* **المقارنة المرجعية التنافسية (المقارنة المرجعية في الأداء):** ترتكز على سعي البنك في البحث عن أفضل الممارسات بهدف تحقيق مستويات أفضل في الأداء ومنه التمكن من مواجهة منافسيه، لذلك فهذا النوع من المقارنة هو عبارة على مقارنة مباشرة بين البنك وأفضل منافسيه بالصناعة البنكية.

* **المقارنة المرجعية الإستراتجية:** تهدف إلى قيام البنك بتحديد القرارات والإجراءات الهامة التي تضطلع بها البنوك الأخرى لتحقيق أهدافها، لذلك فان هذه المقارنة ينجر عنها إحداث نقلة كبيرة في مجموع أعمال البنك، حيث يتم

---

[1]- إيثار عبد الهادي آل فيحان، المصدر سبق ذكره، ص 97.

[2]- موسي سهام، (2014/2013)، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتجية لتكنولوجيا الانترنيت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة "ولاية سطيف"**، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ص 108.

إعادة هيكلة البنك وإعادة تحديد أهدافه وهندسة مختلف إجراءات العمل به، ونظرا لصعوبة تنفيذ كل هذه الإجراءات فان تطبيق هذه المقارنة يستغرق وقتا طويلا.

* **المقارنة المرجعية الوظيفية (المقارنة المرجعية للعملية):** تعنى بتحديد أفضل الممارسات بغض النظر عن الصناعة التي تنتمي إليها، بمعنى أنّ المقارنة قد تتم مع مؤسسات تعمل في نفس المجال أو مجالات أخرى، فالمقارنة الوظيفية هي عبارة عن مقارنة للوظائف والعمليات المتماثلة داخل البنوك غير المتنافسة وحتى بالمؤسسات غير البنكية، مثل: وظيفة الموارد البشرية، المالية والمحاسبية...الخ.

* **المقارنة المرجعية التشغيلية:** يركز هذا النمط على الأنشطة الحيوية، حيث يتم الاتفاق مع الشركاء الذين يقومون بأداء مهام مماثلة، وتتيح مقارنة العمليات تحقيق نتائج أسرع في تحسين الأداء من المقارنة الإستراتجية وتتم المقارنة بين الوظائف أو العمليات الإدارية ذات الطبيعة الواحدة بصرف النظر عن نشاط البنك[1].

إن البنك الذي يمارس المقارنة المرجعية إنما يستهدف تحقيق غرضين رئيسين هما: معرفة المستوى التنافسي للبنك مقارنة بالبنوك المتميزة ذات الأداء الأفضل، والتعلم واقتباس الأفكار الناجحة من تلك البنوك.

المطلب الثالث: بطاقة تقييم الأداء المتوازن: (Balanced Scorecard)

تقدم كل من (Norton & Kaplan) بفكرة تقييم الأداء المتوازن في عام 1992، وحثّهما على العمل بهذا الاتجاه الحاجة إلى إيجاد نماذج تقييم شاملة ومتوازنة تسمح بالوقوف على حقيقة الانجاز الفعلي بالمؤسسة[2]، ويعود الاستخدام الأول لهذه البطاقة إلى سنة 1987 من قبل مؤسسة Anolog Devices، وكانت بطاقة ذات طابع شمولي لاحتوائها العديد من الجوانب مثل: سرعة التسليم للعميل، جودة ودورة العمليات التطبيقية، فاعلية تطوير منتجات جديدة بالإضافة إلى المقاييس المالية[3].

أولا- تعريف بطاقة التقييم المتوازن وخصائصها:

لقد تعددت التعريفات الموجهة لبطاقة التقييم المتوازن، حيث نجد أن كل من Kaplan و Norton قد عرفاها بأنها: "نظام يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ، وخارطة مسار شمولي للمؤسسات لتتبع ترجمة رؤيتها

---

[1]- سمير زهير الصوص، المصدر سبق ذكره، ص 5.

[2]- سبرينة مانع، ليليا بن منصور،(2015): تصور مقترح لاستخدامات بطاقة التقييم المتوازن في تقييم أداء الموارد البشرية بالجامعات، **مجلة الدراسات المالية والإدارية والمحاسبية** (العدد 04)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 92.

[3]- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، (2009): أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل: عمان، الأردن، ص 143.

الإستراتجية في ضمن مجموعة مترابطة من مقاييس الأداء التي لا تستخدم في مجال الأعمال فقط، ولكن لتحقيق الترابط واتصال الإستراتجية بالأعمال ولمساعدة التنسيق الفردي التنظيمي وانجاز الأهداف العامة"[1]، كما عرفت بأنها عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء والذي يهتم بترجمة إستراتجية المؤسسة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المؤسسة"[2]، ويوجد أيضا من يعرفها بأنها:" مجموعة مقاييس مالية وغير مالية متعلقة بعوامل النجاح الأساسية، ومحاولة تكوين قيمة للوحدة من خلال تكامل مكوناتها متمثلة بفرص المؤسسة الحالية والمستقبلية، وهي أيضا توجه تركيز المؤسسة نحو الإبداع في تحسين مؤشرات مقاييس الأداء لبيئة تصنيع جديدة"[3]، كما تعد بطاقة التقييم المتوازن " نظاما إداريا وخطة إستراتجية لتقييم أنشطة وأداء المؤسسة وفق رؤيتها واستراتجياتها، يوازن هذا النظام بين مابين الجوانب المالية ورضا العملاء وفاعلية العمليات الداخلية، وجوانب التعلم والتطوير والإبداع في المؤسسة سواء كانت ربحية أو غير ربحية، خدمية أو صناعية، حكومية أو غير حكومية، صغيرة أو كبيرة"[4].

ومنه فبطاقة التقييم المتوازن تتسم بخصائص عدة نذكرها فيما يلي:

* **الخاصية السببية:** ترتبط الأبعاد المختلفة لبطاقة الأداء المتوازن مع بعضها البعض بسلسلة من علاقات السبب والنتيجة والتي تحقق للمؤسسة النتائج المرغوبة من خلال توافق أهداف العاملين مع أهداف المؤسسة، فأي تطور في مهارات العاملين أو أي تحسن في المقاييس التشغيلية الخاصة بإرضاء العملاء والتطوير والابتكار سينعكس إيجابا على جودة العمليات الداخلية ومنه على جودة المنتوج، وهو ما سينعكس بالضرورة على تحسن ملحوظ في المقاييس المالية الخاصة بالجانب المالي، فضلا عن أن بطاقة تقييم الأداء المتوازن تزيد من تأكيد المدراء على الأداء المالي قصير الأجل (كالأرباح الفصلية) من خلال التعويل على المقاييس غير المالية (التشغيلية) كجودة المنتوج أو

---

[1]- طاهر محسن منصور الغالب، وائل صبحي إدريس، (2007): دراسات في الإستراتجية وبطاقة التقييم المتوازن، بطاقة الأهداف الموزونة. منظور استراتجي، دار زهران: عمان، الأردن، ص ص 181-182.

[2]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،(2008): بطاقة الأداء المتوازن، المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتجي، المكتبة العصرية: مصر، ص57.

[3]- زيدون خريف عبد العابدي، صلاح صاحب شاكر البغدادي، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين قياس الأداء للمصارف العراقية، بحث تطبيقي في مصرف الرافدين، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**(العدد 33)، المجلد العاشر، ص89.

[4]- محمد سرور الحريري، (2015): المحاسبة الإدارية المتقدمة، الطبعة الأولى، الدار المنهجية: عمان، الأردن، ص 103.

الخدمة، ورضا العميل التي تقيس التغيرات التي تطرأ على أداء المؤسسة في الأجل الطويل فضلا عن المنافع التي تنتج عن هذه التغيرات مما يساهم في ايجاد القيمة الحاسمة في المستقبل[1].

* **الخاصية التعددية (متعدد الأبعاد):** ينظر للمؤسسة من خلال أربع أبعاد، وهي الأبعاد التي ترتكز عليها بطاقة التقييم المتوازن: بعد العملاء، البعد المالي، بعد العمليات الداخلية وبعد التعلم والابتكار والنمو. وهي أبعاد مشتقة من التساؤلات التالية[2]:

كيف نبدو أمام حملة الأسهم، كيف يرانا العملاء، بماذا يجب أن نتفوق، هل يمكن الاستمرار في التحسن وخلق قيمة للمؤسسة، وهذه الأبعاد الأربع تعبر عن الحالة الحالية والمستقبل المأمول للمؤسسة.

* **الخاصية التوازنية:** تحقق بطاقة التقييم المتوازن التوازن بين[3]:

- المقاييس المالية والمقاييس غير المالية.
- المقاييس الخارجية للملاك والعملاء، والمقاييس الداخلية للعمليات الداخلية، والابتكار والتعلم والنمو.
- الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل.
- النتائج المرغوب فيها (مقاييس الأداء التابعة) ومسببات الأداء التي تؤدي إلى هذه النتائج (مقاييس الأداء القائدة)
- مقاييس الأداء الكمية الموضوعية (الحسابية) ومقاييس الأداء النوعية الشخصية (التقديرية).

* **الخاصية المحدودية للمعلومات:** تتميز بطاقة تقييم الأداء المتوازن بمحدودية عدد مؤشرات الأداء الأساسية المالية وغير المالية، انطلاق من خاصية الرشد المحدود وخاصية عدم إتاحة معلومات أكثر من الطاقة التحليلية لمتخذ القرار[4].

---

(1)- عمر إقبال توفيق، مأمون محمد القضاة، إبراهيم يوسف العبادي،(2015): تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الاستراتيجي للوحدات الحكومية، دراسة ميدانية في وزارة المالية الأردنية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**(العدد 10)، المجلد الثالث، جامعة كربلاء، العراق، ص 195: http://adesj.iq/res.php?v=5. التاريخ: 2016/10/23.

(2)- جنان علي حمودي، إيمان شاكر محمد، (2011): إطار مقترح لمؤشرات بطاقة قياس الأداء المتوازنة في المؤسسات التعليمية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**(العدد 06)، المجلد الرابع عشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 4:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64812، التاريخ:2016/12/24.

(3)- أحمد حسين علي حسين، (2013): المحاسبة المتقدمة للفكر الاستراتيجي، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص273.

(4)- جودة عبد الرؤوف، محمد زغلول، (2010): استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية، الندوة الثانية عشر في سبيل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، ص 13، www.kantakji.com/media/2936/e223.pdf :15/10/2016

* **الخاصية التحفيزية:** إن ربط بطاقة الأداء المتوازن بنظام التعويضات سوف يزيد من اهتمام العاملين بالمسائل الإستراتيجية ويحفزهم على تنفيذ الإستراتجية وبلوغ الأهداف المحددة[1].

ثانيا- أهداف وأهمية بطاقة تقييم الأداء المتوازن:

تهدف بطاقة الأداء المتوازن إلى تهيئة إطار عمل لترجمة الرؤية والرسالة إلى مفاهيم تنفيذية يمكن ربطها واتصالها بالخطط الإستراتجية، مع توضيح خط ومسار الرؤية والرسالة لجميع العاملين في المؤسسة ليدعموا تنفيذها[2]، وتتلخص أهداف بطاقة تقييم الأداء المتوازن حسب كل من Kaplan و Nortonفي ثلاثة أهداف أساسية هي[3]:

* **إيصال الإستراتجية:** عن طريق نشرها من قبل الإدارة العليا، وهو ما يسمح بوضع عوامل النجاح الرئيسية للمؤسسة من خلال توجيه الأنشطة ومن ثم اقتناص الفرص وتجنب التهديدات، وعليه فبطاقة الأداء المتوازن تعتبر لغة عملياتية واضحة تقلص من مشكلات التفسير الخاطئ للإستراتجية.

* **التوفيق بين الأنشطة لتحقيق الأهداف الإستراتجية:** حيث تعمل بطاقة تقييم الأداء المتوازن على التنسيق فيما بين مختلف مستويات المؤسسة لتحقيق الأهداف الإستراتجية.

* **قياس الأداء:** وهو ما يمكن المؤسسة من الوقوف على وضعيتها لاتخاذ القرارات، وذلك بعد تقييم الإستراتجية والتحقق من تحقيقها لأهدافها، وهذا ما يجعل من بطاقة تقييم الأداء المتوازن أداة ونظاما للتقييم، وكذلك أداة مفتاحية للقيادة والرقابة على الأداء.

أما فيما يتعلق بأهمية وفوائد بطاقة تقييم الأداء المتوازن فيمكن حصرها بالنقاط التالية:

- تعمل بمثابة الحجر الأساسي للنجاح الحالي والمستقبلي للمؤسسة على العكس من المقاييس المالية التقليدية التي تفيد بما حدث في الفترة الماضية من دون الإشارة إلى كيفية الاستفادة منها في تحسين الأداء مستقبلا، وبالتالي فهي تعالج عجز الأنظمة التقييمية السابقة عن ربطها لإستراتجية المؤسسة طويلة المدى مع نشاطاتها قصيرة المدى[4].

---

[1]- ريغة أحمد الصغير، (2014/2013): **تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ص72.

[2]- محمد سرور الحريري، (2015): المحاسبة الإدارية المتقدمة، المصدر سبق ذكره، ص107.

[3]- صالح بلاسكة، (2012/2011): **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة بعض المؤسسات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، ص 27.

[4]- وائل صبحي إدريس، المصدر سبق ذكره، ص 131.

– تضع إطار لنشر إستراتجية المؤسسة وربط الأصول الملموسة واللاملموسة لخلق قيمة للمؤسسة، ويعمل على قياس هذه الأصول بالاعتماد على الخرائط الإستراتجية التي تبين العلاقات السببية كتكامل الأصول اللاملموسة مع نظيرتها الملموسة[1].

* تعمل بطاقة الأداء المتوازن على تزويد المدراء بمؤشرات السبب والنتيجة عن مؤسساتهم وإلزامهم بتدارس كافة المؤشرات التشغيلية المهمة، كما أنها تمكّن المؤسسة من خلال الأبعاد المكونة لها من مراقبة النتائج المالية وكذا مراقبة التقدم ببناء القدرات واكتساب الأصول غير الملموسة، وباعتبار بطاقة الأداء المتوازن تعطي صورة شاملة عن طبيعة العمليات بأي مؤسسة فان ذلك يساعد هذه الأخيرة على تحديد ما ينبغي عمله من أجل زيادة تحسين مستويات الأداء[2].

* تساهم بطاقة الأداء المتوازن بتوضيح وترجمة رؤية وإستراتجية المؤسسة إلى أهداف من خلال قيام المؤسسة بتحديد أهداف ومقاييس كل بعد من الأبعاد المكونة لبطاقة الأداء المتوازن، وهو الأمر الذي يتطلب توصيل وربط الأهداف الإستراتجية والقياسات المطبقة لذلك وجب إبلاغ العاملين بالأهداف الرئيسية المفروض تنفيذيها حتى تنجح الإستراتجية، كما تتيح بطاقة الأداء المتوازن للمديرين إمكانية القيام بالتخطيط ووضع الأهداف وترتيب المبادرات الإستراتجية[3].

* تشجع بطاقة الأداء المتوازن على تطوير برامج الاتصال والتكوين فعلى مستوى الاتصال يتم التعريف بالإستراتجية لمختلف أعضاء المؤسسة من خلال التعبير عنها ضمن مجموعة أهداف مفهومة وقابلة للقياس حتى تحظى بالدعم من قبل الجميع، أما التكوين فهو مهم لأعضاء المؤسسة فيما يتعلق بمؤشرات وأنظمة تسيير بطاقة الأداء المتوازن حتى تسهل عملية تطبيق الإستراتجية، كما تعمد بطاقة الأداء المتوازن إلى تحديد المؤشرات الأساسية حتى لا يتشتت ذهن المسيرين ويركزون على تنفيذ الإستراتجية[4].

---

[1]– عادل بومجان، **تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، فرع جنرال كابل، بسكرة–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، ص78.

[2]– وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، (2009): أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، المصدر سبق ذكره، ص 154.

[3]– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المصدر سبق ذكره، ص ص 82– 83.

[4]– نعيمة يحياوي، خديجة لدرع، (2011): بطاقة الأداء لمتوازن أداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات (دراسة ميدانية)، **الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات** المنعقد يومي 22 و23 نوفمبر 2011، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 83.

* المساهمة في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة، فباعتبار أن هذه الأخيرة عليها دوما تحقيق مزايا تنافسية حتى تتمكن من التكيف باستمرار وبسرعة مع السوق الذي يزداد تعقيدا ومنافسة يوميا، فان بطاقة الأداء المتوازن تعد أداة مناسبة وفعّالة لمدّ المؤسسة بمختلف البيانات التي تتيح لها فرصة القيام بالتعديلات اللازمة لتحقيق ذلك[1]، فبطاقة تقييم الأداء المتوازن تتضمن مقاييس أداء تتصف بالموضوعية والتوازن تضيف قيمة لتحقيق التفوق على المنافسين وهي جزء من نظام المعلومات تعكس رؤية المؤسسة لتحقيق أهدافها[2].

ثالثا– الأبعاد الأساسية لبطاقة تقييم الأداء المتوازن:

وتتمثل هذه الأبعاد في:

* **البعد المالي:** وهو الجانب الأول في بطاقة تقييم الأداء المتوازن لقياس الأداء الإستراتيجي، وتعكس مقاييس الأداء المالي الأهداف قصيرة الأجل للبنك، وتشير إلى مدى إسهامها في تنفيذ الإستراتيجية، وفي التحسين المستمر لأهدافها ونشاطاتها من وجهة النظر المالية وذلك بتحديد الجوانب الخاصة بالموقف المالي للبنك[3]، وذلك بالاعتماد على عدة معايير منها: معيار تحقيق الربح العادل، والذي يشكل هدفاً إستراتيجياً تسعى معظم المؤسسات للوصول إليه، ومعيار النمو المتوازن لمزيج الإيرادات من النشاطات الاستثمارية، ومعيار تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن،وذلك لتحقيق أقصى فاعلية ممكنة، ومعيار تعظيم الثروة للمساهمين والمودعين من خلال تحقيق عوائد حقيقية على الاستثمار، ومعيار تحقيق قيمة اقتصادية مضافة، وبالتالي فإن المحور المالي هو المحور الذي يعطي للبنك صورة واضحة عن مدى نجاح إستراتيجيته، وهل سيبقى عليها أم يجب إدخال تعديلات[4].

* **بعد العميل:** وهو الجانب الثاني في بطاقة تقييم الأداء المتوازن، ويتبلور هذا المحور من خلال السؤال التالي: كيف ينظر العملاء إلى أعمال البنك، لكل بنك أهداف تنطلق من استراتجيه ومعظم هذه الأهداف موجهة لخدمة العملاء وتقوم بطاقة تقييم الأداء المتوازن بترجمة تلك الأهداف في مقاييس خاصة تعكس عوامل الوقت والنوعية

---

[1]– لطرش بلال، لواج عبد الرحيم، (2017): بطاقة الأداء المتوازن كآلية لتقييم وتحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة، الملتقى **الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع** المنعقد يوم 25 أفريل 2017، جامعة البليدة 2، الجزائر.

[2]– جنان علي حمودي، إيمان شاكر محمد، المصدر سبق ذكره، ص4.

[3]– لطرش بلال، لواج عبد الرحيم، المصدر سبق ذكره.

[4]– ماهر موسى درغام، مروان محمد أبو فضة،(2009): أثر تطبيق أنموذج الأداء المتوازن (BSC) في تعزيز الأداء الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**(العدد 2)، المجلد 17، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص8:http ://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJHR/article/view/931.

والأداء والخدمة والتكلفة وتمكن الإدارة العليا من الوصول إلى منتج معياري يدخل السوق ويجري تطويره وفقا لاحتياجات العملاء وهذا يعني أن البنك يعتمد على احتياجات العملاء ووجهات نظرهم في تطوير خدماته ومنتجاته فضلا عن تحديد العقبات التي تواجهه ويتجاوزها،وانطلاقا من أن العميل هو أحد أركان العلاقة البنكية لدورها في توليد الربح للبنك وأهميته في تركيبة الإيرادات المتعلقة بالأهداف المالية، ويتطلب الحفاظ على العميل وكسب رضاه تقديم خدمات بنكية متطورة تختصر الإجراءات الروتينية والوقت الطويل للحصول على الخدمة المرجوة ويتضمن هذا البعد المؤشرات التالية: رضا العميل، مؤشر التطور في إعداد العملاء، الحصة السوقية[1].

***بعد العمليات الداخلية:** وهو الجانب الثالث في بطاقة تقييم الأداء المتوازن، وهي العمليات الداخلية التي تعد مفتاحية للبنك، حيث يتم عرض الأعمال المتميزة المقدمة للعملاء والمساهمين من اجل ضمان تحقيق الربحية، كما يركز هذا البعد على العمليات الداخلية والإجراءات التشغيلية التي تمكن البنك من التميز وبالتالي تحقيق رغبات العملاء بكفاءة وفعالية وأيضا تحقيق نتائج مالية مرضية للمساهمين ويتحقق ذلك من خلال تقييم:

- ما هي مصادر القوة والضعف في العمليات الأساسية للبنك؟
- كيف يتم رشيد النفقات؟
- ما هي العمليات ومدى قدرتها على الوفاء بمتطلبات العملاء؟

وتحدد وفقا لبطاقة تقييم الأداء المتوازن العمليات الجديدة كليا والتي من الضروري أن تتفوق فيها المؤسسة البنكية من أجل تحقيق أهدافها المالية والمتعلقة بالعملاء، هذا وان أهداف العمليات الداخلية تركز على العمليات الأكثر أهمية لنجاح الإستراتجية، كما أنه يتم إدخال عمليات الإبداع ضمن محور العمليات الداخلية[2].

ومنه فهذا المحور يعكس طبيعة السياسات التي يجري الاعتماد عليها داخل المؤسسة البنكية من أجل تحقيق التمايز بين البنوك المنافسة أو التي تسعى لمنافستها أي انه يساهم في تشكيل وخلق مزايا تنافسية للبنك وتعزيز جوانب مختلف الأداء، فنجاح أي بنك مرهون بموارده وعملياته الداخلية، ومن أهم مؤشراته: زيادة الإنتاجية،

---

[1]- زيدون فريق عبد العابدي، صلاح صاحب شاكر البغدادي، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين قياس الأداء للمصارف العراقية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**(العدد 33)، المجلد العاشر، ص90.

[2]- مزياني نورالدين، بلاسكة صالح، (2013): أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في القيادة الإستراتجية للمؤسسة، **مجلة الباحث الاقتصادي**(العدد 01)، ص 250.

الإنتاجية الكلية، نسبة الخدمات البنكية في مدة زمنية محددة، نسبة الموظفين في الخطوط الأمامية، التوسع في استخدام الحاسوب، خلق الإبداع، دورة الوقت، التطور في الخدمات[1].

***بعد النمو والتعلم:** وهو الجانب الرابع في بطاقة تقييم الأداء المتوازن كما يعتبر أحد محددات نجاح البنوك واستمراريتها على المنافسة، حيث يعتمد في الأساس على قدرات ومهارات الموظفين على الإبداع والتطوير والابتكار، بالإضافة إلى اقتناء تقنيات مستحدثة تتميز بتكنولوجيا متطورة وذات كفاءة عالية، بهدف الوصول إلى ابتكارات متجددة لتحسين الجودة والإنتاجية وتقصير وقت تقديم الخدمة وهو ما يتطلب بذل مجهودات إضافية في تعليم وتدريب الموظفين وزيادة مشاركتهم للقيام بمهامهم[2]، ومنه فهذا البعد يعمل على تحديد البنية التحتية التي ينبغي على البنك بناءها لخلق التطور والنمو طويل الأجل، ويرتكز هذا على اهتمام البنك بالقدرات الفكرية للعاملين، ومستويات مهاراتهم ونظم المعلومات والإجراءات الإدارية للبنك لمواكبة العصر والعمل على رضا الموظفين والمحافظة عليهم ورفع معنوياتهم وزيادة إنتاجيتهم، ويتضمن هذا البعد المؤشرات التالية: مؤشر تدريب الموظفين، مؤشر إنتاجية الموظفين، مؤشر تطور إعداد الموظفين، مؤشر التطور في عدد الموظفين الحاملين شهادات عليا، مؤشر خدمة الموظفين، رضا العاملين، نسبة نمو عدد فروع البنك سنويا[3].

رابعا-أهمية استخدام بطاقة تقييم الأداء المتوازن في البنك ومقومات نجاح تطبيقها:

تبرز أهمية استخدام بطاقة تقييم الأداء المتوازن كمقياس ملائم لتقييم أداء المؤسسة البنكية لاعتباره إطارا شاملا يقدم ترجمة لأهداف البنك الإستراتجية إلى مجموعة متكاملة من مؤشرات الأداء الإستراتجية، كما أنه يقدم ترجمة لرؤية البنوك وإستراتيجيتها في مجموعة مترابطة من مؤشرات الأداء وتشمل هذه المؤشرات كلا من مؤشرات المخرجات ومحركات أداء هذه المخرجات التي ترغب البنوك في تحقيقها، كما أن هذه المؤشرات ترتكز على الموضوعية وتأخذ الطابع المالي وغير المالي ناهيك عن كونها تتلاءم مع الظروف الداخلية والخارجية للبنك لذلك يمكن الاستفادة من

---

[1]- زيدون فريق عبد العابدي، صلاح صاحب شاكر البغدادي، المصدر سبق ذكره، ص 92.

[2]- ضامن وهيبة، (2016): إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) في شركات الاتصالات الجزائرية لتقييم أدائها الاستراتيجي، مجلة **الاقتصاد الصناعي**(العدد 11)، ديسمبر، ص ص 611، 612.

[3]- زيدون فريق عبد العابدي، صلاح صاحب شاكر البغدادي، المصدر سبق ذكره، ص ص 90-92.

نتائجها لتحسين أداء أي بنك، بالإضافة إلى أن هذا المقياس يساهم في الوصول إلى كافة الفئات المستهدفة، ويحتاج تطبيق بطاقة تقييم الأداء المتوازن في البنوك إلى بعض المقومات التي تكفل نجاحها وهي[1]:

* التحديد الواضح لإستراتجية البنك: يجب أن يرتبط تحديد الإستراتجية للبنك بتحقيق مزايا تنافسية وأن يكون ذلك في حدود الموارد المتاحة سواء موارد مالية أو طاقات إدارية حتى تسهل عملية ترجمتها وتحليلها إلى متغيرات قابلة للقياس، لأن عدم التحديد الواضح للإستراتجية قد يؤدي إلى الفشل في تطبيق بطاقة تقييم الأداء المتوازن.

* اشتراك الإدارة العليا في تصميم وتطبيق بطاقة تقييم الأداء المتوازن: يجب أن تشارك الإدارة العليا فريق العمل في تحديد الأهداف الإستراتجية، ثم اختيار المؤشرات المناسبة التي تعبر عنه إلى جانب توصيل الإستراتجية إلى المستويات التنفيذية المختلفة.

* الاتصال الفاعل بالمستويات الإدارية المختلفة: وذلك من خلال توضيح إستراتجية البنك للموظفين والأهداف الواجب تحقيقها وربط نظم الحوافز بمؤشرات الأداء من شأنه أن يولد نوعا من الانتماء لدى الموظفين بأهمية المقياس والدافعية لتطبيقه.

* وضع رؤية إستراتجية متميزة للبنك وتطبيق سياسة التدريب المستمر للموظفين على كيفية استخدام مقياس بطاقة تقييم الأداء المتوازن لخلق إطارات بشرية قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة.

* وجود نظام محاسبي جيد ومحوسب قادر على تحقيق رؤية البنك بفعالية.

* أن يتوفر بالبنك نظام إداري قادر على قبول فكرة التغيير في حد ذاتها ويشمل ذلك التطوير في الاستراتجيات والمؤشرات والنماذج التي يعتمد عليها البنك.

* التحديث المستمر لمقياس بطاقة تقييم الأداء المتوازن في ضوء تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وذلك حتى يتسنى الحصول على المزايا والفوائد المتوقعة من تطبيق هذا المقياس.

---

[1]- علاء محمد ملو العين، استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الاستراتجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**(العدد1)، المجلد 12، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 275- 276.

الجدول رقم (07): أبعاد مقياس بطاقة تقييم الأداء المتوازن ومؤشرات الأداء المرتبطة به.

الأبعاد	الأهداف	المؤشرات
الأداء المالي	زيادة الربحية	معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الودائع، معدل النمو في الإيرادات.
	توفير السيولة	نسبة التداول، نسبة القروض الى الودائع.
	تحقيق التوازن بين المخاطرة والسيولة والربحية	معدل كفاية رأس المال
	استقطاب عميل جديد	معدل النمو في الودائع، معدل النمو في القروض.
العميل	حصة البنك في السوق	معدل النمو في الأصول أو المبيعات، عدد العملاء، النصيب في السوق(%).
	ولاء العميل	مؤشر ولاء العميل(%)، متوسط مدة العلاقة بالعميل(عدد).
	رضا العميل	نسبة شكاوى العملاء، نسبة الزيادة في العملاء، مؤشر رضا العملاء، العملاء المفقودين
	الأرباح من العملاء	نسبة هامش الدخل الى عدد العملاء
العمليات الداخلية	تطور الخدمة المقدمة	نسبة تكاليف البحوث والتطوير.
	ارتفاع مستوى جودة الخدمة	نسبة عدد الموظفين الى الخدمات المقدمة.
	تقديم خدمات جديدة	نسبة الخدمات الجديدة، نسبة الايرادات من الخدمات المقدمة.
التعليم والنمو	زيادة قدرات الموظفين	نسبة تكاليف تدريب الموظفين.
	انتاجية الموظفين	انتاجية الموظف من الأرباح
	التطور التكنولوجي	نسبة تكاليف المعدات التكنولوجية الجديدة
الشراكة المجتمعية	تعظيم العوائد الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي	نسبة الزيادة في تمويل المنظمات الخيرية، نسبة الزيادة في التمويل البيئي.
	زيادة معدلات النمو الاقتصادي	نسبة الزيادة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
	استقطاب المدخرات وتشجيع الادخار	نسبة الزيادة في الودائع البنكية
	الارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية	نسبة الزيادة في الخدمات الصحية والثقافية والرياضية المقدمة للموظفين، نسبة الزيادة في التدريب.

المصدر: علاء محمد ملو العين، استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الاستراتجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**(العدد1)، المجلد 12، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص 280.

المبحث الثالث: نماذج دولية لتقييم البنوك.

في ظل دولية نشاط البنوك بات من الضروري في عصر العولمة إيجاد معايير دولية التطبيق حتى يسهل فهمها من قبل جميع القائمين على البنوك وحتى المستفيدين من عمليات تقييم البنك، ومن أهم هذه النماذج نجد نظام التقييم المصرفي الأمريكي، مؤشرات الحيطة الكلية والتي أصدرها البنك العالمي، وأيضا معيار الكفاية الحدية لرأس المالي المصدر من قبل لجنة بازل الدولية.

المطلب الأول: نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

يتناول هذا البحث أحد أهم المداخل الحديثة المعتمد عليها في تقييم نشاط البنوك، والذي يعرف بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، حيث وبموجب هذا الأخير يعطى كل بنك تصنيف مركّب مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار كل من حجم البنك، درجة تعقيد نشاطاته والمخاطر التي تعترض نشاطاته، وتتمثل هذه العناصر في: كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق.

أولا- التعريف بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

يعتبر نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS أحد أهم النماذج التقييمية الحديثة المستخدمة لقياس سلامة الأداء البنكي وتطويره بما يضمن استمرارية البنك ويرفع من قدرته التنافسية، كما أنه يساعد على اكتشاف أوجه الخلل المالي في نشاط المؤسسات البنكية قبل وقت مبكر وهو ما يتيح لها فرصة عدم التعرض لمشاكل مالية قد تؤدي بها للانهيار أو الإفلاس.

ويرتكز نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على ست مؤشرات هامة وضرورية في تقييم نشاط أي بنك هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، لذلك فان أي عملية تطبيق لهذا النظام في تقييم نشاط أي بنك تتطلّب فهم دقيق وواضح لكل هذه المؤشرات كما تشترط توفر كل المعلومات التي بإمكانها أن تسهّل عملية تحديد قيم المعايير التي تدخل ضمن نطاق كل مؤشر من المؤشرات الست السابقة.

1- نشأة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS: يستند هذا النموذج على نتائج الفحص الميدانية وقد تم تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 وأطلق عليه نظام CAMEL والذي يقوم على معايير رقابية تغطي خمس محاور رئيسية في البنك وهي[1]:

- كفاية رأس المال (**C**apital Adequany).
- جودة الأصول (**A**sset Quality).
- الإدارة (**M**anagement).
- الربحية (**E**arning).
- السيولة (**L**iquidity).

ثم في سنة 1997، تم مراجعة هذا النظام ليعكس التغيرات في العمل البنكي وفي إجراءات وسياسات الوكالات الرقابية الحكومية وذلك من خلال إضافة عنصر جديد هو درجة الحساسية لمخاطر السوق الناتجة عن التغييرات في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف ولهذا أصبح يطلق عليه نظام التقييم **CAMELS**[2]. وتعود البدايات الأولى لاستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1979، حيث ظل الاحتياطي الفيدرالي يقوم بتصنيف البنوك وفق معيار CAMEL ومدّ هذه الأخيرة بنتائج التصنيف دون أن يتم نشرها للجمهور، وهو ما أتاح للسلطات الرقابية التمكن من التنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه فقل عدد البنوك المنهار إلى ثلاثة فقط سنة 1998، بعدما كان العدد 221 بنك في انهيار 1988، وهو الأمر الذي أثار العديد من النقاشات حول مدى مصداقية هذا المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، فتبيّن أنّ اعتماد هذا المعيار لكشف أوجه الخلل بالبنوك وتحديد مدى سلامتها البنكية يمنح نتائج أفضل بكثير من تلك الناجمة عن استخدام مقاييس التحليل التقليدية، كما تمّ إثبات قدرته على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار بشهور عديدة، ولذلك طالب العديد من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم

---

[1]- علي منصور محمد بن سفاع، (2008): تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL: دراسة تحليلية لأداء البنك اليمني للسنوات 2003-2007، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية**(العدد 02)، ص12.

[2]- صلاح الدين محمد أمين، صادق راشد الشمري، (2011): تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية: نظام CRAFTE نموذجا، **مجلة الإدارة والاقتصاد**(العدد 9)، ص 364.

الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم على التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل[1]. ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار **CAMEL**ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور قصد تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية، هذا المطلب واجهه تيار معارض وآخر مؤيد، فالأول يرى أن هذه المعلومات غاية في السرية لذلك وجب أن تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا تؤثر عملية نشرها على ثقة الجمهور في البنوك ومنه في النظام البنكي ككل، أما التيار الثاني فيرى ضرورة نشرها لأحقية اتخاذ الجمهور قراراته على بينّة طالما أنّ النشر لا يؤثر على سلامة النظام البنكي كما لا يؤدي إلى فشله وانهياره ككل[2].

2- مفهوم نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS: لقد عملت السلطات الرقابية بانتظام في الولايات المتحدة الأمريكية على تقييم الحالة المالية العامة لكل بنك والمخاطر المعينة التي يواجهها وذلك من خلال عمليات الفحص التي تقوم بها للتقارير الدورية، ويقوم المنظمون الفيدراليون بتصنيف البنك وفقا لنظام ترتيب موّحد للمؤسسات المالية والذي يحتوي على خمسة أنواع عامة من الأداء تحت اسم **CAMEL**، حيث يشيركل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد، ولقد أضيف مقياس سادس وهو حساسية مخاطر السوق (Sensitivity To Market Risk) وهكذا أصبح يطلق عليه **CAMELS**[3]، ويعرف نظام التقييم المصرفي الأمريكي بأنه عبارة عن: "مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه[4]"، كما يمكن تعريفه بأنه عبارة عن:" مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، كما يعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[5]"،ويعرّف أيضا بأنّه: "نظام رقابي موحد

---

(1)- مالك رشيد أحمد، (2005): مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية: الميزات وعيوب التطبيق، **مجلة المصرفي**(العدد 35)، ص ص 1-3.

(2)- زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك: http://www.kantakji.com/banks. التاريخ:2014/03/05.

(3)- طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية: مصر، 2011، ص ص 103-104.

(4)- شوقي بورقبة، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، www.kau.edu.sa/Files/121/.../59600_Shawki(15).pdf

(5)- مالك رشيد احمد، المصدر سبق ذكره، ص2.

فعال لتقييم أداء البنوك لتحديد جدارتها المالية، من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع المالية وحماية السلامة المالية في القطاع البنكي[1]"

انطلاقا من التعريفات السابقة نجد أنّ **CAMELS**يمكن اعتماده كمرجع للبنوك في العديد من الأنشطة نذكر أهمها في:

– أداة موحدّة بيد البنك المركزي يتخذها عند رقابته لنشاط البنوك وتقييمه لقوة المؤسسات المالية ومنه يتاح له فرصة تحديد المؤسسات التي لا تحتاج لاهتمام خاص[2].

– أداة تسويقية فعّالة لاسيما بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغرى، والتي باعتمادها على مؤشرات **CAMELS**للتقييم تكون قد تحصلت على ترخيص برسمية وساطتها المالية[3].

– أداة من الأدوات المعتمدة كأنظمة إنذار مبكر تقي من الوقوع في الأزمات المالية، كما يمكن اعتباره كأداة للكشف عن مخاطر انتقال الأزمات المالية والتقليل من حدتها[4].

– أداة لتقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والبنكية وذلك لشموليته في التحليل الوضع الكلي للبنك من خلال التحقق من سلامة الأصول ومختلف العمليات البنكية وقدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها لها[5].

ثانيا– مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

يتكون هذا النظام من ست معايير، كل معيار يتم ترتيبه وفقا لـ 5 درجات، بعدها يتم اعداد تصنيف كلي للمعايير الست حتى يتم الحصول على تصنيف كلي للبنك.

---

[1]– شريفة جعدي، (2014/2013): **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006–2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قصدي مرباح–ورقلة ، ص 120.

[2]– أحمد نورالدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

[3]– دليل الموارد المتعلق بدراسات تقييم التمويل الأصغر، CGAP المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، نوفمبر 2001، ص 2: https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Focus-Note-Resource-Guide-to-Microfinance-Assessments-Nov-2001-Arabic.pdf

[4]– مصطفى عبد اللطيف،(2008): الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، **مجلة الباحث**(العدد 06)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 120.

[5]– علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية: حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003. site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/.../.

1- مؤشرات نظام التقييم الأمريكي CAMELS:وتشمل كل من هذه المؤشرات التالية[1]:

أ - **كفاية رأس المال:** تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال: نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر، التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

ب - مؤشرات جودة الأصول: بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل: الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات. إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفين:

- **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:** التركيز الائتماني القطاعي، الاقتراض بالعملة الأجنبية، القروض غير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، مخاطر الأصول، الإقراض المرتبط، مؤشرات الرفع المالي.

- **مؤشرات المؤسسة المقرضة:** جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات.

- المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية، مديونية القطاع العائلي.

جـ- مؤشرات سلامة الإدارة: سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها: معدلات الإنفاق، نسبة الإيرادات لكل موظف، التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

---

[1]- يوسف بوخلخال، (2012): أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELSعلى فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- **مجلة الباحث**(العدد 10)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ص 208-209.

د- مؤشرات الإيرادات والربحية: إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق، المؤشرات الهيكلية.

هـ- مؤشرات السيولة والتمويل: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية: التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية، التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك،نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية، نسبة الودائع إلى القروض، هيكل استحقاق الأصول والخصوم، سيولة السوق الثانوية.

د- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية: هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية، حيث إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس أخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فان لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجلات.

2- تصنيف البنوك حسب تطبيق CAMELS: تتراوح درجات التصنيف مابين **التصنيف 1** وهو الأفضل إلى **التصنيف 5** وهو الأسوأ كالأتي[1]:

التصنيف 01: قوي.

التصنيف 02: مرضي.

التصنيف 03: معقول

التصنيف 04: هامشي.

التصنيف 05: غير مرضي.

حيث تفسر هذه التصنيفات وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (08): تصنيفات CAMELS وتفسيراتها.

سلم	مجال التقييم	تحليل التقييم	تفسير تحليل التقييم
01	[1.4 – 1.0]	قوي	– الموقف سليم من كل النواحي وبالتالي لا يطلب اتخاذ أي إجراء رقابي.
02	[2.4 –1.6]	مرضي	– الموقف سليم نسبيا بفعل وجود بعض القصور لذلك يجب معالجة السلبيات
03	[3.4 –2.6]	معقول	– يظهر نقاط القوة والضعف لذلك وجب رقابة ومتابعة مستمرة
04	[4.4 –3.6]	هامشي (خطر)	–هناك خطر قد يؤدي إلى الفشل ولذلك وجب برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
05	[5.0 –4.6]	غير مرضي	– الموقف خطير جدا ووجب رقابة دائمة.

Source: Abdul Awwal Sarker, Camels Rating System In the Context Of Islamic Banking: A Proposed "S" For Shariah Framework,

– زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، ص 5، http://www.kantakji.com/banks: 19/12/2015

[1]– كمال بوصافي، فيصل شياد، (2010): معايير نجاح البنوك الاسلامية: تحليل متعدد المعايير، **المؤتمر الدولي حول الصيرفة الإسلامية** المنعقد يومي 15و 16 جوان 2010، ص 6.

فإذا كان متوسط تصنيفات مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [1.0 – 1.4] فتصنيف البنك قوي وليس عليه اتخاذ أي إجراء مادام موقفه سليم،أمّا إذاكان يقع ضمن المجال [1.6– 2.4] فهذا يعني أن تصنيفه مرضي وعلى البنك معالجة السلبيات وبعض القصور الموجود حتى يتفادى النسبية في سلامة موقفه، في حين أنّه إذا انتمى متوسط تصنيفات مكونات CAMELS للمجال [2.6– 3.4] فهذا يعني أن تصنيف البنك معقول ووجب عليه رقابة ومتابعة مستمرة، وإذا وقع متوسط هذه التصنيفات ضمن المجالين [3.6– 4.4] و [4.6– 5.0] فان تصنيف البنك يكون هامشي بالأول وعليه وضع برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية لوجود الخطر وغير مرضي بالثاني وبالتالي فموقف البنك هنا يصبح خطير جدا ووجب عليه إحداث رقابة دائمة.

ثالثا– تقييم نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS:

يتم تقييم هذا النظام من خلال ذكر مميزاته وكذا الانتقادات التي وجهت اليه.

1– مميزات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS: يتسم معيارCAMELS بعدة خصائص تميزه عن بقية أنظمة التقييم الأخرى أهمها[1]:

– تصنيف البنوك وفق معيار موّحد مع توحيد أسلوب كتابة التقارير.

– اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة مؤشرات رئيسية وعدم تشتيت الجهود.

– الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها.

– عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدا ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الستة المشار إليها للجهاز البنكي ككل.

– يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

– يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة البنوك للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

– يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة اعتماد أنظمة تقييمية أخرى لا تستوفي معاييرها مبدأ الشفافية.

[1]– علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات: دراسة تطبيقية –حالة العراق–، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص6.https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232042799474.pdf . التاريخ: 2016/04/17.

وعليه فان الغرض من استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS، هو تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدّخل السلطة النقدية[1].

2- الانتقادات الموجهة لنظام CAMELS: يمكن تلخيص أهم عيوبCAMELS في النقاط التالية[2]:

- أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تمّ التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فانه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لأخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام البنكي ككل فانه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

وهناك نماذج أخرى يتم تطبيقها في دول أرى نذكر أهمها في:

نموذج أوراب ORAP: هو نموذج للتفتيش البنكي والتقييم الفردي للسلامة المالية للبنوك، أعتمد ابتداءا من سنة 1997 من قبل بنك فرنسا بهدف الكشف عن جوانب الضعف المحتملة بالمؤسسات البنكية عن طريق الكشف عن جميع المخاطر المرتبطة بالنشاط ومحيط كل مؤسسة بنكية من خلال الاستفادة من المعلومات الكمية والنوعية الواردة بقواعد بيانات مؤسسات الائتمان نفسها وكذا اللجنة البنكية بالإضافة الى عمليات التفتيش الميدانية التي تتم من طرف المدققين وهيئات الاشراف في فرنسا والمعلومات المتاحة بموجب الاتفاقيات الثنائية مع الهيئات الرقابية في أوروبا، ويأخذ هذا النظام 14 عنصرا احترازيا وهي: رأس المال، السيولة، التعرضات الكبرى، كفاية رأس المال،

---

[1]- مخلف سليمان، (2013): نظام التقييم المصرفي CAMELS، **مجلة المحاسب العربي**(العدد11)، ص6.

[2]_ شوقي بورقبة، المصدر سبق ذكره، ص 5.

ويحدد لكل عنصر تصنيف من 1 الى 5 ويتم تحويل هذه التصنيفات الجزئية الى تصنيف نهائي بالاعتماد على تقييم المعايير النوعية مثل المساهمين والإدارة ونوعية الرقابة الداخلية[1].

نموذج بازيكBASIC للإشراف البنكي: الذي طورته الأرجنتين إثر الأزمة التي عصفت بسوقها المالي عام 1994، ويشير الاختصار الى السندات، والتدقيق المحاسبي، والإشراف، والمعلومات، والتصنيف ثنائيا الائتماني، وأحد السمات الخاصة لهذا النظام هي التأكيد على كشف المعلومات التي تتعلق بكافة القروض في النظام المالي، وإنشاء مكتب ائتمان لتوفير المعلومات لعامة الناس مما يتطلب دقة المعلومة وموثوقيتها،كما أن من سماتهأيضا ما يتعلق بالطلب من البنك الحصول على مرتبة ائتمانية والإعلان عنها[2].

نموذج باكيس BAKIS:تستخدم ألمانيا هذا النموذج الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات تشتمل علي عدد من النسب المالية تختص في تحليل جودة الاصول (18 نسبة) وتحليل الربحية (عشر نسب) ونسبتين للسيولة ونسبة واحدة لكفاية رأس المال و16 نسبة لمخاطر السوق[3].

نموذج باترول PATROL: اعتمد من قبل بنك إيطاليا منذ سنة 1993، وهو أداة تقييم فردية للسلامة المالية للبنوك، ويرتكز على التفتيش المكتبي حيث تتمثل مدخلاته في التقارير الشهرية والسداسية والسنوية التي ترد لبنك إيطاليا من باقي البنوك، والذي يعمل على تحليل بياناتها بالإضافة الى تسجيل مختلف المعطيات المتعلقة بالقروض ناهيك عن اللجوء الى الفحص الميداني في حالة الحاجة الى معلومات تكميلية أخرى يراها المحلل ضرورية، ويحتوي هذا النموذج على خمس عناصر أساسية هي: كفاية رأس المال، الربحية، نوعية القروض، التنظيم، السيولة ويتم تقييم كفاية رأس المال من خلال المقارنة بين حقوق الملكية للبنك مع متطلبات رأس المال المرجح بمخاطر الائتمان ومخاطر التسوية ومخاطر السوق ومخاطر الصرف، أما الربحية فتستند الى النتائج الاقتصادية الصافية الناتجة استثنائيا عن استبعاد متطلبات رأس المال لتغطية الخسائر الناجمة عن الديون المعدومة مع قياس معدل

---

[1]- إبراهيم تومي،(2017/2016): **تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية، دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 121.

[2]- عمرو هشام العمري، وليد الزعبي، (2010): أهمية تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية في الحد من الأزمات المصرفية، **مؤتمر الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها** المنعقد في 15ديسمبر 2010، الجرش، الأردن، ص7.

[3]- حسن بشير محمد نور، (2009): قياس الأداء المالي للمصارف، مجلة سودانيل الالكترونية، فيفري، الخرطوم، السودان:
http://www.sudanile.com/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=973:2009-02-22-18-20-02&catid=73:2008-12-11-18-25-17&Itemid=55.

العائد على حقوق الملكية مع متوسط العائد المجمع للنظام البنكي. أما نوعية القروض فيعتمد في تقييمها على البيانات المجمعة لمتوسط الديون المتعثرة استنادا للتسجيل المركزي للقروض ومؤشر تركيز القروض الفردية. أما التنظيم فيعتمد على اتاحة المعلومات الواردة من البنوك للمحللين لاختبار صحتها على الميدان، وكذا على المعلومات التي يحصل عليها المحللون من خلال الاجتماعات مع إدارات هذه البنوك، أما السيولة فيعتمد في تقييمها على المحاكاة خلال أفق زمني مدته سنة واحدة، من خلال اثنين من السيناريوهات للضغط تدفق مفاجيء للعملاء والايداعات الداخلية بين البنوك وزيادة في التسهيلات الائتمانية، بعدها يتم اجراء تصنيف لكل بنك بالاستناد الى العناصر السالفة الذكر، بعد ان يحدد لكل عنصر تصنيف من 1 الى 5، ويتم تحديد التصنيف النهائي للبنك بناءا على .المعايير الإشرافية والاسترشادية التي تتضمن كافة المعلومات الكمية والنوعية التي يحتاجها المحلل، ويتم التحقق من التصنيف من خلال اجراء المقارنات مع النتائج الفعلية المترتبة عن عمليات الفحص الميداني[1]

كما تم توفير عدة نماذج لاستخدامها في تقييم مؤسسات التمويل الأصغر نذكر أهمها بالإضافة لنموذج CAMELES في[2]:

نموذج PEARLS: وهو خاص بالمجلس العالمي للاتحادات الائتمانية ويسعى من خلاله تحديد نقاط القوة والضعف المالية الرئيسية من خلال اعتماده على 45 نسبة تندرج تحت 6 مجالات هي حماية الأصول وفعالية الهياكل المالية وجودة الأصول ومعدلات العائد والتكاليف وإدارة السيولة وعلامات النمو.

نموذج GIRAFE: خاص بهيئة PLANET RATING وهي مؤسسة دولية مقرها فرنسا، يهدف الى قياس المخاطر والتحكم فيها ويحوي على 6 مجالات رئيسية هي: نظام الإدارة العامة وعملية اتخاذ القرار، أدوات المعلومات والإدارة، تحليل مخاطر الائتمان والتحكم فيها، حافظة الأنشطة والقروض والتمويل والكفاءة والربحية.

نموذج MICRORATE: على اسم مؤسسة بواشنطن، ويهدف الى تقييم مخاطر الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر للمستثمرين والدائنين، ويدرس ثلاثة مجالات رئيسية: عمليات الإقراض، التنظيم/ نظم معلومات الإدارة والمركز المالي.

---

[1]– إبراهيم تومي، المصدر سبق ذكره، ص 120.

[2]–دليل الموارد المتعلق بدراسات تقييم التمويل الأصغر، CGAP المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، (2001): مذكرة مناقشة مركزة رقم22، نوفمبر، ص ص 8-9.

نموذج مؤسسة M-CRIL الهندية: يسعى الى قياس مخاطر الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر وتقييمها للمستثمرين والدائنين المحتملين، ويشمل على 30 مؤشر تندرج تحت ثلاثة مجالات رئيسية هي: الجوانب التنظيمية وأوجه نظام الإدارة العامة ونقاط القوة في الإدارة والموارد والأداء المالي.

المطلب الثاني: نظام مؤشرات الحيطة الكلية (MPI):

يعتبر نظام مؤشرات الحيطة الكلية نظام مراقبة شامل وطموح لسلامة النظام المالي، وقد تمّ تطويره كجزء من برنامج مشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يضم اطار نظام CAMELS مضافا اليه المؤشرات الكلية[1].

وتعرف مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي بأنها مجموعة مؤشرات يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والانذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث، لذلك شغلت اهتمام البنوك المركزية، لما لهذه الأخيرة من دور في الحفاظ على الوحدة الشاملة للنظام البنكي للدولة بهدف ضمان الاستقرار المالي[2].

ويستدّل بمؤشرات الحيطة الكلية على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، كما أنها تساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، فضلا عن اعتبارها كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز البنكي والمالي للخطر[3].

وتظهر أهمية مؤشرات الحيطة الكلية من خلال النقاط التالية[4]:

* تسمح بأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس موضوعية للسلامة المالية.
* تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
* هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول.
* تعمل على معيارية النظم المحاسبية والاحصائية من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة.
* تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

---

[1]- عمرو هشام العمري، وليد الزعبي، المصدر سبق ذكره، ص7.

[2]- علي عبد الرضا حمودي، المصدر سبق ذكره، ص3.

[3]- أحمد طلفاح، (2005): مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط: الكويت، أفريل2005، ص5.

[4]- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، المصدر سبق ذكره، ص120.

ويتطلب أداء هذه المهام دعم التحليل المناسب وتوفر قاعدة معلومات شاملة، اذ انّ رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي ان يستند الى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الحيطة الكلية، فضلا عن المعلومات التي يتم الحصول عليها من السوق والإجراءات لجمع كافة أنواع المعلومات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة تمثل تحديا كبيرا، الامر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والخبرة الاشرافية ناهيك عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات، ويرتكز تحليل المخاطر الناشئة داخل النظام على تقسيم التحليل الى مؤشرات ترتكز على التطورات داخل البنوك وتأثير الأزمات على مستوى هذه المؤسسات ومؤشرات أخرى تركز على النظام المالي الكلي وتهدف الى الحد من تأثيرات الأزمة على نطاق المنظومة الاقتصادية[1].

وعليه فمؤشرات الحيطة الكلية تتكون وتشمل كل من[2]:

- مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي كل على حدا.
- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي.

الجدول رقم(09): مؤشرات الحيطة الكلية.

مؤشرات الحيطة الجزئية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
1- كفاية رأس المال: نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر. التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.	**1- النمو الاقتصادي:** مجموع معدلات النمو. تدهور القطاعات.
2- جودة الأصول.	**2- ميزان المدفوعات:** عجز الحساب الجاري. كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي. الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الاستحقاق)
3- مؤشرات المؤسسة المقرضة: تركيز الائتمان القطاعي. الإقراض المقيّم بالعملة الأجنبية. القروض غير العاملة القروض للمؤسسات العامة الخاسرة.	**3- التضخم.**

[1]- علي عبد الرضا حمودي العميد، المصدر سبق ذكره، ص4.

[2]- أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المصدر سبق ذكره، ص5.

مخاطر الأصول. الاقتراض المرتبط. مؤشرات الرفع المالي.	
4- مؤشرات المؤسسة المقترضة: نسبة الدين الى حقوق الملكية. ربحية الشركات. مؤشرات أخرى لظروف الشركات. مديونية القطاع العائلي.	**4- أسعار الفائدة والصرف:** التغلب في أسعار الفائدة والصرف. مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية. قابلية سعر الصرف للاستمرار.
5- سلامة الإدارة: معدلات الانفاق. نسبة الإيرادات لكل موظف. التوسع في عدد المؤسسات المالية.	**5- ازدهار الإقراض وسعر الأصول:** نوبات ازدهار الإقراض. نوبات ازدهار أسعار الأصول.
6- الإيرادات والربحية: العائد على الأصول. العائد على حقوق الملكية. معدلات الدخل والانفاق. المؤشرات الهيكلية.	**6- اطار العدوى:** العلاقة المتبادلة بين الأسواق. الأثار الجانبية للتجارة.
7- السيولة: تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية. التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك. الودائع بالنسبة للاجمالي النقدي. نسبة القروض الى الودائع. هيكل استحقاق الأصول والخصوم. تدابير سيولة السوق الثانوية.	**7- عوامل أخرى:** الاقتراض والاستثمار الموجه. لجوء الحكومة للنظام البنكي. التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.
8- الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق: مخاطر سعر الفائدة. مخاطر سعر الصرف الأجنبي. مخاطر أسعار الأسهم. مخاطر أسعار السلع.	
9- مؤشرات خاصة بالسوق: أسعار السوق للأدوات المالية.	

مؤشرات على العوائد المفرطة. تصنيف الائتمان. هوامش العائد السيادي.	

المصدر: علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات: دراسة تطبيقية –حالة العراق–، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص5، التاريخ: 2016/06/14.
https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232042799474.pdf.

المطلب الثالث: معيار كفاية رأس المال للجنة بال الدولية:

لقد تأسست لجنة بال للرقابة البنكية من قبل محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشر (Group of Ten) وسويسرا ولكسمبورغ سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بال السويسرية[1]، ولقد كان الباعث الأساسي وراء تأسيس هذه اللجنة أزمة بنك (Herstatt Crisis) عام 1974 واغلاقه من قبل السلطات الألمانية وكذا افلاس أحد أكبر البنوك الأمريكية فرانكيل ناشيونال بنك وتعثر بنك فرست بنسلفانيا الذي كان على وشك الإفلاس لولا ان تدخلت السلطات لإنقاذه، فضلا عن ظهور المشاكل البنكية الناجمة عن المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية وسيطرة هذه الأخيرة على أسواق التمويل الدولية بنسبة 38%، بالإضافة الى تفاقم ازمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك، لذلك اعتبرت فترة 1974 وحتى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال فما حدث من انهيار لبعض البنوك أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق كمخاطر التسوية والاحلال كما عمق من مخاطر الائتمان بشكل غير مسبوق[2]، وأقرت اللجنة في جويلية 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط البنكي الدولي، كمعيار عالمي للدلالة على المركز المالي للبنك، وتدعيم ثقة المودعين فيه، ويمكن القول أن اتفاقية بال تهدف إلى[3]:

– ضمان سلامة واستقرار النظام البنكي العالمي وذلك من خلال إلزام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال تتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها.

---

[1]– حازم محمود الوادي، (2012): مبادئ الأعمال المصرفية، دار الكتاب الثقافي: اربد، الأردن، ص 230.

[2]– مها نظير محمود سعد، (2012): تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل، دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية، المعهد المصرفي المصري، ص8.

[3]– محب خلة توفيق، (2011): الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دراسة أكاديمية وتطبيقية موثقة، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، ص 84–85.

– الحفاظ على أموال المودعين باعتبار ان راس المال هو خط الدفاع الأخير للبنوك في حالة مواجهة الخسائر.

– تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وعدالة المنافسة، وذلك في ضوء تفوق بعض المؤسسات المالية اليابانية ذات رؤوس أموال صغيرة نسبيا مما أتاح لها افضلية تنافسية مقارنة بالبنوك التي تحتفظ برؤوس أموال أكبر.

– تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، وكذا العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات البنكية العالمية وفي مقدمتها العولمة البنكية[1].

أولا– معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بال الأولى وتعديلاتها:

اعتمدت لجنة بال الأولى على مؤشر قابلية السداد (Ratio de Solvabilité) كمعيار يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، مرتكزا بذلك على أهمية الأموال الخاصة للبنك ووظيفتها المتمثلة في امتصاص الخسائر غير المتوقعة أو قليلة الاحتمال، طمأنة المودعين والممولين الآخرين والقيام بالاستثمارات اللازمة لانطلاق وتطوير نشاطات مربحة، كما يساهم رأس المال الخاص على المستوى الكلي فيايقاف انتشار الأزمات البنكية إضافة إلى إقامة علاقة تناسبية بين المتدخلين على أساس عادل، ويعرف معيار كفاية رأس المال بمؤشر كوك (Ratio de Cooke) ويحدد هذا المعيار العلاقة بين رأس المال الخاص بالبنك والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ويتم حسابه كالآتي[2]:

مؤشر كوك= رأس المال الخاص بالبنك/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ≥ 8

حيث تم تقسيم رأس المال الخاص بالبنك إلى:

– رأس المال الأساسي (النواة الصلبة) ويشمل رأس المال المدفوع ، الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

– رأس المال المساند (الأموال التكميلية)ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة والتي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية، احتياطات إعادة التقييم، المخصصات العامة، الأدوات الرأسمالية، أدوات الدين وكذلك الدين المساند.

ويشترط عند حساب رأس المال مايلي[3]:

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، (دون ذكر سنة النشر): العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص ص81– 82.

[2]– عادل محمد رزق، (2005):الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة: القاهرة، مصر، ص 15.

[3]– سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، **ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– واقع وتحديات**، ص289.

– ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي (أقل أو يساوي 100% منه).

– ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال المساند.

– ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـ 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

– تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول)، وكذا الأوراق المالية التي تتحول الى أسهم (يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين).

– يشترط لقبول أي احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص.

أمّا: الأصول المرجحة بأوزان المخاطر= تبويب الأصول في مجموعات x أوزان المخاطر المخصصة لها.

ويختلف الوزن الترجيحي لمختلف مخاطر الأصول باختلاف الأصل في حد ذاته، وكذلك باختلاف الملتزم به، ومن هنا نجد أن الأصول عند حساب مؤشر كوك يتم ترجيحها بخمسة أوزان، وهي: 0%، 10%، 20%، 50%و100%، فمثلا: الديون على البنوك المركزية لدول OCDE وزنها المرجح 0% و 100% بالنسبة للقروض الممنوحة للزبائن[1]، أما فيما يتعلق بعناصر خارج الميزانية فيتم تحويلها الى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل المحددة، ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها وهي تتروح ما بين 20% الى 100% [2].

كما تم أيضا تصنيف دول العالم بناءا على أوزان المخاطر الائتمانية إلى[3]:

– مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهي دول ذات مخاطر أقل، ويشترط استبعاد أي دولة لمدة خمسة سنوات إذا قامت بإعادة جدولة الدين الخارجي لها.

---

[1]– سعدان آسيا، (2006): **تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة 8 ماي 45، قالمة، الجزائر، ص26.

[2]– رقية بوحيضر، مولود لعرابة، (2009): البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل 2، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و06 ماي2009، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص8.

[3]– غالم عبد الله، (2014): العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، الطبعة الأولى، دار أسامة: عمان، الأردن، ص271.

– مجموعة دول العالم الأخرى: وهي باقي دول العالم التي تعتبر ذات مخاطر أكبر من المجموعة الأولى، وبالتالي لا تتمتع بنوكها بتخفيضات في أوزان المخاطر.

وعليه فالاتفاقية ركزت على مخاطر الائتمان لأنها اعتبرت في تلك الفترة عامل الخطر السائد في القطاع البنكي، كما أنها حددت أوزان مخاطر بعض الأصول البنكية وتركت البعض منها لتقدير السلطات الرقابية المحلية، وأوصت لجنة بال الأولى بأن يعمم اعتماد معيار كوك على البنوك التي لها نشاط دولي، بمعنى أن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992[1].

وفي أفريل 1995أصدرت لجنة بال مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، وقد تم عرضها على البنوك للحصول على ملاحظاتها والأطراف المشاركة في السوق المالية، ووضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي تختلف من بنك إلى آخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال، وتقوم البنوك بالتالي بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية، وذلك من خلال نماذج إحصائية ومن أجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية وللتماشي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع البنوك اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم من طرف البنوك التي ترغب في استخدام نماذج داخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق، ومن أهمها ضرورة حساب المخاطرة يوميا، استخدام معامل ثقة 99%، واستخدام حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول، على أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل، ويكون بالتالي عبء رأس المال الذي يستخدم نموذج داخلي بالنسبة للبنك عبارة عن:قيمة المخاطرة في اليوم السابق + ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط قيمة المخاطرة السوقية لأيام العمل الستين السابقة [2].

ويمكن القول أنه تمّ ادماج مخاطر السوق عند حساب معيار رأس المال بعد تعديلات أفريل 1995، كما أن رأس المال أصبح يتكون من رأس المال الأساسي والمساند، إضافة إلى قسم ثالث يتكون من قروض مساندة لا يقل

---

[1]– جعفر حسن البشير آدم، إبراهيم فضل المولي، (2015): معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان، **مجلة العلوم الاقتصادية**(العدد 1)، المجلد 16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص 98.

[2]– طارق عبد العال حماد، (2003)، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر، ص 154– 156.

تاريخ استحقاقها عن السنتين، وتكون في حدود 250% من رأس المال الأساسي للبنك لدعم المخاطرة السوقية، أي أن معدل كفاية رأس المال أصبح يحسب كمايلي[1]:

معدل كفاية رأس المال= اجمالي رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+ مقياس المخاطرة السوقية × 12.5 ≥8%

أي أنه بات يعبر عنه بمعدل موحد لكفاية رأس المال يحدد الحد الأدنى للعلاقة بين كل من رأس المال الإجمالي من جهة والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة مضافا إليها مقياس المخاطرة السوقية مضروبا في 12.5.

ولقد تمثلت مزايا اتفاقية بال الأولى في اعتبارها اللبنة الأولى في توحيد معايير الرقابة البنكية، اتسامها بسهولة التطبيق لاقتصارها على المخاطر الائتمانية وهو ما يوفر للبنوك الوقت والجهد، كما أنها ساهمت في توفير المعلومة حول البنوك للمتعاملين بقدر يمكنهم من المقارنة والاختيار فيما بينها[2]، وقد انتقدت هذه الاتفاقية نظرا لما احتوته من عيوب ندكر أهمها في تركيزها على مخاطر الائتمان، ناهيك عن أن الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وعن منحها الأولوية للدول الصناعية على بقية دول العالم، بالإضافة الى عدم مواكبتها لتطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية[3].

ثانيا: معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بال الثانية:

قامت لجنة بال ابتداءا من جويلية 1999 وحتى جويلية 2004 بإصدار العديد من التوصيات وتم اصدار الوثيقة النهائية في جويلية 2004 ليطلق عليها مقررات بال الثانية وقد أعطت اللجنة للبنوك والمؤسسات المالية فترة توفيق أوضاعها حتى نهاية 2006، ليتم بدء العمل بها اعتبارا من2007 [4]، ويرتكز معيار كفاية رأس المال الجديد على ثلاث دعائم أساسية تهدف في مجملها إلى تعزيز سلامة ومتانة النظام البنكي والمالي وزيادة المنافسة النوعية بين مؤسساته، تغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنوك، تطوير أساليب لقياس المخاطر تتميز بدرجة عالية

---

[1]- عمار عريس، مجدوب بحوصي،(2017): تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، **مجلة البشائر الاقتصادية**(العدد 1)، المجلد الثالث، مارس2017، ص 103.

[2]- محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، (2011): البنوك الإسلامية والنظم الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3، **المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-لنمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي**- المنعقد في الفترة 19 و21 ديسمبر2011، الدوحة، قطر، ص13.

[3]- رقية بوحيضر، مولود لعرابة، (2010): واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**(العدد2)، المجلد 23، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، ص18.

[4]- سدرة أنيسة، (2016): حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية، دراسة حالة الجزائر، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر، ص209.

من الحساسية للمخاطر التي تواجه البنوك والتركيز على البنوك الكبيرة التي تمارس الأنشطة البنكية على أساس دولي وفي نفس الوقت يتضمن مباديء ووسائل تجعل من المناسب تطبيقيه من قبل البنوك الصغيرة ومتوسطة الحجم[1]، وتتمثل الدعائم الأساسية للاطار الجديد المقترح في:

* **الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:** لقد أبقت لجنة بال على معدل كفاية رأس المال بنسبة 8%، حيث يغطي رأس المال القانوني مانسبته 8% من مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، ويغطي الحد الأدنى لمجموع رأس المال حسب المقررات الجديدة ثلاثة أنواع رئيسية للمخاطر وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وتبقي المقررات الجديدة على نفس المفهوم لرأس المال القانوني الا انها عدلت جذريا من نظام الأوزان فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير فصلتها لجنة بال، كما ان الاتفاق الجديد يقدم سلسلة من المقاربات الأساسية والمتطورة لقياس مخاطر الائتمان والتشغيل[2].

وفي إطار ذلك تمت مراجعة مؤشر كوك واستبداله بمؤشر Mc Donough والذي يحسب كالتالي[3]:

مؤشر Mc Donough= الأموال الخاصة/ مخاطر ائتمانية+ مخاطر تشغيلية+ مخاطر السوق≤ 8 %

%6.6 % 1 % 0.4

أ- **المخاطر الائتمانية:** تسمح اتفاقية بال الثانية للبنك بالاختيار بين منهجين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات راس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية هما:

1- المنهج المعياري: والذي يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات، بنوك، شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهده الأطراف، وهنا يظهر

---

[1]- سامي يوسف كمال محمد، (دون سنة نشر): بازل ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الإسلامية، الجمعية الأردنية للمالية الإسلامية، ص 5، http://www.jaifjo.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=12، التاريخ: 2017/05/15

[2]- بريش عبد القادر، زهير غراية، (2015): مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مباديء الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، **مجلة الاقتصاد والمالية**(العدد 07)، ص ص 103- 104.

[3]- Amand Pujal,(2001) : Un Nouveau Ratio De Solvabilité En 2004,**Banque Magazine** (N° 622), Février,P 35.

دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر[1]، ويعطى الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بالصيغة التالية:

رأس المال الاجمالي= الأصول المرجحة بالمخاطر x 8%.

حيث أن: الأصول المرجحة بالمخاطر=المركز x وزن المخاطر.

وتدرس اللجنة بديلين هما[2]:

* البديل الأول: اجراء تقييم سيادي للدولة التي يتواجد فيها البنك، بحيث يعتبر تصنيف كل دولة بمثابة إظهار ونشر لملاءتها ومصداقيتها ككل، لاسيما قدرتها على خدمة ديونها، فتحديد تصنيف لها أو تعديله يؤثر سلبا أو إيجابا حسب درجته على المؤسسات العاملة بها، فإذا ما صنفت دولة ما تصنيفا منخفضا فإنها في الغالب لن تتمكن من تسويق إصداراتها مستقبلا في الأسواق المالية الدولية، مما يمنع بنوكها من الوصول إلى مصادر التمويل الأخرى إلا بشروط وضمانات وتكاليف إضافية، وتعتمد الوكالات في تصنيفها للدول في العديد من الحالات على معطيات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي، التضخم، الديون الخارجية، عدم القدرة على السداد....الخ.

* البديل الثاني: إجراء تقييم للبنك ذاته من خلال إحدى الوكالات الخارجية، بحيث تحدد أوزان المخاطر من قبل إحدى مؤسسات التصنيف الدولية، ويمكن القول أنه في هذا الصدد تتوفر ثلاث وكالات شهيرة وهي: Standard Moody's & Poor's,و Fitch بمفردها أومقرونة بوكالة IBCA وهي جميعها أمريكية، هذا وقد اقترحت لجنة بال جدولا يوضح أوزان المخاطر سواء كان المقترض: حكومة، بنك، أو شركات.

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، (2005): قضايا اقتصادية معاصرة: معايير لجنة بازل، المناطق الصناعية المؤهلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، مصر، ص34.

[2]- سعدان آسيا، المصدر سبق ذكره، ص 29.

الجدول رقم(10): أوزان المخاطرة للتصنيفات الائتمانية المختلفة.

الالتزامات	AAAإلى AA⁻	+A الى-A	+BBBإلى -BBB	+BB الى -B	أقل من -B	غير مصنفة
الدول	صفر	%20	%50	%100	%150	%100
البنوك						
الخيار 1 (1)	%20	%50	%100	%100	%150	%100
الخيار 2 (2)	%20	(3)%50	(3)%50	(3)%100	(3)%150	(3)%50
الشركات	%20	%50	%100	%100	%150	%100

(1) اوزان المخاطرة مستندة على تقليل مخاطر الدول حيث يوجد البنك.

(2) اوزان المخاطرة مستندة على تقييم البنك المستقل.

(3) الالتزامات على البنوك لآجال قصيرة.

المصدر: غالم عبد الله، (2014): العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر: عمان، الأردن، ص 278.

ولتسهيل قراءة التصنيفات أعد الجدول التالي للشركات الثلاث:

الجدول رقم (11) : معاني درجات التصنيف المستخدمة في أكبر وكالات التصنيف.

وكالات التصنيف	أصول ذات نوعية جيدة جدا	أصول ذات نوعية رديئة جدا
Fitch IBCA	AA- فما فوق	أقل من B-
Moody's	AA3 فما فوق	أقل من B+
Standard &Poor's	AA- فما فوق	أقل من B-

المصدر: عادل محمد رزق، (2005): الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة: القاهرة، مصر، ص23.

ويعتمد على تصنيف وكالات التقييم بعد تأكد الجهات الرقابية المحلية كالبنوك المركزية من استيفاء البنوك للحد الأدنى للمعايير اللازم توافرها كالشفافية والموضوعية واستقلالية قرارها.

2- منهج التصنيف الداخلي: ويتم وفقه الاستعانة بمنهج التصنيف الداخلي للبنوك لقياس المخاطر الائتمانية وذلك بالاعتماد على مدخلات كمية ونوعية تعكس الوضعية الحقيقية لمخاطر البنوك، حيث يتم تصنيف هذه الأخيرة على

أساس المعلومات المتوفرة عن كل عميل، وذلك لتوفر البنك عن إمكانيات تتيح له الحصول على المعلومات الداخلية عكس المصنفين الخارجيين الذين يتعذر عليهم تحقيق ذلك[1].

وحددت اللجنة الفئات التي تتعرض لمخاطر الائتمان في خمس مجموعات رئيسية شملت كل من الشركات، الحكومات أو الجهات السيادية، البنوك، قروض التجزئة البنكية وحقوق الملكية وهي تتعلق بملكية بنك لأسهم في شركة تجارية، ويعتمد منهج التصنيف الداخلي للمخاطر الائتماني على أربعة مدخلات هي[2]:

- احتمال الفشل في السداد (PD) Probability of Default
- الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد (LGD) Loss Given Default
- التعرض عند التعثر (القيمة الدفترية للقرض) (EAD) Exposure At Default
- الاستحقاق الفعلي. (M) Maturity of the Transaction

ونظرا لاختلاف تطور أنظمة القياس الداخلي بالبنوك فقد حددت اللجنة مدخلين يمكن للبنوك اتباعهما في ظل هذا المنهج[3]:

* **مدخل التصنيف الداخلي الأساسي:** يتم بهذا المدخل تقدير احتمال الفشل عن السداد داخليا من قبل البنك بناء على البيانات التاريخية المتوافرة، بينما يتم تحديد بقية المدخلات من قبل السلطات الرقابية

***مدخل التصنيف الداخلي المتقدم:** يتولى البنك تقدير كل المدخلات بشرط استيفاءه لحد أدنى من المعايير.

وتحسب متطلبات رأس المال كالآتي[4]:

$$\left[\sum F\left(PD\ .LGD\ .M\right)\times EAD\right]\times 8\%$$

ب- **مخاطر التشغيل:** عرفت لجنة بال للرقابة البنكية هذا النوع من المخاطر على أنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية، حيث يشمل هذا

---

(1)- Max Dangar,(2005) : Bale II, Les Principes Fondateurs De La Réforme, **Les Cahier De Mazars**, France, P7.

(2) - فائزة لعراف، (2013): مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر، ص ص 117-119.

(3)- المصدر نفسه، ص 119.

(4)- Max Dangar, op .cit, p7.

التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية، وتنحصر أنواع المخاطر التشغيلية في: عمليات الإحتيال الداخلي والخارجي، مخالفة قوانين ممارسات العمل والأمان في مكان العمل، الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات البنك اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ،الخسائر الناشئة عن تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة، والخسائر والأضرار التي بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى[1]، ويعتمد في احتساب متطلبات رأس المال مقابل المخاطر التشغيلية على ثلاثة طرق هي:

1- **منهج المؤشر الأساسي:** وفق هذه الطريقة فإنه يتوجب على البنوك أن تحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل، ويمكن قياسه بحاصل ضرب الدخل الإجمالي (ويعرف على أنه مجموع الفوائد الصافية بالإضافة الى مداخيل أخرى كإجمالي المؤونات والمخصصات، اجمالي تكاليف التشغيل، استثناء فروق إعادة التقييم الناتجة عن التخلي عن السندات، استثناء الأرباح والخسائر الاستثنائية وغير النظامية واستثناء مداخيل نشاط التأمين) في نسبة ثابتة ألفا (والتي تم تحديدها من قبل لجنة بال بـ α= 15%)، وهذا ما توضحه المعادلة التالية[2]:

متطلبات رأس المال = متوسط الدخل الإجمالي للسنوات الثلاث الماضية × ألفا

2- المنهج المعياري[3]: وتحتسب متطلبات رأس المال بناءً على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لقطاعات الأعمال) بحيث يضرب دخل كل نوع من دوائر البنك في نسبة معينة (بيتا) ويكون لكل نوع من الأعمال بيتا معينة وخاصة به، وذلك وفقا للمعادلة التالية وبالاعتماد على قيم بيتا **ß** المتوفرة بالجدول الموالي:

متطلبات رأس المال = متوسط الدخل الإجمالي للسنوات الثلاث الماضية × بيتا

[1]- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح،(2007): المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II:دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، **المؤتمر العلمي السنوي الخامس** المنعقد يومي 4-5 جويلية 2007، جامعة فيلادلفيا ، عمان، الأردن، ص ص 14-15.

[2]- بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، (2013): إدارة المخاطر-إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية-، الطبعة الأولى، دار الوراق: عمان، الأردن، ص ص 290، 291.

[3]- إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، (2004) ، الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص ص 23-24.

ولابد من توفر شرطين لكي يتمكن البنك من استخدام هذا المنهج هما:

- وجود إدارة مخاطرة فعالة ورقابة صارمة.
- وجود إجراءات وكذلك التحقق من ان رأس المال المحتسب يغطي المخاطر التشغيلية بالفعل.

الجدول رقم (12): نسبة بيتا ß المقابلة لكل نوع من الاعمال البنكية.

قطاعات العمل	خط العمل	المؤشر	معامل رأس المال ß
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	ß1 = 18%
	تمويل التجارة	الدخل الإجمالي	ß2 = 18%
الأعمال البنكية	الخدمات البنكية للأفراد	الدخل الإجمالي	ß3 = 12%
	الصرفية التجارية	الدخل الإجمالي	ß4 = 15%
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	ß5= 18%
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	ß6 = %15
أخرى	إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	ß7 = %12
	سمسرة خدمات الأفراد	الدخل الإجمالي	ß8 = 12%

المصدر: بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، (2013): إدارة المخاطر(إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الطبعة الأولى، دار الوراق: عمان، الأردن، ص292.

3- منهج القياس المتقدم: حيث يمكن للبنك استخدام طريقته الخاصة في تقدير مخاطر التشغيل وبالتالي تحديد متطلبات رأس المال، واستخدام نظام قياس مخاطر التشغيل الداخلي للبنك والذي يجب أن تتم الموافقة عليه من قبل البنك المركزي شريطة التزام البنك بالمعايير الكمية والنوعية التي حددتها لجنة بال عند استخدام هذه الطريقة باعتبارها متقدمة وتتطلب توافر العديد من العوامل التي تؤدي الى تكامل نظام احتساب مخاطر التشغيل وهي: دقة البيانات، كفاية الرقابة الداخلية، المراجعة الدورية للسلطة الرقابية، توافر نظام معلومات جيد ونظام تقارير منتظم [1].

ج- مخاطر السوق: حددت لجنة بال للرقابة البنكية طريقتين لاحتساب مخاطر السوق هما[2]:

---

[1]- موسى عمر مبارك أبو محيميد، (2008): **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص ص 43- 44.

[2]- بريش عبد القادر، زهير غراية، مصدر سبق ذكره، ص104.

1- الطريقة المعيارية: وتقوم هذه الطريقة على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص، أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن تغير في سعر الفائدة في السوق.

2- طريقة النماذج الداخلية: ويرتكز هذا المنهج على طريقة (VAR) التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلا بناءا على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال، فلجنة بال تطلب من البنوك تحديد حجم الخسارة القصوى التي يتحملها البنك خلال عشرة أيام باحتمال 1% (مجال ثقة 99%)، وترتكز هذه الطريقة على أساليب إحصائية معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في البنوك لذلك يقتصر تطبيقها بالبنوك دولية النشاط.

* **الدعامة الثانية: عمليات المراجعة الرقابية** : تتطلب عمليات المراجعة الرقابية من قبل السلطات الرقابية التأكد من أن كل بنك لديه إجراءات وأساليب داخلية سليمة لقياس مدى كفاية رأس المال بناء على تقييم تفصيلي للمخاطر، فالاطار الجديد لاتفاقية بازل 2 يشدد على ضرورة قيام إدارات البنوك بوضع إجراءات داخلية لتقييم رأس المال وتحديد مستويات محددة لرأس المال تتناسب ومنظومة المخاطر الخاصة بالبنك وبيئة الرقابة لديه، وتكون السلطات الرقابية مسؤولة عن تقييم مدى قدرة البنوك على قياس متطلبات تحقيق كفاية رؤوس أموالها قياسا بمستوى المخاطر لديها وهذه العملية تخضع للمراجعة الإشرافية والتدخل من قبل البنوك المركزية حيثما كان ذلك ضروريا [1].

* **الدعامة الثالثة: انضباط السوق:** يتطلب تحقيق الانضباط الفعال للسوق توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه في تقييم المخاطر التي يواجهها البنك، لذا فإنه يتوجب على البنوك الإفصاح وبشكل دقيق عن متطلبات رأس المال باعتماد عنصري الشفافية والمصداقية، وتقترح اللجنة نظاما عاما للإفصاح لتجنب اختلاف معاييره من دولة لأخرى، ويكون ذلك كل ستة أشهر على الأقل متضمنا العناصر الآتية: تركيبة رأس المال، المخاطر وتقييمها، شرح نظام التصنيف، تفاصيل عن قطاعات الصناعة (مواعيد الاستحقاق ،حجم الديون

[1]- أحمد سليمان خصاونة، (2008): المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث: اربد، الأردن، ص125.

المتعثرة)، تفصيل لمحفظة قروض البنك، احتساب احتمالية التخلف لكل شريحة مصنفة، الأداء المسبق كمؤشر على نوعية ومصداقية النظام وأساليب تقليل المخاطر ومعالجة الضمانات[1].

لقد أثرت بال 2 ودعائمها الثلاث إيجابيا على البنوك وذلك بالنظر الى ما خلفته عليها حيث نورد اهم مزاياها بالنقاط التالية:

* توفيرها لنظرة متكاملة للمخاطر حيث امتدت لتشمل مخاطر التشغيل بعد أن كانت تقتصر على مخاطر الائتمان والسوق كما حددت وفسرت طرق وآليات قياس وحساب كل نوع من المخاطر السابقة[2].

ثالثا: معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بال الثالثة:

جاءت معايير بال الثالثة كرد فعل عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي أدت الى افلاس العديد من البنوك، ليفسّر ذلك بوجود قصور في معايير بال الثانية وعدم قدرتها على حماية البنوك من التعرض للأزمات المالية، لذلكنشرت لجنة بال في 17 ديسمبر 2009 وثيقتين مهمتين تعتبران مسودة اتفاقية بال الثالثة قصد اخضاعهما للإثراء والمناقشة والفحص، وانتهت هذه العملية في 16 أفريل 2010، وبعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ27 للجنة بال بعد توسيعها بمقر اللجنة ببنك التسويات الدولية بمدينة بال السويسرية في 12 سبتمبر 2010، والمصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم بسيول في 12 نوفمبر 2010، اعتمدت اتفاقية بال الثالثة والمتعلقة بالمتطلبات الجديدة لكفاية رأس المال والسيولة رسميا، حيث نشرت في 16 ديسمبر 2010، ودخلت حيز التطبيق رسميا بأول جانفي 2013 وخلال أجل يمتد الى سنة 2019 [3]، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية في تحسين نوعية راس المال في البنوك، زيادة قوية في مستوى رأس المال المطلوب في البنوك، الحد من المخاطر النظامية وإتاحة الوقت الكافي لانتقال الى مستوى النظام الجديد بسلاسة[4].

وعليه فان مقررات بال الثالثة ما هي الا عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية البنكية التي طورتها لجنة بال قصد تحسين قدرة القطاع البنكي على استيعاب الصدمات والأزمات الناشئة عن الضغط

---

[1]- ابراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]- نجار حياة، (2013): اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**(العدد 13)، ص277.

[3]- ناصر سليمان،(2013): كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية: تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، **الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية** المنعقد يومي 8 و9 ديسمبر2013، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، ص7.

[4]- سدرة انيسة، المصدر سبق ذكره، ص213.

الاقتصادي والمالي أيّا كان مصدره مما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي الى الاقتصاد الحقيقي، تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك وتعزيز الشفافية والافصاح بالبنوك وهذا ما يعني ان هذه المقررات الجديدة لا تلغي مقررات اتفاقية بال الثانية وانما تكملها[1]، ويمكن تلخيص أهم التعديلات التي شملتها مقررات بازل الثالثة في النقاط التالية:

1- تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك: دعت الاتفاقية الجديدة للجنة بال الى تضييق مفهوم رأس المال، اذ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة يضاف اليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير متراكمة العوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، بينما رأس المال التكميلي فهو يقتصر على الأدوات لمدة لا تقل عن خمس سنوات والتي يمكنها تحمل الخسائر قبل الودائع، كما تضمنت هذه الاتفاقية الجديدة جملة من التخفيضات على رأس المال الأساسي واستبعاد أدوات أخرى، بينما أضافت الى اجمالي المخاطر مجموعة جديدة لم يكن يترتب عليها متطلبات رأس المال[2]، ومما سبق اقترحت لجنة بال أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من النسبة الحالية التي تبلغ 2% الى 4.5 %من متطلبات رأس مال الفئة الأولى، التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة، وسوف يتم الرفع من نسبة الفئة الأولى من 4% الى 6 % (أي الأموال الخاصة)، كما تمّ إضافة الأموال التحوطية الإضافية وهي نسبة 2.5% من الأسهم العادية، وهذا لضمان احتفاظ البنك برأس مال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية، وهكذا فان رأس مال الفئة الأولى الجديد يصبح 8.5 % بعدما كان 4.5 % في لجنة بال الثانية لتصبح بذلك متطلبات رأس المال المفروضة من قبل لجنة بال الثالثة على البنوك 10.5% بعدما كانت 8%، أي أن رأس المال الفئة الثانية بقي على حاله، كما اقترحت لجنة بال الثالث تخصيص رأس مال تحوطي لمقابلة أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود 0% الى 2.5% أو من رأس مال خر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على ان يتم تطبيق دلك وفقا للظروف المحلية لكل بلد[3].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، (2013): الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص314.

[2]- ناصر سليمان، (2013): كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية: تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، المصدر سبق ذكره، ص8.

[3]- بودالي مخطار، (2017): أثر مقررات بازل 3 في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر، **مجلة البشائر الاقتصادية**(العدد2)، جوان، ص ص 34-35.

وعليه فان نسبة كفاية رأس المال المطلوب تحقيقها من قبل لجنة بال الدولية في اتفاقياتها الجديدة الثالثة سترتفع من 8% الى 10.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بحلول 2019 [1]، أي أن:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند)+ الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق +مخاطر التشغيل}} \geq 10.5$$

ان كل الإجراءات السابقة سوف ينجر عنها تعزيز الصلابة المالية للبنوك من خلال رفع قدرتها على امتصاص الصدمات عند التعسر، كما سيساعد تكوين هوامش حماية رأس المال والحماية من

وكما ذكر سابق فقد منحت لجنة بال البنوك حتى عام 2019 لتطبيق المعايير المقترحة في بال الثالثة، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية 2013، وهو ما يتوضّح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): التطبيق المرحلي لمقترحات اتفاقية بال الثالثة.

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس مال التحوط				%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط	%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى لرأس مال الفئة الأولى	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	10.25 %

المصدر: حسين سعيد، علي أبو العز، (2014): كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية- في الواقع وسلامة التطبيق-، **المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية**، 6 و7 أوت، ص35.

[1]- سلمى سايرلي، مرجان محمد، مضاء منجد، لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل 3، **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، ص.

ان كل الإجراءات السابقة سوف ينجر عنها تعزيز الصلابة المالية للبنوك من خلال رفع قدرتها على امتصاص الصدمات عند التعثر، وأيضا سيساعد تكوين كل من هامش حماية رأس المال وهامش الحماية من التقلبات الدورية في تحقيق ذلك.

2- توسيع مفهوم المخاطر وتعزيزها: لقد أخذت لجنة بال ضمن هذا المحور بالتعديلات التالية:

أ- توسيع مفهوم المخاطر حيث أخذت بكل المخاطر التي تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه، لتشدد ضمن المقررات الجديدة على ضرورة تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كانت عليه في مقررات بال الثانية[1]، أي أنّ لجنة بال من خلال مقرراتها التالية دعت الى تخصيص جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد، والجدول التالي يوضح نسبة متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السندات بما فيها التوريق الذي أضافته اتفاقية بال الثالثة.

الجدول رقم (14): نسبة المتطلبات الرأسمالية للسندات.

الوحدة:%

تنقيط السندات	فترة الاستحقاق المتبقية	الجهات السيادية	جهات أخرى	انكشاف التوريق
AAA الى -AA، A-1	≤1 سنة	0.5	1	2
	>1سنة<5سنوات	2	4	8
	≤ 5سنوات	4	8	16
BBB- الى A+، A-2، A-3، P-3	≤ 1سنة	1	2	4
	>1سنة<5 سنوات	3	6	12
	≤5 سنوات	6	12	24

المصدر: نجار حياة، (2013): اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**(العدد13)، 282.

فضلا عن أنه وفيما يتعلق بإدارة المخاطر وقياسها فقد أقرت لجنة بال من خلال اتفاقياتها الثالثة، ضرورة اعتماد كجزء من الإدارة الداخلية للمخاطر في البنوك على اختبارات الضغط Stress- Testing[2]، والتي يقصد بها

[1]- اتفاقية بازل الثالثة، (2012): اضاءات، السلسة 5(العدد 5)، **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، ديسمبر 2012، الكويت، ص3.

[2]- عمار عريس، مجدوب بحوصي، مصدر سبق ذكره، ص 111.

استخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكاشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وبصفة خاصة الأثر على كفاية رأس المال وعلى الربحية[1].

ب- ادخال نسبة الرافعة المالية فبال الثالثة أضافت ضمن مقترحاتها الجديدة معيار جديد وهو الرافعة المالية أو نسبة الاستدانة، حيث تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية دون أخذ المخاطر بعين الاعتبار الى رأس المال من الشريحة الأولى وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%[2]،أي أن:

نسبة الرافعة المالية= (رأس المال الشريحة الأولى/ اجمالي الأصول)≤ 3%

وما يعاب على نسبة الرافعة المالية أنها لا تأخذ بعين الاعتبار نوعية الخصوم، مختلف مستويات المخاطر والتعهدات خارج الميزانية، كما تجبر البنوك الأمريكية على استعمال توريق الديون، وأيضا تعتمد على الطرق المحاسبية لحساب النسبة خاصة في المقام عند حساب مجموع الأصول مما يجعلها مختلفة بسبب وجود اختلاف بين الطريقة الأوروبية والأمريكية[3].

جـ - اعتماد نسبتان للوفاء بمتطلبات السيولة وذلك لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك، فقد شملت اتفاقية بال الثالثة كل من[4]:

* نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ration: وتنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوما وذلك في ظل ظروف ضاغطة وشاذة، وتقاس بنسبة السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك الى حجم 30 يوما من تدفقاته النقدية، ويجب ان لا تقل عن 100% وتحسب كما يلي:

---

[1]- أنظر الى المصادر التالية لمزيد من التفصيل:

- هيروكو أورو، ليليانا شوماخار،(2013): بنوك تحت الضغط: اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تقيِّم قدرة البنوك بمحاكاة أدائها في سيناريوهات اقتصادية بالغة الشدة، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، جوان 2013، ص ص 38-41.
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2013/06/pdf/oura.pdf.

- (2010): اختبارات الضغط، اضاءات، (العدد 5)، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، ديسمبر، الكويت، ص2.
http://www.kibs.edu.kw/upload/Stress_374.pdf.

[2]- فلاح كوكش،(2012): أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012، ص2.

[3]- بن طلحة صليحة، دمعوشي بوعلام، (2015)، دوز معايير بازل في إدارة المخاطر، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**(العدد31)، ص150.

[4]- عمار عريس، مجدوب بحوصي، مصدر سبق ذكره، ص 107.

نسبة تغطية السيولة = (مخزون الأصول السائلة عالية الجودة/ التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم)≤ 100%

* نسبة صافي التمويل المستقرNet Stable Funding Ration: يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته البنكية، بحيث يحدد الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنكعلى مدى أفق سنة واحدة، وتم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للأصول والخصوم وتقييم أفض لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية واضفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من طرف البنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية وذلك لأجل تمكين البنك من تمويل عملياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر استقرارا لتغطية التزاماته.

وتقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (خصوم وحقوق ملكية) الى استخدامات هذه المصادر ويجب أن لاتقل عن 100%[1]، وتحسب كمايلي:

نسبة صافي التمويل المستقر= (قيمة التمويل المستقر المتوفر/ قيمة التمويل المستقر المطلوب)≤ 100%

3- إدارة ومراقبة المخاطر: تضمنت مقترحات بال الثالثة ضرورة تحسين إدارة المخاطر والرقابة عليها من خلال ادراج تعديلات مست على وجه الخصوص مباديء عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامة الثانية من مقررات بال الثانية، وذلك بهدف معالجة الأخطاء المسجلة في ممارسات إدارة المخاطر بالبنوك والتي تمّ اكتشافها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فنظرا لعدم الاكتراث الذي أبدته البنوك أثناء قيامها بتقييم المخاطر التي تعرضت لها آنذاك سواء المتعلقة بعناصر داخل الميزانية أو خارجها، قامت اللجنة بوضع توصيات حول زيادة التركيز على عملية إدارة المخاطر داخل البنوك خاصة تلك المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل والناتجة عن عدم قدرة الأطراف الأخرى المقترضة في العقود التمويلية على الوفاء بالتزاماتهم لاسيما ما تعلق منها بعقود المشتقات المالية، وبالتالي فقد ركزت اللجنة على ضرورة اعتماد البنوك على بيانات حديثة أثناء عملية تقدير المخاطر، الى جانب وضع بعض التوصيات حول ضرورة احتياط البنوك للتراجع في التصنيف الائتماني للمقترض، إضافة الى تحفيز

[1]- رحال فاطمة، نادية بلورغي، واقع وأفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3، مصرف الراجحي الإسلامي نموذجا، ص2.

البنوك للاعتماد على أسلوب التقييم الداخلي وتجنب اعتمادها على تصنيفات وكالات التقييم الخارجية نظرا للمخالفات التي قامت بها خلال الأزمة الأخيرة [1].

4- انضباط السوق: ألزمت البنوك وفقا لمستجدات توصيات لجنة بال بالإفصاح عن كل العناصر المكونة لرأس المال الخاص القانوني والتخفيضات المطبقة، كما أنه تمّ نشر كل الخصائص التعاقدية للأدوات التي تدخل في تكوين الأموال الخاصة ضمن موقع اللجنة الالكتروني، ناهيك عن انّ لجنة بال أعدت اقتراح يرمي الى الزام البنوك بالإفصاح عن معلومات واضحة ودقيقة بالوقت المناسب حول ممارسات التعويضات والمكافآت بما يسمح للمتعاملين في السوق بإجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك[2].

ان اعتماد كل التعديلات السابقة –والتي مست الدعائم الثلاث الأساسية لاتفاقية بال الثانية– من قبل البنوك، سوف يحمل معه العديد من الآثار المتوقعة والتي نلخص أهمها في:

* ان تقوية وتعزيز صلابة البنوك داخليا سينجر عنه لا محالة التقليص من خطر التعرض لأزمات خارجية، وعليه فمقررات بال الحديثة تأخذ بالسياسة الاحترازية الجزئية المشددة لتحقيق الاستقرار البنكي الكلي، بالرغم من أنّ تطبيق هذه المقررات سيحمّل البنوك تكاليف عالية لاسيما ما تعلق منها بمعيار كفاية رأس المال والسيولة والرافعة المالية، وبالتالي سيؤثر ذلك على الأداء المالي للبنوك وكذا ربحيتها[3].

* صعوبة استيعاب والتعود على طبيعة التعديلات وكثرة تعقيدها سيحمل البنوك مسؤولية إضافية مرتبطة بعقد دورات تدريبية، ناهيك عن أن التعديلات المدمجة برأس المال ورفع نسب ترجيح بعض المخاطر سيخفض من كفاية رأس المال وهو ما سيدفع البنوك للبحث عن مصادر جديدة لرأس المال بالاقتطاع من الأرباح، أو عدم توزيعها بالأساس، وهو ما سينعكس سلبا على ربحية السهم ومنه على قيمة البنك بالسوق المالي، وهذا ما سيخلف عزوف المستثمرين على اقتناء وطلب هذه الأسهم فتصعب بذلك على البنوك إمكانية تدبر رؤوس الأموال، كما سوف تتأثر تعاملات البنوك فيما بينها بفعل القيود التي فرضت تعاملاتها بالمشتقات المالية وعمليات التوريق[4].

---

[1]- بوسنة محمد رضا، (2013): الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل 3، **مجلة أبحاث اقتصادية وادارية**(العدد 13)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص141.

[2]- نجار حياة، (2013): اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، ص284.

[3]- عمار عريس، مجدوب بحوصي، مصدر سبق ذكره، ص 111.

[4]- حياة نجار، (2014): **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، ص 121.

* التزام البنوك بنسبتي السيولة الجديدتين سوف يؤدي الى احتفاظ البنوك بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة وبالتالي تراجع توظيفاتها، كما أن تخوف البنوك من حدوث أزمات سيولة مستقبلا سيجعلها تركز مجمل توظيفاتها في استثمارات على الأوراق ذات التصنيف الائتماني الجيد وقصيرة الأجل كالأوراق المالية الحكومية، أما فيما يتعلق بالتزامها بنسبة الرافعة المالية سيقلص من تراجع السياسة الإقراضية للبنوك ومنه يتراجع تمويل هذه الأخيرة للنشاط الاقتصادي فتنخفض ربحية البنك وتلجأ لرفع معدلات الفائدة فيضطر العملاء للبحث عن مصادر تمويلية بديلة[1].

تأسيسا على ما سبق لابد من الإشارة الى أن فشل كل من اتفاقية بال الأولى والثانية في تحقيق الاستقرار البنكي بفعل عجزهما على تفسير طبيعة الأزمات المالية لا يعني الغاءهما وانما لابد من توضيح ان كل مقررات بال بما فيها الحديثة يكملون بعضهم البعض، وكل مقررات جديدة تبنى على تعديلات للاتفاقية التي سبقتها هذا من جهة، أما من الجهة الثانية فانه بالرغم من اعتبار بال الثالثة نقطة تحول هامة في تعزيز السياسة الاحترازية الكلية للنظام البنكي لما حملته من تعديلات على بال الثانية الا ان الحكم على نجاحها لايزال رهن التطبيق.

[1]- المصدر نفسه، ص ص 121- 122.

خلاصـة:

ان الاختيار بين كل المعايير السابقة والنماذج يكون بحسب سهولة تطبيقها ومدى قدرة القائمين على البنوك في استيعابها، توسع نشاط البنك بالسوق المالي، وتعدد الأدوات المالية التي يتعامل فيها، ناهيك عن حجم البنك واستطاعاته عن تحمل تكاليف عملية التقييم، أيضا يتم الاختيار حسب الهدف المرجو من عملية التقييم، وعلى الرغم من أهمية المعايير الحديثة في التقييم وتحديد قيمة المؤسسة إلا أنها لا تستخدم بشكل واسع في الواقع وذلك بالنظر إلى صعوبتها وعدم فهمها بشكل جيد من قبل مديري المؤسسات، لذلك لا تزال العديد من المؤسسات تعتمد على المعايير التقليدية ويعود السبب في ذلك إلى تواجد عدة صعوبات تعيق عملية تبني المؤسسات لهذه المعايير، كغياب الوعي والإدراك بمختلف المعايير الحديثة، تردد المديرين في تبني هذه المعايير والمشاكل التقنية التي تصاحب تطبيقها من طرف المؤسسات وبشكل خاص على مستوى الأقسام، توجه أغلب المؤسسات لاعتماد المعايير الحديثة على مستوى الادارة العليا للمؤسسة بدل استعمالها عند المستويات التشغيلية التي يفضل ان يستخدم بها المعايير التقليدية، أما بالنسبة للمشاكل التقنية التي تواجه تطبيق هذه المعايير من طرف المؤسسات فتتمثل في الحاجة الى حساب تكلفة رأس المال، حجم رأس المال المستخدم خاصة على مستوى الأقسام.

وان تبني المعايير الحديثة من قبل البنوك يمتاز بالاختلاف في تطبيقها من بنك لأخر، وذلك بالنظر للغرض من وراء استخدام أي معيار من المعايير سواءا كان استخداما داخليا أو خارجيا أو بالنظر الى المستويات التنظيمية، فقد تعتمد بعض البنوك المعايير الحديثة بصفة رمزية فقط ولكن لا يتم اعتمادها في اتخاذ القرارات او التخطيط وتحديد المكافآت، كما انه توجد بنوك تعتمدها على مستوى الإدارة العليا فقط، وقد توجد مؤسسات تعتمدها بالكامل، لذلك قد نجد الكثير من المؤسسات تأخذ من اهتمامها بخلق القيمة للمساهمين شعارا فقط لكنها لا تستخدم المعايير الحديثة لتحديد هذه القيمة.

الفصل الرابع

تمهيد:

لقد تطور قطاع البنوك في الجزائر بعد قانون النقد والقرض بشكل ملحوظ، كما اتسع نشاطه بعد كل ما ألحق بهذا القانون من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة ساهمت في تزايد عدد البنوك وفتحت المجال أمام ظهور البنوك الخاصة في الجزائر، كما ضاعفت من حجم الودائع ورفعت من ربحية هذا القطاع، ناهيك عن أنّها أدت إلى اتساع مجال المنافسة على الساحة البنكية الجزائرية ودعمت تسابق البنوك بها نحو تحقيق مستويات عليا من الأداء البنكي.

ان كل ما سبق ذكره يستلزم الوقوف عند تشخيص الوضعية المالية لقطاع البنوك الجزائري وتقييم أدائه، خاصة أنّ عملية تقييم الوضعية المالية لقطاع البنوك في الجزائر يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراريته وتطوير أدائه لذلك سيتم الكشف عن الوضع المالي لقطاع البنوك بالجزائر من خلال تشخيص الوضعية المالية له وتقييمها.

وسيحاول هذا الفصل الحديث عن قطاع البنوك في الجزائر: النشأة، التطور والتقييم من خلال دراسة وتحليل كل من:

- نشأة وتطور قطاع البنوك في الجزائر.
- النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر.
- تقييم قطاع البنوك في الجزائر باستخدام المعايير التقليدية.

المبحث الأول: نشأة وتطور قطاع البنوك في الجزائر:

عرف النظام البنكي بالجزائر العديد من الإصلاحات وذلك بالموازاة مع التحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني والتي تمثلت أهمها في التحول من التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق، وسيتم الوقوف على التطور التاريخي للنظام البنكي منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، من خلال استعراض ظروف نشأته من جانب، والإصلاحات التي مسته بهدف تقويم أدائه وعصرنته من جانب آخر.

المطلب الأول: تطور النظام البنكي الجزائري قبيل الاستقلال وحتى سنة 1985:

مرّ النظام البنكي الجزائري خلال هذه الفترة بعدة تطورات تبعا لرغبات السلطات، تجسدت أولاها في رغبة الدولة بامتلاك نظام بنكي خاص يستجيب لما تتطلبه احتياجات تلك الفترة، وثانيها في خضوع هذا النظام للفلسفة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر والتي تختلف تماما عمّا كان سائد قبل الاستقلال.

أولا: لمحة تاريخية عن النظام البنكي في الجزائر أثناء فترة الاحتلال:

ان القطاع البنكي قبل الاستقلال تأثر بخصائص الحقبة الاستعمارية، فالمؤسسات التي تنشط في ميدان التمويل كانت تنتشر بالمراكز الحضرية الكبرى حيث يتشكل الجزء الأكبر من فروع ووكالات للبنوك الفرنسية الكبيرة وكذلك شبكة البنوك الشعبية، إلاّ أنه يمكن الإشارة إلى خصوصية محلية تتعلق بقرض المستغلات الحديثة للقطاع الفلاحي أين نجد هياكل من نوع التعاضدي أو التعاوني (SACAM, SAP)، ويقدم هذا القطاع أساسا الدعم المالي للقطاع المسمى "الحديث" من الاقتصاد الإنتاج الفلاحي للاستغلال، التجارة بالجملة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، أما القطاع المسمى تقليدي فهو بصفة رئيسية الفلاحي والحرفي الذي يضم الجزء الأكبر من السكان والذي كان مستثنى من الدائرة البنكية، ويتكون القطاع البنكي في هذه الفترة أساسا من[1]:

1 – بنك الجزائر: تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946 وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، بالإضافة الى تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك، كما تم إنشاء المجلس الجزائري للقرض (CAC) بتاريخ 16 جانفي 1947 ولكن هاتين الهيئتين لم تعملا باستقلالية عن النظام البنكي الفرنسي، لأن النظام كان كله تابعا لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا.

---

[1]- مفتاح صالح، (2005): أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستعمار إلى فترة الإصلاحات، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، يومي 8و9 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص103– 104.

2- البنوك التجارية: إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل للبنوك الرئيسية الفرنسية وهي: القرض العقاري للجزائر وتونس (C.F.A.T)، القرض الصناعي والتجاري (C.I.C)، البنك الوطني للتجارة والصناعة (B.N.C.I.A)، القرض الليوني (C.L)، الصندوق الجزائري للقرض والبنك (C.A.C.B)، الشركة العامة (S.G) ، شركة مرسيليا للقرض (S.M.C) ، بنك بركليز المحدود (B.B.L)، قرض الشمال (C.N).

3 – بنوك الأعمال: وتضم: البنك الصناعي لشمال إفريقيا (B.I.A.N)، وورمز (W.O.R.M.S)، وتم دمج هذين البنكين في بنك واحد وأصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط (B.I.A.M)، بنك باريس والأراضي المنخفضة (B.P.P.B).

4 – المؤسسات التعاضدية: وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية (C.A.B.P)، من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية، أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي (C.A.C.A.M) التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقي.

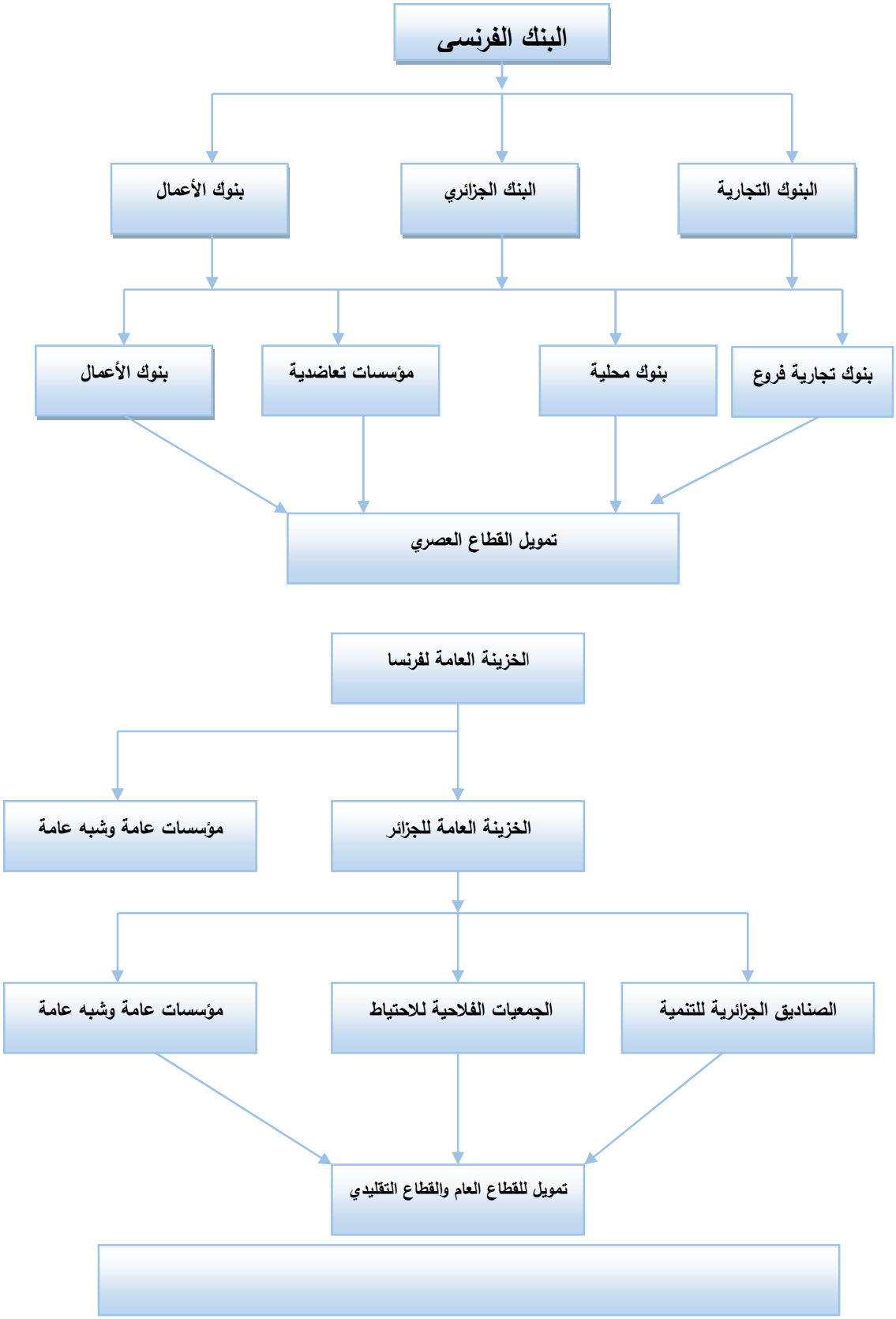
5 – المؤسسات العامة وشبه العامة: وتخضع للخزينة وتضم مؤسسات فرعية وأخرى محلية، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع والأمانات (C.D.C)، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية (B.F.C.E)، والصندوق الوطني للمناقصات العامة (C.N.M.E).أما المؤسسات المحلية: فكانت تضم مؤسسة صندوق التجهيز (المعدات) والتنمية بالجزائر (C.E.D.A) والذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري CAD ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية BAD والذي أسس في سنة 1959 وكلف بتعبئة الأموال العامة لتغطية القروض الأساسية وتخصيصها لبرامج التنمية وأنشأت خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة.

6 – الشبكة التقليدية: وتهتم بتمويل القطاع التقليدي، ويوجد نوعان من المؤسسات: الفئة الأولى تهتم بتمويل بالقطاع الفلاحي والأخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي.

أ- القرض الفلاحي (C.A): مثل الشركات الفلاحية للاحتياط (S.A.P) على شكل تعاونيات ووظيفتها منح القروض القصيرة أو المتوسطة وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات، لوازم البذور.

ب- القرض البلدي: (C.M) وهدفه تقديم قروض استهلاكية، وقروض خاصة بالقطاع الحرفي، وقروض الخدمات البسيطة، ويمكن توضيح كل ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): بنية الجهاز البنكي والمالي قبل الاستقلال.



المصدر: مفتاح صالح، (2005): إدارة النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستعمار إلى فترة الإصلاحات، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، يومي 8و9 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص105.

ثانيا– مرحلة تحديد معالم النظام البنكي الجزائري "1962–1970":

خلّف حصول الجزائر على استقلالها العديد من السلبيات على النظام البنكي والمالي في تلك الفترة، نذكر أهمها في[1]:

– هجرة رؤوس الأموال وسحب الودائع من طرف المعمرين بالجزائر وتحويلها إلى الخارج.

– تقلص شبكة الفروع البنكية وزوال شبكة كاملة لبنوك أخرى خاصة بنوك القطاع الخاص.

– تصدع البنوك المتخصصة المتبقية، ولا سيما الزراعية منها الأمر الذي نتج عنه توقف تمويل القطاع الزراعي بعدم منح القروض المبرمجة.

– هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك مما انعكس سلبا على أدائها.

وتقسّم هذه المرحلة إلى فترتين أساسيتين هما:

1– فترة ما قبل التأميم"1962–1966": اتسم النظام البنكي الجزائري في هذه الفترة بنفس مميزات ومقومات النظام البنكي الفرنسي فقد اعتبر امتدادا له، إلا أن السلطات الجزائرية انتهجت نظاما اقتصاديا مغايرا للنظام الاقتصادي المطبق من طرف فرنسا، الأمر الذي جعل القطاع البنكي يحجم عن تمويل المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، لذا كان من الضروري إنشاء بنوك جزائرية[2]تمثلت في:

– **البنك المركزي الجزائري:** تأسس هذا البنك بتاريخ 13 ديسمبر 1962[3]، وذلك ليحل ابتداءا من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورأس مال البنك هو ملك للدولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل مع البنوك والدولة المتمثلة في الخزينة العامة[4]، وأوكلت له مهمة إصدار العملة، وقد تم اصدار العملة الوطنية في 10 أفريل 1964، ويعد القرار الأخير إعلانا صريحا تؤكد من خلاله السلطات على التوجه الاستقلالي للبلاد في المجال المالي[5].

وأوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله، ويعتبر البنك المركزي حسب قانون

---

[1]– شاكر القزويني، (1992): محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 54.

[2]– مليكة زغيب، حياة نجار، (2001): النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية" تطور وتحديات"، **الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق)** ، جامعة 8 ماي 45 قالمة، نوفمبر، ص ص 42–46.

[3] – القانون رقم144 –62 المؤرخ في 13–12–1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري.

[4]– محفوظ لعشب، (2008): الوجيز في القانون البنكي الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 30.

[5]– مليكة زغيب، حياة نجار، المصدر سبق ذكره، 46.

تأسيسه بنك البنوك، ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية والاقراضية، كما يعتبر بنك الحكومة، ويحتم عليه ذلك تقديم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.

إن الواقع أثبت أن سلطة البنك المركزي لم تكن فعلية، حيث أن البنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليس تحت سلطته كبنك للبنوك، كما أن الخزينة لم تكن فقط لا تخضع إلى سلطته، بل كانت سببا مباشرا في التوسع النقدي[1].

- **الصندوق الجزائري للتنمية:** تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 165/63 الصادر في 07 ماي 1963، في شكل مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2] وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 1972/07/07 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية[3].

وضع هذا الصندوق مباشرة تحت وصاية وزارة المالية وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المبرمجة، في إطار البرامج والمخططات التنموية، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الإنجاز[4].

- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64-227 بتاريخ 10 أوت 1964[5]، ومن مهامه تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن. ومن تم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، ووجه نشاطه فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز[6]

إلى جانب ذلك تم تأسيس الخزينة العامة عقب الاستقلال مباشرة، من خلال الفصل بين الخزينة الفرنسية والخزينة الجزائرية، ومن جراء ذلك انبثقت الخزينة الجزائرية في 08 أوت1962[7]، وقد التزمت بأداء الوظائف التقليدية للخزينة، زيادة على ذلك كلفت بتقديم قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي وقروض التجهيز الممنوحة

---

(1)- الطاهر لطرش، (2015): الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 331.

(2)- القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية وتحديد قانونه الأصلي.

(3)- القانون 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.

(4)- محمود حميدات، (2005): مدخل إلى التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 130.

(5)- القانون 64-277 المؤرخ في 10 أوت 1964 المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتحديد قانونه الأصلي.

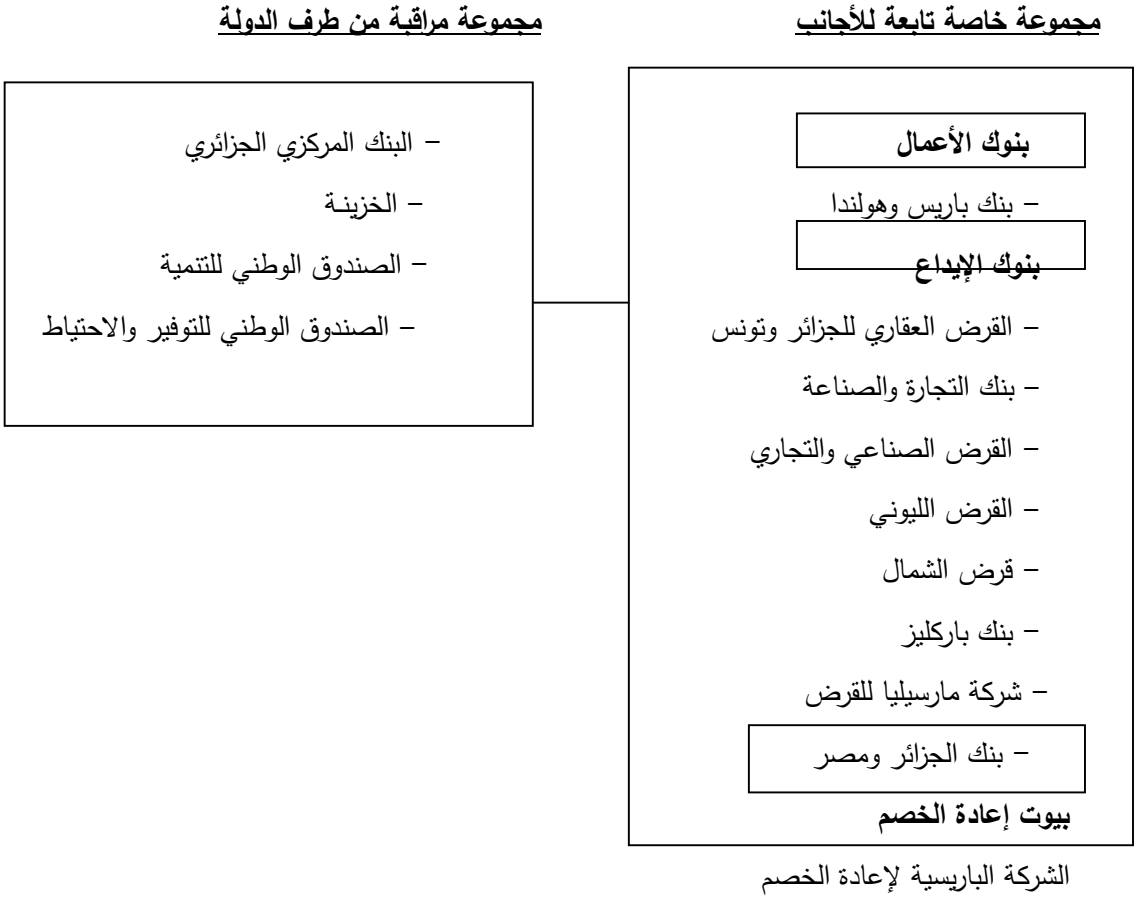
(6)- مفتاح صالح، المصدر سبق ذكره، ص 106.

(7)- الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 28 أوت 1962.

للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، نظرا لنقص الموارد المالية مستهدفة في ذلك تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحددة من طرف الدولة[1].

بالرغم من كل هذه الإجراءات نجد أن النظام البنكي في الجزائر أصبح يواجه مشكلة حادة تمثلت في الازدواجية التي ميزته، حيث وجد نظامين مصرفين أحدهما قائم على أساس ليبرالي رأسمالي، والثاني على أساس اشتراكي وسيطرة الدولة[2]، مما جعل البنك المركزي يعجز عن احتواء النظام البنكي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة، الأمر الذي دعا إلى إعادة التفكير في وضعية هذا النظام لتمكينه من القيام بالمهام الموكلة إليه، ويوضح الشكل الموالي الهيكل العام للنظام المالي والنقدي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (16): النظام النقدي والمالي الجزائري في الفترة 1963- 1966.



المصدر: بخزار يعدل فريدة، (2000): تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص71

2- فترة التأميم " 1966-1970": دعت الازدواجية التي تميز بها النظام البنكي الجزائري إلى سعي الدولة لتنظيمه، من خلال تأميم البنوك الأجنبية ابتداءا من سنة 1966، وإنشاء بنوك عمومية تسترجع من خلالها

[1]- شاكر القزويني، المصدر سبق ذكره، ص 66.

[2]- بلعزوز بن علي، (2004): محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 172.

كامل سلطتها النقدية، وتحضرها أيضا لخدمة المخطط الثلاثي للتنمية الذي يغطي الفترة 1967- 1969، وشهدت هذه الفترة تأسيس البنوك التالية:

- **البنك الوطني الجزائري:** تم إنشاء هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-173 الصادر في13 جوان 1966[1]، نتيجة تأميم البنوك الأجنبية التالية:

- القرض العقاري الجزائري التونسي الذي أمّم في 1966/07/01.
- بنك القرض الصناعي والتجاري أمّم في 1967/07/01.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا أدمج بتاريخ 01 جانفي 1968.
- بنك الخصم بمعسكر أدمج بتاريخ 04 ماي 1968.
- بنك باريس والأراضي المنخفضة أمّم في 04 ماي 1968 [2].

يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية، ويقوم بالعديد من الوظائف أهمها تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان قصير ومتوسط الأجل، وفقا للأسس المصرفية التقليدية والقيام بعمليات والخصم والاعتمادات المستندية، ومنح الائتمان للقطاع الزراعي. كما يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان والبناء، ومنح القروض للمؤسسات العامة والخاصة في الميدان الصناعي[3].

- **القرض الشعبي الجزائري:** تأسس بموجب المرسوم الصادر في 29 ديسمبر 1966[4]، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر، وقد جاء خلفا للبنوك الشعبية التي كانت متواجدة قبل إنشائه وهي:

- القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة).
- الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.

كما اندمجت فيه ثلاثة بنوك أجنبية بعد تأميمها وهي:

- البنك المختلط الجزائر-مصر في جانفي 1968.
- الشركة المارسيلية للقرض في جوان 1968.
- الشركة الفرنسية للقرض والبنك سنة 1972[5].

---

[1]- القانون رقم 66-178 الصادر في تاريخ 13 جوان 1966 المتضمن إنشاء البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأصلي.

[2]- خبابه عبد الله، (2008): الاقتصاد المصرفي-البنوك الإلكترونية- البنوك التجارية- السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية، مصر، ص 183.

[3]- لعراف فائزة، (2015): **زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص120.

[4]- القانون رقم 66-336 الصادر في تاريخ 29 ديسمبر 1963 المتضمن إنشاء القرض الشعبي الجزائري وتحديد قانونه الأصلي.

[5]- خبابه عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 184.

يقوم هذا البنك بممارسة جميع العمليات البنكية بالإضافة إلى الوظائف الأساسية التالية[1]:

– دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية من حيث الإصدار والفوائد وتقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارة المحلية.

– تقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.

– **البنك الخارجي الجزائري:** تأسس بموجب المرسوم رقم 67–204 المؤرخ في أكتوبر 1967 [2]، وهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه وفقا لقرارات تأميم القطاع البنكي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط وبنك باركليز [3].

يقوم البنك الخارجي الجزائري بجمع الودائع، تمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال منح قروض الاستيراد، تأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، وبهذا نجد أن وظيفته الأساسية هي تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية في الجزائر والدول الأخرى[4].

وبهذا استكملت الجزائر عملية التأميم، كما ألغيت الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر في 01 نوفمبر 1967، وبذلك احتكرت البنوك الجزائرية العمومية كل العمليات البنكية، وسط وضع تغيب فيه المنافسة نتيجة إضفاء طابع التخصص عليها.

ثالثا– مرحلة التسيير الإداري والمركزي "1970–1986":

ارتبط النظام البنكي في هذه الفترة مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا، حيث كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين حيث نجد:

---

[1]– لعراف فائزة، المصدر سبق ذكره، ص121.

[2]– القانون رقم 67–204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي.

[3]– Abdelkrim Naas,(2003) : Le Système Bancaire Algérien, Editions INAS : Paris ,P51.

[4]– علي بطاهر، (2006): **إصلاحات النظام البنكي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 35.

1- الفترة الأولى"1970-1978": شهدت بداية هذه الفترة إصلاح مالي وذلك سنة 1971، وقد جاء هذا الإصلاح تكريسا لمبدأ التخطيط المركزي لقرارات الاستثمار والتمويل، حاملا في طياته رؤية جديدة لعلاقات التمويل، حيث حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بثلاث سبل هي:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتسبة من قبل الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخار المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المختصة.

ويتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك التجارية الثلاثة حتى يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطّنت فيه عملياتها المالية: الحساب الأول يستعمل لتوطين عمليات الاستثمار والثاني لتمويل نشاطات الاستغلال[1].

وبصفة عامة فقد جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع.

فالإجراء يوطد فكرة تخصص البنوك، حيث يستطيع البنك مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة بفتح كل مؤسسة حساب لدى بنك واحد فقط، فيقوم هذا الأخير بتسيير حساباتها ومراقبة حركة نشاطها، وتمويلها في حالة احتياجها لقروض بغرض تمويل رأس المال العامل.

هذا الوضع طرح إشكالا جديدا مفاده، هل للمصرف الأدوات اللازمة للقيام بعملية المراقبة؟ وهل لهذه المؤسسات القدرة على تسديد القروض التي تحصلت عليها؟

إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة النقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل

[1]- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، المصدر سبق ذكره، ص 182.

موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة سواء في المخطط الرباعي الأول(70-1973) أو المخطط الرباعي الثاني(74-1977)[1].

أما فيما يتعلق بالهيئات الاستشارية التي تم إنشاؤها نجد[2]:

أ- مجلس القرض: أنشئ هذا المجلس بمقتضى الأمر 47/71 المؤرخ في 30 جوان 1971، ويعمل تحت سلطة وزارة المالية ويتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض، والوسائل المتعلقة بطبيعة وحجم وكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج تنمية الاقتصاد الوطني، ولكن هذا الجهاز المرتقب لم يرى النور، وهذا الفراغ أدى إلى إفلاس المؤسسات وأصبحت مدينة وعلاقتها متردية مع البنوك، كما أدى إلى زيادة حجم الكتلة النقدية الخارجة عن السوق الرسمية.

ب- اللجنة النقدية للمؤسسات المصرفية: أنشئت هذه اللجنة أيضا بموجب الأمر رقم 47/71 المؤرخ في 30 جوان 1971، وتعمل تحت سلطة وزير المالية وقد كلفت القيام بالمهام التالية:

- تقديم الآراء والتوصيات المتعلقة بجميع المسائل التي ترتبط بالمهنة البنكية وجميع المهن المرتبطة بها.
- تقوم بتسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية، وتجعل هذا النشاط منسجما مع الحاجيات المخططة الخاصة بالأعوان الاقتصاديين.
- دراسة كافة الأمور التي تسهل نشاط المؤسسات المالية في شتى جوانبها.

وقد تميّز النظام البنكي الجزائري نتيجة هذا الإصلاح بثلاث سمات أساسية هي:

- تغلب دور الخزينة وتقلص دور البنك المركزي الجزائري إلى جانب تخليه عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، بحيث أن عرض النقود مخطط للتكيف مع احتياجات الاقتصاد[3].
- التمركز.
- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة[4].

ويوضح الشكل الموالي هيكل النظام البنكي الجزائري بعد 1970.

---

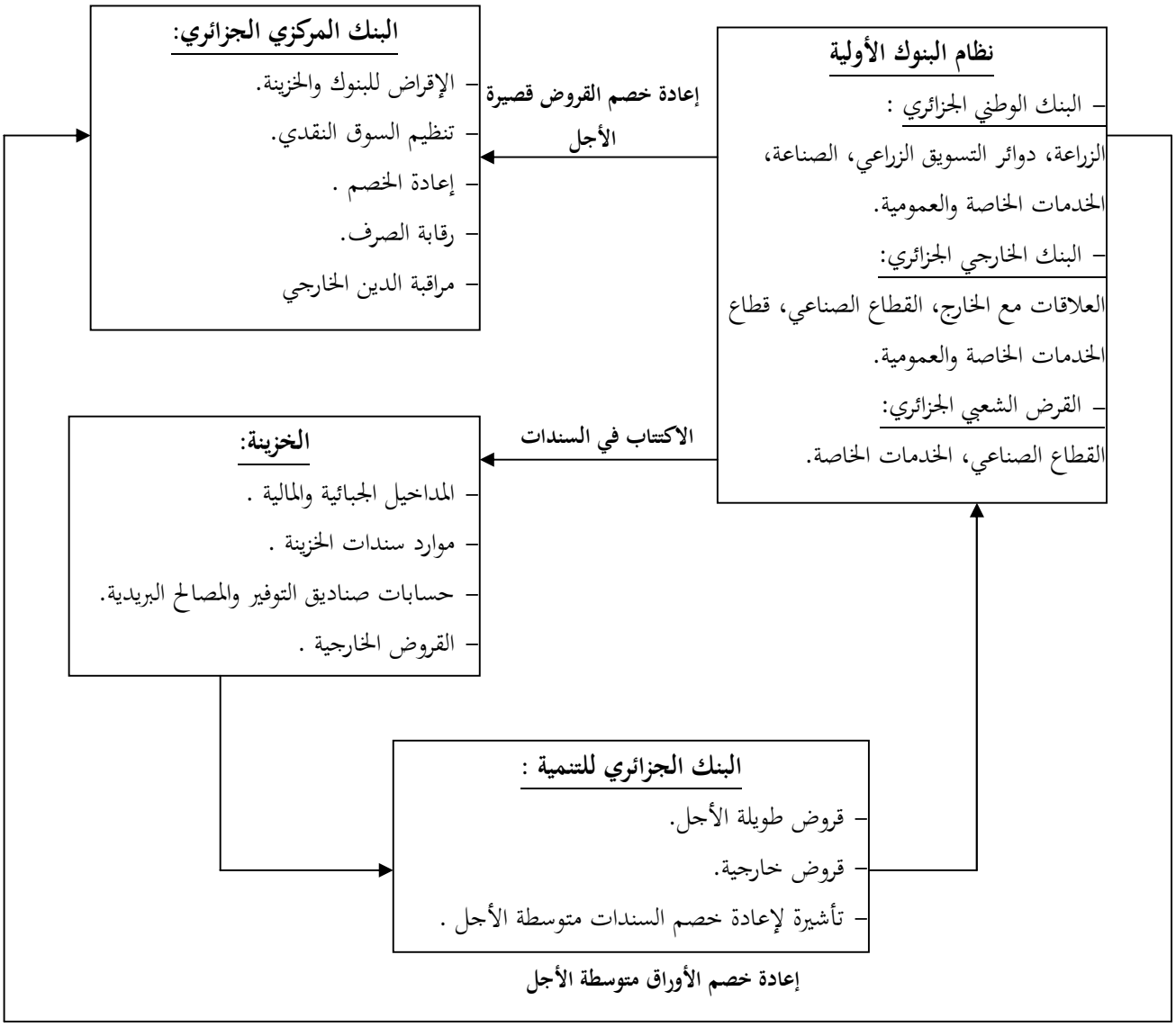
[1]- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،(2004): واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، **الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-** يومي 14و15 ديسمبر، جامعة الشلف، الجزائر، ص 492.

[2]- محمد زميت، (2006): **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 89 -90.

[3] - A. Benhalima, Le Système Bancaire Algérien, Textes Et Réalité, SAE, P: 23-24.

[4] - محمود حميدات، (2000): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص134.

الشكل رقم (17): هيكل النظام البنكي الجزائري ودوائر التمويل بعد إصلاح 1971.



المصدر: بخزار يعدل فريدة، المصدر سبق ذكره، ص 73.

2- الفترة الثانية "1978-1986": ألغي خلال هذه الفترة تمويل المؤسسات والاستثمارات المخططة بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل تلك الاستثمارات بواسطة قروض طويلة الأجل.

وقد أدّت هذه السياسة غالبا لاختزال وظيفة البنوك ودورها في إطار محاسبي، على الرغم من أنها جاءت لتخفف من الضغوط الموجودة على خزينتها، إذ أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في توزيع القروض وتعاظم دور الخزينة في هذا المجال، مما أدى إلى إضعاف إرادتها في تعبئة الادخار.

وتم خلال هذه المرحلة تدعيم النظام البنكي الجزائري من خلال إنشاء:

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82- 206 الصادر بتاريخ 13مارس1982[1]، وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، وهو بنك متخصص يهتم بتمويل القطاع الزراعي بمختلف أنشطته، وكذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف، وتنص المادة الأولى من تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك، كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل:

أ- هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

ب- الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.

ج- هياكل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة.

د- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها[2].

- **بنك التنمية المحلية:** تأسس بموجب المرسوم 85/85 الصادر بتاريخ: 30 أفريل1985[3]، هو بنك تملكه الدولة، يخضع للقانون التجاري ويتولى كل عمليات البنوك المألوفة (الحسابات الجارية، التوفير، إقراض، ضمانات، خدمات متنوعة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى ذلك الخدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل فقط. وبذلك فهو مؤسسة عامة مهمتها الأساسية ضمان تمويل احتياجات التطور النقدي والمالي، أي تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

وقد تميّزت هذه المرحلة بصفة عامة باقتصار دور البنك المركزي على عملية إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون أن يشارك في توجيه الموارد المالية أو مراقبة تداولها في السوق، كما أن معدلات الفائدة تتحدد مركزيا من طرف وزارة المالية بعيدا عن البنك المركزي والبنوك التجارية، كما سعت البنوك التجارية إلى تحقيق

---

[1]- القانون رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

[2]- علي بطاهر، المصدر سبق ذكره، ص 38.

[3]- القانون رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

[4]- لعراف فائزة، المصدر سبق ذكره، ص 121.

المصلحة العامة وفقا للمهام والمسؤوليات التي كلفت بها مركزيا بعيدا عن هدف المردودية، ولذلك لم يكن بمقدورها أن تلعب دورا إيجابيا في الوساطة المالية، فأصبحت مجرد صرّاف يوفر السيولة اللازمة لتنفيذ عمليات تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، إضافة إلى إلغاء مبدأ المنافسة بسبب التعامل مع بنك واحد.

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الأساسية:

باشرت الجزائر في إدخال إصلاحات جذرية على النظام البنكي قصد إعطائه المكانة التي يجب أن يكون عليها، وتميزت هذه الإصلاحات بتدرجها تبعا للإصلاحات العامة للاقتصاد الوطني، باعتبار النظام البنكي أحد أهم الدعائم الأساسية، وأن عملية الإصلاح الإقتصادي لن تنجح إلا من خلال إصلاح هذه المنظومة التي تتولى تمويل الإقتصاد بكامله، وسنتناول من خلال ما يلي أهم الإصلاحات حسب تسلسلها الزمني.

أولا- الفلسفة العامة للإصلاحات قبل سنة 1990:

أظهرت الإصلاحات السابقة للنظام البنكي الجزائري محدوديتها، مما استوجب التفكير في تبني استراتيجية مالية جديدة تحقق ما عجزت الإصلاحات السابقة عن تحقيقه، لذا شرعت الدولة منذ بداية الثمانينات في تطبيق طرق حديثة لإعادة الهيكلة تجسدت في:

1- الإصلاح النقدي لسنة 1986: عرف النظام البنكي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات مجموعة من التعديلات عديمة الجدوى الأمر الذي أجبر السلطات على حتمية إدخال إصلاحات جديدة تغطي منهج تسيير النظام والمهام الموكلة له، إضافة إلى الأوضاع التي ميزت تلك الفترة والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول ونقص المداخل الذي أدى إلى ضعف في مراحل التمويل بالإضافة إلى وجود صعوبات في التعامل بين النظام البنكي والمؤسسة العمومية ترجع لوجود توطين إجباري لدى بنك واحد عند التمويل وغياب سياسة تأطير القروض وعدم وجود سوق نقدية وسوق مالية[1].

باشرت السلطات سنة 1986 محاولة إصلاح النظام البنكي، وتجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86- 12 بتاريخ 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض وقد أدخل هذا الأخير إصلاحا جذريا على الوظيفة البنكية من خلال إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، جاءت إصلاحات 1986

[1]- الطيب ياسين،(2003): النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، **مجلة الباحث**(العدد 03)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة ، ص 52.

وقد جاء هذا القانون بعدة تغييرات على مستوى هيكل النظام البنكي الجزائري تبعا للتوجه نحو اقتصاد السوق، إذ فرق بين بنك الجزائر، وبين مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام (بنوك)، ومؤسسات الإقراض المتخصصة (البنوك المتخصصة) على النحو التالي[1]:

أ- البنك المركزي: وفقا لهذا القانون فإن البنك المركزي ومؤسسات القرض يعدان مؤسستين عموميتين، تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وينجزان العمليات المصرفية على سبيل الاحتراف.

ويمكن تلخيص مهام البنك المركزي التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:

- حصول البنك المركزي على امتياز إصدار النقود بأمر من الدولة.
- يتابع وينفذ المخطط الوطني للقرض، كما هو معرف بنص المادة 26.
- تكليفه بضمان تقديم التمويل اللازم للخزينة بشرط احترام المخطط الوطني للقرض.
- مراقبة الصرف والعمليات الخارجية .

ب- مؤسسات الإقراض: وتتمثل فيما يلي:

*** مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام (البنوك):** وهذا حسب ما نصت عليه المادة 17 من القانون 86-12 حيث تكلف البنوك كمؤسسات للإقراض بجمع الودائع من الأفراد ومنح القروض باختلاف مدتها وأشكالها، وضمان تسيير وسائل الدفع، والقيام بالتوظيف والاكتتاب والشراء والاحتفاظ، بيع القيم المنقولة وكل منتج مالي وتقديم الاستشارة ومتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للقرض، والقيام بصفة عامة بجميع الخدمات المتعلقة بتسهيل نشاطات الزبائن.

*** مؤسسات القرض المتخصصة (بنوك متخصصة):** تعد مؤسسة قرض متخصصة كل مؤسسة يكون قانونها الأساسي لا يسمح لها بجمع الأموال ولا تمنح قروضا إلا في إطار موضوع نشاطها.

ويسمح لمؤسسات القرض هذه أن تستعمل جميع الإجراءات التقنية المكرسة في النظام البنكي في تحويل الأموال بين الأشخاص، وفي تسيير ودائع الادخار ضمن الشروط الخاصة بها.

إن الإيداعات تتكون من الأموال التي تتقبلها مؤسسات القرض سواء كانت مقرونة بشرط الفوائد للغير أو دون ذلك، وسواء كان ذلك لمجرد الإيداع بطلب من المودع أو لقضاء حاجيات نشاطاته شريطة أن يتم ذلك في الإطار المحدد تعاقديا.

---

[1]- منا حنينة، (2014): **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسنطينة، ص ص 77-78.

وأخيرا فإن نص المادة 25 من القانون 86-12 ينص على أن مجال نشاطات البنك المركزي ومؤسسات القرض وتنظيمهما وإدارتهما وكيفية تمثيل عملهما لدى الهيئات المسيرة والمديرة يكون بنص تنظيمي.

جـ: هيئات الرقابة: وفقا للقانون 86-12 تم إنشاء مجلس وطني للقروض، ولجنة تقنية، للقيام بعمليات الرقابة على أعمال البنوك ومتابعتها، حيث تقوم كلا من الهيئتين بوظائف الرقابة التالية[1]:

- **المجلس الوطني للقروض:** يستشار المجلس الوطني للقروض في تحديد السياسة العامة للإقراض، بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصا ما يتعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القروض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القروض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

- **اللجنة التقنية للبنك:** يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي، وهي مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات الرقابة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض.

2- قانون 1988 وتكييف الإصلاح: تمّ سنة 1988 تعديل قانون الإصلاح لسنة 1986 من خلال المرسوم رقم 06/88 الصادر في 12 جانفي 1988، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، ونادى هذا التعديل بالدرجة الأساسية على استقلالية البنوك والمؤسسات المالية.

وقد شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مسّ جميع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية، حيث منح قانون 01/88 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية القرار، وقد تم التأكيد في إطار هذا القانون بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية باعتبارها شخصية معنوية تسيّرها قواعد القانون التجاري، كما تتمتع بالأهلية القانونية الكاملة التي تمنحها القدرة على الالتزام والتعاقد بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام التشريعية المعمول بها في المجال المدني التجاري[2].

ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي[3]:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.

---

(1) ـ لعراف فائزة، المصدر سبق ذكره، ص ص 109-110.

(2) - حياة نجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية "تطور وتحديات" ، المصدر سبق ذكره، ص 52.

(3)- بلعزوز بن علي، المصدر سبق ذكره، ص 184.

- يمكن للمؤسسات غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجا إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها اللجوء إلى طلب ديون من الخارج.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني إن نشاط المصرف يخضع ابتداءاً من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ نشاطه بمبدأ الربحية والمرودية .

على الرغم من هذه التعديلات والإصلاحات التي خضع لها النظام البنكي، اتضح أن القانون البنكي لعام 1986 والمعدل سنة 1988 لا يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، لذا كان من المقرر أن تتواصل عملية المصادقة على نصوص جديدة، فجاء قانون النقد والقرض، والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي الجزائري معطيا إياه صياغة تتماشى والتشريعات البنكية الدولية.

ثانيا- الفلسفة العامة للإصلاحات بعد سنة 1990:

قامت السلطات بداية من 1990 بإدخال تغييرات جديدة تتماشى أكثر واقتصاد السوق وذلك من خلال قانون النقد والقرض، وما تبعه من تعديلات نذكرها فيما يلي:

1- النظرة الجديدة وإصلاح 1990: تميز النظام البنكي الجزائري ابتداءا من سنة 1990، بالمصادقة على القانون 90 – 10 المؤرخ في 14 أفريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي أدخل تغييرات جذرية على تنظيم النشاط البنكي تتمثل أهمها في إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي، تغيير تسمية البنك المركزي إلى بنك الجزائر ومنحه حق ممارسة جميع الصلاحيات التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية، إضافة إلى فتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، كما تم الاحتفاظ بنفس المؤسسات البنكية السابقة مع بعض التعديلات فيما يخص الاختصاصات وتسيير العمليات البنكية.

*** مبادئ قانون النقد والقرض:** تتمثل أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون في[1]:

أ – **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** حيث لم تعد القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط كما كان سائدا من قبل، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها، ويهدف

[1]- الطاهر لطرش، (2010): تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص 196-199.

هذا المبدأ عموما إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي باعتباره المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.

ب – الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: كانت الخزينة تمول عجزها عن طريق اللجوء إلى عملية القرض أي الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وقد جاء هذا المبدأ لتقييد حرية الخزينة وتحديد علاقتها بالبنك المركزي، حيث أصبح تمويل عجزها يخضع إلى بعض القواعد حددت في المادة 78 من هذا القانون، وبالتالي أبعدت الخزينة العمومية عن مركز التمويل واستقل البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة، إضافة إلى تقليص ديون هذه الأخيرة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

ج– الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض: أصبح النظام البنكي بموجب هذا القانون هو المسؤول عن منح القروض للاقتصاد عكس ما كان سائدا من قبل، بحيث كان يكتفي بتسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وأبعدت بذلك الخزينة عن منح القروض ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وسمح اعتماد هذا المبدأ ببلوغ الأهداف التالية:

– أصبح توزيع القروض يرتكز بصفة أساسية على مبدأ الجدوى الاقتصادية للمشاريع .

– تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

– استعادة البنوك والمؤسسات لوظائفها الأساسية المتمثلة في منح القروض.

د– وضع نظام بنكي على مستويين: كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، يقوم على أساس التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبذلك أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها وينظم ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفق ما يقتضيه الوضع النقدي.

*** هيكل النظام البنكي الجزائري:** هيكل النظام على ضوء قانون النقد والفرض:

أ– البنك المركزي: وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يدعى البنك المركزي في علاقاته مع الغير – بنك الجزائر–.

يعتبر البنك المركزي تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العامة، ولمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتبع القواعد

المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية، وهو لا يخضع أيضا لأحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية[1].

يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يعاونه ثلاثة نواب له، ومجلس النقد والقرض ومراقبان. يتصرف مجلس النقد والقرض المسمى فيما يلي – المجلس– كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية و مالية ومصرفية[2].

ب– البنوك التجارية: يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون"**(3)**.

وتتمثل وظائف البنوك التجارية في تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل[4].

ج– المؤسسات المالية: يعرف قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور "[5].

ويعني ذلك أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير[6].

*** الأجهزة التنظيمية والهيئات الرقابية الجديدة:** كما تم طبقا لهذا القانون إنشاء مؤسسات لمراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية نجد منها[7]:

أ – المجلس الوطني للقروض: ويتكون هذا المجلس من محافظ وثلاث نواب له يعينونه بمرسوم رئاسي، وثلاثة موظفين سامين يعينون من رئيس الحكومة باعتبار كفاءتهم في الميدان المالي والاقتصادي، ويكلف المجلس بالقيام بثلاثة أنواع من المهام:

– مهمة تسيير وإدارة بنك الجزائر، وفي هذا الإطار، يقوم مجلس النقد والقرض بإدارة شؤون بنك الجزائر، كما يمكنه أن ينشئ لجانا استشارية، فروع ووكالات.

---

(1)– المواد رقم 11، 12، 13 من قانون النقد والقرض 90–10، الصادر في 14 أفريل 1990، المؤرخ في 18 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 522.

(2)– المادة رقم 19 من قانون النقد والقرض (90–10)، المصدر سبق ذكره، ص 523.

(3)– المادة رقم 114 من قانون النقد والقرض (90–10)، المصدر سبق ذكره، ص 532.

(4)– المواد رقم 111، 112، 113 من قانون النقد والقرض (90–10)، نفسه.

(5)– المادة رقم 115 من قانون النقد والقرض (90–10)، المصدر سبق ذكره، ص نفسه.

(6)– الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، المصدر سبق ذكره، ص202.

(7)– محرزي جلال، (2006): **نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 69–70.

– مهمة ثانية يكلف بها مجلس النقد والقرض تكمن في صلاحيات إصدار عدد من الأنظمة المتعلقة مثلا بإصدار وتغطية النقود، معايير الخصم وتنظيم الصرف.

– لمجلس النقد والقرض عدة صلاحيات متميزة، تتمثل في تقديم وسحب الاعتماد للبنوك والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية، كما يسمح بفتح مكاتب تمثيليات البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

ب – اللجنة المصرفية: تتكون اللجنة المصرفية من محافظ بنك الجزائر أو نائب المحافظ بالنيابة(الرئيس)، ومن أربع أعضاء: عضوان تابعان للمحكمة العليا يعينان باقتراح من رئيس المحكمة والعضوان الباقيان يختاران باعتبار كفاءاتهم في الميدان المالي والمحاسبي ويعنيان باقتراح من وزير المالية.

إن اللجنة البنكية تمارس الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وتراقب أيضا كيفية ممارسة المهنة المصرفية، فمن حيث الرقابة على النظام البنكي:

* **الرقابة في احترام القوانين والأنظمة:** ينص قانون النقد والقرض على أن اللجنة المصرفية تكلف بمراقبة احترام البنوك والمؤسسات المالية للنصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول وترتيب الجزاء على مخالفاتها، وتكون هذه الرقابة ضمن إطار النصوص التشريعية والتنظيمية في المجال المصرفي وكذلك مع نصوص مختلف التقنيات (القانون المدني، القانون التجاري وقانون العقوبات).

* **رقابة شروط الاستغلال:** وفي هذا الإطار، تعمل اللجنة المصرفية على فحص شروط الاستغلال للبنوك والمؤسسات المالية، كما تراقب نوعية وضعيتها المالية.

وترتكز هذه اللجنة في مهامها على مختلف التقارير والوثائق المعدة من طرف محافظي الحسابات، وتجدر الإشارة أن هؤلاء ملزمون، إضافة إلى التزاماتهم القانونية، بالتنويه عن كل مخالفة مرتكبة من طرف المؤسسة محل الرقابة.

ومن حيث رقابة أخلاقيات المهنة البنكية فإن قانون النقد والقرض يشترط أن تحترم قواعد السير الحسن في ممارسة المهنة البنكية من طرف الأعضاء المؤسسين ومسيري المؤسسات المصرفية والمالية.

د – مركزية الأخطار، عوارض الدفع والميزانيات: Centrale Des Risques, Des Impayes Et Des Bilans: يدير بنك الجزائر وينظم ثلاث مركزيات(الأخطار، عوارض الدفع والميزانيات) وتمثل هذه المركزيات الثلاث قاعدة للمعطيات، ومراكز للمعلومات الضرورية لاتخاذ الحذر من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ويتم تغذيتها من قبل هذه الأخيرة، كما تقوم بتوزيع تقارير إعلامية عمّا تم تسجيله في نهاية كل سنة.

* **مركزية الأخطار:** زادت أهمية مفهوم الخطر من خلال قانون النقد والقرض، كما تدعمت بأوامر التطبيق 92– 70، وابتداءا من عام 1994 تطورت مركزية المخاطر فيما يتعلق بالتبليغ عن القروض الممنوحة من قبل

البنوك والمؤسسات المالية ويرجع ذلك لاستخدام تكنولوجيا حديثة تسهل عمليات التبليغ، وتتم هذه الأخيرة كل شهرين على قرص ممغنط، وقد حددت عتبة التبليغ بـ 2 مليون دينار سواء للقروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل أو قروض بالإمضاء، وذلك حتى تتمكن هذه المركزية من ضمان سيولة وملاءة النظام البنكي، حيث تجمع معلومات عن أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة ضماناتهم وإمكانية تسديد القرض بناءا على تحليل المعلومات المجمعة على أساس نوعية القرض، قطاع أو فرع نشاط المستفيد وحسب المنطقة الجغرافية التي ينشط بها.

وقد سجلت ميزانية مركزية المخاطر البلاغات التالية:

- 2002: 17502 بلاغ .
- 2003:19150 بلاغ.
- 2004: 24816 بلاغ[1].

وشهدت سنة 2004 زيادة بـ 29.58% عن 2003، مما يدل على حسن سير هذه العملية بين البنوك والمؤسسات المالية من جهة ومركزية العوارض من جهة أخرى.

*** مركزية عوارض الدفع وجهاز مكافحة إصدار الشيكات دون مؤونة:**

أوكلت لمركزية عوارض الدفع مهمة تزويد البنوك والمؤسسات المالية والسلطات الرقابية بمعلومات عن عدد عوارض الدفع، خاصة المرتبطة بإصدار صكوك دون رصيد أو عدم كفاية الرصيد لتغطيتها، وقد حدّد هذا الدور في المادة رقم 92- 02، حيث تشترط أن تقوم بتنظيم وتسيير الملف المركزي لعوارض الدفع، إلى جانب النشر الدوري لقائمة عوارض الدفع مع توابعها المحتملة لدى كل البنوك والمؤسسات المالية وكل السلطات المعنية ، وقد دعّمت هذه المركزية بجهاز متابعة إصدار الصكوك دون رصيد وذلك من خلال المادة 92-03 المتعلقة بكيفية الوقاية ومقاومة إصدار هذا النوع من الصكوك، حيث يتّم الاتصال بهذا الجهاز قبل تسليم دفاتر الصكوك، وفي حالة تسجيل عارضة دفع (إصدار صك دون رصيد أو برصيد غير كافي) تبلغ مركزية عوارض الدفع، وإن لم يتم تسوية الوضعية في فترة تقدر بـ 20 يوم، سيتم وقف دفتر الصكوك للشخص المعني لفترة تقدر بسنة أو سنتين في حالة تكرير المخالفة، إلا أن البنوك والمؤسسات المالية لا تبلغ إلا جزئيا عن عوارض الدفع خوفا من فقدان عملائها[2]، ومن خلال بعض الإحصائيات التي تم الحصول عليها من ميزانيات عوارض الدفع نجد:

---

[1] - (2004) : Rapport annuel de la banques d'Algérie, P P 88-89 www.bank-of-Algeria. dz

[2] - ibid , P P 89-90.

الجدول رقم (15): بيانات عن المخالفات المسجلة خلال الفترة 2002- 2004.

السنة	عدد البلاغات	المبلـغ	عدد دفاتر الصكوك الموقوفة
2002	29387	27 مليار دينار جزائري	4584
2003	23389	16 مليار دينار جزائري	3770
2004	31271	18 مليار دينار جزائري	5805

Source: (2004) : Rapport annuel de la banques d'Algérie, P 90 www.bank-of-Algeria. dz

وقد أوضحت ميزانية سنة 2004 زيادة معتبرة في عدد دفاتر الصكوك الموقوفة حيث انتقل من 3770 سنة 2003 إلى 5805 سنة 2004، بمعدل زيادة يقدر بـ:53.98% ويدّل هذا التطور على أن البنوك والمؤسسات المالية أصبحت تتحرك جيدا اتجاه إصدار صكوك دون رصيد أوبرصيد غير كاف.

كما قام بنك الجزائر بوضع جهاز تشاور عن بعد عن طريق شبكة:"x25" والذي يمكن من خلاله لـ 8 بنوك أن ترتبط بالملف المركزي لدفاتر الصكوك الموقوفة، وسيتم ربط البنوك الأخرى فيما بعد.

*** البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:**

وابتدءا من صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها في الجزائر إلى جانب السماح للخواص باقتحام النشاط البنكي وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء:

- **بنك البركة:** تأسس في 6 ديسمبر 1990، وهو مؤسسة مختلطة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 51% من رأسمال المكتب عن الجانب الجزائري، وبنك البركة الدولي بـ 49% من رأس المال عن الجانب السعودي.

- **بنك الاتحاد:** تأسس في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية، وترتكز أعماله على جمع الإدخار، تمويل العمليات الدولية، المساهمة في إنشاء رؤوس الأموال الموجودة أو إنشاء رؤوس أموال جديدة، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح والإرشادات والاستثمارات المالية إلى الزبائن[1].

يتضح مما سبق أنّ قانون النقد والقرض هو برنامج طموح للإصلاحات خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاع البنكي، فهو يعمل على محاربة الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي.

2- الإصلاحات البنكية في ظل برامج التعديل الهيكلي 1994:

اعتمدت الجزائر سنة 1994 برنامجا للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة مدعوما ببرنامج التسهيلات الموسع (برنامج التصحيح الهيكلي) لفترة ثلاثة سنوات(95-1998) من خلال اتفاق أبرمته مع صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق إصلاح اقتصادي عام، الأمر الذي انعكس مباشرة على المجال النقدي

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، المصدر سبق ذكره، ص ص 203-204.

والمالي لما يحتاجه هذا القطاع من إصلاحات وباعتباره حجز الزاوية فيها، ويمكن تقسيم هذه الإصلاحات إلى مرحلتين أساسيتين[1]:

- **المرحلة الأولى:** تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة وذلك بهدف معالجة أوجه الضعف التي برزت خلال الفترة السابقة والمتمثلة أساسا في العمل بالحدود القصوى المفروضة على كل بنك على حدا، ولتجاوز هذه النقائص شرع بنك الجزائر في اتخاذ مجموعة من التدابير يمكن حصرها في النقاط التالية:

* فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية عدا العملات الأجنبية وذلك خلال سنة 1994.

* تحرير أسعار الفائدة سواء تلك المتعلقة بالقروض أو الودائع.

* اعتماد سياسات مرنة لسعر الصرف، وقد تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995.

* إلغاء التمويل الإجباري للخزينة من خلال إلغاء إلزام البنوك بشراء أذونات الخزينة، وحل محله نظام المزادات العلنية.

- **المرحلة الثانية:** ركّزت هذه المرحلة على إعادة تأهيل وحدات النظام البنكي بما ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط اقتصادي مفتوح ومنافسة غير متكافئة في ظل الدور الفعال الذي تقوم به هذه المؤسسات في تعبئة الإدخار المحلي، وشملت الإصلاحات النقاط التالية:

- إعادة طلب البنوك رخص من بنك الجزائر المخول بذلك بمقتضى قانون النقد والقرض لممارسة النشاط البنكي.
- إعادة هيكلة البنوك العمومية وذلك لتوفير مناخ تنافسي في السوق البنكية.
- رفع نسب الملاءة البنكية من 5% سنة 1996 إلى 8% تماشيا مع معايير بنك التسويات الدولية.

وقد برزت خلال هذه المرحلة بنوك جديدة أهمها[2]:

- **البنك التجاري والصناعي الجزائري:** اعتمد في 28 جوان 1997، برأس مال قدره 1 مليار دينار.

---

[1]- روابح عبد الباقي، الإصلاح المصرفي في ظل التعديل الهيكلي، **الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق)**، 5 و6 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة، ص 81-84.

[2]- عبد الرزاق خليل، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بال2 ، **الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية**، المصدر سبق ذكره، ص ص127-128.

- **بنك الخليفة:** اعتمد في 27 جويلية 1998 بقرار رقم 98-08 كشركة أسهم برأس مال قدره 500 مليون دينار، وقد قدّم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية جديدة، كمعدلات الفائدة العالية على الودائع لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة....الخ.

وقد عرف قانون النقد والقرض عدة تعديلات أولها تمثل في المرسوم 01/01 المؤرخ في جانفي 2001، ويضم هذا الأمر التعديلات التالية[34]:

- التخلي عن عهدة محافظ بنك الجزائر ونوابه وتعيينهم بمرسوم رئاسي.
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض الذي كان فيما سبق يعتبر هيئة واحدة.
- تسيير المديونية الخارجية العمومية وخدماتها وتسيير احتياطي الصرف المقدر بـ 12 مليار دولار لسنة 2001.

وتفاديا لحدوث مشاكل كالتي خلفها إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم البنكي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و2004، التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر، وتتمثل في:

- **الأمر رقم 03-11:** الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد على سلطة بنك الجزائر النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث أضاف شخصان إلى مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية تابعين لوزراء المالية، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة للتحدث عن التحرير المصرفي المعلن عنه، وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية.

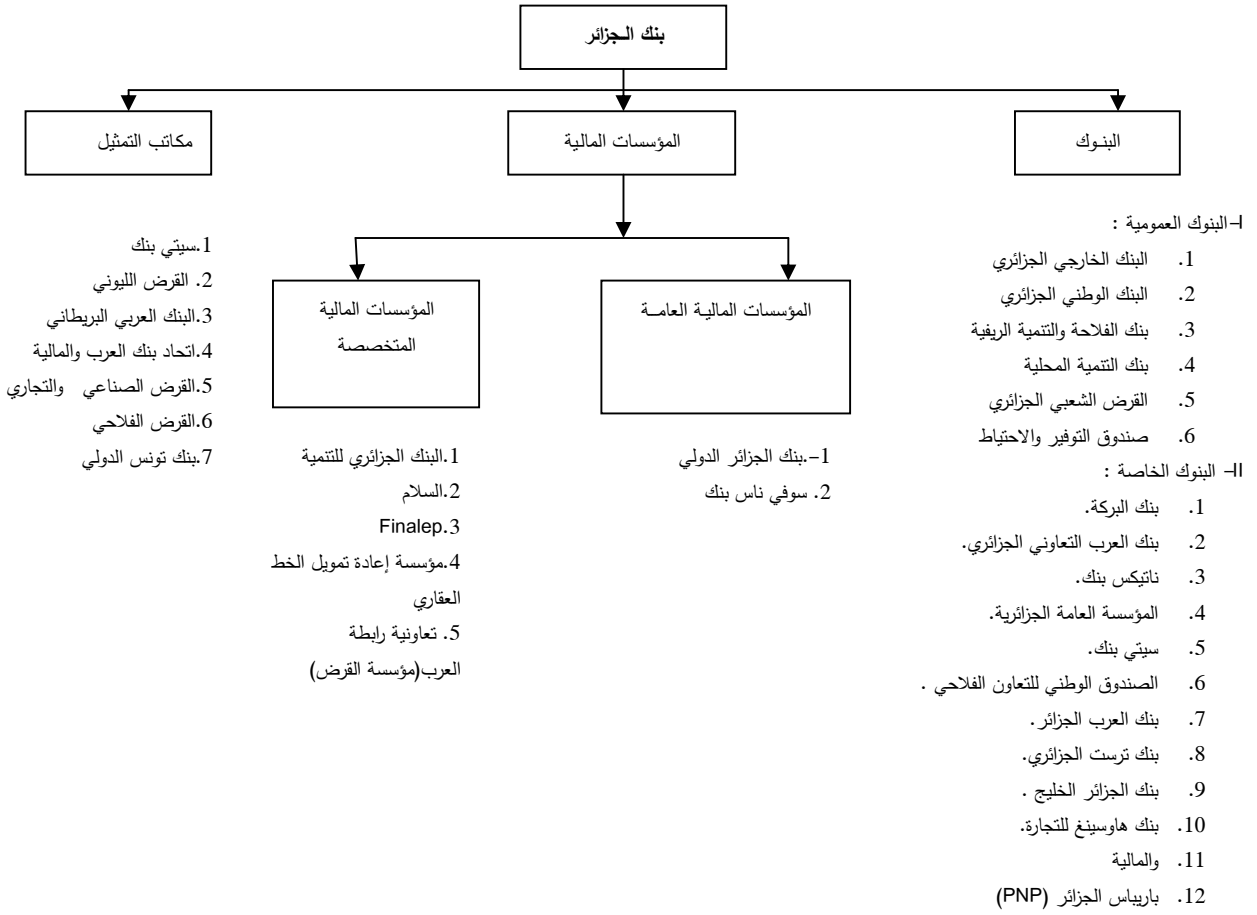
- **القانون رقم 04-01:** الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك، و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي.

- **القانون رقم 04-02:** الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى.

- **القانون رقم 04-03:** الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه بحصص

متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية، تقدر بمعدل سنوي 1% (حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية، ويلجأ إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط، ويتكون النظام البنكي الجزائري والذي يقف على رأسه بنك الجزائر من قطاعات رئيسية وهي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة إلى مكاتب التمثيل وهذا مايتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (18): هيكل النظام البنكي الجزائري حتى العام 2004.



المصدر: عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل،(2005): العولمة وآثارها الاقتصادية بالمصارف، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**(عدد3)، ديسمبر.

المطلب الثالث: تركيبة ونشاط البنوك في الجزائر من 2006-2016:

سوف يتم التطرق الى تركيبة ونشاط قطاع البنوك في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2006 وحتى 2016.

أولا- هيكلة وتركيبة القطاع البنكي الجزائري:

* **تطور عدد البنوك في الجزائر:** بلغ عدد البنوك في الجزائر بنهاية سنة 2016، عشرون بنكا موزعة كالآتي: ستة بنوك عمومية وثلاثة عشر بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية، وبنكا واحدا برؤوس أموال مختلطة[1]، في حين كان عددها بنهاية سنة 2015، عشرون بنكا شملت ست بنوك عمومية وأربعة عشر بنكا خاصا، حيث تتوزع هذه الأخيرة بين بنوك محلية، عربية وأجنبية.

والجدول التالي يوضح تطور عدد البنوك بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 وحتى 2015.

الجدول رقم (16): تطور عدد البنوك بالجزائر: 2004-2015.

/	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بنوك عمومية	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06
بنوك خاصة	11	12	14	14	14	14	13	13	14	14	14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

فقانون النقد والقرض سمح بظهور بنوك جديدة خاصة أو أجنبية أو مختلطة بهدف تدعيم البنوك العمومية التي كانت موجودة والتي لم يكن عددها يتجاوز الثماني بنوك في 1995، ولكن ابتداءا من النصف الثاني من التسعينات والبدء في منح البنك المركزي الاعتماد لبنوك جديدة تغير عدد البنوك ايجابيا مقارنة بما كان عليه العدد غداة صدور قانون النقد والقرض[2]، والملاحظ من الجدول أنّ عدد البنوك بقي ثابتا على مدى الإحدى عشر سنة، في حين بلغ عدد البنوك الخاصة سنة 2004 أعلى عدد له، ثم بدأ بالانخفاض والتراجع وذلك نتيجة إفلاس بعض البنوك وتصفية أخرى بفعل عدم قدرتها على الاستجابة للحد الأدنى لرأس المال وهو ما ساعد على تطهير القطاع البنكي الجزائري ليصل العدد من جديد إلى 14 بنكا خلال سنة 2016.

---

[1]- (2016): التقرير السنوي لبنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص 81. http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf .

[2]- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، المصدر سبق ذكره، ص358.

* **تطور حجم رأس مال البنوك الجزائرية:** وفقا للمرسوم الصادر عن بنك الجزائر في 2008/12/23 والقاضي برفع رأس مال البنوك إلى 10 مليار دينار[1]، عمدت البنوك إلى زيادة رأسمالها الاجتماعي وعلى الرغم من ذلك فان حجم رأس مال البنوك العمومية في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن حجم نظيراتها العربية والمغاربية.

* **تصنيف البنوك العاملة بالجزائر حسب الملكية:** تنقسم البنوك في الجزائر إلى 17 بنكا تجاريا و3 بنوك إسلامية أما من حيث الملكية نجد هناك المحلية والأجنبية حيث يوجد 7 بنوك محلية و13 بنكا أجنبيا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تصنيف البنوك العاملة بالجزائر حسب الملكية.

بنوك محلية	بنوك عربية		بنوك أجنبية
تجارية	تجارية	إسلامية	تجارية
– بنك الجزائر الخارجي. – البنك الوطني الجزائري. – بنك الفلاحة والتنمية الريفية. – بنك التنمية المحلية. – القرض الشعبي الجزائري. – الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. – ترست بنك.	– بنك فرنسا. – البنك العربي. – بنك الخليج. – بنك الإسكان للتجارة والتمويل.	– بنك البركة. – المؤسسة العربية المصرفية. – بنك السلام.	– **سيتي بنك.** – **ناتكسيس بنك.** – **سوسييته جنرال.** – **HSBC.** – **BNP Paribas.** – **القرض الفلاحي.** **(Credit Agricole)**

المصدر: القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، اتحاد المصارف العربية، تحديث وتطوير مستمران، اتحاد المصارف العربية.http://www.uabonline.org/ar/research/banking

* **انتشار وتوزيع شبكة البنوك:** تواصل البنوك العمومية هيمنتها من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة عبر كامل التراب الوطني، وهذا بالموازاة مع محدودية شبكة وكالات البنوك الخاصة بالرغم من تسارع وتيرة إنشائها لوكالات حديثة في السنوات الخمس الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات البنكية، والملاحظ على البنوك العمومية تواجدها بجميع ولايات الوطن، أما البنوك الخاصة فتتوسع أنشطتها أكثر بشمال الوطن، وعلى الرغم من ذلك فان تطور أنشطة البنوك الخاصة يساهم بشكل كبير في تنمية المنافسة بينها وبين نظيرتها العمومية سواء من حيث تحصيل الموارد أو توزيعها أو حتى فيما يتعلق بعرض الخدمات البنكية الأساسية للعملاء، والجدول رقم 18 يوضح تطور عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

[1]- مطاي عبد القادر، (2011): تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى تمكن الاندماج المصرفي من تطويرها، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**(العدد 06)، ص50.

الجدول رقم(18): عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر خلال الفترة من 2006-2016.

	2006	2007	2008	2009	2010
البنوك العامة	1126	1093	1057	1072	1077
البنوك الخاصة والمؤسسات المالية	152	194	244	252	290
المجموع	1278	1336	1301	1324	1367

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البنوك العامة	1086	1091	1099	1113	1123	1134
البنوك الخاصة	274	301	313	325	346	355
مؤسسات مالية	81	86	87	88	88	88
المجموع	1441	1478	1494	1526	1557	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على **التقارير السنوية لبنك الجزائر 2006-2016**، http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.

* **الكثافة البنكية:** توسعت شبكة الوكالات البنكية عبر كامل الوطن تماشيا مع تطور القطاع البنكي الجزائري، لذلك هناك ارتفاع مستمر في عدد الشبابيك البنكية وشبابيك المؤسسات المالية خلال الفترة الممتدة من 2006 وحتى 2016، حيث بلغ عددها 1577 شباكا سنة 2016 بعدما كان عددها لا يتعدى 1228 شباكا سنة 2006، أي أن عددها تزايد بنسبة 23.39%، وعلى الرغم من التطور المسجل في عدد الشبابيك خلال هذه الفترة الا أنه سجل تراجعا بنسبة 2.62% سنة 2008 مقارنة بـ2007 وثمّ سرعان ما عاد إلى الارتفاع مجددا سنة 2010 بنسبة 2.32% مقارنة بـ 2007، كما يلاحظ من الجدول الموالي أنّ معدل الزيادة في عدد الشبابيك سجل تراجعا بعد سنة 2011 حيث قدّر حينها بـ 5.41% مقارنة بسنة 2010، ليتراجع بعدها إلى 2.10% سنة 2015 مقارنة بـ 2014 و1.28% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

الجدول رقم (19): تطور الكثافة البنكية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الشبابيك	1278	1336	1301	1324	1367	1441	1478	1499	1525	1557	1577
عدد الشبابيك/ عدد السكان	26200	25700	26700	26700	26300	25500	25370	25500	25630	25660	25900
نسبة اليد العاملة / عدد الشبابيك	8030	7870	8300	7900	7900	7400	7700	8000	7500	7600	7680

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر، المصدر سبق ذكره.

كما يتضح من الجدول السابق تسجيل تحسن متواصل في مؤشر عدد الشبابيك البنكية نسبة لعدد السكان، وان كانت هذه الأرقام لا تزال بعيدة عن المعدل العالمي المقدّر بشباك بنكي لكل 10000 مواطن وهذا وفقا لنموذج Cameroun الذي وضع سنة 1967، وقد طور هذا النموذج ليأخذ بعين الاعتبار اليد العاملة النشطة فقط[1]، فنسبة هذه الأخيرة تحسنت بدورها وهي مؤشرات على تحسن الصيرفة بالجزائر.

* **عدد العاملين بالقطاع البنكي الجزائري:** بلغ عدد الفروع الداخلية للبنوك الجزائرية 1328 فرعا يعمل بها حوالي 35000 موظفا[2]. في حين كان عدد العاملين بالبنوك سنة 2009 إلى 34932 شخص من بينهم 29021 شخص بالبنوك العمومية وهو ما يمثل نسبة 83.07% وهذا مقابل 34491 شخص سنة 2008 من بينهم 28894 موظفا بالبنوك العامة. وهو ما يمثل 83.87% بينما عمل 33384 شخص سنة 2007 في القطاع المصرفي الجزائري من بينهم 28844 في البنوك العمومية وهو ما يمثل نسبة 86.40% و32577 في سنة 2006 من بينهم 28162 في البنوك العمومية وهو ما يمثل نسبة 86.44 % [3].

* **نشاط الصيرفة الالكترونية في الجزائر:** سعت السلطات النقدية إلى وضع خطة لتأهيل الجهاز البنكي الجزائري من خلال إصلاح وتطوير أنظمة الدفع، فمنذ إنشاء شركة آليات النقد والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM، زاد الاهتمام بوسائل الدفع الالكترونية خاصة البطاقات البنكية، والتي بلغ عددها 1287330 بطاقة سنة 2013 بعدما كان عددها 1178243 بطاقة سنة 2012، أما فيما يتعلق بعدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية فقد بلغ 534 موزع سنة 2013 منخفضا بـ 9 موزعات عن سنة 2012، علما أنّ عددها سنة 2011 كان قد وصل 647 موزعا، وفيما يتعلق بعدد نقاط البيع النهائي فقد كان 3035، 2965 و2904 خلال سنوات 2011، 2012 و2013 على التوالي، كما تبنت البنوك الجزائرية مشروع مبني على منظومتي الدفع العام والدفع بالتحويلات الكبرى، ففيما يتعلق بهذه الأخيرة بين المؤسسات تجاوزت المدفوعات والتداولات 1000 عملية يوميا بين مختلف الأعوان وتتم هذه العمليات خلال ساعات بدلا من أيام في السابق، والتحويلات الكبرى تتعدى قيمتها مليون دينار وتتم بسرعة وأمان وشفافية وتقدر كلفة العملية الواحدة بـ 10 ألاف دينار [4].

---

[1]- حبار عبد الرزاق، (2014): مقومات الوساطة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري وسبل تفعيلها، **مجلة الاقتصاد العربي والأعمال**(العدد 9)، ص51.

[2]- القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، اتحاد المصارف العربية، http://www.uabonline.org/ar/research/banking

[3]- عبد الرزاق حبار، (2013): تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** (العدد 9)، ص58.

[4]- سعدان آسيا، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عصرنة النظام البنكي الجزائري، **مجلة دراسات**(العدد 47)، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أكتوبر 2016، ص ص 152، 154.

* **حصة البنوك الإسلامية:** تستند الى ثلاث مؤسسات هي: بنك البركة الجزائري، والمؤسسة العربية المصرفية وبنك السلام ويدرس بنك الجزائر حالياً مجموعة من المقترحات تحضيراً للسماح للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي، وفي سنة 2013، بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول البنكية، وتنمو البنوك الإسلامية بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، اذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013، وقد بلغ حجم أصول بنك البركة للجزائر 2.01 مليار دولار، وأصول المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية 0.66 مليار دولار، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار[1].

* **ترتيب قطاع البنوك الجزائري ضمن القطاع البنكي العربي وفقا لحجم الأصول:** يحتل القطاع البنكي الجزائري المرتبة الثامنة من بين القطاعات البنكية العربية بالنسبة لحجم الأصول بحوالي 140.3 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني من العام 2014 [2]، وحسب تصنيف لأكبر 50 بنك عربي بالاعتماد على حجم الأصول، فان بنك الجزائر الخارجي احتل المرتبة 26 والبنك الوطني الجزائري احتل المرتبة 28 خلال سنة 2013، بعد أن كان قد احتلا المرتبة 24 و27 على التوالي في سنة 2012[3].

* **حجم القروض المتعثرة:** حيث تقدر بأكثر من 50٪ من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، كما وصلت هذه الديون إلى أكثر من 200 مليار دينار جزائري خلال سنة 2004[4]، أما نسبة القروض المتعثرة لسنة 2010 فبلغت ما نسبته 35.5٪ حيث تصدرت البنوك الجزائرية بهذه النسبة آنذاك الصدارة على رأس البنوك العربية[5]، في حين بلغ حجم القروض المتعثرة في السنوات الأخيرة أكثر من 7.1 مليار دولار أي 11٪ من القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ومن بين القروض المتعثرة تم إحصاء ما قيمته 100 مليار دينار قروض متعسرة على عاتق مؤسسات دعم الشباب أي قرابة 890 مليون دولار، أما الباقي أي 6.1 مليار دولار فان اغلبها يرجع للقطاع الخاص[6].

---

(1)- القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، المصدر سبق ذكره.

(2)- تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية الفصل الثالث من العام 2014، اتحاد المصارف العربية، التاريخ، 2016/03/12، http://www.uabonline.org/ar/research/banking .

(3)- ترتيب أكبر 50 مصرف عربي من حيث الموجودات، **اتحاد المصارف العربية**، المصدر سبق ذكره.

(4)- مطاي عبد القادر، المصدر سابق الذكر، ص 56.

(5)- عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري المصدر سبق ذكره، ص57.

(6)- ب/ حكيم، (2017): الديون المتعثرة لدى البنوك تفوق 7 مليار دولار، 22 سبتمبر. http://www.eco-algeria.comcontent.

ثانيا- الملامح الرئيسية لنشاط البنوك في الجزائر:

تلعب البنوك دورا رياديا في تسريع وتسهيل المبادلات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وذلك من خلال ممارسة وظيفتها الأساسية المتمثلة في قبول الودائع المختلفة من المودعين وتقديم القروض المتنوعة إلى المقترضين، وعليه فان عملية الوقوف والاستدلال على ملامح نشاط البنوك في الجزائر يتطلب دراسة تحليلية لهيكل الودائع والقروض.

1- هيكل الودائع: إن دراسة ودائع البنوك بالجزائر يتم من خلال معيارين هما:

أ- حسب مدة استحقاقها: إن استقطاب الودائع بمختلف أنواعها يرتكز بمدى قدرة قطاع البنوك في نشر الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع وما يوفره لهم من خدمات مختلفة ومتنوعة، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الودائع لدى البنوك في الجزائر في الفترة المحددة من 2006 وحتى 2016.

الجدول رقم(20): هيكل الودائع البنكية حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة 2005-2015 (المبلغ: مليار دينار في نهاية المدة).

/	/	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ودائع تحت الطلب	المبلغ	1750.4	2560.8	2946.9	2502.9	2870.9	3495.8	3356.4	3537.5	4434.8	3891.7	3732.2
	معدل النمو (٪)	42.96	46.30	15.08	-15.07	14.69	21.77	-3.99	0.54	25.36	-12.25	-4.10
ودائع لأجل	المبلغ	1649.8	1761.0	1991.0	2228.9	2524.3	2787.5.	3333.6	3691.7	4083.7	4443.3	4409.3
	معدل النمو (٪)	1.03	6.74	13.06	11.95	13.25	10.43	19.59	10.74	10.62	8.80	-0.76
إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل	المبلغ	3400.2	4321.8	4937.9	4731.8	5395	6283.3	6690	7229.2	8518.5	8335	8141.5
	معدل النمو (٪)	19.00	27.10	14.25	-4.17	14.01	16.46	6.47	8.06	17.83	-2.15	-2.32
ودائع الضمانات	المبلغ	116.3	195.5	223.9	414.6	424.1	449.7	548	558.2	599	865.7	938.4
إجمالي الودائع	المبلغ	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733	7238	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9
	معدل النمو (٪)	18.78	28.46	14.27	-0.30	13.07	15.70	7.50	7.59	17.08	0.91	-0.13

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على معلومات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر، المصدر سبق ذكره.

ويتضح من الجدول السابق أن نشاط البنوك بالجزائر اتسم من حيث فترة استحقاق الودائع بالآتي:

* عرف حجم الودائع بقطاع البنوك في الجزائر تطورا معتبرا حيث بلغت نسبة نموه 158.20٪ خلال الفترة من 2006 – 2016، بنسبة زيادة في الودائع الجارية بلغت 113.22٪ خلال نفس الفترة، وبالنسبة للودائع لأجل فان نسبتها لم تتجاوز 167.26٪، في حين ارتفع حجم ودائع الضمانات خلال نفس الفترة بـ 706.88٪.

* عرفت نسبة نمو الودائع لدى البنوك العاملة بالجزائر تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث:

– سجلت نسبة نمو قدرت بـ 28.46٪ سنة 2007 وهي أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة مقارنة بسنة 2006، لكن هذه النسبة سرعان ما تراجعت خلال سنة 2008 لتسجل 14.27٪ مقارنة بسنة 2007، أما بالنسبة لسنة 2009 فقد سجلت معدل نمو سلبي بلغ 0.3٪، ليرتفع معدل نمو إجمالي ودائع البنوك الجزائرية بعدها إلى 13.07٪ سنة 2010.

– سجلت نسبة نمو قدرت بـ 15.70٪ في سنة 2011، في حين شهدت سنة 2012 انخفاضا كبيرا حيث قدرت نسبة النمو بـ 07.50٪ واستقرت نسبيا سنة 2013 مسجلة 07.59٪.

– في 2014 عاودت نسبة نمو ودائع البنوك بالجزائر الارتفاع لتبلغ 17.08٪ وهي أعلى نسبة سجلت بعد 2010 وحتى الآن، حيث تراجعت هذه النسبة من جديد خلال سنة 2015 لتبلغ 0.91٪، وخلال سنة 2016 لتسجل معدل نمو سلبي بلغ 0.13%.

* باستبعاد قيمة الودائع المخصصة كضمان الالتزام بالتوقيع (الاعتماد المستندي، ضمانات وكفالات) والتي لا تدخل ضمن الكتلة النقدية بمفهوم M2، فان معدل نمو الودائع عرف تراجعا بعد سنة 2006 –حيث بلغت النسبة حينها 27.10٪ وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة– ليسجل معدلا سلبيا سنة 2009، بلغ 4.17٪، ثم عاد ليرتفع خلال سنتي 2010 و2011 مسجلا 14.01٪ و16.46٪ على التوالي، أما في سنة 2012 تراجع معدل نمو إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل من جديد ليسجل 6.47٪، ثم سرعان ما اخذ بالارتفاع مسجلا خلال سنة 2014 نسبة 17.83٪ ليعاود التقهقر من جديد سنة 2015 و2016 حيث سجل معدلا سلبيا قدره 2.15٪ و2.32% على التوالي.

* بتحليل تركيبة الودائع تحت الطلب ولأجل نجد:

– انخفاض معدلات نمو الودائع تحت الطلب في السنوات 2009، 2012، 2013 ،2015 و 2016 والتي قدرت بـ: 15.07–٪، 3.99–٪، 0.54٪ ،12.25–٪ و–4.10% على التوالي وذلك مقارنة بمعدلات نمو الودائع لأجل خلال نفس السنوات والتي بلغت هي الأخرى على التوالي: 11.95٪، 19.59٪، 10.74٪، 8.80٪ و–0.76%، حيث شكلت نسبة الودائع لأجل من إجمالي الودائع تحت الطلب وودائع لأجل خلال السنوات المحددة في التحليل النسب التالية: 47.10٪، 49.83٪، 51.07٪، 53.30٪ و54.1% وهو ما يفسّر بانخفاض مبالغ الودائع تحت الطلب لصالح الودائع لأجل خلال سنتي 2013، 2015 و2016.

– سجلت الودائع تحت الطلب تذبذبا كبيرا خلال الفترة (2006–2016)، حيث بعد أن ارتفع معدل نموها من 42.96٪ سنة 2006 إلى 46.30٪ سنة 2007، أخذ هذا المعدل يتراجع انطلاقا من 2008 إلى درجة تسجيله لمعدلات سلبية خلال سنوات 2009، 2012، 2015 و2016، ويعود هذا لتراجع ودائع قطاع

المحروقات التي تشكل موردا أساسيا لهذا النوع من الودائع، علما أنّ الودائع تحت الطلب سجلت سنة 2014 معدل نمو بـ 25.36٪.

– سجلت الودائع لأجل أكبر معدل نمو لها في سنة 2012 قدّر بـ 19.59٪، في حين سجلت استقرارا نسبيا خلال السنوات الأخرى لاسيما في سنوات 2011، 2013 و2014، إلا أنّه في سنة 2015 تراجع هذا المعدل ليحقق 8.80٪ و –0.76% سنة 2016.

ب– حسب طبيعة ملكية البنك: أدّى فتح المجال أمام البنوك الخاصة للعمل بالساحة البنكية الجزائرية إلى خلق جو من المنافسة بينها وبين قطاع البنوك العمومية لاسيما فيما يتعلق بجذب اكبر حصة ممكنة من الودائع، وللوقوف على حصة كل قطاع البنوك العام والخاص ندرج الجدول التالي التي يحدد هيكل الودائع بحسب ملكية البنك.

الجدول رقم(21): هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك خلال الفترة 2006–2015 (المبلغ: مليار دينار في نهاية المدة).

	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة
ودائع تحت الطلب	1597.5	152.9	2369.7	191.1	2705.1	241.8	2241.9	261	2569.5	301.2	3095.8	400	2823.3	533.12	2942.2	595.3	3712.1	722.7	3297.7	594
ودائع لأجل	1584.5	65.3	1671.5	89.5	1870.3	120.7	2079	149.9	2333.5	190.8	2552.3	235.2	3053.6	280	3380.4	311.3	3792.6	290.1	4075.7	367.6
ودائع الضمانات	85.6	30.7	162.9	32.6	185.1	38.8	311.1	103.5	223.1	101.0	351.7	98	426.2	121.8	419.4	138.8	494.4	104.6	751.3	114.4
مجموع الودائع لكل بنك	3267.6	248.9	4204.1	313.2	4760.5	401.3	4632	514.4	5226.1	593	5999.8	733.2	6303.1	934.9	6742	1045.4	8000.1	1117.5	8124.7	1076
إجمالي الودائع المجمعة	3516.5		4517.3		5161.8		5146.4		5819.1		6733		7238		7787.4		9117.5		9200.7	
حصة كل بنك	92.92٪	7.08٪	93.7٪	6.93٪	92.26٪	7.77٪	90٪	10٪	89.81٪	10.19٪	89.11٪	10.89٪	87.08٪	12.92٪	86.58٪	13.42٪	87.84٪	12.26٪	88.31٪	11.69٪

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر، المصدر سبق ذكره.

يتضح من الجدول السابق سيطرة البنوك العمومية على هيكل الودائع داخل القطاع البنكي الجزائري، حيث أنّ حصتها خلال الفترة 2005-2015 تعدت 86٪، والملاحظ أنّ حصة البنوك العمومية من سوق الموارد عرفت انخفاضا متواليا، لتسجل أدناها سنة 2013 بنسبة 86.58٪، ثم شهدت ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2014 حيث بلغت 87.74٪، كما ارتفعت سنة 2015 لتصل إلى 88.31٪، والواضح أن تراجع حصة البنوك العمومية كان لصالح البنوك الخاصة التي عرف نشاطها انتعاشا على مستوى جذب الودائع حيث حققت أعلى نسبة لها في سنة 2013 بـ 13.42٪ من إجمالي الودائع المجمعة بعد أن كانت حصتها لا تتعدى 10٪ خلال الفترة من 2005 حتى 2009، لكن هذه النسبة سرعان ما انخفضت الى 11.69٪ سنة 2015. ويمكن حصر أسباب سيطرة البنوك العمومية على سوق الموارد في هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري والممثل أساسا بالعديد من المؤسسات العمومية والتي تودع أموالها بالدرجة الأولى في البنوك العمومية[1]، بالإضافة إلى الثقة التي يوليها المودعين للبنوك العمومية مقارنة بنظيرتها الخاصة.

أما فيما يتعلق بسنة 2016 فندرج الجدول التالي والذي يلاحظ منه أن حصة البنوك العمومية تراجعت هي الأخرى لصالح البنوك الخاصة في سوق الموارد مقارنة بسنة 2015 حيث سجلت 87.06 % في حين بلغت حصة نظيرتها الخاصة 12.94%، ولقد تراجعت خلال هذه السنة حصة البنوك العمومية من الودائع تحت الطلب وودائع لأجل بـ 7.19% و1.59% على التوالي، في حين ارتفعت حصتها من ودائع الضمانات بـ 10.97%.

الجدول رقم(22): هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك خلال سنة 2016. (المبلغ: مليار دينار في نهاية المدة).

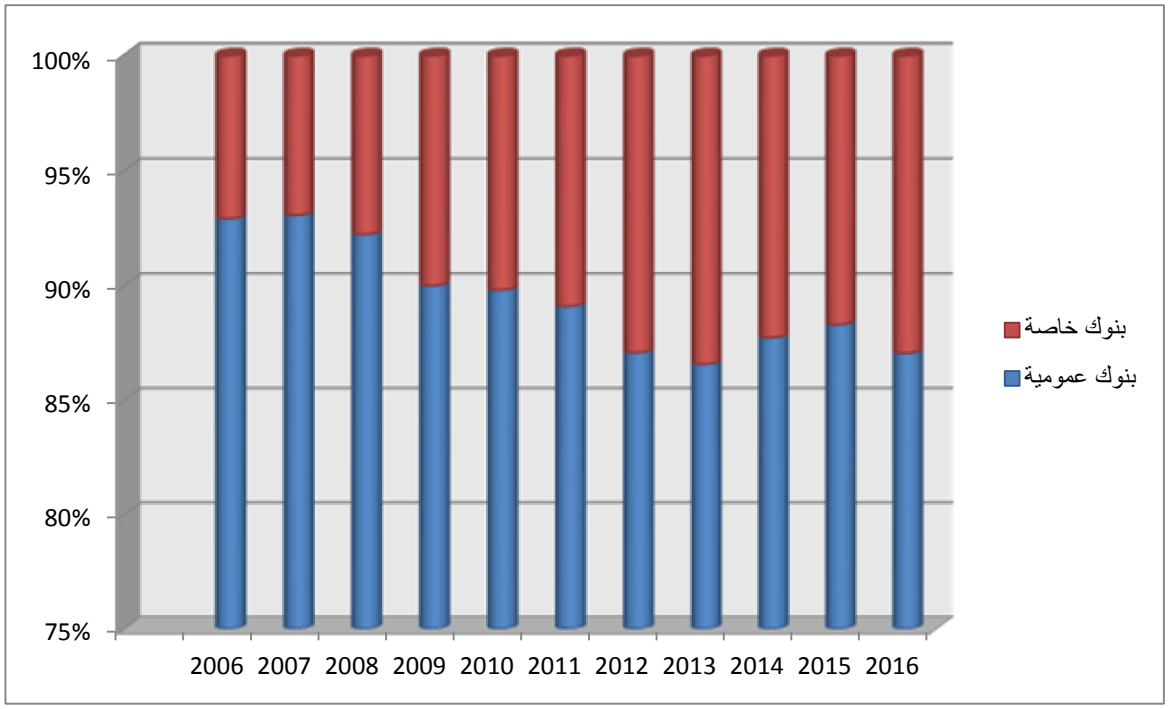
/	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع الضمانات	اجمالي الودائع لكل بنك	اجمالي الودائع المجمعة	حصة كل بنك (%)
بنوك عامة	3060.5	4010.7	833.7	7904.9	9079.9	87.06
بنوك خاصة	671.7	398.6	104.7	1175		12.94

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2016، المصدر سبق ذكره.

والشكل الموالي يوضح حصة كل من البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع المجمعة.

[1]- عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري المصدر سبق ذكره، ص65.

الشكل رقم(19): حصص البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع المجمعة.



المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول السابق.

جـ- تقييم الأداء البنكي في تعبئة المدخرات: يرتبط الحكم على مدى ايجابية حجم الودائع البنكية بقياس العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي والذي يعرف بالميل المتوسط للودائع البنكية، حيث يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية البنوك على جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير « Tybout » إلى أنّ قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي كما تعتمد على الميل الحدي للإيداع البنكي الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع البنوك أن تحدد مدى قدرتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي أو مدى ضعفه، ويعد مفهوم المرونة الدخلية للودائع البنكية أحد أهم المعايير التحليلية لتقييم الأداء البنكي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، ويقوم هذا المفهوم بتحديد درجة استجابة الودائع البنكية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة[1].

[1]- مصيطفى عبد اللطيف، (2006): دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي-حالة الجزائر، **مجلة الباحث**،(العدد04)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، ص 78.

الجدول رقم(23): الميل المتوسط والحدي والمرونة الدخلية للودائع البنكية (2005-2015) بمليارات الدينار في نهاية المدة.

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733	7238	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9
الودائع لأجل	1649.8	1761	1991	2228.9	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7	4083.7	4443.3	4409.3
الناتج المحلي الإجمالي	8512.2	9408.3	11042.8	9968	11991.6	14588.5	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	17406.8
الميل المتوسط لإجمالي الودائع*	٪41.31	٪48.01	٪46.74	٪51.63	٪48.53	٪46.15	٪44.66	٪46.77	٪52.88	٪55.45	%52.16
الميل المتوسط للودائع لأجل**	19.38	18.72	18.03	22.36	21.05	19.11	20.57	22.17	23.68	26.78	25.33%
الميل الحدي للودائع***	/	1.17	0.39	0.01	0.33	0.35	0.31	1.24	2.25	-0.13	0.15-
المرونة الدخلية للودائع****	/	2.33	0.84	0.03	0.76	0.76	0.70	2.67	4.25	-0.23	0.28-

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات:2009، 2013، 2015.

***): الميل المتوسط لإجمالي الودائع= إجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي.**

****): الميل المتوسط للودائع لأجل= الودائع لأجل/ الناتج المحلي الإجمالي.**

*****): الميل الحدي للودائع= التغير في الودائع/ التغير في الناتج المحلي الإجمالي.**

******): المرونة الدخلية للودائع= (التغير في الودائع/ الودائع)/ (التغير في الناتج المحلي الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي).**

من الجدول السابق نصل للقول:

* إن نتائج الميل المتوسط لإجمالي الودائع تظهر تزايد خلال سنتي 2006 و2007، حيث بلغت خلال سنة 2007 مانسبته48.01٪ لتنخفض في السنة الموالية وتعاود الارتفاع من جديد خلال سنة 2009 إلى 51.63٪، بعدها سجلت هذه النسبة تراجعا جديدا من 2010 وحتى 2012، أما خلال الفترة من 2013 وحتى 2015 تزايدت لتصل 55.45٪ سنة 2015، وهو ما يعكس عودة فاعلية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية والذي أهمل في سنوات تراجع قيمة الميل المتوسط لإجمالي الودائع، في حين تراجع هذا الميل المتوسط الى 52.16% سنة 2016

* إن الميل المتوسط للودائع لأجل قد انخفض من 19.38٪ سنة 2006 إلى 18.03٪ سنة 2008، ثم ارتفع سنة 2009 ليصل إلى 22.36٪ ثم تراجع بعده في سنتي 2010 و2011، لكن انطلاقا من سنة 2012 أخذ الميل المتوسط للودائع لأجل في الارتفاع ليسجل سنة 2015 أحسن قيمة له حيث بلغت 26.78٪، وعاد

ليتراجع سنة 2016 من جديد، ولكي تتجنب البنوك هذا التذبذب عليها تحسين أسعار الفائدة وأشكال الأوعية الادخارية المعروفة.

* سجلت نتائج الميل الحدي للإيداع البنكي نتائج غير منتظمة، حيث أن درجة استجابتها لتغير الناتج المحلي كانت ضعيفة حتى سنة 2012 (باستثناء سنة 2007 التي بلغت فيها قيمة الميل الحدي للودائع 1.17)، إلا أنها تحسنت تدريجيا خلال سنتي 2013 و2014، لكنها تراجعت في 2015 و2016 وسجلت قيمة سلبية، ولهذا فان النتائج المتذبذبة للميل الحدي للودائع البنكية يستدعي زيادة فاعلية السياسات المتبعة حتى تستطيع البنوك تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي وتحفيز الطلب على الودائع البنكية ولتحقيق ذلك لابد من: وجود سياسة ادخارية واضحة من قبل البنوك، وجود سياسات مرنة تتناسب وتطور النشاط الاقتصادي، تحفيز الودائع البنكية عن طريق معدلات الفائدة ووجود خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع[1].

* ان نتائج المرونة الدخلية للودائع انقسمت إلى ثلاث أصناف حيث نجدها اقل من الواحد خلال لفترة من 2008 وحتى 2012 مما يعني استجابة ضعيفة للتغير في الودائع نسبة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، وأكبر من الواحد خلال سنة 2007 وحتى سنتي 2013 و2014 مما يعكس استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي، أما سنة 2015 و2016 فكانت درجة الاستجابة سالبة.

مما سبق هو نستنتج ضعف مرونة الإيداع البنكي بشكل عام، والودائع الادخارية بشكل خاص، وعدم استقرار وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، ويعتبر ذلك دليلا على ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الدخل من جهة وضعف البنوك التجارية في جذب المزيد من الودائع المحلية رغم أن المنطق يقتضي أن تصاحب كل زيادة أكبر في معاملات الأفراد بالبنوك التجارية، كما تعبر عن ضعف فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة من النظام البنكي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص، حيث أن نقص الخدمات البنكية عموما هو ما يغطي استنتاج ضعف ومحدودية البنوك في جذب الودائع وتعبئة المدخرات[2].

2- هيكل القروض: تتوقف التنمية الاقتصادية لأي بلد على متانة وسلامة قطاع البنوك به، وعلى مدى ما يقدمه هذا الأخير من قروض وتسهيلات سواء للأفراد أو المؤسسات، ويمكن دراسة القروض التي تمنحها البنوك الجزائرية من خلال مدة الاستحقاق وطبيعة القطاع الموجهة لتمويله.

---

[1]- مصيطفى عبد اللطيف، المصدر سبق ذكره، ص78.

[2]- المصدر نفسه، ص78.

أ- **حسب مدة الاستحقاق:** تقوم البنوك الجزائرية بتنويع محفظة القروض بناءا على مبدأ تاريخ الاستحقاق حيث تقدم قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، ولتحديد هيكل القروض الموزعة من قبل البنوك الجزائرية وفقا لمدة القرض خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016 ندرج الجدولين رقم 24 و25.

الجدول رقم(24): هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك حسب مدة الاستحقاق (2006-2014) (المبلغ: مليار دينار)

	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
قروض قصيرة الأجل	915.7	48.09	1026.1	46.56	1189.1	45.49	1320.5	42.8	1311	40.13	1363	36.59	1361.6	31.77	1423.4	27.61	1608.7	24.74
قروض متوسطة وطويلة الأجل	988.4	51.09	1177.6	53.44	1424.7	54.51	1764.6	52.20	1955.7	59.87	2361.7	63.41	2924.0	68.23	3731.1	72.39	4894.2	75.26
إجمالي القروض	1904.1	100	2203.7	100	2614.1	100	3085.1	100	3266.7	100	3724.4	100	4285.6	100	5154.5	100	6502.9	100
معدل النمو (٪)	/		15.73		18.62		18.02		5.87		14.02		15.06		20.27		26.16	

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات من التقارير المالية لبنك الجزائر.

الجدول رقم (25): هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك حسب مدة الاستحقاق (2015-2016) (المبلغ: مليار دينار)

/		قروض قصيرة الاجل	قروض متوسطة وطويلة الاجل	اجمالي القروض	معدل النمو(٪)
2015	المبلغ	1710.7	3564.9	7275.6	11.88
	النسبة(٪)	23.51	76.49	100	
2016	المبلغ	1941.2	5993.6	7907.8	8.69
	النسبة(٪)	24.55	75.45	100	

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات من التقرير السنوي لسنة 2016 ، المصدر سبق ذكره.

وبتحليل بنية القروض المقدمة من البنوك بناء على مبدأ تاريخ الاستحقاق نجد:

* سجل حجم القروض الكلي تزايدا مستمرا وبوتيرة مستمرة حتى سنة 2010أين تراجع معدل نمو القروض إلى 5.87٪ مقارنة بسنة 2009، ثم خلال الفترة من 2011 وحتى 2014 عاود حجم إجمالي القروض تسجيله

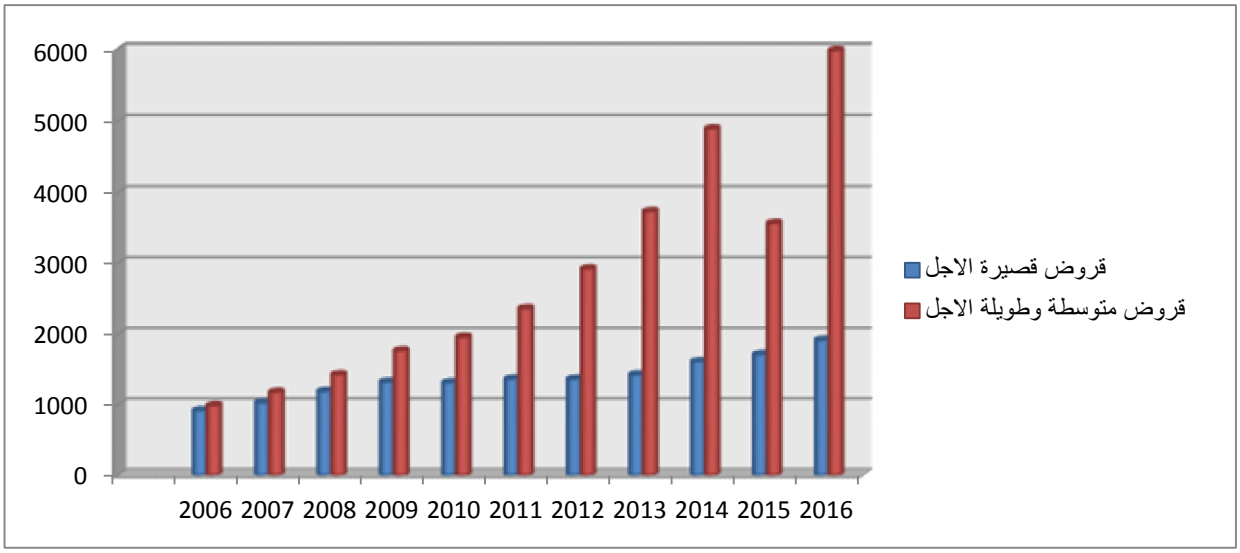
معدلات نمو متزايدة ليبلغ أقصى قيمة له خلال سنة 2014 حيث قدّر بـ 26.16٪، أما في سنة 2015 و2016 فقد تراجع معدل نمو إجمالي القروض إلى 11.88٪ و8.69%.

* اتجاه تصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل حتى سنة 2015 حيث بلغت ما نسبته 76.49٪ من مجموع القروض الموزعة، مقارنة بـ 75.26٪ سنة 2014، ماعدا سنة 2016 فقد تراجعت الى 75.45 %وهذا التوجه المتصاعد للقروض متوسطة وطويلة الأجل كان على حساب القروض قصيرة الأجل التي شهدت خلال نفس الفترة تحقيق حصة نسبية متناقصة حيث قدرت سنة 2015 بـ 23.51٪ مقارنة بـ 24.74٪ سنة 2014، بالرغم من أن مبالغها المتوافقة مع سنوات المقارنة قد ارتفعت من 1608.7 مليار دينار إلى 1710.7 مليار دينار، مع العلم ان نسبة القروض المتوسطة والطويلة الاجل بلغت 24.55%

* يعود الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل للارتفاع الذي شهدته القروض الرهنية والقروض الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر، حيث نجد أنّ قيمة القروض الرهنية قدرت بـ 259.1 مليار دينار في نهاية 2012 ثم انتقلت إلى 307.4 مليار دينار سنة 2013، ووصلت قيمتها 359.5 مليار دينار نهاية 2014 محققة معدلات زيادة مرتفعة 17٪ سنة 2014 و18.6٪ في 2013، و19.4٪ في نهاية 2012، أما في سنة 2015 فقد وصلت قيمتها 390.7 مليار دينار أي بنمو بسيط بلغ 8.7٪ مقارنة بالسنوات السابقة الذكر.

والشكل الموالي يوضح تطور مبالغ القروض المتوسطة وطويلة الأجل مقارنة بمبالغ القروض قصيرة الأجل.

الشكل رقم (20): هيكل القروض المقدمة من قبل البنوك حسب مدة الاستحقاق (2006-2016) بملايير الدينارات.



المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول السابق.

ب- حسب ملكية القطاع الموجهة لتمويله: تقوم البنوك في الجزائر بمختلف أنواعها بتمويل القطاع العام والقطاع الخاص على حد السواء، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(26): توزيع قروض البنوك الجزائرية حسب القطاع الممول(2006-2015) (المبلغ: مليار دينار في نهاية المدة).

/	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة	بنوك عامة	بنوك خاصة
قروض للقطاع العام	847.3	1.1	987.3	2.0	1200.3	1.9	1484.9	1.0	1461.3	0.1	1742.3	0.0	2040.7	0.0	2434.3	0.0	3373.4	9.5	3679.5	9.5
المجموع	848.4		989.3		1202.2		1485.9		1461.4		1742.3		2040.7		2434.3		3382.9		3689	
النسبة	44.56 %		44.89 %		45.98 %		48.16 %		44.74 %		46.78 %		47.62 %		47.23 %		52.02 %		50.70 %	
قروض للقطاع الخاص	879.2	176.5	96.4	250.4	1086.7	325.2	1227.1	372.1	1374.5	430.8	1451.7	530.7	1675.4	569.5	2023.2	697	2338.7	781.3	2687.1	899.5
المجموع	1055.7		1214.4		1411.9		1599.2		1805.3		1982.4		2244.9		2720.2		3120.0		3586.6	
النسبة	55.44 %		55.11 %		54.02 %		51.84 %		55.26 %		53.22 %		52.38 %		52.77 %		47.98 %		49.30 %	
إجمالي القروض	1904.1		2203.7		2614.1		3085.1		3266.7		3724.7		4285.6		5154.5		6502.9		7275.6	
حصة البنوك العامة والخاصة	%90.7	%9.3	%88.5	%11.5	%87.5	%12.5	%87.9	%12.1	%8.8	%13.2	%85.8	%14.2	%86.7	%13.3	%86.5	%13.5	%87.8	%12.2	%87.5	%12.5

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من الجدول السابق نصل للقول بأنّ:

* عرفت القروض الممنوحة من طرف البنوك نموا متواصلا خلال الفترة 2006 وحتى 2008، حيث انتقل معدل نموها من 7.03٪ إلى 18.62٪ ثم استقر نوعا ما خلال سنة 2009حيث سجل معدلا يقارب 18٪، أمّا في سنة 2010 فقد تراجع معدل نمو القروض ليصل إلى 5.87٪ بعدها عاود الارتفاع من جديد حتى وصل أعلى قيمة له في 2014 وهي 16.16٪ وتراجع في 2015 ليقدر بـ 11.88٪.

* بتحليل الجهة المستفيدة من القروض الموزعة من قبل البنوك الجزائرية، نلاحظ أن هناك زيادة في استفادة كل من القطاع العمومي والخاص على حد سواء، - باستثناء التراجع المسجل في قيمة القروض الموجهة للقطاع العمومي خلال سنتي 2006 و2010- حيث بلغ معدل نمو القروض الموجهة للقطاع العمومي38.97٪ خلال

سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وهو أعلى معدّل مسجل خلال فترة الدراسة، لينخفض في سنة 2015 إلى 9.05٪ مقارنة بسنة 2014، أما بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص فقد سجل أعلى معدل نمو بها سنة 2013 حيث بلغ 21.17٪ مقارنة بسنة 2012، في حين تراجع هذا المعدل سنة 2014 إلى 14.70٪ مقارنة بسنة 2013، وبقي ثابتا نوعا ما خلال سنة 2015.

*سيطرة البنوك العمومية على إجمالي القروض الممنوحة باعتبار أنها الأكثر استحواذا على الودائع، حيث أن حصتها من إجمالي القروض الموزعة لم تنخفض عن 85٪ خلال الفترة من 2005 وحتى 2015، حيث بلغت سنة 2011 ما نسبته 85.8٪ ثم ارتفعت إلى أكثر من 87٪ خلال سنتي 2014 و2015. أما فيما يتعلق بحصة القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة فنجد أنها لم تتعدى نسبة 15٪ من إجمالي القروض الموزعة، حيث بلغت 14.2٪ سنة 2011 وهي أعلى نسبة لها ثم أخذت في الانخفاض من 2012 وحتى 2015 حيث انتقلت من 13.3٪ إلى 12.5٪، وهذا بعد ذلك التصاعد المسجل في نمو حصتها خلال الفترة من 2005 إلى 2009 والذي كان على حساب حصة البنوك العمومية، وتوجه القروض الموزعة من قبل البنوك الخاصة لتمويل المؤسسات الخاصة والأسر، وهو قطاع يعرف ادخاره المالي ارتفاعا محسوسا.

* انخفضت حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض الموزعة إلى 47.98٪ سنة 2014 وسجلت ارتفاعا بعدها لتصل إلى 49.30٪ سنة 2015، بعدما كانت حصصها خلال السنوات من 2005 إلى 2013 تتعدى 50٪، أما القروض الموجهة للقطاع العمومي فسجلت حصتها ارتفاعا خلال سنة 2014 وبلغت ما نسبته 52.02٪ وهي أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة بعدما كانت نسبتها 27.23٪ سنة 2013، لكنها سرعان ما تراجعت إلى 50.70٪ من إجمالي القروض الموزعة خلال سنة 2015.

* تساهم البنوك العمومية في تمويل القطاع الخاص حيث ارتفعت حصتها من تمويل هذا القطاع من 74.63٪ سنة 2012 إلى 74.96٪ سنة 2014 و74.92٪ سنة 2015، وعلى الرغم من أن حصة البنوك العمومية في تمويلها للقطاع الخاص تراجعت نوعا ما لصالح حصة البنوك الخاصة إلا أنها لا تزال هي المهيمنة في ذلك.

اما فيما يتعلق بسنة 2016 فحصص القروض الممنوحة كانت موزعة كالتالي:

يتضح من الجدول رقم 24 ان حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص من اجمالي القروض المزعة سجلت ارتفاعا حيث بلغت 50.01%، ليقابلها بذلك تراجعا في حصص القروض الموجهة للقطاع العام حيث قدرت بـ 49.99%، اما نسبة مساهمة البنوك العمومية من اجمالي القروض فبلغت 87.6 %، في حين قدرت مساهمة نظيرتها الخاصة 12.4%، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

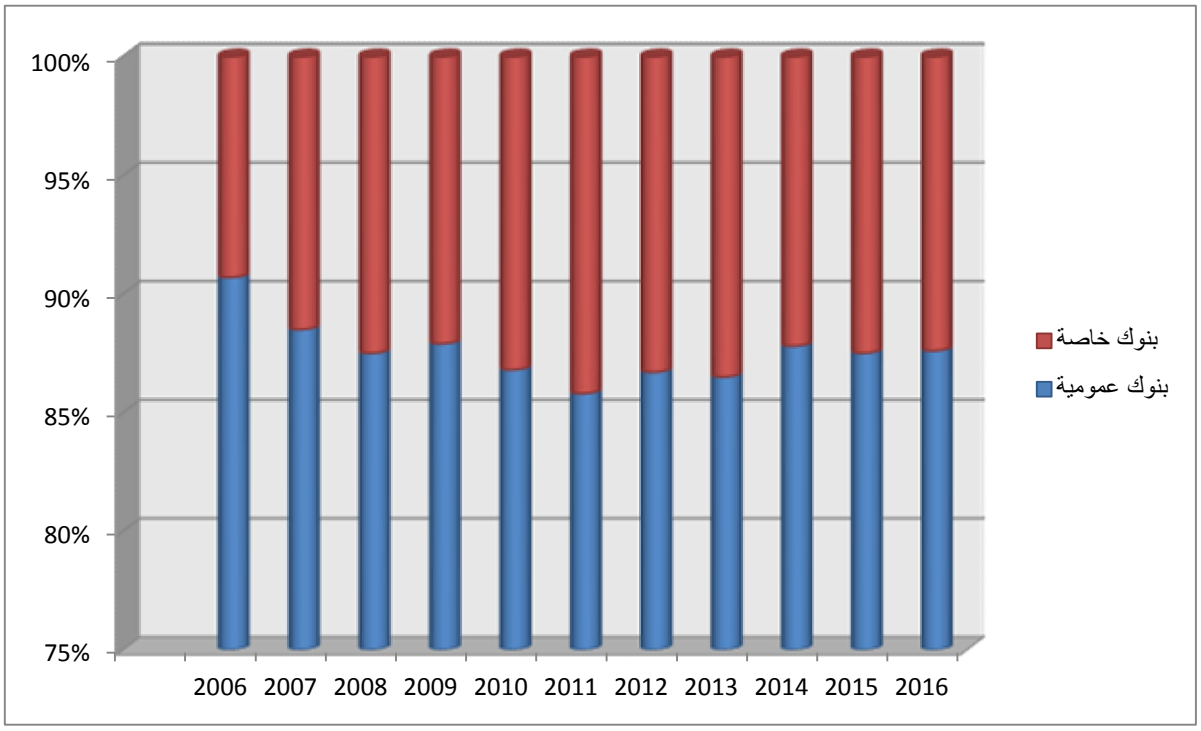
الجدول رقم(27): توزيع حصص القروض الممنوحة حسب القطاع الممول في سنة 2016. (المبلغ: مليار دينار في نهاية المدة)

/	بنوك عامة	بنوك خاصة	المجموع	اجمالي القروض الممنوحة	النسبة(%)
قروض للقطاع العام	3943.3	9.5	3952.8	7907.8	49.99
قروض للقطاع الخاص	2982	973	3955		50.01
حصة البنوك (%)	87.6	12.4	100	/	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات من التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر، المصدر سبق ذكره، ص90.

والشكل الموالي يوضح نصيب كل من البنوك العمومية والخاصة من حجم القروض الممنوحة.

الشكل رقم (21): حصة البنوك العمومية والخاصة من نسبة القروض الموزعة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من الجدول السابق.

جـ- مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع البنوك في الجزائر: يعكس المؤشر (حجم الودائع لأجل/ حجم القروض) مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني[1]، وقد سجلت هذه النسبة خلال الفترة 2006-2016 تذبذبا وقيما أقل من الواحد مبينة في ذلك لجوء البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان، كما يوضح الجدول الموالي أنّ مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي

[1]- عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، المصدر سبق ذكره، ص 57.

شهدت زيادة معتبرة ابتداءا من 2013 حيث وصلت إلى 30.96٪ وانتقلت إلى 37.71٪ ثم 43.85٪ خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي ، اما في سنة 2016 فبلغت مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي 45.43%، في حين أنها لم تتجاوز عتبة 28٪ في السنوات السابقة إذا استثنينا طبعا سنة 2009 التي بلغت بها هذه النسبة 30.95٪ وهو ما يعكس تواضع الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك في الاقتصاد.

الجدول رقم(28): مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية لقطاع البنوك الجزائرية.

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع لأجل	1649.8	1761.0	1991.0	2228.9	2524.3	2787.5.	3333.6	3691.7	4083.7	4443.3	4409.3
حجم القروض	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8
الناتج المحلي الإجمالي	8512.2	9408.3	11042.8	9968	11991.6	14588.5	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	17406.8
حجم الودائع لأجل/ القروض	0.87	0.89	0.76	0.72	0.77	0.75	0.78	0.72	0.63	0.61	0.56
حجم القروض/ الناتج المحلي الإجمالي	٪22.37	٪23.42	٪23.67	٪30.95	٪27.24	٪25.53	٪26.44	٪30.96	٪37.71	٪43.85	%45.43

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات استخدمت سابقا.

المبحث الثاني: قواعد النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر ومخرجاته.

لم تكن البنوك الجزائرية بمنأى عن الساحة المالية الدولية، فتسارع البنوك الدولية الى تبني معايير التقارير المالية الدولية، قابله توجه السلطات المالية في الجزائر الى اصلاح المنظومة البنكية المحاسبية من خلال إصدارها لنظام محاسبي مالي بنكي جزائري يتوافق ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، والتي أساسها القيمة العادلة، ولقد كان لهذا التوجه أثر كبير على البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر.

وفقا للنظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 والمتضمن لمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، فان القواعد المحاسبية هي المباديء المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، والتي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تسجيل عملياتها وفقا عليها، علما أنّ هذه المباديء حددت في القانون رقم 07-11 والمؤرخ في 2007/11/25، والذي تضمّن النظام المحاسبي المالي ونصوصه التنظيمية، كما عرفت المادة 4 من نفس القانون قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول والخصوم والتكاليف والنتائج بتلك القواعد التي تمّ تحديدها بموجب القرار المتخذ في 26 جويلية 2008[1].

وعليه فان هذه القواعد تتلخص في[2]:

* **محاسبة التعهد:** وهي التي تتطلب تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء انجر عنها تدفق نقدي أم لا، إضافة الى أنه يتم الاعتراف بها ضمن القوائم المالية.

* **استمرارية الاستغلال:** وفقا لهذا المبدأ يتم اعداد القوائم المالية بافتراض أن النشاط مستمر في المستقبل.

* **التكلفة التاريخية:** وتعني أنه كل عناصر الأصول والخصوم تسجل بقيمتها التاريخية وقت الحصول عليها أو وقت نشوء الدين مع ضرورة إعادة تقييمها.

* **المصداقية:** أي تكون المعلومات المقدمة ضمن القوائم المالية معدة وفق طرق وأساليب علمية ومعبرة بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.

* **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** يشترط هذا المبدأ التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس الظاهر الاقتصادي.

* **أدلة الاثبات:** يتطلب هذا المبدأ توفر الدليل المادي (الاثبات) أي الوثائق الثبوتية مؤرخة لضمان مصداقيتها.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 29 ديسمبر 2009، ص13.

[2]- حسين منال، درهون هلال، (2017): النظام المحاسبي البنكي كنظام معلومات، **مجلة الأبحاث الاقتصادية** (العدد 16)، لجامعة البليدة2 ص218، 219.

***قابلية الفهم:** يعني أن تكون المعلومات قابلة للفهم، واضحة لكل مستعملي القوائم المالية الذين لديهم مستوى معين ومقبول من الفهم وتتميز بخاصية الشفافية.

* **عدم المقاصة:** أي عرض كل عناصر الكشوف المالية بالإجمالي وليس الصافي.

* **قابلية المقارنة:** تكون المعلومات المالية المدرجة ضمن الكشوف المالية قابلة للمقارنة سواء كانت مقارنة ساكنة أو متحركة.

كما يتلخص النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر بالمجموعات التي يرتكز عليها والتي تتمثل في[1]:

الصنف 1: حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك:

10- الصندوق.

11- البنوك المركزية- الخزينة العمومية- مراكز الصكوك البريدية.

12- الحسابات العادية.

13- حسابات السلفيات والاقتراضات.

14- قيم مستلمة على سبيل الأمانة.

15- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة.

16- قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة.

17- عمليات داخلية في الشبكة.

18- ديون مشكوك فيها.

19- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.

الصنف 2: حسابات العمليات مع الزبائن:

20- قروض للزبائن.

22- حسابات الزبائن.

23- سلفيات واقتراضات.

24- قيم مستلمة على سبيل الأمانة.

25- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة.

26- قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، المصدر سبق ذكره، ص ص 13، 14.

28- ديون مشكوك فيها.

29- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.

الصنف 3: حسابات الحافظة – سندات وحسابات التسوية:

30- عمليات على السندات.

31- أدوات شرطية.

32- قيم قيد التحصيل وحسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها.

33- ديون مكونة من سندات.

34- مدينون ودائنون متنوعون.

35- استخدامات متنوعة.

36- حسابات انتقالية وحسابات تسوية.

37- حسابات الربط.

38- ديون مشكوك فيها.

39- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.

الصنف 4: حسابات القيم الثابتة:

40- سلفيات تابعة.

41- حصص في المؤسسات المرتبطة، سندات مساهمة وسندات نشاط الحافظة.

42- القيم الثابتة المادية وغير المادية.

44- الايجار البسيط.

45- مخصصات الفروع في الخارج.

46- خسائر القيمة على القيم الثابتة.

47- اهتلاكات.

48- ديون مشكوك فيها.

49- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.

الصنف 5: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة:

50- نواتج وأعباء مؤجلة –خارج دورة الاستغلال.

51- مؤونات المخاطر والأعباء.

52- مؤونات منظمة.

53- ديون تابعة.

54- أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة.

55- علاوات مرتبطة برأس المال والاحتياطات.

56- رأس المال.

58- ترحيل من جديد.

59- نتيجة الدورة.

الصنف6: حسابات الأعباء:

60- أعباء الاستغلال البنكي.

62- خدمات.

63- أعباء المستخدمين.

64- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

66- أعباء متنوعة.

67- العناصر غير العادية- الأعباء.

68- مخصصات الاعتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

69- الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

الصنف 7: حسابات النواتج:

70- نواتج الاستغلال البنكي.

76- نواتج متنوعة.

77- العناصر غير العادية –نواتج.

78- الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات.

الصنف 9: حسابات خارج الميزانية:

90- التزامات التمويل.

91- التزامات الضمان.

92- التزامات السندات.

93- عمليات العملة الصعبة.

94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية.

96- التزامات أخرى.

98- التزامات مشكوك فيها.

حيث تلزم المؤسسات الخاضعة باعتماد هذا المخطط، حيث تخص هذه الإلزامية المطابقة، الترميز، وتسمية ومحتويات حسابات العمليات، ولا يمكن نقضها مؤقتا الا بترخيص خاص من بنك الجزائر.

المطلب الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر:

تشمل مخرجات النظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر على كل من القوائم المالية التالية: الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق، ويشترط عند اعدادها اعتماد النماذج النمطية الملحقة بهذا النظام، وأن يتم الالتزام بترتيب تنازلي للسيولة عند اعداد ميزانية البنوك وأن يمنح كل أصل صورة حقيقية ومطابقة لكافة المعلومات المحاسبية، وعلى البنوك نشر قوائمها المالية في الأشهر الستة التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الاجبارية، وذلك وفقا للمادة 103 التي تمثل الفصل الثاني الخاص بالالتزامات المحاسبية من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض والتي مضمونها مايلي[1]:

- البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بإصدار أو اعداد حساباتها تحت شكل موحد أو شكل واحد ضمن الشروط محددة من طرف المجلس، وعلى كل بنك او مؤسسة مالية نشر حساباتها خلال ستة أشهر التي تلي نهاية الدورة المحاسبية في النشرة الرسمية الخاصة بالإعلانات الرسمية القانونية الاجبارية ضمن الشروط المحددة من طرف المجلس.

- اللجنة البنكية من اختصاصها المطلق منح استثنائيا تمديد او تجديد آجال أو المدة الضرورية او اللازمة، حسب عناصر الدعم أو المرفقات المقدمة والمدعمة مع الطلب، دون اخلال بالإجراءات المذكورة أعلاه، ترسل نسخة من الحسابات السنوية من البنك أو المؤسسة المالية الى اللجنة البنكية قبل نشرها.

- من صلاحيات اللجنة البنكية أن تأمر للهيئات المعنية بإصدار نشرات تصحيحية في حالة وقوع أخطاء، أو وجود نسيان سهو في الوثائق المنشورة، باستطاعة اللجنة البنكية إعطاء كل المعلومات التي تراها مفيدة للجمهور.

[1]- بن فرج زوينة، (2014/2013): **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، ص243.

أولا: محتوى ميزانية البنك حسب النظام المالي المحاسبي:

1- الأصول: وتشمل كل من[1]:

البند الأول: الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية: يشمل هذا البند مايلي:

- الصندوق الذي يحتوي على الأوراق والقطع النقدية الجزائرية والأجنبية التي لها سعرا قانونيا وكذا الشيكات السياحية.
- الموجودات لدى البنك المركزي.
- الموجودات لدى الخزينة العمومية.
- الموجودات لدى مركز الصكوك البريدية لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة، التي يمكن سحبها في أي وقت أو التي تستلزم مهلة أو اشعار مسبق مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد.

تدرج المستحقات الأخرى على هذه المؤسسات ضمن بند 4 من الأصول.

البند الثاني: أصول مالية مملوكة لغرض التعامل: يشمل هذا البند الأصول المالية المكتسبة من طرف المؤسسة الخاضعة لغرض تحقيق ربح في رأس المال في أجل قصير.

يتعلق الامر بالأصول المالية المكتسبة لغرض إعادة بيعها في الأجل القصير في إطار أنشطة السوق. يستند معيار التصنيف على نية الشراء وإعادة البيع على المدى القصير لتحقيق الأرباح.

البند الثالث: أصول مالية جاهزة للبيع: يشمل هذا البند الأصول المالية التي لا تدرج في البنود 2، 4، 5، 6 و11.

البند الرابع: قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية: وهي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعّرة في سوق نشيط، ويشتمل هذا البند إضافة للقروض والحسابات الدائنة، على المستحقات التابعة على المؤسسات المالية المحازة بموجب العمليات البنكية، كما تظهر في أيضا ضمن هذا البند القيم المستلمة على سبيل الأمانة مهما كانت الأداة المجسدة للعملية عندما تتم هذه العمليات مع المؤسسات المالية، ويشتمل هذا البند أيضا على الحسابات الدائنة المحازة على الهيئات المالية من جزاء عمليات الايجار- التمويل.

البند الخامس: قروض وحسابات دائنة على الزبائن: هي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعرة في سوق نشيط. ويشتمل على مجموع السلفيات والحقوق المحازة بموجب العمليات البنكية على الزبائن من غير المؤسسات المالية. كما يشتمل على الحقوق المحازة على الزبائن من غير المؤسسات المالية من جراء عمليات الايجار- التمويل.

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، مصدر سبق ذكره، ص ص20-21.

البند السادس: أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق: يضم هذا البند الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة أو قابلة للتحديد وذات استحقاق محدد التي تنويها المؤسسة المالية وتستطيع الحفاظ عليها حتى آجال استحقاقها.

البند السابع: الضرائب الجارية – أصول: يسجل هذا البند التسبيقات والحسابات المدفوعة للدولة خاصة بموجب الضريبة على النتائج والرسوم على رقم الأعمال. وبصفة عامة يسجل هذا البند فائض الدفع على المبلغ المستحق بموجب الفترة أو الفترات السابقة.

البند الثامن: الضرائب المؤجلة– أصول: يسجل هذا البند مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة (حالة عبء مدرج في حسابات السنة المالية على أن تتم قابلية حسمه على الصعيد الجبائي خلال السنوات المالية المقبلة).

البند التاسع: أصول أخرى: يشمل هذا البند خاصة على المخزونات والحقوق على الغير التي لا تظهر في بنود الأصول الأخرى باستثناء حسابات التسوية. كما يتطلب هذا البند رأس المال المكتتب غير المطلوب أو غير المسدد رغم طلبه من رأس المال المكتتب.

البند العاشر: حسابات التسوية: يشتمل هذا البند على مقابل الأرباح الناجمة عن تقييم عمليات خارج الميزانية لاسيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة والأعباء المسجلة مسبقا والايرادات للتحصيل.

البند الحادي عشر: المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة: يشمل هذا البند سندات المساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة غير المملوكة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها في مستقبل قريب. السندات المساهمة هذه هي سندات التي يقدّر أن امتلاكها لمدة طويلة يفيد نشاط المؤسسات الخاضعة وتمكنها من ممارسة نفوذ معين على المؤسسة المصدرة للسندات أو الممارسة رقابة عليها.

البند الثاني عشر: العقارات الموظفة: يشمل الأملاك العقارية (أراضي، بناية أو جزء من البناية) المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لتقاضي ايجار و/ أو تثمين رأس المال. العقارات الموظفة ليست موجهة نحو الاستعمال في انتاج أو تقديم سلع او خدمات أو أغراض إدارية، البيع في اطار النشاط العادي. كما يتضمن هذا البند العقارات العقارات (غير المشغولة) المملوكة لغرض الايجار في اطار عقد ايجار بسيط.

البند الثالث عشر: الأصول الثابتة المادية: يشمل الأصول المادية المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لغرض الإنتاج، تقديم الخدمات، الايجار، الاستعمال لأغراض إدارية والتي من المفروض أن تتعدى مدة استعمالها ما بعد السنة المالية.

كما يشمل أيضا الأملاك المنقولة المؤجرة مسبقا في اطار عقد الايجار– التمويل، ويضم أيضا بشكل خاص الأراضي والمباني، المنشآت التقنية والأصول الثابتة المادية الأخرى والأصول الثابتة قيد الإنجاز باستثناء العناصر المسجلة في البند 12.

البند الرابع عشر: الأصول الثابتة غير المادية هي أصول قابلة للتحديد غير نقدية وغير مادية، مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة الخاضعة في إطار أنشطتها العادية، كما يشتمل أيضا هذا البند على المحلات التجارية المكتسبة والعلامات والبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، الإعفاءات ومصاريف التطوير.

البند الخامس عشر: فارق الحيازة: يسجل هذا البند فارق الحيازة إيجابيا كان او سلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء أو انصهار. وفارق الحيازة هو أصل غير محدد، وعليه يجب أن يميز عن التثبيتات المعنوية التي هي بالتعريف أصول معرفة.

2– الخصوم: وتشمل على كل من[1]:

البند الأول: البنك المركزي: يشتمل هذا البند على الديون تجاه البنك المركزي لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة، والمستحقة تحت الطلب أو التي تستلزم مهلة أو اشعارا مسبقا مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد. تسجل الديون الأخرى اتجاه هذه الهيئات في البند الثان من الخصوم.

البند الثاني: ديون اتجاه الهيئات المالية: يشتمل هذا البند على الديون الخاصة بالعمليات البنكية تجاه الهيئات المالية باستثناء الاقتراضات التابعة المدرجة في البند 12 من الخصوم والديون المجسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية والمسجلة في البند 4 من الخصوم.

تدرج أيضا ضمن هذا البند القيم الممنوحة على سبيل الأمانة مهما كانت الأداة المجسدة للعملية عندما تتم هذه العمليات مع المؤسسات المالية.

البند الثالث: ديون اتجاه الزبائن: يشتمل هذا البند على الديون تجاه الأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية باستثناء الاقتراضات التابعة المدرجة في البند 12 من الخصوم والديون المجسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية والمسجلة في البند الرابع من الخصوم.

البند الرابع: ديون ممثلة بورقة مالية: يشتمل هذا البند على الديون الممثلة بأوراق مالية أصدرتها المؤسسة الخاضعة في الجزائر وفي الخارج باستثناء الأوراق المالية المشروطة المسجلة في البند 12 من الخصوم.

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، المصدر سبق ذكره، ص ص21 –22.

تدرج أيضا ضمن هذا البند، سندات الصندوق والأوراق المالية للسوق ما بين البنوك والأوراق المالية للمستحقات القابلة للتداول الصادرة في الجزائر والأوراق المالية من نفس النوع الصادرة في الخارج والسندات والأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت.

البند الخامس: الضراب الجارية–خصوم: يسجل هذا البند الضريبة الواجب دفعها على السنة أو السنوات المالية السابقة في حالة عدم تسديدها.

البند السادس: الضرائب المؤجلة –خصوم: يسجل هذا البند مبلغ الضرائب المستحقة الواجبة الدفع أثناء السنوات المالية القادمة (حالة منتوج سجل محاسبيا لكن يخضع للضريبة خلال السنوات المالية القادمة).

البند السابع: خصوم أخرى: يشتمل هذا البند بالخصوص عل الديون اتجاه الغير، والتي لم تدرج في البنود الأخرى من الخصوم باستثناء حسابات التسوية المسجلة في البند الثامن.

البند الثامن: حسابات التسوية: يشتمل هذا البند بالخصوص على مقابل الخسائر الناجمة عن تقييم عمليات خارج الميزانية، لاسيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة والايرادات الملاحظة مسبقا والأعباء للدفع.

البند التاسع: مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء: يشتمل هذا البند على المؤونات المخصصة لتغطية تلك الخسائر التي يحتمل وقوعها بسبب نشوء حوادث والتي يكون تقييمها وتحقيقها غير مؤكدين.

كما يدرج ضمن هذا البند المؤونات على المعاشات والالتزامات المماثلة (التزامات التقاعد) لصالح المستخدمين والشركاء والوكلاء الاجتماعيين للمؤسسات الخاضعة.

البند العاشر: اعانات التجهيز –اعانات أخرى للاستثمارات: يشتمل هذا البند على الإعانات لفائدة المؤسسات الخاضعة لغرض: حيازة ممتلكات معينة أو انشائها، تمويل أنشطتها طويلة الاجل: إقامة كيانات في الخارج والبحث عن سوق جديدة.

البند الحادي عشر: لتغطية المخاطر المصرفية العامة: يشتمل هذا البند على المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة عندما يستلزم الحذر ذلك بالنظر للمخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.

البند الثاني عشر: ديون تابعة: يشمل هذا البند على الأموال المتأتية من اصدار الأوراق النقدية أو الاقتراضات التابعة التي لا يمكن تسديدها في حالة التصفية، الا بعد ابداء الدائنين الأخريين عدم رغبتهم في ذلك.

البند الثالث عشر: رأس المال: يشتمل هذا لبند على القيمة الاسمية للأسهم والأوراق المالية الأخرى التي تكون رأس المال الاجتماعي.

البند الرابع عشر: علاوات مرتبطة برأس المال: يشتمل هذا البند على العلاوات المرتبطة برأس المال المكتتب لاسيما علاوات الإصدار والمساهمة والاندماج والانفصال أو تحويل السندات الى أسهم.

البند الخامس عشر: احتياطات: يشمل هذا البند على الاحتياطات المخصصة عن طريق الاقتطاع من الأرباح السنوية المالية السابقة.

البند السادس عشر: فارق التقييم: يسجل هذا البند رصيد الأرباح والخسائر غير المقيد في النتيجة والناتج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية وفقا للتنظيم.

البند السابع عشر: فارق إعادة التقييم: يسجل هذا الحساب فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الملاحظة على الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم حسب الشروط التنظيمية.

البند الثامن عشر: مبالغ مرحلة: يعبر هذا البند عن المبلغ المتراكم للجزء من نتائج السنوات المالية السابقة الذي لم يقرر تخصيصه بعد.

البند التاسع عشر: نتيجة السنة المالية: يسجل هذا البند ربح او خسارة السنة المالية.

3- محتوى خارج الميزانية: وتشمل كل من[1]:

البند الأول: التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية: يشتمل هذا البند خصوصا على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية.

البند الثاني: التزامات التمويل لفائدة الزبائن: يشتمل هذا البند خصوصا على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات اصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.

البند الثالث: التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية: يشتمل هذا البند خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية.

البند الرابع: التزامات ضمان بأمر الزبائن: يشتمل هذا البند خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.

البند الخامس: التزامات أخرى ممنوحة: يشتمل هذا البند خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل المؤسسة الخاضعة.

البند السادس: التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية: يشتمل هذا البند خصوصا على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، المصدر سبق ذكره، 23.

البند السابع: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية: يشتمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية.

البند الثامن: التزامات أخرى محصل عليها: يشتمل هذا البند خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف المؤسسة الخاضعة.

ثانيا- جدول حسابات النتائج: المحتوى والنموذج: وتتمثل بنوده في[1]:

البند الأول: فوائد ونواتج مماثلة: يشتمل هذا البند على الفوائد والنواتج المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.

يدرج في هذا البند:

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المتاحة للبيع.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على المؤسسات المالية.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على الزبائن.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق.
- النواتج على عملية الايجار – التمويل التي لها صبغة الفائدة.

البند الثاني: فوائد وأعباء مماثلة: يشتمل هذا البند على الفوائد والاعباء المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد. ويدرج في هذا البند:

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للديون اتجاه الهيئات المالية.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للديون تجاه الزبائن.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على الديون الممثلة بورقة مالية.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على الديون التابعة.
- الأعباء على عمليات الايجار- التمويل التي لها صبغة فائدة.

البند الثالث: عمولات (نواتج): يحتوي هذا البند على نواتج الاستغلال البنكي المفوترة في شكل عمولات تطابق عائد الخدمات المقدمة للغير باستثناء الإيرادات المدرجة في البند الأول من حساب النتائج.

البند الرابع: عمولات (أعباء): يشتمل هذا البند على عمولات الاستغلال البنكي في شكل عمولات يكون منشأها استعمال الخدمات المقدمة من قبل الغير، باستثناء المصاريف المدرجة في البند الثاني من حساب النتائج.

البند الخامس: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: يشتمل على البند:

[1]- المصدر نفسه، ص ص 25-26.

- الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة من أسهم وسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على السندات ذات العائد الثابت والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.
- فوائد ونواقص القيم للنازلات المحققة عن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.

البند السادس: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع: يشتمل هذا البند على:

- الحصص والعائدات الأخرى الناجمة عن الأسهم والسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع.
- فوائض ونواقص القيم على التنازلات المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والعائد المتغير والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع.
- خسائر القيمة على السندات ذات العائد المتغير.

البند السابع: نواتج النشاطات الأخرى: يشتمل هذا البند على مجموع نواتج الاستغلال البنكي باستثناء تلك المسجلة في البنود 1، 3، 5 و6.

كما يتضمن هذا البند الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة عن المشاركات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.

البند الثامن: أعباء النشاطات الأخرى: يشتمل هذا البند على مجموع أعباء الاستغلال البنكي، باستثناء تلك المسجلة في البنود 2، 4، 5 و6.

البند التاسع: الناتج البنكي الصافي: يساوي هذا البند الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال المدرجة في البنود من 1 الى 8.

البند العاشر: أعباء استغلال عامة: يشتمل هذا البند خصوصا على:

- الخدمات.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب، الرسوم والتسديدات المماثلة.
- الأعباء الأخرى.

البند الحادي عشر: مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول المادية وغير المادية: يغطي هذا البند مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالنسبة للمؤسسة الخاضعة.

البند الثاني عشر: الناتج الإجمالي للاستغلال: يساوي هذا البند الفرق بين الناتج البنكي الصافي والبندين 10 و11.

البند الثالث عشر: مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد: يشتمل هذا البند خصوصا على:

– المخصصات على خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية، بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها.

– مخصصات المؤونات على الأموال الخاصة بالمخاطر البنكية العامة.

– مخصصات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة القابلة.

– خسائر على المستحقات غير القابلة للاسترداد.

تصنف مخصصات المؤونات الأخرى في البنود الملحقة بها (بنود الناتج البنكي الصافي، بنود أعباء الاستغلال العامة).

البند الرابع عشر: استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحقوق المهتلكة: يشتمل هذا البند خصوصا على:

– استرجاعات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها.

– استرجاعات المؤونات على الأموال للمخاطر البنكية العامة.

– استرجاعات المؤونات على المخاطر والاعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة.

– الاستردادات على الحقوق المهتلكة.

تصنف استرجاعات المؤونات الأخرى في البنود الملحقة بها (بنود الناتج البنكي الصافي، بنود أعباء الاستغلال العامة).

البند الخامس عشر: ناتج الاستغلال: يساوي هذا البند الفرق بين الناتج الإجمالي للاستغلال و البندين 13و 14.

البند السادس عشر: أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى: يتضمن هذا البند الأرباح أوالخسائر الصافية على تنازلات الأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالمؤسسة الخاضعة.

البند السابع عشر: العناصر غير المادية (نواتج): يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية والتي لا صلة لها بنشاط المؤسسة الخاضعة.

البند الثامن عشر: العناصر غير العادية (أعباء): يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية، العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.

البند التاسع عشر: ناتج قبل الضريبة: يساوي هذا البند الفرق بين ناتج الاستغلال والبنود 16 و17 و18.

البند العشرون: ضرائب على النتائج وما يماثلها: يشمل هذا البند العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها أو المؤجلة على الأرباح.

البند الواحد والعشرون: الناتج الصافي للسنة المالية: يسجل هذا البند الربح أو الخسارة للسنة المالية.

ثالثا: محتوى جدول تدفق الخزينة[1]:

ان الهدف من جدول تدفق الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة الخاضعة على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة، تشمل أموال الخزينة على الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع وتعتبر معادلات أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الأجل القصير، البالغة السيولة وتعتبر سهلة التحويل الى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هيّن بتغيير قيمتها، فالتدفقات المالية هي دخول وخروج الأموال في الخزينة ومعادلاتها.

ويمثل جدول تدفق الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية، الاستثمار والتمويل، حيث تعد الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج المؤسسة الخاضعة وكل الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمار أو تمويل، أما أنشطة الاستثمار فتمثل الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة، أما فيما يتعلق بأنشطة التمويل فهي أنشطة مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدم واقتراضات المؤسسة الخاضعة.

ويعرض تدفق سيولة الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية حسب الطريقة غير المباشرة المتمثلة في تصحيح النتيجة مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة.
- عدم التوافق أو تسويات دخول وخروج أموال الخزينة العملياتية الماضية أو المستقبلية المتعلقة بالاستغلال.

[1]- حسين منال، درهون هلال، المصدر سبق ذكره، ص ص 225-226.

– تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل، هذه التدفقات تقدم كل واحدة منها على حدى.

وتتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع المؤسسات المالية المتضمنة خصوصا على:

* التحصيل والدفع المرتبطين بالحقوق على الهيئات المالية (ماعدا العناصر المدرجة في الخزينة)، خارج الحقوق الملحقة.

* التحصيل والدفع المرتبطين بالديون تجاه المؤسسات المالية خارج الديون الملحقة.

وتتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع الزبائن خصوصا على:

– التحصيل والدفع المرتبطين بالحقوق على الزبائن على الزبائن، خارج الحقوق الملحقة.

– التحصيل والدفع المرتبطين بالديون تجاه الزبائن خارج الديون الملحقة.

أما التدفقات المتعلقة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية خصوصا على:

– التحصيل والدفع المرتبطين بالأصول المالية المملوكة لأغراض التعامل.

– التحصيل والدفع المرتبطين بالديون الممثلة بورقة مالية.

تتضمن التدفقات المتعلقة بالأصول المالية بما فيها المساهمات على ما يأتي:

- الدفع المرتبط باقتناء الفروع الصافية من الخزينة المكتسبة.
- الدفع المرتبط بتنازلات الفروع الصافية من الخزينة المتنازل عنها.
- الدفع المرتبط بحصص الأرباح المقبوضة.
- الدفع المرتبط باقتناءات الأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق.
- التحصيل المرتبط بتنازلات الأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق.
- التحصيل المرتبط باكتساب الأصول المالية المتاحة للبيع.
- التحصيل المرتبط بالفوائد المقبوضة، خارج الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها.

في حين تتضمن التدفقات المتعلقة بالعقارات الموظفة خصوصا على:

- الدفع المرتبط باقتناء العقارات الموظفة.
- التحصيل المرتبط بتنازلات العقارات الموظفة.

وتتضمن التدفقات المتعلقة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية خصوصا على:

- الدفع المرتبط باقتناء الأصول الثابتة المادية وغير المادية.
- التحصيل المرتبط باقتناء الأصول الثابتة المادية وغير المادية.

وفيما يتعلق بالتدفقات المتأتية أو الموجهة للمساهمين فهي تتضمن خصوصا على:

- التحصيل المرتبط بإصدارات أدوات رؤوس الأموال.
- التحصيل المرتبط بتنازلات أدوات رؤوس الأموال.
- الدفع المرتبط بحصص الأرباح المدفوعة.
- الدفع المرتبط بالعوائد الأخرى غير تلك التي يمكن ربطها بالنشاط العملياتي أو الاستثماري.

وتتضمن التدفقات الصافية الأخرى المتأتية من أنشطة التمويل خصوصا على:

- التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الاقتراضات والديون الممثلة بورقة مالية بما فيها الأوراق المالية لسوق مابين البنوك وأوراق الحقوق القابلة للتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل.
- الدفع المرتبط بتسديدات الاقتراضات والديون الممثلة بورقة مالية، بما فيها الأوراق المالية لسوق ما بين البنوك وأوراق الحقوق القابلة للتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل.
- التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الديون المشروطة.
- الدفع المرتبط بتسديدات الديون التابعة.
- الدفع المرتبط بالفوائد المدفوعة خارج الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها.

رابعا: محتوى جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية، حيث تخص المعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغير الأموال الخاصة الحركات المرتبطة بما يأتي[1]:

* النتيجة الصافية للسنة المالية.
* تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
* النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
* عمليات الرسملة.
* توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

حيث في عمليات الرسملة يتعلق الامر خصوصا بالزيادة، بالانقاص وبتسديد رأس المال، وتمثل مختلف المجاميع التي تحملها أسطر وأعمدة جدول تغير الاموال الخاصة موضوع الملاحظات المفصلة من اجل شرح طبيعة وتركيبة هذه المجاميع.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، المصدر سبق ذكره، ص 32-34.

بالإضافة الى الملاحق التي يعدها البنك وتشتمل على جميع التعليقات والايضاحات اللازمة لفهم القوائم المالية السابقة وتتضمن: القواعد والطرق المحاسبية المعتمد عليها في اعداد القوائم المالية، المعلومات ذات الطابع العام والذي تخص بعض العمليات الخاصة، المعلومات المتعلقة بالميزانية خارج الميزانية، حسابات النتائج، جدول الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال، المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة، معلومات متعلقة برأس المال، تسيير المخاطر والامتيازات الممنوحة للمستخدمين.

المطلب الثالث: مدى التزام البنوك في الجزائر بقواعد القياس والاعتراف والافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي:

جاء في دراسة شملت 20 بنكا من خلال توزيع استبيانات على جميع المديريات العامة أو مديريات المحاسبة والمالية الرئيسية، والمعنونة بواقع الممارسات المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي، أن البنوك التي تمارس نشاطها في الجزائر تلتزم بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، وذلك ما تمّ توضيحه من خلال النتائج المتوصل اليها حيث وجد أن البنوك تقوم بـ[1]:

- تقييم الأصول والخصوم المالية عند التسجيل المحاسبي الأول بالتكلفة التي هي القيمة العادلة.
- تقييم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة.
- تقييم الأصول المالية المتاحة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة.
- تقييم الأصول المالية المحتفظ بها الى غاية تاريخ الاستحقاق بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالتكلفة المهتلكة.
- تقيّم التسليفات والحقوق بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالتكلفة المهتلكة.
- تقيم الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة.
- تقيم عند كل اقفال لحسابات الاستعمالات والموارد بالعملات الصعبة المسجلة في الميزانية بسعر السوق المعمول به عند تاريخ الاقفال أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ سابق.
- تقيم عند كل اقفال للحسابات الالتزامات بالعملات الصعبة المسجلة خارج الميزانية بسعر السوق المعمول به عند تاريخ الاقفال، أو بسعر السوق الملاحظ عند أقرب تاريخ سابق.
- لا يتم الاعتراف بالفوائد غير المحصلة للديون كإيرادات في حسابات النتائج الا إذا تمّ تحصيلها فعليا.

[1]- سايب عبد الله، بن عمارة نوال، عطية العربي، (2015): واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**(العدد03)، ديسمبر، ص53.

– لا تواجه البنوك صعوبات في الالتزام بقواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي في كل من (التثبيتات المادية والمعنوية، عقد الايجار التمويلي، الضرائب المؤجلة، المؤونات، فارق الاقتناء، الإيرادات والتكاليف، الامتيازات الممنوحة للمستخدمين).

أما فيما يتعلق بالتزام البنوك في الجزائر بقواعد الإفصاح وفقا للنظام المحاسبي المالي فمن خلال هذا البحث ومتابعة المواقع الالكترونية لعدد من البنوك لتحديد مدى التزامها بالقواعد السابقة، تمّ التوصل الى أن معظم البنوك تقوم بالإفصاح عن القوائم الأساسية التي تم شرحها بالمطلب السابق لاسيما البنوك الخاصة الأجنبية حيث تنشر كل من الميزانية، خارج الميزانية جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، في حين تكتفي البنوك العمومية بنشر كل من الميزانية وخارج الميزانية وجدول حسابات النتائج للعامة وكل القوائم السابقة تلتزم بالإفصاح عنها لبنك الجزائر في مهلة أقصاها ستة أشهر بعد تاريخ اقفال السنة المالية.

كما يتم تصنيف الأصول المالية الى أصول مالية محتفظ بها الى تاريخ الاستحقاق وأصول مالية محتفظ بها لغرض المعاملة، تسليفات وحقوق، أصول مالية متاحة للبيع وأصول مالية أخرى، أما الخصوم المالية فتصنف الى خصوم مالية محتفظ بها لغرض المعاملة والى خصوم أخرى، أما اعداد الميزانية فيكون وفقا لترتيب تنازلي للسيولة مع شمولية ملحق القوائم المالية للمعلومات المكملة الضرورية للفهم الجيد للقوائم المالية والقواعد والطرق المحاسبية المعتمدة وعلى مختلف المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة، كما يشتمل الملحق على المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ اقفال الميزانية[1].

وعليه فان البنوك في الجزائر تلتزم بما جاء النظام رقم 09–04 المؤرخ في 23 جويلية 2009، وكذا القانون رقم 07–11 والمؤرخ في 2007/11/25، والذي تم التطرق لمحتواهم بالمطلب الأول.

في الأخير نشير الى ان الممارسة المحاسبية البنكية في الجزائر يشوبها العديد من المشاكل والصعوبات، والتي يجب العمل على تذليلها حتى تسهل عملية تطبيقها في الواقع بما يتلاءم ومتطلبات النظام المحاسبي المالي البنكي، وتنحصر هذه المشاكل في: تقليدية النظام الجبائي الجزائري وعدم توافقه وملائمته لقواعد النظام المحاسبي المالي البنكي، غياب سوق مالي كفؤ وما ينجر عن ذلك من صعوبة تقييم الأصول والخصوم وفقا للقيمة العادلة، عدم الالمام بمستجدات الساحة البنكية المحاسبية المحلية والدولية من قبل الإطارات البنكية، فمثلا البعض منهم لا يفقه حتى المفاهيم الأولية للمعايير المحاسبية الدولية، فما بالك بالمفاهيم الصعبة كالتي ترتبط بقياس الأدوات المالية والتحوط.

---

(1)- المصدر نفسه، ص54.

المبحث الثالث: تقييم قطاع البنوك في الجزائر باستخدام المعايير التقليدية.

يتأثر ويؤثر قطاع البنوك بمجمل النشاط الاقتصادي، فمن منطلق الفرضية التي مفادها أن سلامة الجهاز البنكي تعكس سلامة الاقتصاد الوطني، تهدف مؤشرات الحيطة الكلية الى إيجاد علاقة منتظمة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وكفاءة الجهاز البنكي، ناهيك عن أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية قد تعلن عن احتمالية تعرض قطاع البنوك في بلد ما لأزمات مالية، ومنه الاستفادة من ذلك باتخاذ ما يلزم من إجراءات وقائية لتفادي الوقوع بهكذا أزمات، وللوقوف على الوضعية المالية لقطاع البنوك بالجزائر سيتم تطبيق مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الحيطة الجزئية وذلك باختيار بعض المعايير النوعية ذات العلاقة بالقطاع البنكي.

المطلب الأول: المعايير الاحترازية وأنظمة السلامة البنكية كآلية لتقييم البنوك في الجزائر:

أولى الإصلاح النقدي والبنكي لعام 1990 منذ بدايته أهمية واضحة لضبط الوضع الاحترازي للبنوك العاملة في الجزائر، خاصة في ظل هشاشة محافظها المالية وارتفاع نسب القروض المتعثرة بها، حيث شملت المادة 92 من القانون 10/90 المعايير الاحترازية التي يتعين على البنوك احترامها وهي[1]: نسب الملاءة المالية، نسب السيولة، نسب توزيع الخطر(النسب بين الأموال الخاصة والتسهيلات الممنوحة)، النسب بين الودائع والاستعمالات، استعمال الأموال الخاصة توظيفات الخزينة وبوجه عام كل المعايير التي تسمح بتقدير المخاطر.

أولا- المعايير الاحترازية:

ان المعايير الاحترازية هي عبارة عن مختلف الإجراءات والتدابير التسييرية المطبقة من قبل السلطات التنظيمية والرقابية في المجال البنكي، والتي يجب على البنوك التجارية الامتثال لها بغية الحد من مجازفة هذه البنوك في المخاطرة ومنه اعتمادها كألية رقابة وكذا تقييم للأداء البنكي، وذلك بسبب: عدم تماثل المعلومات بين البنوك والمودعين وما ينجم عنه من احتمالية تعرض البنوك لخطر السيولة لاسيما بعد تنبؤ المودعين أن البنك يمكن أن يتعرض لخطر الإفلاس، عدم تماثل المعلومات بين البنوك والمقترضين خاصة في حالة سوء اختيار المقترضين وكذا حالة عدم اليقين من قدرة المقترضين على احترام التزاماتهم، وعدم تماثل المعلومات بين البنوك والبنك المركزي فهذا الأخير يتدخل من اجل تعزيز الثقة في النظام البنكي وحماية البنوك السليمة التي تعاني من مشكل ظرفي في السيولة من خطر الإفلاس يتم من خلال اجراءين أساسين هما: نظام التامين على الودائع بهدف منع حدوث خسائر كبيرة للمودعين في حالة افلاس بنك ما ومنه فاندفاع المودعين لسحب أموالهم

[1]- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، المصدر سبق ذكره، ص414.

أقل، ونظام الملجأ الأخير للإقراض هدفه منع حدوث افلاس للبنوك التي لديها مركز مالي قوي وقدرة على الوفاء بالتزاماتها ولكنها تواجه عجز مؤقت في السيولة[1].

وتتمثل المعايير الاحترازية التي يتعين على البنوك في الجزائر الالتزام بها في:

1-متطلبات رأس المال الأدنى: يعتبر تواجد حجم كاف من رأس المال عنصرا مهما في ضمان ملاءة البنوك أمام تعدد المخاطر واتساع نطاقها، وبالنظر الى أهمية هذا العنصر في التصميم الاحترازي، فقد خصص أول نظام أصدره مجلس النقد والقرض بعد اعتماد قانون 10/90 المؤرخ في 90/07/04 الى رأس مال الأدنى المطلوب توفيره من طرف البنوك العاملة في الجزائر، وبعد ذلك عمل بنك الجزائر لاحقا على تكييف رأس المال الأدنى حسب تطور الظروف المحيطة بالعمل البنكي: تطور النشاط، تزايد عدد البنوك ونمو محافظها المالية، تطورات الظروف المالية الوطنية والدولية[2]، حيث تتلخص مختلف التطورات التي تخص الحد الأدنى لرأس المال في الجدول التالي.

الجدول رقم(29): تطور رأس المال الأدنى للبنوك منذ 1990.

/	رأس المال الأدنى
النظام 90-01 مؤرخ في 4 جويلية 1990	**500 مليون دينار**
النظام 04-01 مؤرخ في 04 مارس 2004	**2.5 مليار دينار**
النظام 08-04 مؤرخ في 23 ديسمبر 2008	**10.0 مليار دينار**

المصدر: الطاهر لطرش، (2015): الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص415.

2- المعايير الاحترازية التقليدية: وتشمل كل من:

أ- نسبة الملاءة: وتعكس مصداقية الهيكل المالي للبنك في ضوء المخاطر التي قام باتخاذها، وتقاس وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الملاءة = الأموال الخاصة القانونية/ مجموع المخاطر (القروض، العملياتية، السوق) المرجحة ≥ 9.5%

ويجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل، كما يجب على البنوك أيضا أن تشكل وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة[3].

---

[1]- بومدين محمد الأمين، تلمساني حنان، (2015): النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي وفق مقترحات لجنة بازل كآلية للحد من مشكل عدم تماثل المعلومات: دراسة ميدانية على فروع البنوك الجزائرية ولاية سعيدة، **مجلة البشائر**(العدد الثاني)، ص131، 132.

[2]- بودالي بوخطار، المصدر سبق ذكره، ص37.

[3]- المادة من 2، 3 و 4 من النظام رقم 14—01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

وتتضمن مخاطر القروض مخاطر الميزانية ومخاطر خارج الميزانية، يتم حساب مبلغ المخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة بضرب كل منهما في 12.5% من متطلبات الأموال الخاصة[1].

وعليه يجب معرفة كيفية حساب كل من الأموال الخاصة القانونية والمخاطر المرجحة حتى يتم حساب نسبة الملاءة، حيث نجد أن:

أ-1- الأموال الخاصة القانونية: تتكون الأموال الخاصة القانونية من الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية، حيث أن[2]:

الأموال الخاصة القاعدية = (رأس المال الاجتماعي + العلاوات ذات الصلة برأس المال+ الاحتياطات + الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد +المؤونات القانونية + ناتج السنة الأخيرة المقفلة، صاف من الضرائب ومن الأرباح المرتقب توزيعها) – (الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها + الأرصدة المدينة المرحلة من جديد + النواتج العاجزة قيد التخصيص + النواتج العاجزة المحددة سداسيا + الأصول الثابتة غير المادية صافية من الاهتلاكات ومن المؤونات التي تشكل قيما معدومة + 50% من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق أخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة في بنوك ومؤسسات مالية أخرى + المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات + المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة البنكية).

في حين أن:

الأموال الخاصة التكميلية = (50% من مبلغ فوارق إعادة التقييم + 50% من فوائض القيمة الكامنة والناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع + مؤونات لتغطية المخاطر البنكية العامة مكونة على المستحقات الجارية للميزانية في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض + سندات المساهمة وسندات أخرى ذات مدة غير محددة + الأموال المتأتية من اصدار سندات أو قروض مشروطة) – (50% من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق أخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى).

أ-2- المخاطر المرجحة: تعتبر الطريقة المعيارية نسخة محسنة من من نسبة الملاءة السابقة، ففي هذه الطريقة يتم تحديد أوزان المخاطر في كل فئة من الأصول، وهذا يرتكز أساسا على وجود تصنيف خارجي مقدم

[1]- المادة 5 من النظام رقم 14-01، المصدر نفسه.

[2]- المادة من 8-10 من النظام رقم 14-01، المصدر سبق ذكره.

من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض، والتصنيف المعتمد من قبل بنك الجزائر لـ Standard & Poors، وتتشكل المخاطر المرجحة من:

* **مخاطر القرض:** (قروض الميزانية وخارج الميزانية) التي تمنحها البنوك وتدخل في حساب النسبة مرجحة حسب درجة الخطر الذي يقترن بها[1]، والجدول التالي يوضح أوزان المخاطر الخاصة بكل نوع من المقترضين.

الجدول رقم (30): النسب المرجحة حسب نوع القرض الممنوح.

التنقيط الخارجي للقرض	AAA الى AA^-	A^+ الى A^-	BBB^+ الى BBB^-	BB^+ الى BB^-	B^+ الى B^-	أقل من B^-	لا يوجد تنقيط
المستحقات على المقرضين السياديين	%0	%20	%50	%100	%100	%150	%100
المستحقات على الهيئات العمومية	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
المستحقات على البنوك:							
أجل استحقاق يفوق 3 أشهر.	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
أجل استحقاق اقل او يساوي 3 أشهر.	%20	%20	%20	%50	%50	%150	%20
المستحقات على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.	%20	%50	%100	%100	%150	%150	%100

المصدر: المادة 14 من النظام رقم 14—01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

* **المخاطر العملياتية أو مخاطر التشغيل:** ويعتمد بنك الجزائر أسلوب المؤشر الأساسي والذي يتم وفقه حساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية بضرب المعامل α في متوسط صافي النواتج البنكية السنوية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة، حيث: $\alpha=15\%$ [2].

* **مخاطر السوق:** انتهج بنك الجزائر الطريقة المعيارية التي يتم فيها تغطية خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف.

ويقدّر خطر السوق على محفظة التداول من خلال تحليل كل من الخطر العام المرتبط بالتطور الشامل للأسواق التي تتحمله المحفظة ككل، والخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة للمصدر المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، ويقيس الخطر العام خطر الخسارة التي تنتج عن تغيير في سعر الفائدة بالسوق الذي يقدر بالنسبة لسندات المستحقات على أساس آجال الاستحقاق، فلحساب الخطر العام ترتب سندات المستحقات على أساس آجال استحقاقها وتخصص لها الترجيحات التالية: 0.5% بالنسبة لآجال الاستحقاق الأقل من سنة، 1%

[1] - بودالي بوخطار، المصدر سبق ذكره، ص40.

[2]- خليفة أسياء، للوشي محمد، (2016): تطبيق مقررات بازل 3 من طرف المنظومة البنكية الجزائرية، **مجلة البديل الاقتصادي**(العدد السادس)، ص226.

بالنسبة لآجال الاستحقاق المحصورة بين سنة وخمس سنوات، 2% بالنسبة لآجال الاستحقاق التي تفوق خمس سنوات، أما بالنسبة لسندات الملكية يخصص لها ترجيح جزافي بنسبة 2%.

أما الخطر الخاص فينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود الى مصدره الخاص، ويتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف: 0% للمخاطر على الدولة الجزائرية وتجزئتها، 0.5% للمصدريين المنقطين من AAA الى +AA ، 1% للمصدرين المنقطين من A الى –BB، 2% للمصدرين المنقطين الذين يقل تنقيطهم عن –BB و2% للمصدرين غير المنقطين[1].

ويساوي المتطلب من الأموال الخاصة بموجب خطر الصرف نسبة 10% من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة ويجب تغطية هذا المتطلب عندما يفوق هذا الرصيد 2% من اجمالي الميزانية[2].

ب- نسب توزيع المخاطر: قصد تسيير المخاطر بشكل أفضل وتجنب تركيز المخاطر على مدين واحد أو عدد قليل من المدينيين والذي من شأنه تهديد ملاءة البنك فرض بنك الجزائر على ضرورة التقيد بالقواعد المتعلقة بمجال تقسيم المخاطر وتوزيعها، والمتمثلة في[3]:

النسبة الأولى: يجب على كل بنك أن يحترم باستمرار نسبة قصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة، وتهدف الى الحد من المخاطر التي يتخذها البنك على مستفيد واحد من القرض حتى لا يصبح الوضع المالي للبنك مرتبط بشكل مباشر مع المركز المالي لهذا المدين، أي ان:

(المخاطر الصافية المرجحة على مستفيد واحد/ الأموال الخاصة القانونية) ≤ 25%

النسبة الثانية: يجب ألا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها البنك ثمانية أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية، علما أن المقصود بالخطر الكبير هو مجموع المخاطر التي يتعرض لها بنك جراء عملياته التي يتعدى مبلغها 10% من الأموال الخاصة للبنك، وتهدف للحد من المخاطر التي يتخذها البنك على كبار

---

[1]- المصدر نفسه، ص 226، 227.

[2] - المادة من 28 من النظام رقم 14-01، المصدر سبق ذكره.

[3]- العديد من المصادر:

- المادة 4، 5 من النظام رقم 14- 02 المؤرخ في 02/16/ 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، المصدر سبق ذكره، ص417، 418.

المدينين وذلك لتفادي ارتباط الوضع المالي للبنك بشكل مباشر بالمركز المالي لهؤلاء المدينين الكبار. ومنه فان هذه النسبة تقاس كالأتي:

(مجموع المخاطر المتخذة على المستفيدين الذين يتجاوز خطر كل واحد منهم 10% من الأموال الخاصة القانونية/ الأموال الخاصة القانونية) ≤ 8 أضعاف الأموال الخاصة القانونية.

جـ- تسيير خطر السيولة: ويعرف كمخاطر عدم القدرة على مواجهة الالتزامات أو عدم قدرة فك أو تعويض وضعية نظرا لحالة السوق، وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة ويجب على البنوك أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة وتسمى هذه النسب بالمعامل الأدنى للسيولة، ويجب أن تقدم البنوك في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100% [1]، أي أن:

معامل السيولة = (الأصول السائلة في الأجل القصير/ الخصوم المستحقة في الأجل القصير)×100 ≤ 100%.

د- معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة: يجب على البنوك التقيد بحساب هذا المعامل سنويا قصد الحفاظ على نوع من التوازن بين استخداماتها ومواردها المالية الدائمة، كما يجب ان تقل نسبة هذا المعامل 60%، وعليه فان هذا المعامل يحسب كالتالي[2]:

معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة = الأموال الخاصة والموارد المماثلة وطويلة الأجل/ الاستعمالات)×100 ≤ 60%.

ثانيا- الأنظمة الاحترازية: وتشمل كل من:

1- مشروع SYNOBA: يندرج هذا المشروع ضمن عملية اعداد نظام التنقيط البنكي الجزائري، والذي شرع فيه بسنة 2011، بعد أن تم انشاء لجنة مكلفة بتسيير وتتبع هذا المشروع، ويهدف هذا الأخير الى إقامة نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير الاحترازية أي حوسبة كل التقارير المحاسبية والاحترازية الواردة من

[1]- المادة 1، 3 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، والمتضمن تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة.

[2]- المادة 1 و9 من النظام رقم 4-04 المؤرخ في 2004/07/19، والمحدد للنسبة المسماة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة.

البنوك والمؤسسات المالية بواسطة التحميل المغناطيسي والسماح باستخراج البيانات حسب الاحتياجات، وكانت قد أنهيت المرحلة الأولى من المشروع والتي شملت انشاء وسائل التحميل التي تسمح بتحويل البيانات وثم الانطلاق في المرحلة الثانية التي تتمثل في تصميم كشف البيانات الممكن استخراجها وهو ما تواصل العمل عليه خلال سنة 2013[1]، ليتم تعميم العمل به خلال نفس السنة وتمت أشغال تكييفه مع النظام الاحترازي الجديد الموافق لمتطلبات بازل خلال سنة 2015[2]، وسعيا لتطوير تطبيق طريقة CAMEL فقد تمّ اعتماد التشغيل الآلي للرقابة على البنوك والمؤسسات المالية بغية اتساق مختلف التقارير وتعميم البيانات الصادرة وفقا لمتطلبات هيئة الاشراف[3].

2- نظام اختبار القدرة على تحمل الضغوط: تمّ في سبتمبر 2012، ابرام عقد مساعدة تقنية مع البنك الدولي، يتضمن اقتناء وانشاء نموذج معلوماتي متكامل وديناميكي لإدارة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، يحمل اسم نموذج التوقعات المالية[4]، والجدير بالذكر أن الجزائر قد أجرت منذ 2009 اختبارات القدرة على تحمل الضغوط قصد تقييم متانة وقدرة النظام البنكي الجزائري على المقاومة، وذلك باستخدام منهجية طورها صندوق النقد الدولي، أما المشروع الجديد والذي تواصل العمل عليه في سنة 2013 فيتضمن منهجية جديدة لاختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي، وتتدرج في منظور ديناميكي يسمح بتحقيق سيناريوهات أزمات معقولة حادة تهدف الى تحديد وقياس هشاشة وقدرة البنوك والمؤسسات المالية فرديا وهشاشة وقدرة النظام البنكي في مجمله على المقاومة، ولتحقيق هذا المشروع أقام بنك الجزائر فريقا من عملائه المعنيين للتكفل بأعمال تكييف وتعديل المنهجية لتتوافق مع الأحكام التنظيمية المعمول بها والتحكم في استعمالها[5].

تهدف الاعمال على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الى كسب تصور وقائي وعلاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف البنوك والسلطات المشرفة، كما تسمح بتقييم حساسية البنوك والمؤسسات المالية لأي تغييرات عوامل الخطر المترتبة على نشاطها البنكي (احتمال التعثر، أسعار الفائدة، السحوبات المفرطة للودائع،.....)، مع اعتبار حدوث كل عامل على حدى أو تزامن حدوث أكثر من عامل، بالإضافة الى أنها تبيّن قدرة البنوك على مواجهة الصعوبات الاقتصادية، والتدني الممكن لمستوى رسملتها ناهيك عن توضيحها لمدى هشاشة أو صلابة النظام البنكي الوطني ككل فهذا النوع من الاختبارات يأخذ بعين الاعتبار

---

[1]- (2013): التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص134.

[2]- (2015): التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص 120.

[3]- (2016): التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص112.

[4]- المصدر نفسه، ص111.

[5]- (2013): التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص133.

التفاعلات الكائنة بين المؤسسات المالية (خطر العدوى) وتأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الجهاز البنكي، وفي سنة 2014 باشر كل من فريقي العمل المكلفين بمشروع تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ونظام التنقيط البنكي(SNB) وبدعم من خبراء البنك الدولي على التنسيق بين المشروعين والربط بينهما[1]، وتواصلت الجهود في تحقيق ذلك خلال سنة 2015 حيث تمّ الانتهاء من تكييف التطبيق الخاص باختبارات القدرة على تحمل الضغوط مع المعايير والممارسات المحاسبية والاحترازية المتعامل بها في الجزائر وتمّ الاستلام المؤقت لهذا التطبيق خلال نفس السنة، أما سنة 2016 فخصصت لتحقيق أول تمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على مستوى بنكيين لمدة ثلاث سنوات، وقد أنجزت هذه الاختبارات وفق نموذج فردي واستعمال سيناريوهات مستوحاة من التطورات التاريخية لسلاسل من البيانات لكل من البنكين، وهذا التطبيق العملي سيتيح العمل وفقا لسيناريو قاعدي لاكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر وملاءة البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للاختبار، في حين يبقى دخولها حيز التطبيق الكامل مرهون بتصميم سيناريوهات اقتصادية كلية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط[2].

3- برنامج تقييم القطاع المالي (FSAB): تميزت سنة 2013 بتقييم الجهاز الوطني للإشراف البنكي عن طريق التقييم المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في اطار برنامج تقييم القطاع المالي (FSAB) [3]، وهذا البرنامج بدا في سبتمبر 2013 وانتهى في 9 جانفي 2014 بعدة نتائج وتوصيات أهمها: أنه يظهر تحليل الاستقرار الضعف في النظام المالي اتجاه الصدمات، وأن التحدي الذي يواجه الجزائر هو تطوير النظام المالي وتنمية القطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي من خلال اتخاذ خطوات لتسهيل العمق المالي، وتعزيز دور الدولة في الاقتصاد بالإضافة لعدم وجود تنويع في الاقتصاد باعتبار ان الصادرات غير النفطية تمثل 02% من اجمالي الصادرات، كما توصل هذا البرنامج الى نتيجة مفادها أن الدولة تلعب أدورا متناقضة فيما يتعلق بالبنوك العمومية وبالتالي اضعاف دور الوساطة البنكية[4].

المطلب الثاني: تقييم قطاع البنوك في الجزائر باستخدام مؤشرات الحيطة الكلية.

ان الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي لاعتماده المطلق على الإيرادات المتأتية من البترول، فان أداءه وأداء قطاع البنوك مرهون بالتقلبات التي يشهدها قطاع المحروقات، وعليه فالمشكلات التي تواجه القطاع

---

[1]- (2015): التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص 120.

[2]-(2016): التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص112.

[3]- (2013): التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص134.

[4]- عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفى، (2017): تحليل مؤشرات السلامة البنكية في الجزائر، حالة CPA وAGB، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**(العدد7)، ص112.

المالي والبنكي بالاقتصاديات ذات الصيغة الأحادية أي تلك الاقتصاديات التي تعتمد صادراتها على تصدير مادة أولية معينة غالبا ما تكون مسبوقة بتدهور معدلات التبادل وانخفاض أسعار الصادرات من المادة الأولية وهو مالا يؤثر على ربحية المؤسسات الكبيرة فقط وانما يخفض من الإيرادات العامة والطلب المحلي ويهدد ربحية مختلف المؤسسات، لذلك فان مؤشر معدل التبادل الدولي يجعل من السهل التنبؤ بالمشكلات المالية والبنكية.

أولا- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي:

يمكن حصر أهم هذه المؤشرات ضمن الجدول التالي، والذي يوضح تطور أهم المجاميع الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2007 وحتى 2016.

الجدول رقم (31): تطور بعض المجاميع الاقتصادية الكلية في الجزائر 2007-2016.

	معدل النمو (%)	رصيد الحساب الجاري مليار دولار	رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	متوسط سعر البرميل (دولار/ برميل)	الاحتياطات الاجمالية مليار دولار	الدين الخارجي مليار دولار	التضخم (%)	متوسط سعر الصرف مقابل الدولار	سعر الفائدة الحقيقي (%)	رصيد الميزانية مليار دج
2007	3	30.54	29.55	74.95	110.18	5.795	3.68	69.29	1.48	579.3
2008	2.4	34.45	36.99	99.97	143.10	5.921	4.86	64.58	6.38-	999.5
2009	2.4	0.402	3.86	62.25	148.91	5.687	5.74	72.65	21.61	570.3-
2010	3.4	12.15	15.33	80.15	162.22	5.681	3.91	74.39	6.96-	74-
2011	2.4	17.766	20.06	112.94	182.22	4.405	4.52	72.94	8.66-	28-
2012	3.4	12.418	12.057	111.045	190.661	3.694	8.89	77.54	0.49	718.8-
2013	2.8	1.153	0.133	108.971	194.012	3.396	3.26	79.37	8.05	66.6-
2014	3.8	9.277-	5.881-	100.234	178.938	3.735	2.92	80.58	8.24	1257.3-
2015	3.7	27.289-	27.537-	53.066	144.133	3.020	4.78	100.69	16.46	2553.2-
2016	3.3	26.217-	26.031-	45.005	144.138	3.849	6.40	109.44	8.78	2341.4-

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات من التقارير السنوية لبنك الجزائر.

فمن خلال الجدول رقم 31 نلاحظ أن:

* **معل النمو الحقيقي:** ان تباطؤ النمو الاقتصادي قد يؤدي الى ارتفاع نسب القروض المتعثرة نتيجة ارتفاع البطالة ومواجهة المقترضين لصعوبة أكبر في سداد ديونهم، وعليه فالأسباب الاقتصادية المتأثرة بمناخ العمل من العوامل الرئيسية المؤثرة في تعثر القروض، أما في فترات النمو الاقتصادي فيتمتع كل المستهلكين والشركات

بقدرة أفضل على تسديد القروض مما يسهم في انخفاض مستوى القروض المتعثرة نسبيا، كما أن فترات النمو قد تترافق أحيانا بنمو قوي في الائتمان وقد يكون هناك أيضا افراط في تحمل المخاطر وتزداد الخسائر هنا عندما يتبطأ النمو[1]، وقد شهدت معدلات النمو تذبذبا على مدى الفترة الزمنية المعنية بالدراسة وذلك تزامنا مع عدم استقرار سعر البترول، فبعد أن بلغ ما نسبته 5.1% سنة 2005 كأعلى نسبة نتيجة لتزامن ذلك مع انطلاق برنامج دعم النمو 2005-2009، تراجع ليصل الى 2.4 % سنتي 2008 و2009 بفعل التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 من انخفاض الطلب العالمي على البترول وانعكاس ذلك على كل من سعر البترول والايرادات النفطية بالتراجع، وبالرغم من عدم استقرار مستويات النمو في الجزائر الا أنه ارتفع خلال سنة 2014 الى 3.8 %، كما واستمر على نفس الوتيرة خلال سنة 2015 مسجلا ما نسبته 3.7%، وذلك بفعل الزيادة المحققة في الطلب الداخلي وكذا الأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة والى الارتفاع البسيط للنشاط في قطاع المحروقات بعد تسع سنوات تقريبا من الركود، علما أن نمو اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات تراجع بـ 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 5% مقارنة بسنة 2014، أما بالنسبة لسنة 2016 سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا طفيفا مقارنة بـ 2015 حيث قدّر بـ 3.3% بالرغم من التراجع القوي في نمو اجمالي الطلب الداخلي والناجم عن تباطؤ نمو الاستثمار الذي انخفض الى 3.5% مقارنة بـ 5.7% سنة 2015 وتراجع نمو الاستهلاك النهائي الذي قدّر بـ2.6% مقارنة بـ 3.6% سنة 2015، والذي كان بفعل تراجع كل من نمو استهلاك الأسر (3.3 % مقارنة بـ 3.9% سنة 2015) ونمو الاستهلاك الحكومي (1.3% مقابل 3.1% سنة 2015)، وعليه فالنمو الاقتصادي لسنة 2016 يختلف بشكل متباين عن ذلك المسجل في سنة 2015، ففي سنة 2016 تحقق توسع في قطاع المحروقات بمقدار 7.7% بينما تراجعت وتيرة التوسع في قطاعات خارج المحروقات وبلغت 2.3%، أما سنة 2015 فسجلا المؤشرين كل من 0.2% و5% على التوالي، كما أن التوسع الحاصل في النشاط الاقتصادي بسنة 2016 يعود أساسا الى نمو الصادرات (7.9 % مقابل 0.6% سنة 2015) وانخفاض الواردات (-3% مقابل 6.4% في 2015)، والجدير بالذكر أن تراجع معدل النمو الاقتصادي يضعف من قدرة المقترضين على سداد ديونهم بفعل انكماش النشاط الاقتصادي وركوده، وهذا ما يرفع من حجم المخاطر الائتمانية لدى البنوك، وحالات الركود والكساد غالبا ما يتبعها حالات عسر مالي.

---

[1]- سومية لطفي، (2017): انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي، صندوق النقد العربي، ص 10، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/%5Blanguage%5D/%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%AA%D8%B9%D8%AB%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6.pdf التاريخ:2018/06/05..

* **رصيد الحساب الجاري وميزان المدفوعات:** ان ارتفاع عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشرا عن احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مع ما لهذا من تأثير سلبي على النظام البنكي والمالي، خصوصا إذا تمّ تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل، واستمرار هذا العجز وارتفاعه يؤدي بالمستثمرين الأجانب الى تحويل استثماراتهم خارجا[1]، والملاحظ من الجدول السابق أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 وحتى سنة 2008 سجل كل من رصيد الحساب الجاري وميزان المدفوعات فائضا متزايدا سنة بعد أخرى، وهو ما اعتبر آنذاك مؤشرا جيدا على عدم حدوث أزمات سعر صرف، لكن هذا الفائض تدهورت قيمته خلال سنة 2009 حيث سجلا الرصيدان 0.402 مليار دولار و3.86 مليار دولار على التوالي، بعد أن واجه الاقتصاد الوطني صدمة خارجية كبيرة نجمت عن الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على سعر برميل البترول، لكن سرعان ما عاد رصيد كل من الحساب الجاري وميزان المدفوعات لتحقيق فائض متصاعد خلال سنتي 2010 و2011 مقارنة بسنة 2009 بفعل تحسن سعر البترول. أما في سنة 2013 فلقد تأكدّت هشاشة ميزان المدفوعات الوطني أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات أو استمرار المنحنى التصاعدي للواردات السلعية، فقد سجل رصيد الحساب الجاري ورصيد ميزان المدفوعات فائضا طفيفا قدّر بـ 1.153 مليار دولار و0.133 مليار دولار.

ان التدهور الحاد لسعر البترول الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014 انعكس مباشرة على تحقيق أول عجز للرصيد الإجمالي في ميزان المدفوعات الوطني منذ سنة 1998، كما وأنّ استمراره في الانخفاض خلال سنة 2015 وبمعدّل 47.1% حيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار سنة 2014 الى 53.07 دولار سنة 2015، على الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع والمقدّر بـ 11.8%، أدى الى عجوزات في الحساب الجاري وكذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قدرت بـ: 27.3 مليار دولار و27.5 مليار دولار على التوالي، أما في سنة 2016 أدى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بنسبة 15.2% الى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6%، ومع ذلك سمح تراجع الواردات من السلع بنسبة 6.1% في الحد من العجز في الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الى حوالي 26 مليار دولار ليسجل بذلك ميزان المدفوعات تراجعا في عجزه قدره 1.51 مليار دولار مقارنة بسنة 2015، وعليه فان استمرار عجوزات ميزان المدفوعات الوطني يؤكد عدم صلابة الوضعية الخارجية للجزائر ويشهد على عدم قدرتها على مقاومة الصدمات الاقتصادية الخارجية المحتملة وهو ما يؤثر سلبا على النظام المالي.

[1]- أحمد طلفاح، المصدر سبق ذكره، ص56.

* **الاحتياطات والدين الخارجي:** ينظر الى انخفاض الاحتياطات بالجهاز البنكي من قبل المستثمرين على أنه مؤشر بعدم الاستقرار المالي، كما ينظر كذلك الى حجم المديونية الخارجية وخدماتها كنسبة من الناتج المحلي والصادرات من السلع والخدمات باعتبار ارتفاعها يؤثر على الجدارة الائتمانية للدولة ويؤدي الى زيادة مخاطر عدم الوفاء[1]، وبالنسبة للجزائر فنلاحظ ان المؤشرين ايجابيين، فالاحتياطات الاجمالية شهدت تزايدا خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 وحتى سنة 2013، مسجلة بهذه الأخيرة أعلى قيمة لها حيث بلغت 194.012 مليار دولار أمريكي، ثم بفعل العجوزات القياسية بميزان المدفوعات تراجعت بشكل حاد من 178.938 مليار دولار سنة 2014 الى 144.138 مليار سنة 2016، وبالرغم من ذلك لايزال مستواها مرتفعا نوعا ما لتمثيله ما يقارب 23 شهرا من الواردات من السلع والخدمات، مع الإشارة هنا الى ان هذه الاحتياطات ساهمت في تخفيف أثار الصدمة البترولية على الاقتصاد الوطني، علما أن استمرارها سيؤدي الى تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع خصوصا مع استمرار ارتفاع حجم الواردات، أما فيما يخص الدين الخارجي وبعد الدفع المسبق والمعتبر له في سنة 2006، عرف اجمالي الدين الخارجي للجزائر تراجعا كبيرا مسجلا أدنى مستوى له خلال سنة 2015 والمقدّر بـ 3.02 مليار دولار ثم ارتفع بشكل طفيف سنة 2016 ليصل الى 3.85 مليار دولار، وهو ما يعزّز من الجدارة الائتمانية للدولة وقدرتها على الوفاء والسداد.

* **التضخم:** ان التذبذب في التضخم يقلل من دقة تقييم مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك ان التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار، كما أنّ الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلبيا على مستوى السيولة ودرجة الاعسار المالي في المؤسسات المالية[2]، كما أن التغير في التضخم يؤثر على قيمة الضمانات حيث أنه يخفض قيمتها مقابل القروض الممنوحة خصوصا في حالات الإقراض غير الحصيف (عندما تكون نسبة القروض الى الضمانات مرتفعة). وبالنسبة للجزائر عرف معدل التضخم تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، فعلى الرغم من أنه في بعض السنوات شهد اتجاها انخفاضي الا أنه بلغ ذروته سنة 2012 حيث قدّر بـ 8.89%، في حين تراجع بعدها ليبلغ سنة 2014 ما نسبته 2.92%، لكنه خلال سنتي 2015 و2016 عاود الارتفاع ليصل الى 6.40% سنة 2016.

* **معدل الفائدة وسعر الصرف:** ان التذبذب بهذين المؤشرين هو المخاطرة بحد ذاتها، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، ويمكن أن تؤثر أسعار الفائدة العالمية

---

[1]– مصيطفى عبد اللطيف، المصدر سبق ذكره، ص 121.

[2]– علي عبد الرضا حمودي العميد، المصدر سبق ذكره، ص10.

في درجة انكشاف النظام المالي في الأسواق الناشئة الى الهزات العالمية، وان انخفاض مستوى أسعار الفائدة العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تزدهر فيها عمليات الاقتراض الخطر، وان ارتفاع المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة المحلية قد يؤدي الى الاعسار المالي في المؤسسات المالية، وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة، وفي المقابل فان المستوى السالب لمعدلات الفائدة الحقيقية قد يعكس نوعا من الكبح المالي بسبب وجود سياسة تثبيت أسعار الفائدة من قبل الحكومة، اما بالنسبة لسعر الصرف فان الارتفاع الكبير في قيمة العملة يضاعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين، في حين أن التخفيض الكبير في قيمة العملة الوطنية قد يحسن من قدرة هؤلاء المقترضين على خدمة الدين، ولكنه في الوقت ذاته يضاعف من قدرة المقترضين الأخريين غير المصدريين على تسديد الدين، كما أن التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف يمكن أن تخلف ضغوطا على كاهل القطاع المالي مباشرة من خلال تغيير قيمة الأصول المالية في القطاع أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في الاقتصاد[1].

وفي الجزائر شهدت أسعار الفائدة تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، وذلك بالرغم من مجهودات السلطات في تقليص الهوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بهدف الوصول الى السعر التوازني، فضلا عن تعزيز كفاءة عملية الوساطة المالية والمنافسة داخل النظام البنكي، أما بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل الدولار فقد سجل نوعا من الاستقرار خلال الفترة من 2005 وحتى 2007 وذلك بفعل الفائض المحقق في ميزان المدفوعات، لكنها في سنة 2008 ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصلت الى 64.58 دينار جزائري وهذا بفعل تدهور قيمة الدولار بفعل أزمة 2008، لكن انطلاقا من سنة 2009 أخدت قيمة الدينار تتراجع مقابل الدولار وانتقل من 100.64 دينار للدولار سنة 2015 الى 109.44 دينار للدولار سنة 2016، أي أنه انخفض بوتيرة أقل من سنة 2015 وذلك بفعل التقلبات التي شهدتها أسواق الصرف العالمية والتي أهمها تراجع قيمة الأورو أمام الدولار بعد خروج إنجلترا عن الاتحاد الأوروبي وكذا تدهور أسعار البترول وتفاقم العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وعلى الرغم من الاعلان الرسمي عن تحرير أسعار الصرف بالجزائر من خلال تبني نظام صرف عائم مدار الا أنه لاتزال السياسة النقدية في الجزائر تعتمد على نظام صرف ثابت خفي خوفا من ظاهرة تعويم الدينار الجزائري، فوفقا لتقييمات صندوق النقد الدولي فان سعر صرف الدينار يبقى يفوق توازن قيمته الفعلية الحقيقية وعليه فان الاختلالات العميقة على مستوى الاقتصاد الكلي والتي انعكست في ازدياد الطلب الكلي عن المداخيل المتآتية من النشاط الاقتصادي الوطني تتطلب البحث عن آليات تعديل غير تلك المرتبطة

[1]- مصيطفى عبد اللطيف، المصدر سبق ذكره، ص 121.

بسعر الصرف كالتعزيز الميزاني المبرمج وآليات أخرى لضبط الاقتصاد كتحفيز العرض المحلي من السلع والخدمات[1].

ثانيا: تقييم قطاع البنوك باستخدام المعايير البنكية: (أهم مؤشرات نظام camels):

سيتم دراسة وضعية القطاع البنكي باعتماد أهم مؤشرات نظام المصرفي الأمريكي والمتمثلة في:

أ- نسبة كفاية رأس المال (الملاءة البنكية): سعت كل البنوك الناشطة بالساحة البنكية الجزائرية الي التقيّد بمعايير لجنة بازل الثانية وبعدها الثالثة من خلال الالتزام بنسبة كفاية رأس المال المنصوص عليها ضمن التشريع والتنظيم البنكي الجزائري، ويوضح الجدول الموالي أنّ البنوك نجحت في ذلك حيث نجد أن نسب كفاية رأس المال التي سجلتها تعدّت الحد الأدنى المحدد بـ 8٪.

الجدول رقم(32): نسبة الملاءة بالبنوك الخاصة والعامة في الجزائر (2006-2009).

/	2006	2007	2008	2009
القطاع البنكي	**15.15٪**	**12.94٪**	**16.54٪**	**21.78٪**
البنوك العامة	**14.37٪**	**11.62٪**	**15.97٪**	**19.10٪**
البنوك الخاصة	**21.95٪**	**23.48٪**	**20.24٪**	**35.26٪**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر.

والمتتبع للجدول رقم 32 يجد أن نسبة ملاءة البنوك الخاصة كانت على مدى الفترة الممتدة من 2006 وحتى 2009 أعلى من تلك المسجلة بالبنوك العامة حيث بلغت سنة 2009 أعلى مستوى لها وهو 35.26٪ بينما سجلت البنوك العامة ما نسبته 19.10٪، ولقد انعكس هذا الارتفاع في نسبة ملاءة القطاع البنكي حيث تعدت 20٪، ويفسر سبب تفوق البنوك الخاصة عن نظيرتها العامة في تسجيلها لنسب ملاءة أعلى في قدرة البنوك الخاصة على التحكم في أنشطتها ومنه إمكانية التعرض لمخاطر أقل عكس البنوك العامة التي تسعى لتوفير التمويل للمؤسسات العمومية بمختلف أنواعها، أمّا فيما يتعلق بالجدول رقم 33 فهو يوضح معدل ملاءة قطاع البنوك بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 وحتى 2016، حيث نلاحظ أن بنهاية 2016 بلغ معدل ملاءة البنوك العاملة بالجزائر بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 15.86٪ وكانت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18.69٪، أي أن هذه النسب تحسنت مقارنة بتلك التي سجلت سنة 2014، حيث بلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية 13.27٪ ونسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 15.98٪. في حين بلغت نسبة ملاءة البنوك في سنة 2013 مستوى أعلى من مستوى 2014، حيث قدرت نسبة ملاءة الأموال الخاصة القاعدية 15.51٪، أمّا بالنسبة للأموال الخاصة النظامية فقد بلغت 21.50٪، في حين كانت أعلى نسب

[1]- (2016): التقرير السنوي لبنك الجزائر، المصدر سبق ذكره ص65.

الملاءة على مدى فترة الدراسة سجلت في سنة 2009، ثم أخذت بعدها في التراجع حتى سنة 2014، إلا انه تبقى هذه المعدلات أعلى بكثير من تلك الموصى بها ضمن اتفاقية بازل الثانية والثالثة.

الجدول رقم(33): نسب ملاءة القطاع البنكي في الجزائر خلال الفترة: 2009-2016.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية (٪)	26.15	23.64	23.77	23.62	21.50	15.98	18.69	18.90
نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية (٪)	19.09	17.67	17.00	17.48	15.51	13.27	15.86	16.36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

ب- مردودية الأموال الخاصة والأصول: تقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة البنك على توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم، وكلما كانت نسبتها مرتفعة فان ذلك يفسر بقدرة إدارة البنك على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية، أما مردودية الأصول فتقيس مدى نجاح البنك باستثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة[1]، والمتتبع للجدول رقم 34 يلحظ أنه بالنسبة لمردودية الأموال الخاصة تعتبر أعلى مستوى في البنوك الخاصة منه في البنوك العامة وذلك على مدى الفترة المحددة بـ 2006-2008، بالرغم من التحسن المستمر الذي شهدته هذه النسبة بالبنوك العامة خلال فترة الدراسة المحددة سابقا، حيث انتقلت من 17.41٪ سنة 2006 إلى 25.93٪ سنة 2009، في حين تراجعت هذه النسبة لدى البنوك الخاصة باستمرار منذ سنة 2007 بعد أن انخفضت من 28.01٪ إلى 21.84٪ سنة 2009.

الجدول رقم(34): مردودية الأموال الخاصة والأصول للبنوك العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2006-2009.

/		2006	2007	2008	2009
مردودية الأموال الخاصة (ROE) (٪)	بنوك عمومية	17.41	23.64	25.01	25.93
	بنوك خاصة	23.40	28.01	25.60	21.84
مردودية الأصول (ROA) (٪)	بنوك عمومية	0.75	0.87	0.99	1.16
	بنوك خاصة	2.49	3.21	3.27	3.28

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2005، 2008، 2009.

ويرجع التطور الايجابي لمردودية الأموال الخاصة بالبنوك العامة إلى امتثال هذه الأخيرة للتنظيم الجديد الداعي لضرورة رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك، توسع شبكة فروعها والتنويع في خدماتها، أما عن تراجع مردودية الأموال الخاصة بالبنوك الخاصة فيعود السبب إلى عدم تمكن بعض المؤسسات البنكية الخاصة من

[1]-عبد الرزاق سلام، (2011): **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 161، 162.

رفع رأسمالها كبنك الريان بالإضافة إلى إجراء إلغاء القروض الاستهلاكية من قبل السلطات الاقتصادية سنة 2009، أمّا فيما يتعلق بمردودية الأصول، فالواضح أنها في تزايد مستمر بكل من البنوك العامة والخاصة وهو أقل في البنوك العامة منه بالخاصة، فقد انتقلت مردودية الأصول بالبنوك العامة من 0.75٪ سنة 2006 إلى 1.16٪ سنة 2009، في حين ارتفعت نسبة هذا المؤشر بالبنوك الخاصة من 2.49٪ إلى 3.28٪ خلال نفس الفترة.

واستكمالا لما تمّ تحليله فيما سبق، ندرج الجدول رقم 35 الذي يبيّن وضعية مردودية الأموال الخاصة والأصول في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2009 وحتى 2016، حيث نجد:

الجدول رقم(35): مردودية الأموال الخاصة والأصول للبنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2009-2016.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مردودية الأموال الخاصة (ROE)(٪)	26.01	26.70	24.58	22.67	19.00	23.55	21.55	18.04
مردودية الأصول (ROA) (٪)	1.75	2.16	2.10	1.93	1.67	1.98	1.93	1.83

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2013،2011، 2015، 2016.

تبقى مردودية البنوك العامة والخاصة جيدة سنة 2016، على الرغم من الانخفاض المسجل بها مقارنة بسنتي 2015 و2016 فقد تراجع معدل مردودية الأموال الخاصة ليصل إلى18.04% سنة 2016 و 21.55 ٪ سنة 2015 بعد أن بلغ 23.55٪ سنة 2014، في حين سجّل معدل مردودية الأصول 1.83٪ سنة 2016 مقابل 1.93٪ سنة 2015 مسجلا بذلك تراجعا عن نسبة هذه المردودية سنة 2014 ورغم ذلك تبقى قيمه مستقرة نوعا ما، حيث خص هذا التراجع في مردودية الأموال الخاصة واستقرار العائد على الأصول كل من البنوك العامة والخاصة على حد السواء، بالرغم من اختلاف الأسباب التي كانت وراء ذلك، فالتراجع بمردودية الأموال الخاصة للبنوك العامة ارتبط بارتفاع قوي للأموال الخاصة مقارنة بالنتائج، في حين كان الانخفاض بالبنوك الخاصة ناجم عن انخفاض نتائجها، أما الاستقرار النسبي لمردودية الأصول فهو ناتج عن زيادة الأصول بالبنوك العامة وتدنيها بالبنوك الخاصة، بالإضافة الى أن مردودية البنوك العامة والخاصة تعد مرضية في سنة 2013 بالرغم من التراجع المسجل في كل من مردودية الأموال الخاصة والأصول للقطاع البنكي في الجزائر مقارنة بـ 2012، حيث انخفضت مردودية الأموال الخاصة من 22.67٪ سنة 2012 إلى 19.00٪ سنة 2013، أما بالنسبة لمردودية الأصول فقد انتقلت من 1.93٪ إلى 1.67٪، مع الإشارة في الأخير الى أن أعلى مستوى لكل من مؤشر مردودية الأموال الخاصة ومردودية الأصول سجل في سنة 2010، حيث بلغت مردودية الأموال الخاصة 26.70٪ مقارنة بـ 26.01٪ سنة 2009، في حين بلغت مردودية الأصول 2.16٪ مقارنة بـ 1.75٪ سجلت خلال سنة 2009.

جـ- هامش الربح: يقيس مؤشر هامش الربح قدرة البنك في السيطرة على نفقاته، وعليه فكلما ارتفع هامش الربح دلّ ذلك على كفاءة البنك في خفض تكاليفه، والجدول التالي يوضح تطور هامش الربح في قطاع البنوك بالجزائر من 2006 وحتى 2009.

الجدول رقم(36): تطور هامش الربح في البنوك العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2006-2009.

/	2006	2007	2008	2009
هامش الربح بالبنوك العامة (٪)	25.11	33.39	40.07	47.99
هامش الربح بالبنوك الخاصة (٪)	40.54	45.83	42.31	44.02

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2005، 2008، 2009.

وبالاعتماد على نتائج الجدول رقم 36 نجد أن هناك تطور ايجابي في هامش الربح بالبنوك العامة خلال الفترة من (2006-2009)، حيث ارتفع من 25.11٪ سنة 2006 إلى حدود 48٪ سنة 2009 مسجلة بذلك قفزة نوعية في هامش ربحها ويفسر هذا بالتحسن الذي شهدته البنوك العامة في مجال تقييم مخاطر القروض وتسييرها ومتابعتها وذلك بفضل تكثيف الرقابة على محافظها وتشديدها من قبل بنك الجزائر واللجنة البنكية، أمّا بالنسبة للبنوك الخاصة فقد شهد هامش ربحها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال نفس الفترة، إلا أنّ معدلاته في الغالب كانت أعلى من تلك المسجلة بالبنوك العامة باستثناء سنة 2009 التي بلغ فيها هامش الربح بالبنوك الخاصة 44.02٪ مقارنة بـ 47.99٪ بالبنوك العامة، أما فيما يتعلق بتطور هامش الربح في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2016، ندرج الجدول رقم 37 الذي يوضح أنّ هذا المؤشر شهد تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة، فبعد ان ارتفع من 58.37٪ سنة 2009 إلى 63.76٪ سنة 2010، عاد لينخفض إلى 54.89٪ سنة 2011، وارتفع بعدها في سنة 2012 الى 64.23٪، في حين أنه بسنة 2013 عرف هامش الربح ارتفاعا مقارنة بـ2012 حيث بلغ 69.45٪ ليشهد بعدها نوعا من الاستقرار خلال سنة 2014 حيث بلغ 68.51٪، أما في سنة 2015 تراجع هامش الربح في البنوك الجزائرية إلى 66.82٪، بعدما انخفضت نسبته بالبنوك العمومية إلى 65.8٪ مقابل 68.3٪ في 2014 وارتفعت بالبنوك الخاصة إلى 71.5٪ مقابل 69.1٪ في 2014، ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2016 ويسجل 73.59% وهي أعلى نسبة خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول رقم(37): تطور هامش الربح في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2016.

/	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
هامش الربح (٪)	58.37	63.76	54.89	64.23	69.45	68.51	66.82	73.59

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2010، 2012، 2015.

د- نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض: لقد عرفت نسب تعثر القروض في البنوك الجزائرية تذبذبا واضحا، وهو ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 38، فنسب القرو ض المتعثرة الى اجمالي القروض شهدت تغيرا من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من 2007 وحتى 2015 مع تسجيلها لأعلى نسبة في سنة 2009 حيث قدرت بـ 21.40% ، في حين أخذت تتراجع بعدها لتعرف نوعا من الاستقرار خلال من سنة 2014 و2015، لكنها عاودت الارتفاع سنة 2016.

الجدول رقم(38): تطور نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بالبنوك الجزائرية خلال الفترة 2007 -2016

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة (%)	3.70	2.98	21.40	18.30	14.45	11.73	10.56	9.21	9.75	11.99

المصدر: - سومية لطفي، (2017): انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي، صندوق النقد العربي، ص11.

- التقارير السنوية لبنك الجزائر،(2011-2013-2016)، المصدر سبق ذكره.

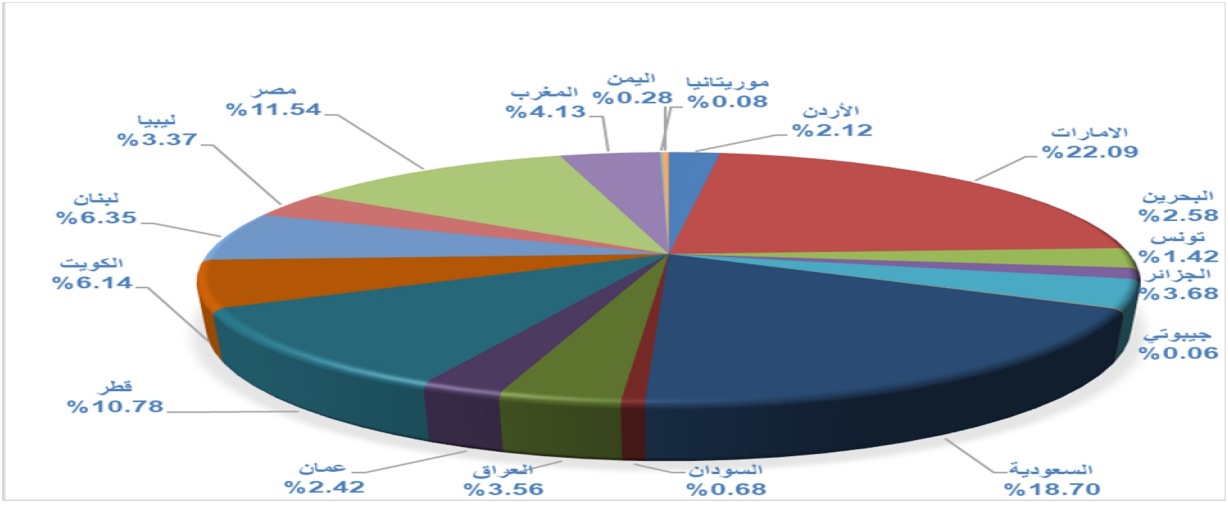
المطلب الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري مقارنة بنظيريه السعودي والمغربي.

شهد قطاع البنوك بالدول الثلاث توسعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل الانتعاش الاقتصادي وطفرة الإيرادات البترولية، وكذا توسع دور القطاع الخاص بهذه الاقتصاديات، الا ان هذا النمو سرعان ما تراجع خلال سنتي 2015 و2016 بفعل تدهور سعر البترول من جهة وانخفاض سعر الصرف من جهة أخرى.

ويحتل قطاع البنوك السعودي المرتبة الثانية بين القطاعات البنكية العربية وفقا لإجمالي الأصول البنكية والتي بلغت 601696.8 مليون دولار أمريكي سنة 2016 أي أنه يمثل ما نسبته 18.70% من اجمالي الأصول البنكية العربية، أما القطاع المغربي فأستحوذ على ما نسبته 4.43% من اجمالي أصول البنوك العربية بعد أن قدرت أصول بنوكه سنة 2016 بـ 133005.9 مليون دولار أمريكي ليحتل بذلك المركز السابع يليه مباشرة القطاع البنكي الجزائري بإجمالي أصول بلغت 118543.9 مليون دولار أمريكي سنة 2016 أي ما يمثل 3.68% من اجمالي الأصول البنكية العربية.

والشكل التالي يوضح الحصة السوقية للقطاعات البنكية العربية وفقا لحجم الأصول خلال سنة 2016.

الشكل رقم(22): الحصة السوقية للقطاع البنكي الجزائري، المغربي والسعودي من الأصول البنكية العربية خلال سنة 2016.

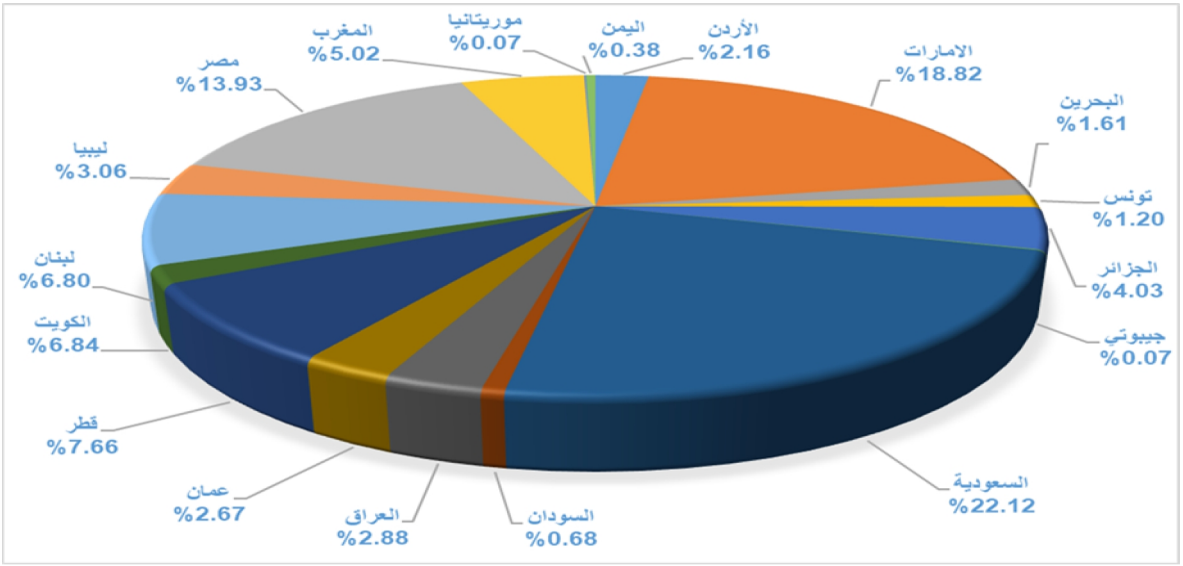


المصدر: التقرير السنوي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016.

أما بالنسبة لإجمالي الودائع البنكية فاستحوذ قطاع البنوك السعودي سنة 2016 على المرتبة الأولى ضمن المنظومة البنكية العربية بنسبة 22.12%، أما قطاع البنوك المغربي فاحتل المركز السابع بنسبة5.02% ، في حين أن قطاع البنوك الجزائري احتل المرتبة الثامنة بنسبة 4.02.%.

والشكل التالي يوضح حصة القطاعات البنكية العربية وفقا لحجم الودائع خلال سنة 2016.

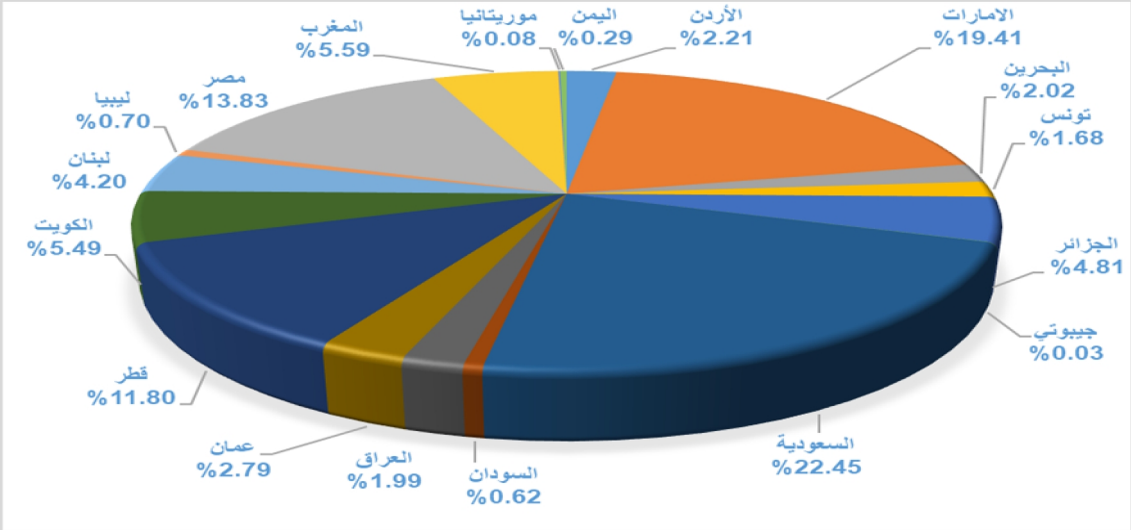
الشكل رقم(23): حصة قطاع البنوك السعودي، المغربي والجزائري من اجمالي الودائع العربية خلال سنة 2016.



المصدر: التقرير السنوي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016.

وفيما يتعلق بحجم القروض والتسهيلات الائتمانية، فبلغت بالقطاع البنكي السعودي ما نسبتها 22.45% من اجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة ضمن المنظومة البنكية العربية، في حين بلغت هذه النسبة بالقطاع البنكي المغربي والجزائري 5.95% و4.8%على التوالي، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

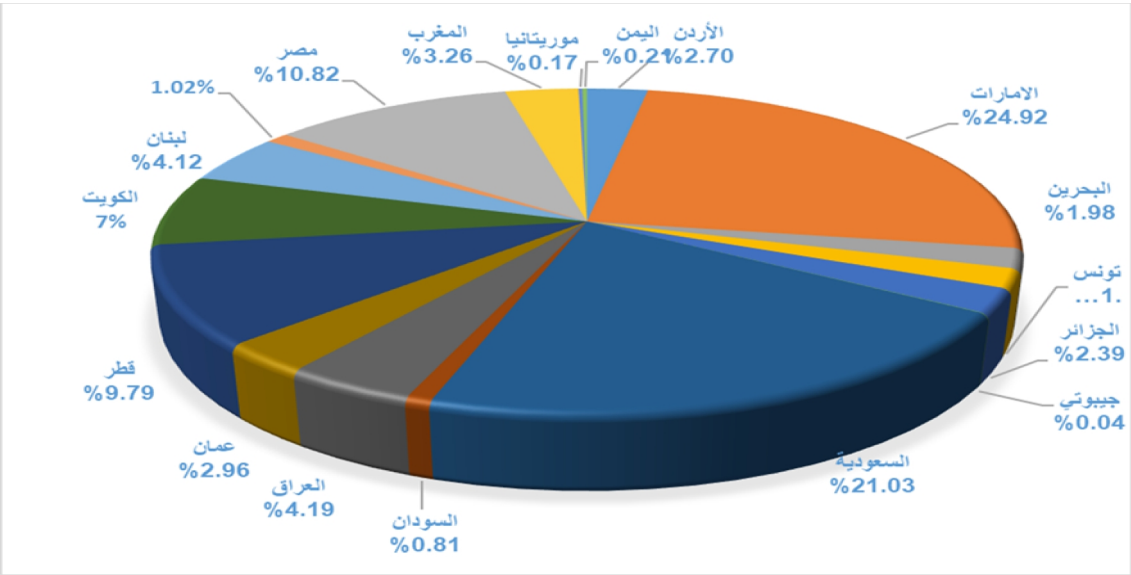
الشكل رقم(24): حصة القطاع البنكي السعودي، المغربي والجزائري من اجمالي القروض البنكية العربية خلال سنة 2016.



المصدر: التقرير السنوي الموحد، المصدر سبق ذكره.

في حين ان القواعد الرأسمالية والمتمثلة في الاحتياطات وراس المال استحوذ فيها قطاع البنوك السعودي على نسبة 21.03%، في حين شغل قطاع البنوك المغربي حيز 3.26% من اجمالي القواعد الرأسمالية لقطاع البنوك العربي، ولم يشغل القطاع البنكي الجزائري من هذه الأخيرة الا على ما نسبته 2.39 %.

الشكل رقم(25): حصة القطاع البنكي السعودي، المغربي والجزائري من اجمالي القواعد الرأسمالية لقطاع البنوك العربي خلال سنة 2016.



المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على التقرير السنوي الموحد.

ويعود هذا التباين المسجل بين القطاعات البنكية الثلاث الى[1]:

* عدم تجانس الاقتصاديات الثلاث وكذا اختلاف تركيبة قطاعاتها البنكية فمثلا القطاع البنكي الجزائري يتسم بهيمنة البنوك العمومية على النشاط البنكي.

* عدم توازن في التوزيع فتعداد البنوك المكونة للقطاع البنكي لا يعكس حجم نشاط البنوك.

* يتراوح الهيكل السوقي للقطاع البنكي في كل من السعودية، المغرب والجزائر من احتكار مطلق للعمل البنكي من قبل الدولة الى احتكار قلة، وحتى على مستوى البنوك الخاصة فكثير منها مملوكة لعائلات (السعودية).

* مؤشر الكثافة السكانية لهذه القطاعات الثلاث لا يتماشى وعدد سكان دولها، فنجدها مرتفعة بالسعودية ومتدنية في كل من المغرب والجزائر.

* في كل قطاع بنكي لهذه الدول يستأثر عدد معين من البنوك على النشاط البنكي.

* البنوك العربية اجمالا لاتزال صغيرة الحجم مقارنة بنظيرتها العالمية.

* تركز الأصول والودائع والقروض في عدد محدود من البنوك.

وباعتبار ان البنوك السعودية هي تتربع على المرتبة الأول ضمن منظومة البنوك العربية فهي تعتبر نموذجا يقتدى بها وهو السبب الذي جعلنا نختارها لنقارن بها قطاع البنوك في الجزائر، أما بالنسبة لقطاع البنوك المغربي فالواضح ان هناك تقارب في المراتب بينه وبين قطاع البنوك الجزائري ناهيك عن تواجده بنفس المنطقة وبالتالي هو يتطابق عليه نفس المتغيرات البيئية تقريبا التي يتأثر بها قطاع البنوك في الجزائر.

ويتكون هيكل القطاع البنكي السعودي من 24 بنكا تدير شبكة من الفروع بلغت 2005 فرعاً بنهاية الفصل الثاني من العام 2016 بالإضافة إلى 17291 ماكينة صراف آلي، كما يعمل في القطاع البنكي السعودي 49563 موظف، وتشمل البنوك الـ 24، 12بنكا محلياً، 7بنوك أجنبية و5 بنوك عربية. كما يتكون الجهاز البنكي بالسعودية من 8 بنوك تقليدية و4 بنوك إسلامية[2].

أما فيما يتعلق بقطاع البنوك في المغرب فان بنيته تتشكل من 19 بنك وستة بنوك حرة، مع توفر 6283 وكالة بنكية أي ما يعادل وكالة بنكية واحدة لكل 5400 شخص بالإضافة 6821 شباكا بنكيا أتوماتيكيا، في حين أنه بالخارج يوجد لدى هذا القطاع 18 فرعا وحوالي 1400 وكالة[3].

---

[1]- طلفاح احمد، (2005): المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 6-21.
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35_C19-7.pdf

[2]-(2016): **القطاع المصرفي السعودي: ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي**، اتحاد المصارف العربية،7 سبتمبر،
http://www.uabonline.org/ar/research/banking/157516041602159115751593157516041605158915851601163497/6/1.

[3]- (2016): التقرير السنوي حول الاشراف البنكي، بنك المغرب، ص8. http://www.bkam.ma/ar/content/view/full/14456

وفيمايلي تحليل لمعظم المكونات البنكية للقطاعات البنكية الثلاثة خلال الفترة الممتدة من 2006-2016.

1-اجمالي الأصول: عرف اجمالي الأصول تطورا ملحوظا ومتزايدا في القطاعات البنكية الثلاثة وذلك خلال الفترة من 2006 وحتى 2014، لكن انطلاقا من 2015 تراجع أداء القطاع البنكي المغربي والجزائري من حيث اجمالي الأصول ليعاود قطاع البنوك المغربي النمو مجددا سنة 2016، وبالنسبة للقطاع البنكي السعودي فعلى الرغم من استمرار نمو أصوله الا انه كان نموا بمعدل متناقص خلال سنتي 2015 و2016 (أنظر الملحق رقم 01).

وبادرت الحكومة السعودية مع تراجع سعر النفط الى خفض الإنفاق الحكومي بنسبة 12.4% خلال العام 2015 و6.6% عام 2016 بحسب صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي من 4.1% عام 2015 إلى 1.4% عام 2016، ونتيجة للترابط الموجود بين الإنفاق الحكومي وأداء القطاع البنكي، فقد تراجع معدل نمو الأصول والودائع البنكية لاسيما ودائع القطاع العام، حيث تراجع معدل نمو الأصول من 12.6% عام 2014 إلى 3.6% عام 2015 و2.1% عام 2016[1]، أي أن هذه الأخيرة هي أقل من متوسط النمو للسنوات الخمس الماضية والذي بلغ 8%[2]، في حين ان نسبة نمو أصول البنوك السعودية خلال سنة 2015 كانت اقل من متوسط النمو للسنوات الخمس الماضية والبالغة 9.3% [3].

أما في المغرب فقد ارتفع حجم النشاط البنكي مقاسا بإجمالي الأصول (بالعملة المحلية) خلال سنة 2015 بنسبة 3.8% مقارنة بسنة 2014 والتي كانت نسبة نمو الأصول البنكية بها 0.7% وهو أدنى معدل مقارنة بسنتي 2013 و2012 والتي بلغت بهما نسبة نمو الأصول 5.2% و7.2% [4]، اما في سنة 2016 فقد تزايدت حصيلة الأصول البنكية لدى القطاع البنكي المغربي بنسبة 4.7 % مقارنة بـ2015 [5].

والشكل الموالي يوضح مقارنة بين اجمالي الأصول البنكية خلال الفترة 2006 وحتى 2016 لدى كل من البنوك السعودية، والجزائرية وكذا المغربية.

---

[1]-(2017): **تحديات القطاع المصرفي الخليجي في ظل تراجع النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي، اتحاد المصارف العربية، 09 جوان،** http://www.uabonline.org/ar/research/banking/157815811583161015751578157516041602159115751593 15/47655/0.

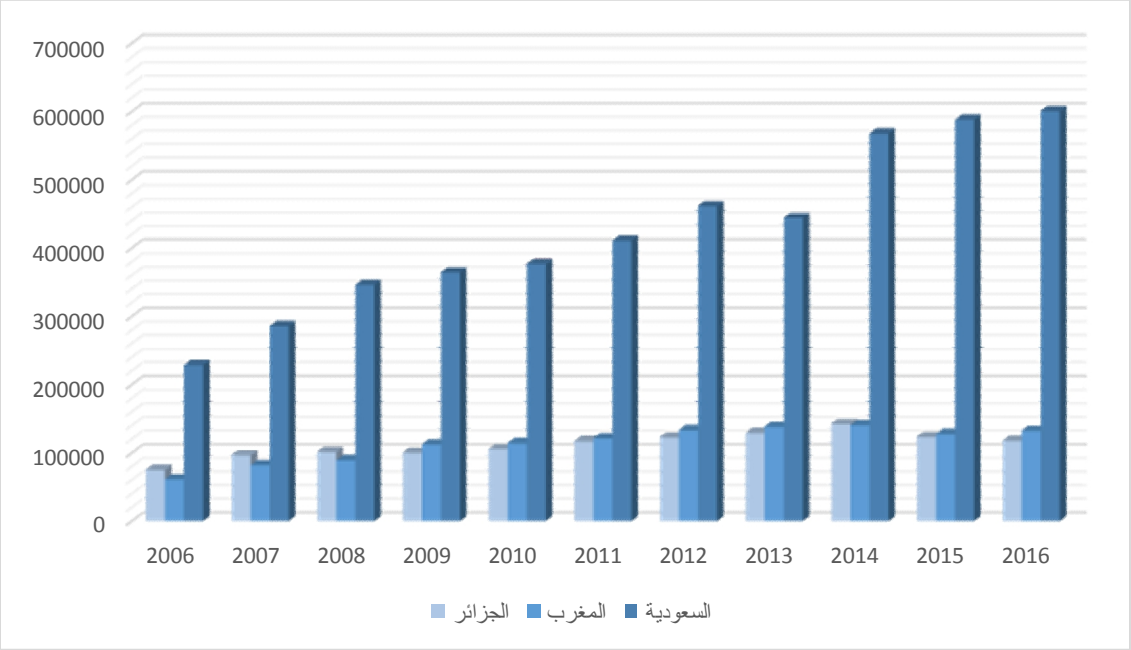
[2]- (2016): تقرير الاستقرار المالي، مؤسسة النقد السعودي، السعودية، ص13.
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/FinancialStability.aspx

[3]- (2015): تقرير الاستقرار المالي، المصدر سبق ذكره، ص13.

[4]-(2015): التقرير السنوي حول الاشراف البنكي، المصدر سبق ذكره، ص25..

[5]-(2016): التقرير السنوي حول الاشراف البنكي، المصدر سبق ذكره، ص22.

الشكل رقم (26): اجمالي الأصول البنكية في الجزائر، المغرب والسعودية(2006-2016). (الوحدة: مليون دولار أمريكي).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

2-اجمالي الودائع: استأثرت البنوك السعودية بحصة 22% تقريبا من اجمالي ودائع البنوك العربية وشهدت مبالغ ودائعها تطورا على مدى فترة الدراسة (2006-2016)، الا انّ معدلات نمو الودائع تراجعت من حوالي 12.4% سنة 2014 إلى نحو 1.58% سنة 2015 وهو أضعف معدل نمو سنوي منذ سنة 2009، ويعزى هذا التراجع الكبير الى النمو السلبي في الودائع تحت الطلب والذي بلغ 1.3% سنة 2015 نتيجة لانخفاض ودائع الجهات الحكومية بنسبة 11.9% بعد أن سحبت هذه الأخيرة ودائعها بهدف شراء السندات الحكومية المصدرة حديثا وكذا بفعل انخفاض الإيرادات البترولية[1]، و0.76% سنة 2016 مواصلة بذلك تباطؤها عن السنة السابقة، وهناك عدة عوامل أدت الى تباطؤ نمو الودائع بالبنوك السعودية أبرزها إصدارات الدين المحلية والتي اعتمدتها الحكومة بهدف تنويع مصادر التمويل وتخفيف الضغط على احتياطات الدولة[2]، كما تراجع نمو ودائع القطاع الخاص من 10.8% سنة 2014 إلى 2.8% سنة 2015 و3.8% سنة 2016 [3].

كذلك عرفت اجمالي الودائع البنكية (بالدولار الأمريكي) في كل من قطاع البنوك الجزائري والمغربي تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2006 وحتى 2014، لكنها تراجعت وانخفضت بعدها خلال سنتي 2015 و2016

[1]- (2016): تقرير الاستقرار المالي، المصدر سبق ذكره، ص20.

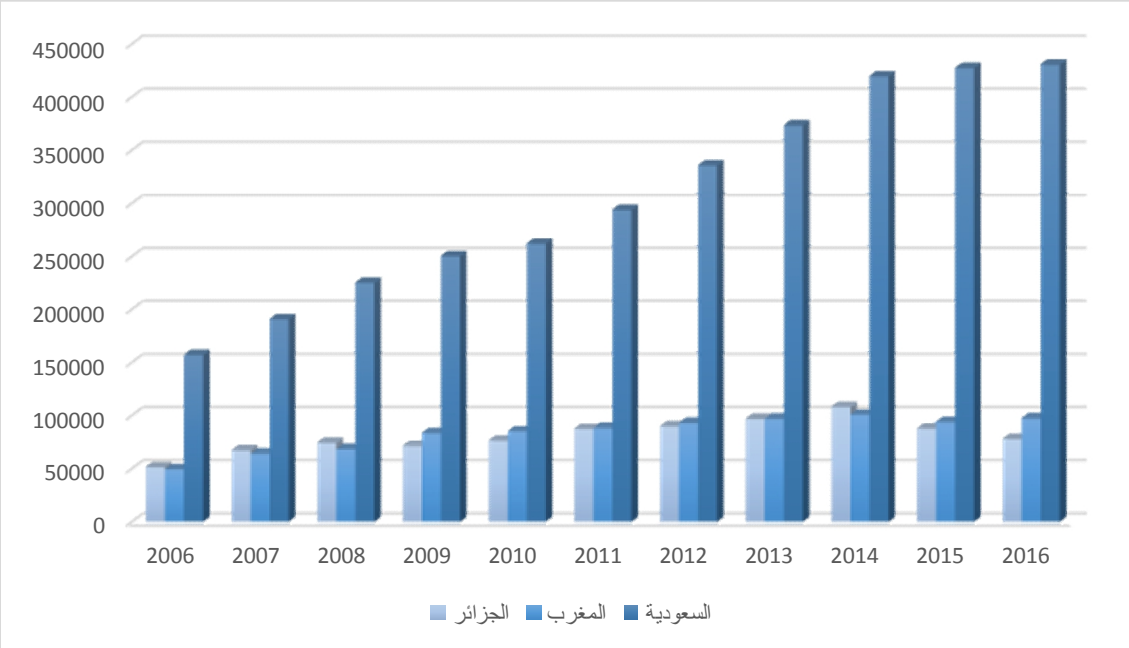
[2]- (2017): تقرير الاستقرار المالي (العدد3)، المصدر سبق ذكره، ص23.

[3]- (2017): تحديات القطاع المصرفي الخليجي في ظل تراجع النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي، المصدر سبق ذكره.

(انظر الملحق رقم 01)، أما بالعملة المحلية فقد تراجع معدل نمو الودائع بالبنوك المغربية فبعد أن بلغ 6.6% سنة 2014 [1] تراجع الى 6.4% و4.3% خلال كل من سنة 2015 و2016 على التوالي[2].

والشكل التالي يوضح تطور حجم الودائع في كل من البنوك السعودية، الجزائرية والمغربية.

الشكل رقم (27): اجمالي الودائع البنكية في الجزائر، المغرب والسعودية(2006-2016). (الوحدة: مليون دولار أمريكي).



المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم01.

3- اجمالي القروض: استمر تحسن النشاط الاقراضي لقطاع البنوك في كل من المغرب، والسعودية والجزائر خلال الفترة من 2006 الى 2016، ولم تشهد القروض الممنوحة في القطاعات البنكية الثلاث انخفاضا ملحوظا موازيا لذلك الذي حدث للودائع البنكية(أنظر الملحق رقم 01).

فبالنسبة لإجمالي قروض القطاع البنكي السعودي فقد استمر في اظهار نمو ثابت مدفوعا بأنشطة اقتصادية متينة وطلب محلي قوي، فقد ارتفع بنسبة 56.3% سنة 2014[3]، واستمر في النمو ولكن بوتيرة أقل حيث بلغ 8.9% سنة 2015 وهو المعدل الأدنى منذ سنة 2011[4]، وفي سنة 2016 سجل تباطؤا بعد أن تراجع الى 2.2% أي بتراجع ملحوظ عن متوسط معدل النمو البالغ 12.6% للسنوات الأربع الماضية[5].

---

[1]-(2015): التقرير السنوي حول الاشراف البنكي، المصدر سبق ذكره، ص35.

[2]-(2016): التقرير السنوي حول الاشراف البنكي، المصدر سبق ذكره، ص31.

[3]- (2015): تقرير الاستقرار المالي، المصدر سبق ذكره، ص17.

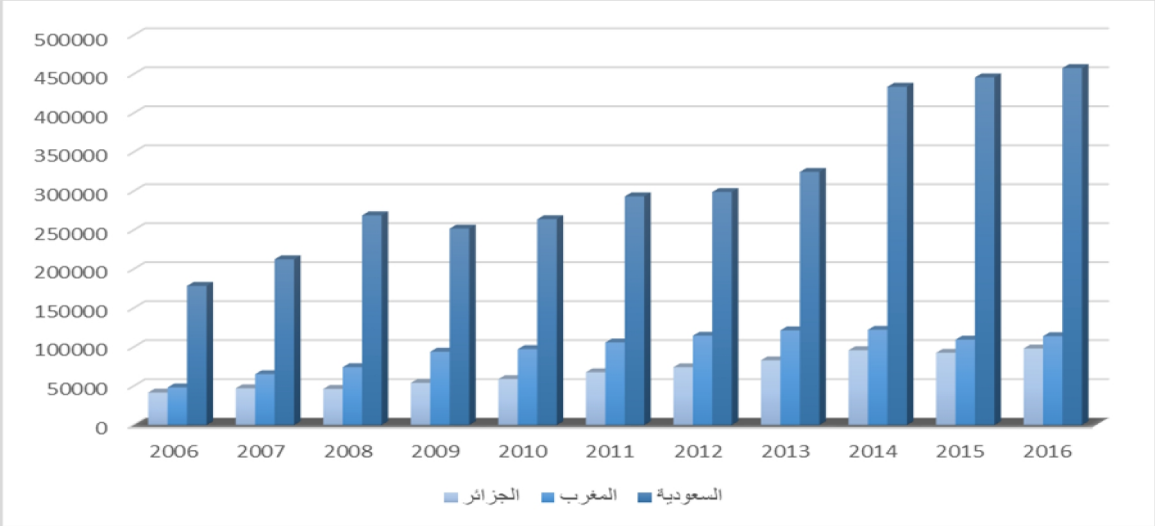
[4]-(2016): تقرير الاستقرار المالي، المصدر سبق ذكره، ص16.

[5]-(2017): تقرير الاستقرار المالي، المصدر سبق ذكره، ص16.

أما بالنسبة لإجمالي القروض بالقطاع البنكي المغربي فبعد أن كان معدل نموها 3.6% سنة 2013 تراجع سنة 2014 مسجلا نسبة 1.8% علما أنه سجل أكثر من 5 % سنة 2012، ليعاود بعدها الارتفاع من جديد سنة 2015 مسجلا 2.5% مقارنة بسنة 2014[1]، أما في سنة 2016 فقد شهد نشاط قروض البنوك بالمغرب انتعاشا طفيفا بعد أن ارتفع معدل نموها الى 3.9.% [2].

والشكل التالي يوضح تطور حجم القروض في كل من البنوك السعودية، الجزائرية والمغربية.

الشكل رقم (28): اجمالي القروض البنكية في الجزائر، المغرب والسعودية(2006-2016). (الوحدة: مليون دولار أمريكي).



المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم01.

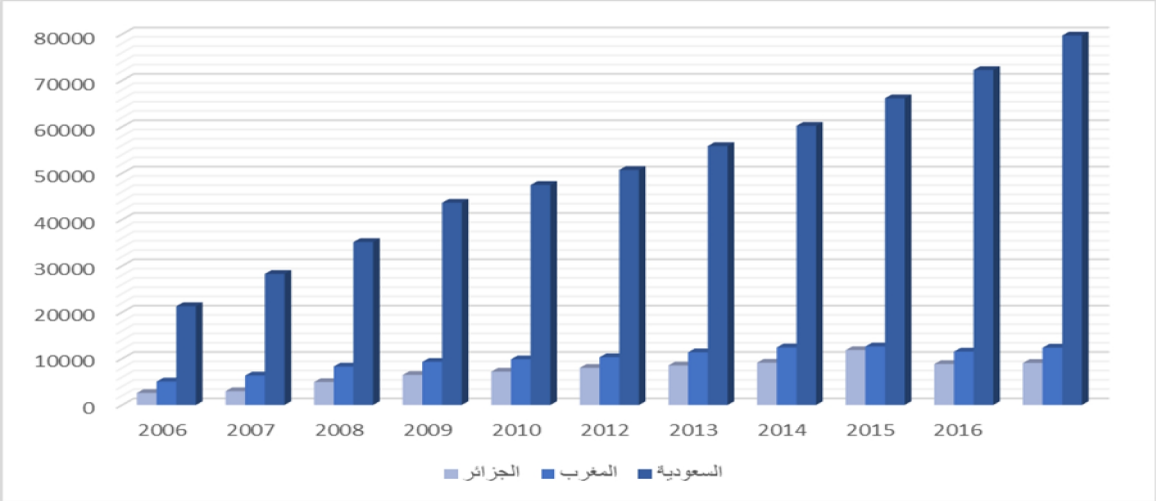
4-اجمالي القواعد الرأسمالية: تواصل تحسن القواعد الرأسمالية للبنوك السعودية، الجزائرية والمغربية، حيث وفقا لمعطيات (الملحق رقم 01) فان اجمالي القاعدة الرأسمالية للبنوك محل المقارنة قد شهدت تحسنا سنة 2016 مقارنة بسنة 2015[3].

[1]-(2015): التقرير السنوي حول الاشراف البنكي، المصدر سبق ذكره، ص28.

[2]- (2016): التقرير السنوي حول الاشراف البنكي، المصدر سبق ذكره، ص24.

[3]-(2017): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ص128.https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

الشكل (29): اجمالي القواعد الرأسمالية في الجزائر، المغرب والسعودية(2006-2016). (الوحدة: مليون دولار أمريكي).



المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم01.

وبالنسبة لاهم مؤشرات السلامة المالية التي ميزت نشاط قطاع البنوك في كل من الجزائر، المغرب والسعودية فانه تعذر الحصول على قيم البنوك السعودية خلال الفترة 2006-2010 لذلك تم تحديد الفترة بـ 2011 -2016 وتمثلت بالجدول التالي:

الجدول رقم (39): اهم مؤشرات السلامة المالية للقطاعات البنكية الثلاثة(2011-2016).

المؤشر	البنوك	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الملاءة %	الجزائرية	23.77	23.62	21.50	15.98	18.39	18.90
	المغربية	11.7	12.3	13.3	13.8	13.7	14.2
	السعودية	17.6	18.2	17.9	17.9	18.1	19.5
نسبة القروض المتعثرة %	الجزائرية	14.45	11.73	10.56	9.21	9.75	11.99
	المغربية	4.8	5	5.9	6.9	7.4	7.6
	السعودية	2.2	1.7	1.3	1.1	1.2	1.4
معدل تغطية القروض المتعثرة بالمؤونات%	الجزائرية	72.15	69.79	68.19	65.22	59.23	54.50
	المغربية	69	68	64	65	68	69
	السعودية	132.8	145.1	157.4	182.9	164.4	177
مردودية الأصول%	الجزائرية	2.10	1.93	1.67	1.98	1.83	1.83
	المغربية	1.1	1	1	0.9	0.8	0.8
	السعودية	2.1	2.1	2	2	2	1.8
مردودية الأموال الخاصة%	الجزائرية	24.58	22.67	19	23.55	20.38	18.04
	المغربية	13.4	11.8	10.6	10.2	9.1	8.6
	السعودية	15	15.2	14.6	15	14.5	12.6
القروض/الودائع %	الجزائرية	55.32	59.21	55.03	47	56.53	71.62
	المغربية	101	104	104	99	95	95

	السعودية	77.8	79.3	80.1	79.7	85.5	86.9
الأصول	الجزائرية	103.73	107.51	93.52	82.06	61.64	59.84
السائلة/	المغربية	16.1	14.7	17.4	17.7	21.2	18.6
الخصوم ق أ %	السعودية	37	36.4	33.2	33.6	37.3	31.8

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معلومات من:

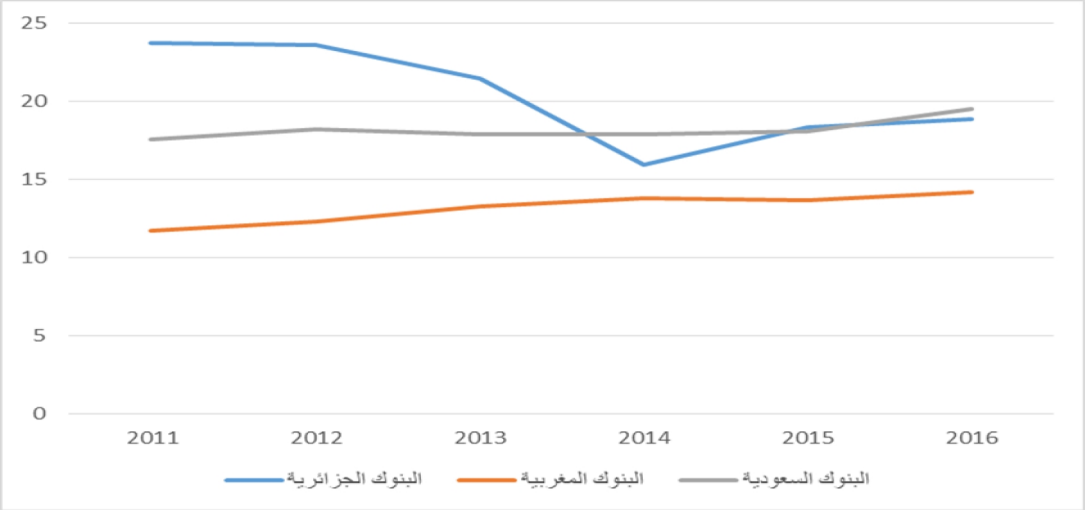
- التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات المعنية بالدراسة.
- التقرير السنوي حول الاشراف البنكي، بنك المغرب المركزي للسنوات المعنية بالدراسة.
- (2017): تقييم استقرار النظام المالي، المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، 29.

من الجدول السابق نستنتج انه بالنسبة:

معيار كفاية رأس المال: عرف نوعا من الاستقرار بالبنوك السعودية فبعد تراجع نسبته في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 عاود الارتفاع بعدها حتى وصل الى 19.5% سنة 2016، في حين ان نسبته بالبنوك الجزائرية تراجعت لاسيما في سنة 2014 حيث قدر بـ 15.98% ليعاود الارتفاع مجددا بعدها ويصل مستواه الى 18.90%، وذلك بفعل توجه بنك الجزائر الى اعتماد المقاربة المتعلقة ببازل3، في حين سجلت ادنى نسب لمعيار الملاءة بالبنوك المغربية الا انها في تزايد متتابع حيث بلغت 14.2% سنة 2016، والجدير بالذكر ان نسبة الملاء خلال الفترة من 2011 وحتى 2016 بالقطاعات البنكية الثلاث كانت اعلى من النسبة المنصوص عليها في التشريعات الخاصة بكل دولة التقيد بها.

وعليه فالقطاعات البنكية الثلاث تتمتع بوضعية ملاءة قوية وهو ما يجعلها قادرة على مواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي كما يجعلها قادرة على مواجهة أي انخفاض في بعض مكونات الأصول وهو ما يسمح بحماية المودعين والحفاظ على ملاءة النظام وعليه فرأس المال البنوك شكل حاجزا قويا أمام أي صدمات غير متوقعة في جودة أصولها، والشكل التالي يوضح مقارنة بين نسب الملاءة في القطاع البنكي الجزائري، المغربي والسعودي.

الشكل رقم (30): مقارنة نسب ملاءة البنوك الجزائرية، المغربية والسعودية خلال الفترة 2011-2016.



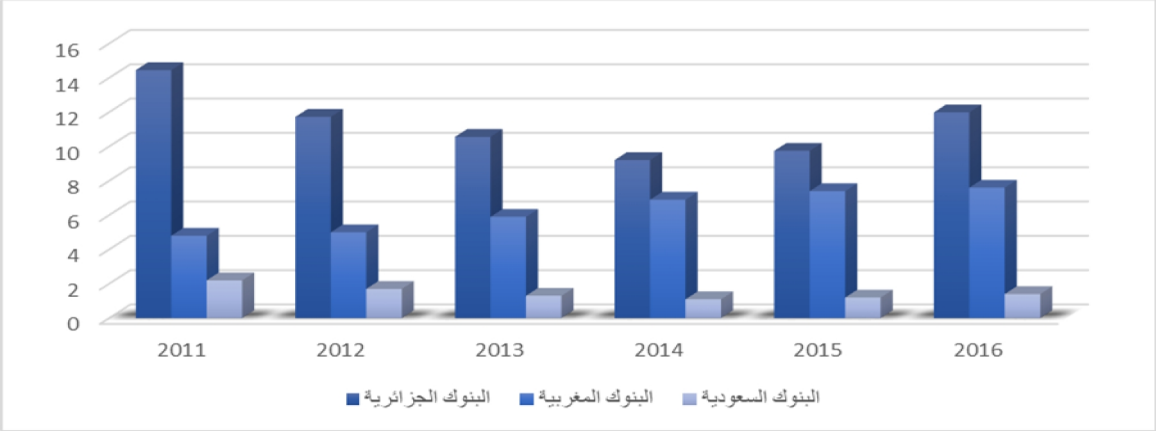
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد مع معطيات الجدول رقم 39.

جودة الأصول: بالنسبة لجودة الأصول فان المستويات المنخفضة للقروض المتعثرة في قطاع البنوك السعودي يتيح مجالا واسعا للبنوك لاستيعاب أي انخفاض آخر في جودة الأصول، على الرغم من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة قليلا خلال سنتي 2015 و2016 مقارنة بـ 2014 الا انها تظل منخفضة نسبيا وهو ما يفسر بوفاء المؤسسات بالتزامات ديونها، وبالمقابل ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة بالمؤونات خلال الفترة 2011 و2016 وهو ما يفسر باحتفاظ قطاع البنوك السعودي بمؤونات كافية للحد من انخفاض الأصول حيث ارتفع معدل تغطية القروض المتعثرة بالمؤونات الى 177% سنة 2016 بعد أن كانت نسبته 164.4% سنة 2015.

وبالنسبة للبنوك الجزائرية فالملاحظ انّ نسبة القروض المتعثرة تراجعت منذ سنة 2012 حتى 2014 حيث قدرت خلال هذه السنة بـ9.21% وهي ادنى نسبة مسجلة خلال الفترة 2011-2016، لكنها عاودت الارتفاع خلال سنتي 2015 و2016 مسجلة 9.75% و11.99% على التوالي، ورافق هذا الارتفاع في نسب القروض المتعثرة انخفاض في معدل تغطيتها بالمؤونات حيث ان هذا المعدل انخفض من 59.23% سنة 2015 الى 54.50% سنة 2016، في حين سجلت البنوك المغربية ارتفاعا متواليا ولكنه منخفضا نوعا ما في نسب القروض المتعثرة لاسيما خلال سنتي 2015 و2016 التي سجلت ما نسبته 7.4% و7.6% على التوالي، وهي نسب أحسن بكثير من تلك المسجلة بالبنوك الجزائرية خصوصا ان هذا الارتفاع الطفيف في نسب القروض المتعثرة قابله ارتفاع في معدلات تغطيتها بالمؤونات منذ سنة 2014 حيث ارتفعت من 65% الى 69% سنة 2016.

والشكل التالي يوضح تطور نسب القروض المتعثرة في القطاعات البنكية الثلاثة.

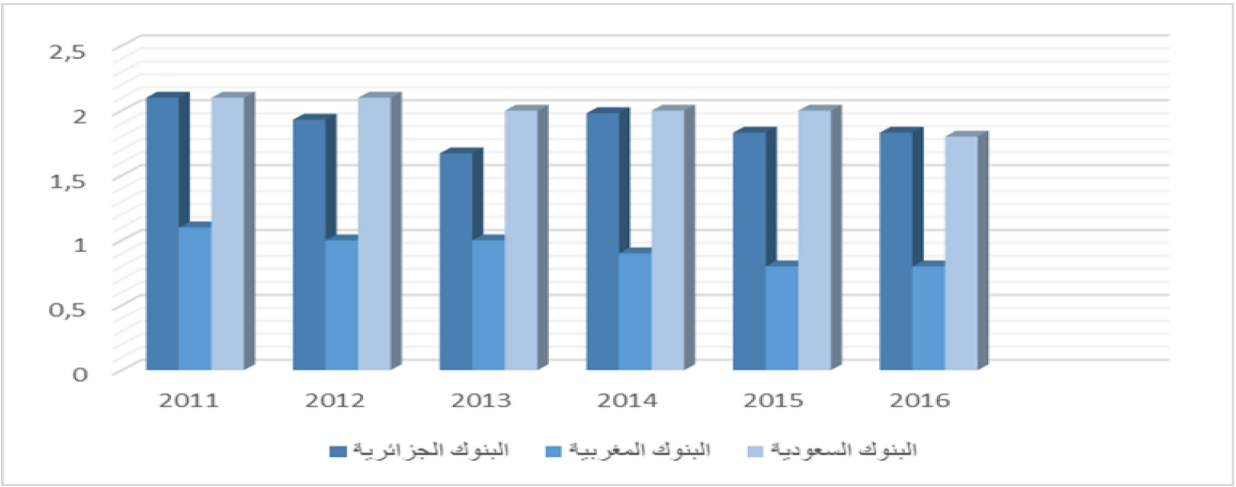
الشكل رقم (31): تطور نسب القروض المتعثرة في قطاع البنوك السعودي، الجزائري والمغربي خلال الفترة 2011-2016.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد مع معطيات الجدول رقم 39.

الربحية: (مردودية الأصول والأموال الخاصة): شهدت مردودية الأصول في مختلف القطاعات البنكية الثلاثة تراجعا واضحا، علما أن أعلى معدلات لهذا المؤشر سجل بالبنوك السعودية، تليها الجزائرية ثم المغربية، ويعود سبب ذلك الى تراجع الأرباح بفعل ارتفاع المخصصات وكذا ضغوط السيولة، واحتدام المنافسة بين البنوك المغربية، والشكل التالي يوضح تطور مردودية الأصول بالقطاعات البنكية الثلاثة.

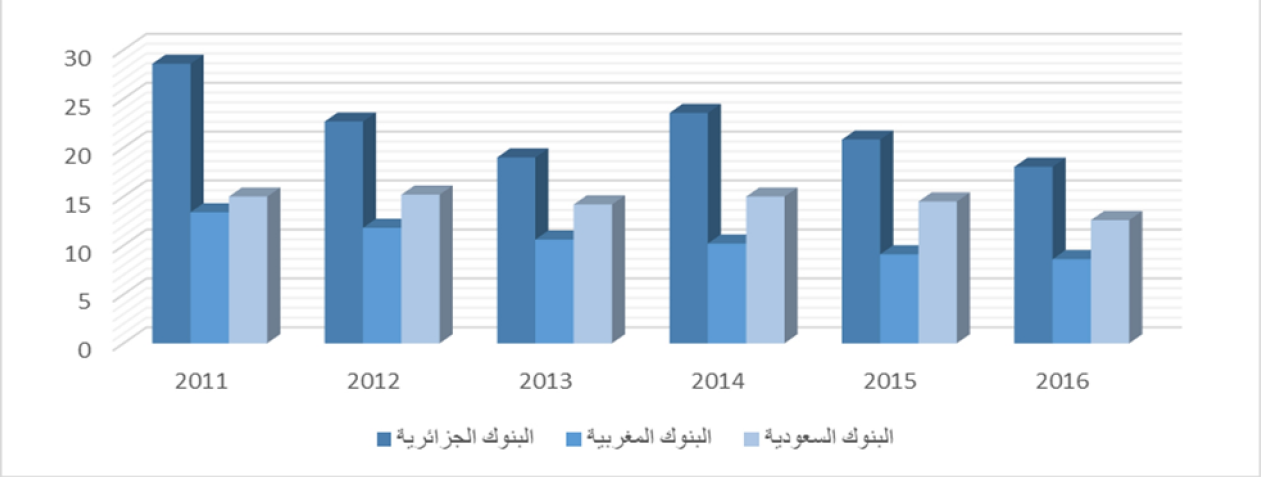
الشكل رقم(32): مردودية الأصول البنكية للقطاع البنكي الجزائري، المغربي والسعودي.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد مع معطيات الجدول رقم 39.

في حين عرفت مردودية الأموال الخاصة تراجعا هي الأخرى في القطاعات البنكية الثلاثة خلال الفترة من 2011 وحتى 2013، وواصلت هذه النسبة انخفاضها بالبنوك المغربية حتى سنة 2016 أين سجلت 8.6% في حين ارتفعت مردودية الأموال الخاصة بالبنوك الجزائرية والسعودية مسجلة 23.55% و15% على التوالي في سنة 2014 لتعاود بعدها الانخفاض خلال سنتي 2015 وكذا 2016، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(33): تطور مردودية الأموال الخاصة في قطاع البنوك السعودي، الجزائري والمغربي خلال الفترة 2011-2016



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد مع معطيات الجدول رقم 39.

السيولة: عرفت نسبة القروض للودائع بالقطاعات البنكية تراجعا واضحا سنة 2014 وذلك بسبب تراجع سعر البترول في كل من السعودية والجزائر وانعكاس ذلك على الإيرادات البترولية ومنه على حجم الودائع الذي تراجع مقابل عدم تغير وارتفاعات طفيفة في حجم القروض، كما ان اعتماد الحكومة للسياسات التقشفية كأسلوب علاجي للصدمة الناجمة عن تراجع سعر البترول، أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار لاسيما بالجزائر ما أدى الى تزايد توجه العملاء لجذب الودائع البنكية لتسوية التزاماتهم، ناهيك عن أن المؤسسات الحكومية لجأت في كلا البلدين الى السحب من ودائعها لتمويل مشاريعها، أما بالمغرب فقد أدى انخفاض سعر الفائدة الى تراجع طفيف في نسبة القروض للودائع، كما أن زيادة السيولة بالبنوك المغربية مرتبط بتوفر العملة الصعبة حيث اضطر بنك المغرب المركزي الى الرفع من نسبة الاحتياطي الالزامي.

خلاصة:

لقد أوجدت تطورات العمل البنكي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته الحاجة إلى ضرورة تشخيص وتقييم الوضعية المالية لقطاع البنوك في الجزائر قصد الرفع من كفاءة العمل البنكي وتدعيم فعاليته على الساحة البنكية محليا، إقليميا ودوليا، ومما لاشك فيه أنّ المنطلقات الأساسية التي ترتكز عليها هذه العملية هي تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة عمل البنوك وتوجيه الاهتمام نحوها، وعليه يمكن تلخيص **نقاط قوة القطاع** في: تحول البنوك الجزائرية من التخصص إلى الصيرفة الشاملة من خلال: تنويع تشكيلة خدمات صيرفة التجزئة بالبنوك الجزائرية، التوسع في نشاط التأجير التمويلي والعمل كوسطاء في مجال الاستثمار ببورصة الجزائر، بالإضافة الى تنوع السوق وتزايد الموارد المجمعة بفعل ازدياد عدد العملاء، وهو ما يسمح بوضع سياسة اقراضية متنوعة، وكذلك التوسع في نشاط الصيرفة الالكترونية، والعمل على تبني المعايير الدولية المنظمة للنشاط البنكي كاعتماد معايير بازل ومعايير IFRS لإعداد القوائم المالية، ناهيك عن أن تطهير محفظة البنوك العمومية يؤمن لها الاستمرارية ويسمح لها بتدارك الوضع للعمل من أجل تحقيق مردودية أكبر، أما فيما يتعلق **بنقاط الضعف** فيمكن حصرها في: عدم الاستفادة من التمويل البنكي الإسلامي، حيث ينحصر عدد البنوك التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في كل من بنك البركة وبنك السلام، هيمنة البنوك العمومية على النشاط البنكي الجزائري فهي تستأثر بأغلب الحصة السوقية وهو ما أثّر سلبا على المنافسة بالسوق البنكية الجزائرية، ناهيك عن ضعف تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك وفروعها عبر التراب الوطني مع انخفاض الكثافة البنكية بالجزائر مقارنة بعدد السكان، بالإضافة الى عدم نجاعة المنظومة البنكية في أداء دورها التنموي، والمتمثل في توزيع الأموال المتاحة لديها على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن لها الملائمة بين احتياجات السيولة وتحقيق العائد والربحية، كذلك صغر حجم رأس مال البنوك الجزائرية على الرغم من تطورها وذلك مقارنة مع نظيرتها العربية والمغاربية، وكذلك عدم فعالية النظام البنكي بالجزائر وذلك بفعل غياب المنافسة بالسوق البنكي، التأخر التكنولوجي وافتقار البنوك الجزائرية لمراكز البحث والتطوير وانخفاض القدرة التنافسية لها بسبب ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة وأخيرا نمو القروض المتعثرة بالبنوك العمومية بالرغم من لجوء خزينة الدولة إلى تطهير محافظها.

الخـــــاتمة

تعد عملية التشخيص والتقييم المالي والمحاسبي أحد أدوات الرقابة والنمو في العصر الحالي، لذلك فان هذا الموضوع اتسم بأهميته الاستراتيجية والمستمدة أساسا من دوره في تحديد مدى قدرة الأعمال على الاستمرارية والنمو في المدى الطويل، ولقد ازدادت هذه الأهمية أكثر مع ازدياد الطلب على رفع مستويات الإفصاح والشفافية عن نشاط مختلف هيئات الأعمال وذلك ما نصت عليه مجمل القوانين والتشريعات الحديثة بهدف تعزيز الوعي لدى المستثمرين وكل الأطراف الآخذة وتمكينهم من وضع التوقعات لأداء المؤسسات حاليا ومستقبلا حتى يعملوا جميعا على اتخاذ القرارات المناسبة لهم بشأن حماية ثرواتهم.

لقد سعت البنوك في ظل التحديات التي فرضتها عليها العولمة والانفتاح المالي الى البحث عن آليات مناسبة لتشخيص وتقييم وضعيتها المالية وذلك من أجل بناء استراتيجيات تنافسية تضمن لها البقاء والنمو والمحافظة على موقعها التنافسي، ولما كانت نتائج أعمال البنوك تهم أطراف عديدة (مساهمين، مقرضين، مستثمرين، عملاء، مديرين وجهات رقابية....الخ) فان التشخيص المالي لهذه النتائج وتقييمها والوقوف على مستقبل البنك يتم من خلال تحليل بعض المعايير المحاسبية والاقتصادية والسوقية لمختلف البيانات والمعلومات المالية قصد تحديد مدى قدرتها على تحقيق هدف البقاء والنمو وزيادة ثروة المالكين وتوقعات الأطراف الآخذة والشركاء باستمرارية الوضعية المالية الجيدة للبنوك.

ويبقى امام البنوك العمل على اختيار المعيار المناسب لأداء عملية التقييم المالي، فنجاح البنك بهذه العملية مرتبط بكفاءة المعيار المعتمد في التعبير عن قيمة البنك الحقيقية والمعبرة عنه فعلا، وهو الامر الذي سينعكس إيجابا على قيمة سهم البنك السوقية وكذا توقعات المستثمرين للأداء الحالي والمستقبلي للبنك والتي هي أساس اتخاذ قراراتهم الاستثمارية اما الاستمرارية مع البنك او التوجه نحو بدائل استثمارية جديدة.

إن التزام البنوك بتقييم نشاطاتها وأدائها نتج عنه تغيير جوهري في طبيعة المعايير، حيث حمل هذا التغيير معه العديد من المستجدات في هذا المجال أهمها استحداث معايير جديدة دولية يتم اعتمادها، نظرا لما لهذه الأخيرة من مزايا دعمت من الوصول الى القيمة الحقيقة للبنك، وخففت من القصور المتوفر في المعايير التقليدية.

أولا- نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم ما توصلنا إليه من نتائج فيمايلي:

1- أنّ عملية التقييم المالي تتم وفق مخطط عمل أساسه مرحلة جمع المعلومات الضرورية والمهمة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بهدف اختيار المنهج الأمثل للتقييم، لاسيما في ظل تنوع وتعدد طرق التقييم حيث تتدرج جميعها تحت ثلاث مقاربات أساسية هي المقاربة التي ترتكز على الذمة المالية، المقاربة التي ترتكز على التدفقات ومقاربة فائض القيمة، فعلى الرغم من أن هذا التنوع يتيح المجال واسعا لاختيار طريقة من الطرق التابعة لهذه المقاربات الا أنه يطرح اشكالا أخر وهو كيفية العمل على إيجاد الطريقة الأمثل والأنسب والمعبرة فعلا عن قيمة المؤسسة الحقيقية محل التقييم خصوصا اذا كانت هذه الطرق تؤدي الي قيم متباينة.

2- إن تشخيص الوضعية المالية لأي بنك وتقييمه بات منطلق اتخاذ أي قرار مالي بشأن نشاط البنك لاسيما بعد أن ساهمت عملية تقييم البنوك في تغيير فعلي لمستويات النشاط البنكي، ذلك أنها تعمل على تحديد نقاط قوة البنك والفرص المتاحة أمامه كما تكشف عن نقاط ضعفه والتهديدات التي تحيط به، وعليه يتم القضاء على هذه الأخيرة وتعزيز الأولى لتمكين البنك من خلق قيمة مضافة وزيادة ثروة ماليكيه.

3- ترتكز عملية التشخيص المالي بالبنوك على: مدى تمكن البنك من تحقيق توازن مالي بعناصر ميزانيته وتحليل جدول تدفقات الخزينة خاصته، الوقوف على مردودية البنك من خلال تحليل جدول حسابات نتائجه واحتساب نسب الاستغلال وكذا تشخيص مختلف المخاطر البنكية التي تقترن بنشاط البنك من خلال تقدير وقياس حجمها.

4 – تتنوع المعايير المعتمد عليها في تقييم البنوك بين معايير تقليدية لايزال الطلب عليها واسعا بالرغم من الانتقادات التي وجهت لها، وأخرى حديثة ذات بعد اقتصادي أو مالي تستند في اعتمادها على السوق المالي أما فعاليتها فمرهونة بمدى كفاءة السوق المالي.

5- يتم المفاضلة بين مختلف المعايير المعتمد عليها في قياس وتقدير قيمة البنك من خلال درجة السهولة والاستيعاب التي يتسم بها المعيار، حجم نشاط البنك بالسوق المالي ومدى تنوع الأدوات المالية التي يتعامل بها، الهدف من عملية التقييم المالي لنشاط البنك وحجم التكاليف التي باستطاعة هذا الأخير تحملها، أما نجاح عملية التقييم فهو مرتبط بكفاءة السوق المالي، درجة الإفصاح وكفاءة الخبير أو المقيّم في أداء مهمته.

6- تواجه عملية تبني البنوك للمعايير الحديثة أثناء عمليات التقييم المالي لنشاطها أو تحديد قيمتها صعوبات عدّة أهمها: عدم الالمام الشامل بهذه المعايير وسهولة وقلة تكاليف تبني المعايير التقليدية .

6-ان اتساع نشاط البنوك في الجزائر وازدياد عددها بعد قانون النقد والقرض وما ألحق به من تعديلات نظامية وتشريعية وقانونية تطلّب ادماج عدة إجراءات جديدة متعلقة بعملية الاشراف والرقابة على نشاط البنوك المتواجدة

على الساحة البنكية الجزائرية، كالتزام بتكييف قاعدة الحد الأدنى لرأس المال وفقا لظروف البيئة البنكية الجزائرية.

7- إن عصرنة النظام البنكي الجزائري في مجال الرقابة والتقييم باتت حتمية أكثر منه ضرورة، فلا يمكن لآليات ومعايير تقليدية ان تتماشى وبيئة بنكية حديثة، لذلك سعى بنك الجزائر الى اعتماد أدوات حديثة للتشخيص والتقييم المالي لوضعية البنوك العاملة ضمن نطاقه، كاعتماد المقاربة النموذجية الجديدة لمعيار بال2 والانطلاق باعتماد متطلبات بال 3، بالإضافة الى انشاء نموذج للتوقعات المالية لاختبار القدرة على تحمل الضغط، والذي شرع فعلا في تطبيق السيناريو الخاص بتبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES.

8- إن المشاريع المتبناة من قبل بنك الجزائر والمعتمد عليها لعصرنة النظام البنكي الجزائري في مجال الرقابة والتقييم تم الانطلاق فيها بوقت جدّ متأخر والبعض منها قد دخل مجال التنفيذ كتقييم المخاطر وفقا لبال 2 والسيناريو الأول الخاص بنموذج التوقعات الا ان البعض منها ما يزال قيد التنفيذ كالسيناريو الثاني المكون لنموذج التوقعات المالية.

9- تعد مؤشرات الحيطة الكلية أحد الأدوات التي تلجأ لها المؤسسات البنكية للكشف عن مدى سلامة القطاع البنكي ككل من الوقوع في الأزمات، وهو ما أدركه بنك الجزائر لذلك سعى في اطار مساعدة تقنية من البنك الدولي الى انشاء نموذج التوقعات المالية لإدارة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حتى يعمل باستمرار على تحليل مؤشرات هذا النموذج والسهر على تجنب الاختلالات المؤدية لحدوث الأزمات المالية.

10- ان الاقتصاد الجزائري باعتماده المطلق على الإيرادات النفطية فان أداءه وأداء قطاع البنوك به مرهون بالتقلبات التي يشهدها قطاع المحروقات، وعليه فان تقلبات سعر النفط هو موطن الضعف الرئيسي للاقتصاد الجزائري ومن ثم لقطاعه البنكي الذي يشكل أساس النظام المالي به.

11- ان انخفاض معدلات النمو الى حدود 3.3% سنة 2016 ناجم عن تراجع الاستثمارات بفعل السياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة نتيجة الصدمة البترولية وتراجع سعر النفط الذي انعكس مباشرة أيضا في تحقيق أول عجز بميزان المدفوعات في سنة 2014 وقد استمر العجز حتى سنة 2016 بالرغم من تراجع قيمته، ومواصلة هذه العجوزات قد تفسر بعدم قدرة الاقتصاد الجزائري على مقاومة الصدمات الاقتصادية الخارجية وهو ما يؤثر على النظام البنكي، أما عن الاحتياطات فبالرغم من تآكلها الا انها ساهمت في التخفيف من آثار الصدمة البترولية على الاقتصاد الجزائري، علما ان استمرارها يؤدي الى صلابة الوضعية الخارجية للجزائر بشكل سريع، في حين ان المديونية فلا تزال بحدود دنيا وذاك ما يعزز الجدارة الائتمانية للدولة وقدرتها على

السداد والوفاء، كما شهدت أسعار الفائدة وسعر الصرف تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة لاسيما بالنسبة لسعر الصرف اليي تدهور نتيجة انخفاض الأورو اما الدولار وانخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة التوجه نحو سياسات التقشف واعتماد التمويل بالتضخم.

12-ان البنوك في الجزائر هي بنوك بسيطة ترتكز على نشاط الوساطة المالية من خلال تجميع الودائع وتوزيعها من جديد في شكل قروض، كما أن نطاق عملها محلي فلا وجود لأي بنك جزائري خارجا، وتعرضت البنوك الجزائرية لتأثيرات محدودة منذ تراجع سعر البترول بسبب ما لديها من احتياطات وقائية قوية، فالنسبة لمعدل ملاءة البنوك العاملة بالجزائر بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية فكانت نسبته 15.86٪ سنة 2016 وكانت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18.69٪، أي أن هذه النسب تحسنت مقارنة بتلك التي سجلت سنة 2014، وهي أعلى بكثير من تلك الموصى بها ضمن اتفاقية بازل الثانية والثالثة.

13- تبقى مردودية البنوك العامة والخاصة في الجزائر جيدة سنة 2016، على الرغم من الانخفاض المسجل بها مقارنة بسنتي 2015 و2016 فقد تراجع معدل مردودية الأموال الخاصة ليصل إلى18.04% سنة 2016 و 21.55 ٪ سنة 2015 في حين سجّل معدل مردودية الأصول 1.83٪ سنة 2016 مقابل 1.93٪ سنة 2015 مسجلا بذلك تراجعا عن نسبة هذه المردودية سنة 2014 ورغم ذلك تبقى قيمه مستقرة نوعا ما، في حين أنه بالنسبة لهامش الربح فقد تراجعت نسبته سنة 2015 إلى 66.82٪، بعدما انخفضت نسبته بالبنوك العمومية إلى 65.8٪ مقابل 68.3٪ في 2014 وارتفعت بالبنوك الخاصة إلى 71.5٪ مقابل 69.1٪ في 2014، ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2016 ويسجل 73.59%، وشهدت نسبة القروض المتعثرة تراجعا منذ سنة 2009، لكنها عاودت الارتفاع سنة 2016.

14- تتمتع القطاعات البنكية في كل من الجزائر، المغرب والسعودية بوضعية ملاءة قوية وهو ما يجعلها قادرة على مواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي كما يجعلها قادرة على مواجهة أي انخفاض في بعض مكونات الأصول كما يسمح بحماية المودعين والحفاظ على ملاءة النظام البنكي ككل، وعليه فرأس المال البنوك شكل حاجزا قويا أمام أي صدمات غير متوقعة في جودة أصولها، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة بالبنوك السعودية قليلا خلال سنتي 2015 و2016 مقارنة بـ 2014 الا انها تظل منخفضة نسبيا، في حين سجلت البنوك المغربية ارتفاعا متواليا ولكنه منخفضا نوعا ما في نسب القروض المتعثرة لاسيما خلال سنتي 2015 و2016 التي سجلت ما نسبته 7.4% و7.6% على التوالي، وهي نسب أحسن بكثير من تلك المسجلة بالبنوك الجزائرية.

15- شهدت مردودية الأصول بمختلف القطاعات البنكية الثلاثة في كل من الجزائر، المغرب والسعودية تراجعا واضحا، علما أن أعلى معدلات لهذا المؤشر سجل بالبنوك السعودية، تليها الجزائرية ثم المغربية، في حين عرفت مردودية الأموال الخاصة تراجعا هي الأخرى في القطاعات البنكية الثلاثة خلال الفترة من 2011 وحتى 2013، وواصلت هذه النسبة انخفاضها بالبنوك المغربية حتى سنة 2016 أين سجلت 8.6% في حين ارتفعت مردودية الأموال الخاصة بالبنوك الجزائرية والسعودية مسجلة 23.55% و15% على التوالي في سنة 2014 لتعاود بعدها الانخفاض خلال سنتي 2015 وكذا 2016، أما بالنسبة لمؤشر القروض للودائع بالقطاعات البنكية فقد عرف تراجعا واضحا سنة 2014 وذلك بسبب تراجع سعر البترول في كل من السعودية والجزائر وانعكاس ذلك على الإيرادات البترولية ومنه على حجم الودائع الذي تراجع مقابل عدم تغير وارتفاعات طفيفة في حجم القروض، أما بالمغرب فقد أدى انخفاض سعر الفائدة الى تراجع طفيف في نسبة القروض للودائع، كما أن زيادة السيولة بالبنوك المغربية مرتبط بارتفاع حصيلة العملة الصعبة.

16- ان تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة عمل قطاع البنوك بالجزائر وتوجيه الاهتمام نحوها يبرز مايلي: رغبة البنوك الجزائرية في النهوض بمستويات نشاطها من خلال تبني الصيرفة الشاملة والتوسع في نشاط الصيرفة الالكترونية، الزام بنك الجزائر البنوك التي تعمل ضمن نطاقه بتبني المعايير الدولية المنظمة للنشاط البنكي كاعتماد معايير بازل ومعايير IFRS لإعداد القوائم المالية، ناهيك عن أن استفادة البنوك العمومية من تطهير محافظها المالية يؤمن لها الاستمرارية ويسمح لها بتدارك الوضع للعمل من أجل تحقيق مردودية أكبر والتزام بنك الجزائر بمراقبة أداء البنوك العاملة على مستوى الساحة البنكية الجزائرية من خلال اخضاعها للتقييم سيجعله قادرا على تفادي سيناريوهات حدوث أي أزمات بنظامه مستقبلا، أما فيما يتعلق بالجوانب غير المستغلة والتي يمكن عند الأخذ بها الرفع من فعالية قطاع البنوك في الجزائر وتنميته هي: عدم الاستفادة من التمويل البنكي الإسلامي، تضييق مجال المنافسة بالسوق البنكية الجزائرية بفعل سيطرة البنوك العمومية عليها، عدم نجاعة المنظومة البنكية في أداء دورها التنموي، هيمنة النظام البنكي بالجزائر على النظام المالي بفعل عدم نجاعة السوق المالي بها، التأخر التكنولوجي وافتقار البنوك الجزائرية لمراكز البحث والتطوير وأخيرا نمو القروض المتعثرة بالبنوك العمومية بالرغم الاستفادة الدائمة من عمليات تطهير لمحافظها.

ثانيا- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

وبناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج فقد تم:

- **إثبات الفرضية الأولى:** والتي مفادها " **يعتبر التشخيص المالي مرحلة استراتيجية في عملية التقييم المالي حيث لا يمكن الانطلاق بهذه الأخيرة دون الاعتماد على أدوات التشخيص المالي** "، حيث تم التوصل من خلال الدراسة أن التشخيص المالي ركيزة أساسية في التقييم المالي.

- **إثبات الفرضية الثانية:** والتي صيغت كالتالي: " **ان عملية تقييم البنك ترتكز أساسا على تقييم لمختلف مكوناته المادية والمعنوية وحتى بيئته التي تحيط به** "، حيث تم التوصل إلى أن هناك عناصر أساسية في تقييم البنك وهو الودائع، البيئة الداخلية والخارجية للبنك، الأصول المادية والمعنوية.

- **نفي الفرضية الثالثة:** والتي كان مضمونها " **يعود السبب في التحول نحو تطبيق المعايير الحديثة عند تقدير قيمة بنك ما الى قصور نظيرتها التقليدية في التعبير بشكل واضح عن تلك القيمة**"، حيث تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن هناك عوامل أخرى ودوافع أدت الى ظهور المعايير الحديثة.

- **اثبات الفرضية الرابعة:** والتي مفادها:" **تعتبر عملية تقييم الوضعية المالية لقطاع البنوك بالجزائر وما تحمله من تشخيص لعناصر القوة والضعف لهذا القطاع وسيلة من وسائل الترشيد والتحسين والرقابة وذلك من خلال العمل على تعظيم نقاط القوة وتضييق نقاط الضعف أو محوها**"، حيث كشفت نتائج الدراسة أن عملية التقييم هي منطلق كل استمرارية.

ثالثا- التوصيات و المقترحات:

في ضوء الدراسة، فقد تم اقتراح عدد من التوصيات وهي:

- الاهتمام بالبنوك الخاصة وتفعيل دورها ضمن المنظومة البنكية والاقتصادية بالجزائر، حتى تدعّم هذه الأخيرة بالتطورات الهائلة والسريعة التي يشهدها القطاع البنكي عبر العالم لاسيما في مجال استخدام التكنولوجيا المتطورة لأداء الخدمات.
- إجراء إصلاحات إدارية عميقة من أجل القضاء على العراقيل والبيروقراطية وتطبيق معايير الحوكمة في البنوك لإعطاء أكثر شفافية ومصداقية للعمل البنكي.
- التوسع في الصيرفة الإسلامية من خلال السماح بمنح اعتمادات لفتح بنوك إسلامية، أو منح البنوك التقليدية إمكانية فتح فروع إسلامية تابعة لها، والعمل على دراسة إمكانية توسع نشاط البنوك الجزائرية بالخارج والاخذ بتجربة البنوك المغربية في هذا المجال عن طريق التوجه نحو الدول الافريقية، بالإضافة

الى ضرورة تفعيل الدور التنموي لقطاع البنوك من خلال التوسع في منح القروض وعدم الاكتفاء بتكديس الايداعات ضمن خزائنها، لأن عدم استغلال السيولة المتوفرة يعد بمثابة عدم نجاعة في استغلال رؤوس أموال محلية.

- التوسع في الصيرفة الإلكترونية من خلال توجه البنوك للاستثمار في البنية التكنولوجية عن طريق الرفع من مستويات امتلاكها لأحدث الأجهزة والبرمجيات ومختلف الآليات الضرورية في تأدية العمل البنكي الإلكتروني والتجديد المستمر لها مع توفير الصيانة الآنية لها في حالة التعرض لأي عطب، كما يجب على البنوك التوسع في استخدام الأنترنيت لأنها أساس العمل البنكي الالكتروني.
- نشر الوعي البنكي لدى جمهور العملاء، وتحفيزهم على اقتناء مختلف الخدمات البنكية، كما يجب اجراء دراسات استقصائية لمعرفة ما لذي يحتاجه العميل الجزائري بالضبط من بنوكه.
- تطوير دور السوق المالي الجزائري والرفع من كفاءته، حتى يتوسع نشاط البنوك ضمنها سواء كوسطاء ماليين أو كمستثمرين، كما أن هناك العديد من المعايير الحديثة التي لا يصلح اعتمادها الا في حالة توافر سوق مالي نشط، ذلك أن هذه الأخير يساهم بشكل كبير في تحديد القيمة السوقية للبنك.
- تفعيل دور بنك الجزائر الرقابي من خلال التسريع من عملية تنفيذ الاجراءات التصحيحية والتحديثية المتبناة من قبل بنك الجزائر، وكذا التسريع من عملية الأخذ بمؤشرات الحيطة الكلية التي لايزال جانب منها قيد التنفيذ حتى يتم الأخذ بنتائجها وتحليل مدى احتمالية حدوث الأزمات قبل وقوعها، كما يجب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيلها بمجال الرقابة من خلال اخضاعها لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي لاسيما في مجال المعايير المستخدمة بنظام الحيطة الكلية.
- الاستمرار في تحليل مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها لاعتمادها كمعايير احترازية، ذلك أن التغير بشكل غير إيجابي في سلوك هذه المؤشرات يمنح تفسيرا باحتمالية التعرض لأزمات مالية، ونجاح هذا التفسير يساعد القائمين على السياسة الاقتصادية باتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي الوقوع بالأزمة المالية.
- ضرورة الارتقاء بالعنصر البشري من خلال تكييف مخرجات النظام التعليمي الجزائري مع احتياجات السوق وإنشاء مراكز مختصة في توفير إطارات بنكية تتماشى ومتطلبات العمل البنكي الحديث لاسيما في مجال التشخيص والتقييم المالي وكذا مجال صناعة المعايير.
- إعادة هيكلة العمليات البنكية للوصول بمستوى الأداء إلى المقاييس العالمية، والعمل على إقامة بنية أساسية ذات تقنية حديثة، لاسيما تلك المرتبطة بنظام المعلومات لأنها أساس العملية التقييمية، كما

يجب مساعدة المديرين والموظفين على تطوير أسلوب التقييم المعتمد بالبنك وتحديثه مع المستجدات الدولية بهذا المجال، بالإضافة الى العمل على تكوين الكوادر البنكية على المستجدات الحديثة المتعلقة بعملية التقييم، ناهيك عن ضرورة تبني أسلوب التسيير بالقيمة خاصة بالبنوك العمومية لتصبح هذه الأخيرة مجبرة على خلق القيمة.

- بذل البنوك الجزائرية العمومية للمزيد من الجهد في مجال التكوين والتدريب عن طريق رفع الميزانية الموجهة لهذا الجانب، على أن تكون هذه التدريبات والتكوينات على النطاقين الداخلي والخارجي لأن بيئة العمل البنكي بالخارج أكثر تطورا من البيئة البنكية الجزائرية لاسيما فيما يتعلق بالمعايير الحديثة المستخدمة في تقييم البنوك.
- توسع البنوك خاصة العمومية منها في عمليات الإفصاح الدقيق لكل المعلومات المتعلقة بعملية التقييم حتى يسهل من عملية القيام به، وذلك عن طريق نشر مختلف القوائم المالية والبنود المفسرة لها بما يتوافق ومستجدات الساحة البنكية المحاسبية وحتى تكون متاحة لجميع الأطراف والشركاء الآخذة مع البنوك في أي وقت وعدم الاكتفاء بتحويلها للسلطات الرقابية والتنظيمية فقط.

رابعا- آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع عصرنة النظام البنكي الجزائري من القضايا الشائكة والمتشعبة والتي تثير اهتمام الكثير من الباحثين لاسيما وأن تطور الاقتصاد الوطني مرهون بقوة وفعالية أداء هذا النظام، ولعل من أهم القضايا التي يمكن أن تكون محلا للبحث وامتدادا لهذه الدراسة هي إجراء دراسات قياسية على البنوك الجزائرية وذلك من خلال اختيار احد الطرق التقيمية التي تتلاءم وظروف البيئة البنكية الجزائرية حتى يتم الوقوف بدقة على مكامن القوة والضعف التي تميز البنوك الجزائرية بهدف استغلال الأولى والتقليل من الثانية وتحديد الآليات التي يستلزم اعتمادها للرفع من قدرة هذه البنوك على خلق قيمة مضافة.

قائمة المراجع

المصادر:

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المراسيم والقوانين والقرارات:

1. القانون 64-277 المؤرخ في 10 أوت 1964 المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتحديد قانونه الأصلي.

2. القانون 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.

3. القانون رقم 67-204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي.

4. القانون رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

5. القانون رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

6. القانون رقم144 -62 المؤرخ في 13-12-1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري.

7. القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية وتحديد قانونه الأصلي.

8. القانون رقم 66-178 الصادر في تاريخ 13 جوان 1966 المتضمن إنشاء البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأصلي.

9. المادة 1 و9 من النظام رقم 4-04 المؤرخ في 2004/07/19، والمحدد للنسبة المسماة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة.

10. المادة 1، 3 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، والمتضمن تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة.

11. المادة 4، 5 من النظام رقم 14- 02 المؤرخ في 02/16/ 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات.

12. المادة من 2، 3 و 4 من النظام رقم 14—01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

13. المواد رقم 11، 12، 13 من قانون النقد والقرض 90-10، الصادر في 14 أفريل 1990، المؤرخ في 18 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16،

14. الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 28 أوت 1962.

15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 29 ديسمبر 2009.

المراجع:

أولا: الكتب:

أ- باللغة العربية:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، (2008): مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن.

2. احمد أبو الفتوح علي الناقة، (2001): نظرية النقود والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.

3. أحمد حسين علي حسين، (2013): المحاسبة المتقدمة للفكر الاستراتيجي، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

4. أحمد سليمان خصاونة، (2008): المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث: اربد، الأردن.

5. أسامة كامل، عبد الغني حامد، (2006): النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين.

4. أسعد حميد العلي، (2013): إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان.

5. أسعد حميد العلي،(2013): إدارة المصارف التجارية – مدخل إدارة المخاطر-، الطبعة الأولى، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن.

6. إسماعيل إسماعيل، نضال العربيد، محي الدين حمزة، (2010): المحاسبة المصرفية، منشورات جامعة دمشق.

7. أمين السيد احمد لطفي، (2005): نظرية المحاسبة، منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

8. بخزار يعدل فريدة، (2000): تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

9. بريان كويل، (2006)، ترجمة خالد العامري، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع: مصر.

10. بريان كويل، (2007)، ترجمة خالد العامري، الحماية من مخاطر معدلات الفائدة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر.

11. بسام الحجار، (2006): الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.

12. بلعزوز بن علي، (2004): محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13. بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، (2013): إدارة المخاطر(إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الطبعة الأولى، دار الوراق: عمان، الأردن.

14. بن حبيب عبد الرزاق، خالدي خديجة، (2015): أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

15. بن قدور أشواق، (2013)، تقييم المؤسسات وفقا لرأس المال غير المادي، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن.

16. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة .

17. جبر هشام، (2010): إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

18. حازم محمود الوادي، (2012): مبادئ الأعمال المصرفية، دار الكتاب الثقافي: اربد، الأردن.

19.حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، (2011): حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري: عمان، الأردن.

20. حمزة محمود الزبيدي، (2011): التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار الوراق: عمان، الأردن .

21. حنفي عبد الغفار، (1998): الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، بيروت.

22. حنفي عبد الغفار، (2002): إدارة المصارف: السياسات المصرفية، تحليل القوائم، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

23. حيدر يونس الموسوي، (2011): المصارف الإسلامية: أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار اليازوري: عمان، الأردن.

24. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، (2006): إدارة العمليات المصرفية: المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

25. خالد توفيق الشمري، (2010): التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

26. خالد جمال الجعرات، (2008): معايير التقارير المالية الدولية 2007، IASوIFRSS، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

27. خبابه عبد الله، (2008): الاقتصاد المصرفي–البنوك الإلكترونية– البنوك التجارية– السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية، مصر.

28. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة: دروس ومسائل محلولة، دار هومة، الجزائر، 2013.

29. دريد كامل آل شبيب، (2012): إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان.

30. دريد كامل أل شبيب،(2015)، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، ص 156.

31. رضوان حلوة حنان، (2003): بدائل القياس المحاسبي المعاصر: التضخم، تكلفة الاستبدال، القيمة البيعية، دار وائل للنشر، عمان، الكويت.

32. زاهر عبد الرحيم عاطف،(2009): إدارة العمليات النقدية والمالية: بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، الأردن.

33. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، (2011): التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

34. زياد رمضان، محفوظ جودة، (2003): الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، عمان، الأردن.

35.زياد رمضان، محفوظ جودة، (2006): الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل: عمان، الأردن.

36. زياد رمضان، محفوظ جودة،(1996)، إدارة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

37. سامر جلدة،(2009): البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة: عمان، الأردن.

38. سدرة أنيسة، (2016): حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية، دراسة حالة الجزائر، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر.

39. سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، (2000): قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية.

40. شاكر القزويني، (1992): محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

41. شنوف شعيب، (2012): التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.

42. صادق راشد الشمري (2004)، إدارة العمليات المصرفية، دار اليازوري، الأردن.

43. صادق راشد الشمري، (2009): إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

44. صادق راشدي الشمري،(2013)، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

45. صلاح الدين حسن السيسي، (2005): قضايا اقتصادية معاصرة: معايير لجنة بازل، المناطق الصناعية المؤهلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، مصر.

46. ضياء مجيد الموسوي، (2002): الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .

47. طارق طه، (2007): إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة: مصر.

48. طارق عبد العال حماد، (2002): التقييم: تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

49. طارق عبد العال حماد، (2003): اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

50. طارق عبد العال حماد، (2003)، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر.

51. طارق عبد العال حماد، (2008): موسوعة معايير المحاسبة، عرض القوائم المالية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.طارق عبد العال، (2003): إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة.

52. طارق عبد العال، (2003): إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة.

53. طارق عبد العال، (2003): المدخل الحديث في المحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

54. طارق عبد العال، (2006): التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل، الغش في التقارير المالية، تغييرات المراجعة لمواجهة الغش، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، الشفافية والإفصاح العادل، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

55. طارق عبد العال، (2008): التقييم وإعادة هيكلة الشركات: تحديد قيمة المنشأة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

56. طارق عبد العال، (2011): تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

57. طارق عبد العال،(2005): حوكمة الشركات (المفاهيم، المباديء، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر.

58. الطاهر لطرش، (2010): تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

59. الطاهر لطرش، (2015): الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

60. طاهر محسن منصور الغالب، وائل صبحي إدريس، (2007): دراسات في الإستراتجية وبطاقة التقييم المتوازن، بطاقة الأهداف الموزونة. منظور استراتجي، دار زهران: عمان، الأردن.

61.عادل محمد رزق، (2005): الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، دار طيبة: القاهرة، مصر.

62. عباس مهدي الشيرازي، (1990): نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت.

63. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،(2008): بطاقة الأداء المتوازن، المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتجي، المكتبة العصرية: مصر.

64. عبد السلام الفتة سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع.

65. عبد الله نعمة جعفر، (2007): النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،

66. عبد المطلب عبد الحميد، (2013): الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

67. عبد المطلب عبد الحميد، (2015): اقتصاديات البنوك (من الأساسيات إلى المستحدثات)، منهج متكامل، الدار الجامعية، الإسكندرية. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.

68. عبد المطلب عبد الحميد، (دون ذكر سنة النشر): العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

69. عبد المطلب عبد الحميد،(2007): اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية.

70. عبد المطلب عبد الحميد،(2015): الاندماج المصرفي وخصخصة البنوك: تحليل مقارن، الطبعة الأولى، الدار الجامعية: الإسكندرية، الطبعة الأولى.

71. عقيل جاسم، (1994): النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة.

72. علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، (2011): الحوكمة المؤسستية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء: عمان، الأردن.

73. غالم عبد الله، (2014): العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر: عمان، الأردن.

74. فارس جميل الصوفي،(2011) : المعايير المحاسبية الدولية والآداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان: عمان، الأردن .

75. فائزة لعراف، (2013): مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر.

76. قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزياني، (2008): ضريبة القيمة المضافة: المفاهيم، القياس، التطبيق، دار الثقافة للنشر: عمان، الأردن.

77. محب خلة توفيق، (2011): الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دراسة أكاديمية وتطبيقية موثقة، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.

78. محسن احمد الخضيري، (2009): خصخصة المصارف والبنوك: مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

79. محفوظ لعشب، (2008): الوجيز في القانون البنكي الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

80. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، (2014): معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

81. محمد السيد سرايا، (2008): البنوك التجارية، دار المطبوعات الجامعية..

82. محمد داود عثمان، (2013)، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن.

83. محمد سرور الحريري، (2015): المحاسبة الإدارية المتقدمة، الطبعة الأولى، الدار المنهجية: عمان، الأردن.

84. محمد سرور الحريري، (2016): الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة، الطبعة الأولى، الدار المنهجية: عمان، الأردن.

85. محمد صالح الحناوي، (1999) الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

86. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، (2008): الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث: مصر.

87. محمد عبد الفتاح الصيرفي، (2006): إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

محمد محمود الخطيب، (2010): الأداء المالي وآثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد: عمان، الأردن،

88. محمد مطر، موسى السويطي، (2008): التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

89. محمود أبو نصار، جمعة حميدات (2014): معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، الأردن.

90. محمود حميدات، (2000): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

91. مصطفى رشدي أبو شيحة، (1999): النقود والمصارف والائتمان،

92. مكرم عبد المسيح باسيلي، (2007): المعاملات المصرفية، المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

93. منير إبراهيم هندي، (1996): إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

94. منير ابراهيم هندي، (1999)، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث للنشر، القاهرة.

95. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور،(2005)، التحليل المالي: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.

96. مؤيد الفضل، (2009)، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

97. ناجي جمال، محمد غادر، (2013): المحاسبة المصرفية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.

98. ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قربة معمر، (2008): دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الطبعة أولى، دار المحمدية العامة، الجزائر.

99. ناصر دادي عدون، يوسف مامش، (2008): أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر.

100. ناظم محمد نوري الشمري، (2008): النقود والمصارف والنظرية النقدية، زهران للنشر، عمان.

101. نصر حمود مزنان فهد، (2009): أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء، عمان، الأردن .

102. نعيم نمر داوود، (2012): التحليل المالي: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية: عمان، الأردن.

103. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، (2009): أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل: عمان، الأردن.

104. وليد ناجي الحيالي، (2004)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي: منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان.

105. وليد ناجي الحيالي، (2007): المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك.

106. وليد ناجي الحيالي، (2007): نظرية المحاسبة، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك،

107. وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان (2002): المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والافصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الوراق، عمان، الأردن.

108. وهيبة خلوفي، (2016): تحليل الاستثمار في البنوك، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي: عمان، الأردن.

109. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2006)، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

110. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2011): التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

111. يخزار يعدل فريدة،(2008): تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة،

112. يوسف سعداوي، (2013)، دراسات في المالية الدولية، دار الراية: عمان.

ب- باللغة الأجنبية:

1- A. Benhalima, Le Système Bancaire Algérien, Textes Et Réalité, SAE

2- Abdelkrim Naas,(2003) : Le Système Bancaire Algérien, Editions INAS : Paris

3- Chantal Bussenault, Martine Pretet,(1999) : Organisation Et Gestion De L'entreprise, Edition Vuibert, Paris

4- Charpentier,(2000) : Organisation Et Gestion De L'Entreprise, Editions Nathan, Paris,

5- Denis Karpisek,(2010) : L'Evaluation D'Entreprise En Pratique, Guide Pratique Pour Les Dirigeant De PME

6- Dov Ogin,(2006) : Comptabilité Et Audit Bancaires, Dunod, Paris.

7- Eéric Lamarque, (2004): Gestion Bancaire,2eme Edition, Pearson Education, France.

8-Eric Tort, (2012) : L'Essentiel Des Normes IFRS, Gualino Lextenso Editions, paris.

9- Hervé Alexandre, (2013) : Banque Et Intermédiation Financière, 2ème Edition, Economica, Paris.

10-Jean- Baptiste Tournier, Jean- Claude Tournier, Evaluation D'Entreprise,Que Vaut une Entreprise, 4e Edition Eyrolles, Editions D'organisation

11-Jean- Etienne Palard, Franck Imbert,(2013) : Guide Pratique D'Evaluation D'Entreprise, Groupe Eyrolles

12- Kamel Hamdi,(1995) : Comment Redresser Et Diagnostiquer Une Entreprise, Collection Entreprise.

13-Khlifati Nour, Introduction A L'Organisation Et Au Diagnostic De L'Entreprise, Berti Edition.

14- Lamarque, (2004): Gestion Bancaire,2eme Edition, Pearson Education, France.

15- Nathali Costa,(2008): Veille Et Benchmarking, Ellipses Edition, Paris.

16- Pascal De Lima, (2012) : Economie Bancaire Et Croissance Economique, Dunod, Paris.

17- Robert Obert (2014) : Le Petit IFRS, les Notions Clés En 22 Fiches, DUNOD, Paris.

18- Sylvie de Coussergues,(2007) : Gestion De La Banque, Du Diagnostic à La Stratégie, 5eme Edition, Edition Dunod, Paris

19- Xavier Bradley, Christian Descamps, (2005) : Monnaie, Banque, Financement, Editions Dalloz, Paris.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

أ – باللغة العربية:

1. إبراهيم تومي،(2017/2016): تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية، دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر.

2. أحمد نورالدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

3. بكاري بلخير، (2010/2009)، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3.

4. بلقيدوم صباح، (2012): أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2.

5. بن حمو عصمت محمد، (2016/2015): طرق ومحددات تقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتجية الخوصصة: دراسة حالة مؤسستي صيدال والأوراسي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

6. بن حمودة يوسف، (2015/2014): خلق القيمة من خلال إدارة المعرفة داخل المؤسسة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

7. بن ختو فريد، (2014/2013): قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005– 2011، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

8. بن عامر عبد الكريم، (2009): نمذجة سلاسل القيمة باستعمال الأساليب الكمية كأداة استراتيجية لدعم اتخاذ القرار، مع دراسة حالة شركة أطلس كيمياء بمغنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان.

9. بن عويدة سمية، (2012): الربحية في تقييم أداء البنك، دراسة حالة بنك القرض الليوني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

10. بن فرج زوينة، (2014/2013): المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف.

11. بوداح عبد الجليل، (2007/2006): استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية: دراسة تحليلية وتطبيقية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة.

12. بوزيد وسيلة، (2012/2011): مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.

13. بوسنة كريمة، (2011/2010): البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

14. بوطغان حنان، (2007): تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء ENIP، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر،

15. توفيق زرمان،(2006/2005): فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة.

16. جودي محمد رمزي، (2015/2014): أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، دراسة حالة لمجموعة من

المؤسسات ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر.

17. حسيني جازية، (2007): خوصصة البنوك في الجزائر: واقع وآفاق، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

18. حوحو سعاد، (2013/2012): خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد – دراسة استشرافية لحالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

19. حياة نجار، (2014): إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.

20. خلفلاوي إيمان،(2011): التشخيص المالي في البنوك: حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة.

21. دادن عبد الغني، (2007/2006): قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

22. دادن عبد الوهاب، (2008): دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية–أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

23. رامي زعتري، (2011): التصنيف الائتماني وآفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري: دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

24. رولا كاسر لايقة، (2007): القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا

25. ريغة أحمد الصغير، (2014/2013): تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

26. الزين عبد الله بابكر عبد الله، (2016): الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالارباح المحاسبية وزيادة قيمة البنك، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من 2009– 2014، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

27. سعدان آسيا، (2006): تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة، الجزائر.

28. سعيدي عبد الحليم، (2015/2014): محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة عينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

29. سهير محمد سليمان جمعة، (2016): تكلفة التمويل وآثرها على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة لشركات المساهمة العامة، دراسة تطبيقية تحليلية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

30. سوار يوسف،(2008): محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

31. سوار يوسف،(2008)، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

32. شريفة جعدي، (2014/2013): قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006–2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قصدي مرباح–ورقلة.

33. صابر عباسي، (2016/2015): دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

34. صافو فتيحة، (2015): أبعاد القياس والافصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

35. صالح بلاسكة، (2012/2011): قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة بعض المؤسسات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، الجزائر.

36. الطيب ياسين،(2003): النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث(العدد 03)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة .

37. عادل بومجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، فرع جنرال كابل، بسكرة–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر،

38. عبد الرزاق سلام، (2011): القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

39. عبد الكريم بوحادرة، (2012/2011): أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم –مع دراسة حالة–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة.

40. عبداوي نوال،(2016): مساهمة المرونة الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية الوطنية في خلق قيمة للزبون، دراسة حالة مؤسسة Condor للإلكترونيات برج بوعريريج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،.

41. عبداوي نوال،(2016): مساهمة المرونة الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية الوطنية في خلق قيمة للزبون، دراسة حالة مؤسسة Condor للإلكترونيات برج بوعريريج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

42. عكوش محمد أمين، (2011): أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP ومؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة TAMAG، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

43. علي بطاهر، (2006): إصلاحات النظام البنكي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

44. عيد مطر العتيبي، (2002): تقييم الأداء الأمني بالبنوك التجارية : دراسة تطبيقية على العاملين في المجال الأمني بالبنوك في مدينة الرياض، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

45. غضبان حسام الدين،(2013): مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

46. كيموش بلال، (2011/2010): التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC (العلمة)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

47. لعراف فائزة، (2015): زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

48. محاجبية نصيرة،(2014): العبء المالي لخصخصة النظام البنكي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة.

49. محرزي جلال، (2006): نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

50. محمد داود عثمان، (2008): أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

51. محمد زميت، (2006): النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

52. محمد عبد الحميد عبد الحي،(2014)، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.

53. مريم شكري، محمود نديم، (2013/2012): تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن: دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

54. منا حنينة، (2014): المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسنطينة.

55. مهاوات لعبيدي، (2015/2014): القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والافصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

56. مواعي بحرية، (2016): التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

57. موسى عمر مبارك أبو محيميد، (2008): مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

58. موسي سهام، (2014/2013)، مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتجية لتكنولوجيا الانترنيت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة "ولاية سطيف"، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر.

59. هواري سويسي، (2007): تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

ب- باللغة الأجنبية:

ثالثا: المقالات والدوريات:

أ- **باللغة العربية:**

1. إبراهيم بكر محمود، (2008): الإفصاح الإعلامي وآثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد (العدد 71)، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق .

2. إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالها على مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العدد 24)، السنة الثامنة.

3. أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، (2015): إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك الجزائرية: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(عدد03)، ديسمبر.

4. أحمد محمد خليل، حازم هاشم محمد، جيوار احمد سالار،(2017): استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقويم نتائج ممارسات إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على شركة أسيا سيل للاتصالات، مجلة العلوم الإنسانية(العدد4)، مجلد 24، جامعة اربيل، كردستان، العراق.

5. إيثار عبد الهادي آل فيحان، (2005): المقارنة المرجعية الإستراتجية في صناعة الالكترونيات، مجلة الإدارة والاقتصاد(العدد 54)، الجامعة المستنصرية، العراق.

6. بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(العدد2)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

7. بريش عبد القادر، زهير غراية، (2015): مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مباديء الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية(العدد 07).

8. بكاري بلخير، (2012): أهمية مقاربة التدفقات في تقييم المؤسسة: دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات، مجلة الباحث(العدد 10)، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

9. بكاري بلخير، (2016): أهمية التقييم وفق مقاربة الذمة المالية ومدى احترام قواعدها وأطرها في الجزائر، دراسة ميدانية لبعض الأعمال لخبراء التقييم، مجلة المؤسسة(العدد05) .

10. بلاسكة صالح، مزياني نورالدين، (2013)، مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات: دراسة مقارنة شركتي الحضنة / المراعي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(العدد 04).

11. بلعزوز بن علي، (2010/2009)، استراتجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث(العدد 07)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

12. بن ثابت علال، (2014): أساليب تقييم المؤسسات وتطبيقاتها في الجزائر، دراسات الاقتصادي(العدد 21أ)، جانفي، جامعة محمد ثليجي، الأغواط.

13. بن حبيب عبد الرزاق، طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية(العدد01)، المجلد 19.

14. بن طلحة صليحة، دمعوشي بوعلام، (2015)، دوز معايير بازل في إدارة المخاطر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة(العدد31).

15. بوالقرارة زايد، (2017): دور تقييم المؤسسة العمومية الاقتصادية في تكريس عمليات الخوصصة في القانون الجزائري والمقارن، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية(العدد 18)، جوان .

16. بودالي مخطار، (2017): أثر مقررات بازل 3 في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية(العدد2)، جوان .

17. بوسنة محمد رضا، (2013): الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل 3، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية(العدد 13)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

18. بومدين محمد الأمين، تلمساني حنان، (2015): النظم الاحترازية لتسييير الخطر البنكي وفق مقترحات لجنة بازل كآلية للحد من مشكل عدم تماثل المعلومات: دراسة ميدانية على فروع البنوك الجزائرية ولاية سعيدة، مجلة البشائر(العدد الثاني).

19. تربش محمد، قادري رياض، (2016): الوصول إلى الميزة التنافسية باستخدام سلسلة القيمة لـ Michael Porterمع الإشارة لشركة خزف تافنة Certaf بمغنية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية (العدد7)، المجلد الرابع، ماي.

20. جبار محفوظ، (2005)، تقييم الشركات المرشحة للتخصيص والتقييد في السوق المالية: الطرق المستعملة وتطبيقاتها، مجلة المال والصناعة(العدد 23)، بنك الكويت الصناعي، الكويت.

21. جعفر حسن البشير آدم، إبراهيم فضل المولي، (2015): معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان، مجلة العلوم الاقتصادية(العدد 1)، المجلد 16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

22. جمام محمد، دباش أميرة، (2015): أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية(العدد الرابع)، ديسمبر، جامعة أم البواقي.

23. جنان علي حمودي، إيمان شاكر محمد، (2011):إطار مقترح لمؤشرات بطاقة قياس الأداء المتوازنة في المؤسسات التعليمية، مجلة دراسات محاسبية ومالية(العدد 06)، المجلد الرابع عشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

24. حبار عبد الرزاق، (2014): مقومات الوساطة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري وسبل تفعيلها، مجلة الاقتصاد العربي والأعمال(العدد 9).

25. حسن بشير محمد نور، (2009): قياس الأداء المالي للمصارف، مجلة سودانيل الالكترونية، فيفري، الخرطوم، السودان.

26. حسين أحمد دحدوح،(2008): دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24(العدد02) .

27. حسين منال، درهون هلال، (2017): النظام المحاسبي البنكي كنظام معلومات، مجلة الأبحاث الاقتصادية (العدد 16)، لجامعة البليدة2 .

28. حسينة صيفي، نوال بن عمارة، (2015): قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC 40 خلال الفترة 2008-2013، مجلة الباحث(عدد 15)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة.

29. خالد الجعرات، محمود الطبري، (2013): مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساتها في القوائم المالية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية (العدد 34) .

30. خليفة أسياء، للوشي محمد، (2016): تطبيق مقررات بازل 3 من طرف المنظومة البنكية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي(العدد السادس)، ص226.

31. خليل حيدر السعدي،(2009): مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (العدد21).

32. خيضر مجيد علاوي، (2014): القياس والافصاح لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الانشائية مساهمة مختلطة، مجلة العلوم الإنسانية(العدد 6)، المجلد 22، جامعة بابل، العراق.

33. دادان عبد الغني، (2006): قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث(العدد4)، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

34. رجاء رشيد عبد الستار، (2012)، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (العدد 31)،العراق.

35. رقية بوحيضر، مولود لعرابة، (2010): واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي(العدد2)، المجلد 23، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية.

36. رمضاني محمد، بن حمو محمد عصمت، (2015): بورصة الجزائر في تحديد قيمة المؤسسات المدرجة دراسة حالة شركةNCA-Rouiba ، les cahiers du MECAS(العدد11)، ديسمبر، ص ص 362، 363.

37. روابحي عبد الناصر(2006): أهمية تقييم المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(العدد 6)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

38. ريحان الشريف، نايت عطية مريم،(2016): قياس مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الصيدلانية، رماح للبحوث والدراسات(العدد 18)، جوان، الأردن.

39. زرقون محمد، شنين عبد النور، (2015): دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تغير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة 2000- 2013، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية(العدد 01).

40. زيدون خريف عبد العابدي، صلاح صاحب شاكر البغدادي، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين قياس الأداء للمصارف العراقية، بحث تطبيقي في مصرف الرافدين، مجلة دراسات محاسبية ومالية(العدد 33)، المجلد العاشر.

41. زيدون فريق عبد العابدي، صلاح صاحب شاكر البغدادي، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين قياس الأداء للمصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية(العدد 33)، المجلد العاشر.

42. سايب عبد الله، بن عمارة نوال، عطية العربي، (2015): واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(العدد03)، ديسمبر.

43. سبرينة مانع، ليليا بن منصور،(2015): تصور مقترح لاستخدامات بطاقة التقييم المتوازن في تقييم أداء الموارد البشرية بالجامعات، مجلة الدراسات المالية والإدارية والمحاسبية (العدد 04)، جامعة الوادي، الجزائر.

44. سعدان آسيا، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عصرنة النظام البنكي الجزائري، مجلة دراسات(العدد 47)، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أكتوبر 2016.

45. سلمى سايرلي، مرجان محمد، مضاء منجد، لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل 3، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

46. سملالي يحضية، (2004): التسيير الاستراتيجي لرأس المال الفكري والميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية(العدد السادس)، جوان، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

47. شذى عبد الحسين جبر، سارة عبد الملك عبد الحميد، (2017): تحليل جودة سيولة المصارف باستخدام قائمة التدفقات النقدية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الأربعون (العدد 111).

48. شهاب الدين حمد النعيمي، (2012):التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلةTobin'sQ ، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية(العدد 20)، المجلد السابع ، جامعة بغداد، العراق.

49. الشيباني رجب الجروشي، تحسين الإنتاجية من خلال منظومة القياس المرجعي بمساندة الحاسوب ، مجلة الساتل.

50. صلاح الدين محمد أمين، صادق راشد الشمري، (2011): تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية: نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد(العدد 9).

51. ضامن وهيبة، (2016): إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) في شركات الاتصالات الجزائرية لتقييم أدائها الاستراتيجي، مجلة الاقتصاد الصناعي(العدد 11)، ديسمبر.

52. الطيب بولحية، عمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية : دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(العدد 14).

53. الطيب حامد إدريس موسى، (2015): أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المال في المصارف لتجارية السودانية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية(العدد 14)، مارس 2015.

54. عبابسة هاشمي، (2008): الدور المحوري لتسيير الموارد البشرية في خلق القيمة لجميع الأطراف الآخذة، أبحاث اقتصادية وإدارية(العدد الثالث)، جوان .

55. عبابسة هاشمي، (2010): دور تسيير الموارد البشرية في خلق القيمة ، مجلة البحوث والدراسات(العدد 9)، جانفي .

56. عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفى، (2017): تحليل مؤشرات السلامة البنكية في الجزائر، حالة CPAوAGB، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(العدد7).

57. عباس نوار كحيط الموسوي، (2008): دور المقارنة المرجعية في ترشيد قرارات التسعير المبنية على أساس الكلفة المستهدفة، مجلة الإدارة والاقتصاد(العدد 39).

58. عبد الحسين توفيق شبلي، (2009): استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي والتشغيلي في الوحدات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية(العدد 23)، المجلد السادس، ، جامعة البصرة، العراق.

59. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل،(2005): العولمة وآثارها الاقتصادية بالمصارف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(العدد 3)، ديسمبر.

60. عبد الرزاق حبار، (2013): تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد 9).

61. عبد المجيد قدي، مديوني جميلة، (2014): أهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية: دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" بمدينة الشلف، مجلة الإستراتجية والتنمية، (العدد07)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

62. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، (2014): تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7(العدد2)، جامعة غرداية.

63. علاء الدين عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل: تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية(العدد 25).

64. علاء محمد ملو العين، استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الاستراتجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية(العدد1)، المجلد 12، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

65. علي بن الضب، سيدي أمحمد عياد،(2013): تكلفة رأس المال ومؤشرات إنشاء القيمة، دراسة تطبيقية ببورصة الدار البيضاء، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (العدد 02).

66. علي كريم محمد، رائد حسن علي، مقداد جاسم عبد الله، (2018): دراسة تحليلية لمخاطر الائتمان باستخدام كشف التدفقات النقدية وبيان أثرها على كفاية رأس المال للمدة 201-2015، دراسة تطبيقية في المصرف الزراعي، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، (العدد 2) .

67. علي منصور محمد بن سفاع، (2008): تقييم الأداء باستخدام نموذج : CAMEL دراسة تحليلية لأداء البنك اليمني للسنوات 2003-2007، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية(العدد 02).

68. علي ناجي سعيد الذهبي، موفق عبد الحسين محمد، (2009): القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والافصاح عنها، بحث تطبيقي في احدى الشركات الصناعية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 2: (العدد 8)، جامعة بغداد، العراق.

69. عماد عبد الحسين دلول، محمد فوزي مهدي، (2017): تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة، دراسة تحليلية لعينة مختلفة من المصارف العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (العدد99)، المجلد 23.

70. عمار عريس، مجدوب بحوصي،(2017): تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية(العدد 1)، المجلد الثالث، مارس2017.

71. عماني لمياء، كيحلي سلمى عائشة، (2017): خلق القيمة واقتصاد الأصول غر المادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (العدد12).

72. عمر إقبال توفيق، مأمون محمد القضاة، إبراهيم يوسف العبادي،(2015): تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الاستراتيجي للوحدات الحكومية، دراسة ميدانية في وزارة المالية الأردنية، مجلة الإدارة والاقتصاد(العدد 10)، المجلد الثالث، جامعة كربلاء، العراق.

73. قريشي محمد جموعي،(2004): تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث (عدد03) .

74. كرار عبد الاله عزيز،(2014): دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستخدام نموذجKIDA ، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد السابع(العدد الثلاثين).

75. ماجدة عبد المجيد احمد، هلال يوسف صالح، (2016): استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية 2012-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17(العدد2)،

76. مالك رشيد أحمد، (2005): مقارنة بين معياري CAMEL وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية: الميزات وعيوب التطبيق، مجلة المصرفي(العدد 35).

77. ماهر موسى درغام، مروان محمد أبو فضة،(2009): أثر تطبيق أنموذج الأداء المتوازن (BSC) في تعزيز الأداء الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية(العدد 2)، المجلد 17، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

78. محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، (2015): أثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، دراسة تطبيقية، مجلة الباحث(العدد 15).

79. محمد محمود بشارة، (2010): تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(العدد24).

80. محمد معتصم إبراهيم حمد، إسماعيل محمد النجيب، (2015): بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية، (بالتطبيق على المنطقة الصناعية الخرطوم بحري)، مجلة العلوم الاقتصادية (العدد 1) مجلد 16، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

81. محمود علي الجبالي، (2012): تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة، حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن، مجلة الباحث(العدد10)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة.

82. مخلف سليمان، (2013): نظام التقييم المصرفيCAMELS ، مجلة المحاسب العربي(العدد11).

83. مداني أحمد، (2013): دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،(العدد 10)، جوان 2013.

84. مزياني نورالدين، بلاسكة صالح، (2013): أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في القيادة الإستراتجية للمؤسسة، مجلة الباحث الاقتصادي(العدد 01).

85. مصيطفى عبد اللطيف،(2008): الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث(العدد 06)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

86. مصيطفى عبد اللطيف، (2006): دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي–حالة الجزائر، مجلة الباحث،(العدد04)، جامعة قصدي مرباح.

87. مطاي عبد القادر، (2011): تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى تمكن الاندماج المصرفي من تطويرها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية(العدد 06)

88. معتصم الدباس،(2015): قدرة المحتوى المعلوماتي لمقاييس التقييم الاقتصادية والمحاسبية على التنبؤ بعائد السهم السوقي، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر.

89. مقبل علي أحمد علي،(2010): دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها، دراسة تطبيقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية(العدد 11)، المجلد 5، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق .

90. منذر النمر، نمر السيلخات، محمد تيسير الأحمد، (2013): مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في اطار خصائص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي مجلد 17(العدد 3)، أكتوبر.

91. المهدي مفتاح السريتي، (2013): مدى استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الليبي، المجلة الجامعة(العدد 15)، المجلد الثالث.

92. موازين عبد المجيد، بربري محمد الأمين، (2018): القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد 19)، جانفي.

93. ناجي التوني، مؤشرات الجدارة الائتمانية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

94. نبيل الحلبي، (2006): دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22(العدد الأول)

95. نجار حياة، (2013): اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(العدد 13).

96. نضال رؤوف أحمد،(2013)، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(العدد 36)، جامعة بغداد، العراق .

97. نور محمد ثابت كاظم، (2013): تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي – إطار مفاهيمي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية (العدد 10)، المجلد5، العراق.

98. هاشم فوزي دباس العبادي، وليد عباس جبر الدعمي، دور المقارنة المرجعية في تحقيق البعد التنافسي (الكلفة): دراسة مقارنة بين معمل سمنت النجف الشريف ومعمل سمنت الكوفة الجديدة، مركز دراسات الكوفة (العدد 16).

99. هشام بحري، (2012/2011): مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم بين النظرية والتطبيق، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (العدد 01).

100. هواري السويسي، (2010/2009): دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث(العدد07)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة .

101. هيروكو أورو، ليليانا شوماخار،(2013): بنوك تحت الضغط: اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تقيِّم قدرة البنوك بمحاكاة أدائها في سيناريوهات اقتصادية بالغة الشدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2013.

102. وكال نورالدين، خليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتجية المالية للمؤسسة، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية(العدد الأول).

103. ياسر أحمد السيد الجرف، أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية: دراسة نظرية وميدانية، مجلة المحاسبة والمراجعة.

104. يوسف بوخلخال، (2012): أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELSعلى فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجلة الباحث(العدد 10)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

ب– باللغة الأجنبية:

1– Amand Pujal,(2001) : Un Nouveau Ratio De Solvabilité En 2004,**Banque Magazine** (N° 622), Février.

2– Abdul Awwal Sarker, Camels Rating System In the Context Of Islamic Banking: A Proposed "S" For Shariah Framework, **Journal of Islamic Economics and Finance** (v2_n2).

3– Max Dangar,(2005) : Bale II, Les Principes Fondateurs De La Réforme, **Les Cahier De Mazars**, France.

رابعا: المداخلات، المؤتمرات والملتقيات:

أ– باللغة العربية:

1– إلياس بن ساسي، (2005): النمو ومفهوم خلق القيمة كمؤشر الأداء المالي والاستراتجي للمؤسسة، حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب بحاسي مسعود ENAFOR ولاية ورقلة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 8 و9 مارس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

2– إلياس بن ساسي، (2011): الأبعاد النظرية لنمو المؤسسة وتأثيراته الهيكلية والتنظيمية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، يومي 18 و19 ماي، جامعة سعد دحلب البليدة.

3– أيت بارة مريم، (2012): الآليات القاعدية ومفاتيح التشخيص المالي، التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية يومي: 22 و23 ماي، جامعة مساعدية الشريف، سوق أهراس، الجزائر.

4- بابا عبد القادر، وهيبة مقدم، (2007): المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتجية خالقة للقيمة (دراسة حالة شركة سوناطراك)، الملتقى الدولي Gouvernance d'entreprise, Ethique des Affaires et Responsabilité Sociale de L'entreprise (RSE) .

5- بريكة السعيد، مسعي سمير، (2009): تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA، ملتقى صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أفريل .

6- بغدود راضية، صبايحي نوال، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

7- بكاري بلخير، (2011): النظام المحاسبي المالي والتقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح (Actif Net Comptable Corrigée ANCC)الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29 و30 نوفمبر، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

8- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،(2004): واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات- يومي 14و15 ديسمبر 2004 ، جامعة الشلف، الجزائر .

9- بلعزوز بن علي، مداني أحمد، (2010)، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها: دراسة وضعية وشرعية، المؤتمر الدولي الرابع: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، 15 و16 ديسمبر، كلية العلوم الإدارية، الكويت.

10- بن بوزيان، مولاي خثير،(2008): تسيير وتقييم مخاطر القروض" تطبيق طريقة التنقيط حالة قطاع الأشغال العمومية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث: إستراتجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

11- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز،(2008): مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، أيام 11 و 12 مارس، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

12- بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، (2012): أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي، دراسة ميدانية على البنوك الجزائرية، حالة ولاية بسكرة، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، يومي: 22 و23 ماي، جامعة مساعدية الشريف، سوق أهراس، الجزائر.

13- بودخدخ كريم، كرباش رحمة، (2013): دور وكالات التنقيط العالمية : بين الحد من الأزمات المالية والتسبب فيها، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة العربي التبسي، تبسة، 19 و20 جوان.

14- بوشيخي عائشة، زيوش رحمة، (2013)، طرق تحليل الخطر للتدفقات النقدية في التقييم المالي للمشروعات، الملتقى الدولي الأول حول: الطرق الكمية المطبقة في التسيير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.

15- جميلة سعيد قمبر، (2016): تقييم أداء كليات الاقتصاد بجامعة الزاوية باستخدام أسلوب المقارنة المرجعية، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.

16- حسين بلعجوز،(2005)، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية (منافسة، تقنيات، مخاطر)، أيام 6و7 جوان، المركز الجامعي بجيجل.

17- حسين سعيد، علي أبو العز، (2014): كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية- في الواقع وسلامة التطبيق-، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، 6 و7 أوت .

18- خبابة عبد الله، جباري عبد الوهاب، (2009): النظم الخبيرة ونظم دعم القرار كمدخل لاتخاذ القرار في المؤسسة، ملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، أفريل.

19- رحيم حسين، زوينة بن فرج، (2006): المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الإصلاحات المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية الاقتصادية، بشار، أيام 24 و25 أفريل.

20- رزيق كمال، رحمون بوعلام، (2005): تقنيات وأساليب خوصصة المصارف، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر وتحديات، يومي 10 و11 ماي 2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل.

21- رقية بوحيضر، مولود لعرابة، (2009): البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل 2، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية المنعقد يومي 05 و06 ماي، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

22- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات.

23- سمير عماري، جمال الدين يخلف، (2013): الأنظمة الخبيرة كأحد الأساليب العلمية لدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسة، الملتقى الدولي الأول حول: الطرق الكمية المطبقة في التسيير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.

24- سمير محمد عبد الوهاب، (2009)، المقارنة المرجعية كمدخل لتقييم أداء البلديات في الدول العربية، المؤتمر الدولي للتنمية

25- شرف الشرقاوي، العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الأسهم: دراسة عملية لاختبار المزاعم النظرية، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مركز أبحث فقه المعاملات الإسلامية.

26- طويطي مصطفى، مجدوب خيرة،(2012): تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب باستخدام نموذج الشبكة العصبية، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، يومي: 22 و23 ماي، جامعة مساعدية الشريف، سوق أهراس، الجزائر.

27- عبادي محمد، (2005): الشبكات العصبية الاصطناعية أداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية، للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية (منافسة، تقنيات، مخاطر)، أيام 6و7 جوان، المركز الجامعي بجيجل.

28- عبد الباسط محمد المصطفى جلال(2013)، اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان خلال الفترة 2010- 2012، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحديات إدارة المخاطر، مركز برين باور.

29- عبد الرزاق خليل، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بال2 ، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، المصدر سبق ذكره، ص127-128.

30- علي عبد الله شاهين،(2005)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف: مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي الأول حول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 8 و9 ماي .

31- عمرو هشام العمري، وليد الزعبي، (2010): أهمية تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية في الحد من الأزمات المصرفية، مؤتمر الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها المنعقد في 15ديسمبر 2010، الجرش، الأردن.

32- غسان سالم الطالب، (2015)، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الأردن، 29،30 جويلية.

33- غلاب نعيمة، دراجي زينات، (2004): تحليل مقاربات تقييم المؤسسات، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03، 07، أكتوبر.

34- قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، (2005): تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية كأسلوب للأداء المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 8 و9 مارس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

35- قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، (2005): تحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية كأسلوب للأداء المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 8 و9 مارس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

36- كمال بوصافي، فيصل شياد، (2010): معايير نجاح البنوك الاسلامية: تحليل متعدد المعايير، المؤتمر الدولي حول الصيرفة الإسلامية المنعقد يومي 15و 16 جوان 2010 .

37- كمال رزيق، فريد كورتل، (2007): إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس نحو المناخ الاستثماري والأعمال المصرفية الالكترونية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 5/4 جويلية.

38- لبزة هشام، ضيف الله محمد الهادي، بوقليع محمد (2018): دراسة تقييمية لبدائل القياس المحاسبي، الملتقى العلمي الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، 11، 12 أفريل، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

39- لطرش بلال، لواج عبد الرحيم، (2017): بطاقة الأداء المتوازن كآلية لتقييم وتحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع المنعقد يوم 25 أفريل 2017، جامعة البليدة 2، الجزائر.

40- لعشوري نوال،(2012): التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية يومي: 22 و23 ماي، جامعة مساعدية الشريف، سوق أهراس، الجزائر.

41- محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، (2011): البنوك الإسلامية والنظم الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-لنمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي- المنعقد في الفترة 19 و21 ديسمبر، الدوحة، قطر.

42- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، (2013)، دور النظام المالي المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5 و6 ماي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر .

43- مزياني نور الدين، بلال بوجمعة وزرزار العياشي، (2008): أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة، 23 و24 نوفمبر.

44- مفتاح صالح، (2005): أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستعمار إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 8و9 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر .

45- مفتاح صالح، معارفي فريدة، (2007): المخاطر الائتمانية: تحليلها- قياسها -إدارتها والحد منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 16 و17 أفريل.

46- مليكة زغيب، حياة نجار، (2001): النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية" تطور وتحديات"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق) ، جامعة 8 ماي 45 قالمة، نوفمبر 2001.

47- منصور منال، (2009): إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20 و21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

48- ناصر سليمان،(2013): كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية: تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية المنعقد يومي 8 و9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر.

49- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح،(2007): المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل:II دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس المنعقد يومي 4-5 جويلية 2007، جامعة فيلادلفيا ، عمان، الأردن.

50- نعيمة يحياوي، خديجة لدرع، (2011): بطاقة الأداء لمتوازن أداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات (دراسة ميدانية)، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات المنعقد يومي 22 و23 نوفمبر 2011، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

خامسا: التقارير والاحصائيات:

أ- **باللغة العربية:**

1- التقارير السنوية لبنك الجزائر، من 2004-2016

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

2- التقارير الاقتصادية العربية الموحد، صندوق النقد العربي، من 2006-2017.

https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

3- التقارير السنوية حول الاشراف البنكي، بنك المغرب، من 2011-2016

http://www.bkam.ma/ar/content/view/full/14456

4- تقرير الاستقرار المالي، مؤسسة النقد السعودي، السعودية، 2015-2017.

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/FinancialStability.aspx

سادسا: مواقع الانترنت:

أ- باللغة العربية:

1- تعريف التقييم المحاسبي، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، http://www.abahe.co.uk-.

2- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال السعودية، دراسة نظرية تطبيقية،: 2017/03/12.

http://www.bu.edu.eg/portal/uploads

3- سعيد سليمان، القيمة العادلة: مالها وما عليها، جمعية المجمع القومي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
http://www.ascajordan.org/page.aspx?page_key=ASCA%20Jordan%20publications&lang=ar
.2017/04/30:

4- القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، اتحاد المصارف العربية،
http://www.uabonline.org/ar/research/banking

5- تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية الفصل الثالث من العام 2014، اتحاد المصارف العربية، التاريخ، 2016/03/12، http://www.uabonline.org/ar/research/banking .

6- ب/ حكيم، (2017): الديون المتعثرة لدى البنوك تفوق 7 مليار دولار، 22 سبتمبر. http://www.eco-algeria.comcontent

7- سومية لطفي، (2017): انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي، صندوق النقد العربي.
https://www.amf.org.ae

8- طلفاح احمد، (2005): المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35_C19-7.pdf

9- (2016): القطاع المصرفي السعودي: ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي، اتحاد المصارف العربية،7 سبتمبر،
.http://www.uabonline.org/ar/research/banking/15751604160215911

10- زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداءالبنوك، :http://www.kantakji.com/banks
.2015/12/19

11- القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، اتحاد المصارف العربية، تحديث وتطوير مستمران، اتحاد المصارف العربية.http://www.uabonline.org/ar/research/banking

12- علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات: دراسة تطبيقية –حالة العراق–، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص5، التاريخ: 2016/06/14.
https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232042799474.pdf

13- صالح حامد محمد علي، محمد علي عبد الله، تحليل مدى ادراك المصارف السودانية لأهمية المحاسبة عن القيمة العادلة، بحث ميداني على المصارف السودانية.

http://neelain.edu.sd/mmacpanel/includes/magazines/pdf/3_11_11.pdf، 2017/06/15.

14- بكاري بلخير، إشكالية تقييم المؤسسات البترولية، ص5.

https://www.kantakji.com/media/2679/159632.pdf التاريخ: 2016/07/25.

15- نبيل حشاد، (2003) : دمج واستحواذ البنوك في مصر، الفرص والمحاذير، ورقة عمل رقم 79، مارس،

16- المصري للدراسات الاقتصادية.http://www.eces.org.eg/ar/Publication.aspx?Id=130&Type=10

17- إبراهيم كراسنة، (2006)، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، مارس.https://www.amf.org.ae/

18- طرشي محمد، دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي.

http://www.univ-chlef.dz/drupub/?q=node/591

19- جاسم المناعي(2004): المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

https://kantakji.com/risk-management

20- (2008): وكالات التصنيف الائتماني، الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر،

http://www.iinvest.gov.eg/iinvest/html/topics/topic_03.html

21- أحمد طلفاح، (2005): مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط: الكويت، أفريل2005.http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35_C19-6.pdf

22- مها نظير محمود سعد، (2012): تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل، دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية، المعهد المصرفي المصري.

http://www.ebi.gov.eg/publications/?lang=ar

23- سامي يوسف كمال محمد، (دون سنة نشر): بازل ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الإسلامية، الجمعية الأردنية للمالية الإسلامية، ، http://www.jaifjo.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=12، التاريخ: 2017/05/15

24- فلاح كوكش،(2012): أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي

http://www.ibs.edu.jo/files/Falah%20kokash.pdf

25- رحال فاطمة، نادية بلورغي، واقع وأفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3، مصرف الراجحي الإسلامي نموذجا.http://giem.kantakji.com/article/details/ID/557

26- مجبل داوي إسماعيل، فاعلية المقارنة المرجعية في تقويم الأداء وإمكانية تطبيقها في الوحدات الاقتصادية العراقية غير الهادفة للربح.https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=36748

27- ثائر عدنان قدومي، قيس أديب الكيلاني، أسماء إبراهيم العمارنة، (2011): أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم: أهي القيمة الاقتصادية المضافةEVA أم معايير الأداء التقليدية: 05/06/2015 :www.kantakji.com.

28- سمير زهير الصوص،(2011): المعايرة النموذجية، سلسلة أدوات تحسين الإنتاجية، وزارة الاقتصاد الفلسطيني، فلسطين.

29- جودة عبد الرؤوف، محمد زغلول، (2010): استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية، الندوة الثانية عشر في سبيل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.www.kantakji.com/media/2936/e223.pdf 15/10/2016.

30- شوقي بورقبة، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، www.kau.edu.sa/Files/121/…/59600_Shawki(15).pdf

31- دليل الموارد المتعلق بدراسات تقييم التمويل الأصغر، CGAP المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، نوفمبر 2001، https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Focus-Note-Resource-Guide-to-Microfinance-Assessments-Nov-2001-Arabic.pdf

31- علي عبد الله شاهين،(2003): أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية: حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود، الجامعة الإسلامية، غزة، http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1/

32- (2017): تحديات القطاع المصرفي الخليجي في ظل تراجع النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي، اتحاد المصارف العربية، 09 جوان،

http://www.uabonline.org/ar/research/banking/157815811583161015751578157516041602159 1.1575159315/47655/0.

33- (2017): تقييم استقرار النظام المالي، المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، file:///C:/Users/ASUS/Downloads/cr17318a%20(3).pdf

أ- باللغة الأجنبية:

(2008) :MBA : L'Essentiel Du Management Par Les Meilleurs Professeurs, EyrollesDeuxième Edition, Editions D'Organisation Vu a 23 /11/2014 https://www.eyrolles.com/Chapitres/9782212541540/Intro_Collectif.pdf.

الملاحق

الملحق رقم01: البيانات المالية المجمعة لقطاع البنوك في الجزائر، المغرب والسعودية (الوحدة: مليون دولار أمريكي).

المؤشر		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي الأصول البنكية	الجزائر	75756.8	97421.8	102372.8	100742.6	106601.4	117819.3	123611.9	130005.3	143258.4	124509.2	118543.9
	المغرب	62409.1	83.313.2	90303.5	113047.8	114751.8	122067.9	133941.5	138937.2	141626.5	128302.4	133005.9
	السعودية	229623.5	286725.6	347298.9	365402.1	377404.6	411849.1	462437.6	445344.5	568687	589004.9	601696.8
	الدول العربية	1268682.8	1674365.3	2013206.1	2156956.3	2344538.6	2300383.8	2459621.1	2618485.2	2917014.1	3054497.3	3217434
اجمالي الودائع البنكية	الجزائر	52086.9	67933.6	74984.2	72149.5	76973.8	88128.1	90452.9	97399.4	108567	88458.5	78551.4
	المغرب	50164.7	64870.9	69054.7	83907.1	85737.5	88933.1	93598.9	97693.9	101723.5	94473.2	97965.6
	السعودية	157669.1	191350.4	225631.7	250812.8	262626.7	294302.4	336162.1	373861.3	420154.4	427938.1	431202.9
	الدول العربية	720133.5	919708.3	1140689.2	1263098.2	1355273.6	1463336.6	1568353.8	1758356.5	1899032.4	1910682.6	1949714.2
اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية	الجزائر	41593.4	47059.7	46252.6	53985.3	58934.9	67647.3	74103.9	82977.9	95924.6	92636.1	98137.8
	المغرب	48184.3	65208.7	74155.5	94007.5	97345.9	105832.9	114548.2	121442.6	122147.6	109510	113979.4
	السعودية	178452.8	212514.4	268962.1	251919.2	264023.7	293288.2	298876.7	324640	433858.2	445864.2	457814.9
	الدول العربية	674120.4	858328.4	1125767.5	1181739.4	1260618.5	1400628.6	1459978.9	1620069.2	1812262.5	1938969.2	2039211.2
القاعدة الرأسمالية	الجزائر	2597	2970.2	4953.4	6489.7	7190.7	8019.1	8538.8	9120.5	11844.5	8848.9	9071.4
	المغرب	5063.5	6359.3	8305.8	9314.4	9858.9	10304.3	11376	12415.8	12622.5	11513.6	12371.5
	السعودية	21319.2	28273.3	35152.5	43638.1	47473.2	50704	55865.1	60228	66162.9	72257.1	79705.3
	الدول العربية	115785.4	148938.6	187307	229928.8	911551.4	265689.3	292449.8	306048.2	330152.5	348617.3	379053.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي من 2006 وحتى 2017، صندوق النقد العربي، https://www.amf.org.ae/ar/jointrep، التاريخ: 2017/10/17.